آراء
العـــدد 129
مـــــارس 2018
حـــــول الخليـــــج

مدير عام مؤسسة الفكر العربي:
التكامل هو الطريق الوحيد
لدرء الأطماع والتقسيم

المبعوث الدولي لليمن:
الأمم المتحدة مشلولة
و٣ أسباب وراء فشلها

ملف العدد:

دول مجلس التعاون الخليجي .. والمنظمات الدولية

- جميع الدول العربية نامية و١٣ منها في الشريحتين الدنيا والعليا من "المتوسطة"
- بعد خطاب بوتين الأخير العالم لن يعود كما كان ومواجهة كونية نووية محتملة
- قصور الأمم المتحدة ليس ذاتيًا والمطلوب خليج متماسك وجبهة عربية للراغبين
- أمريكا فرضت مفاهيم دولية لخدمة مصالحها رغم تعارضها مع ميثاق "الأمم"
- بعد فشل الأمم المتحدة في الاستقرار .. حلم القوة العربية الكبرى لحل النزاعات
- قرارات مجلس الأمن تجاه إسرائيل حبر على ورق والأمم المتحدة بلا مصداقية
- الأمم المتحدة أضفت المشروعية على احتلال العراق بعيدًا عن الفصل السابع
- اليونسكو أول منظمة دولية تقبل عضوية دولة فلسطين وتتحدى التمويل الأمريكي
- سوريا ضحية المصالح وفشل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والحرب بالوكالة

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد 4

النظام الدولي.. بين إعادة التشكيل أو الانهيار

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

دراسة العدد 6

نظام دولي جديد: ردع غير مستقر.. ومواجهة كونية محتملة..!؟

د. طلال صالح بنّان

قضية العدد 15

الإصلاح يبدأ بالاستقرار السياسي والاقتصادي وترتيب أولويات التنمية

د. عالية المهدي

حوار العدد 29

مدير عام مؤسسة الفكر العربي لـ (آراء حول الخليج): توجيهٍ حاسمٍ من الأمير خالد الفيصل: التكامل طريقنا الوحيد للنهوض ودرء الأطماع

أجرى الحوار: جمال أمين همام - بيروت

ثمن النسخة	
المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي	
الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. محمد غانم الرميحي	34
د. على الدين هلال	38
لواء د. محمد علام سيد	43
د. أحمد سليم البرصان	48
د. نادية السقاف	53
د. نـورهان الشيـخ	58
د. محمد فايز فرحات	62
د. محمد البنا	66
السفير رخا أحمد حسن	71
د. أميرة محمد عبد الحليم	75
د. أحمد سيد أحمد	82
د. أحمد قنديل	87
معن طلّاع	91
د.ظافر محمد العجمي	96
د. مثنى فائق العبيدي	101
شاهيناز العقباوى	105
د. داود سليمان عبد	110

إصدارات

115

المفاهيـم الأساسـية في العلاقـات الدوليـة الأمـم المتحـدة .. متعـددة الألـوان .. وثلاثـة أسـباب وراء فشـلها

آراء حول الخليج ـ جدة

وقفة

116

تـداعيـات الـفـوضـى..وتـحـديات صـناعة الاسـتـقـرار

جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

العدد الماثل بين أيدكم من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٢٩ من سلسلة إصدارات المجلة، ويحمل العنوان الرئيسي ملف العدد (دول مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية)، حيث تتبع الملف تأسيس المنظمات الدولية منذ منتصف أربعينيات القرن العشرين، أي منذ أن تشكل النظام الدولي المعاصر بعد أن حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها وتبلور النظام الدولي على رغبة المنتصرين في هذه الحرب، وعليه ظهرت الأمم المتحدة بديلًا عن عصبة الأمم التي تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى.

دراسات ومقالات العدد التي سطرها خبراء ومتخصصون، رصدوا وتابعوا وحللوا معطيات ومقومات النظام الدولي الجديد، الذي تعد الأمم المتحدة المنظمة الدولية الأم التي تولت تشكيل هذا النظام وملامحه، والتي انبثق عنها الذراع التنفيذي للمجتمع الدولي بصيغته الجديدة، والذي كان الأداة الأقوى لترجمة رغبات وإرادة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية.

رصدت الدراسات في هذا العدد مراحل تشكيل النظام الدولي الجديد ومخرجاته، فقد نالت بعض مؤسسات المنظمة الدولية الأم (الأمم المتحدة) استحسان البعض خاصة المنظمات المعنية بالتنمية، ومساعدة الدول الفقيرة والأقل نموًا، وإن كان هذا الاستحسان ليس على إطلاقه باعتباره لا يخلو من التسييس في مواطن كثيرة.

هناك شبه إجماع بين المراقبين والمتخصصين على ضرورة إعادة صياغة هيكل الأمم المتحدة، وجهازها الأكثر فاعلية وهو مجلس الأمن الدولي الذي لا يمثل بتركيبته الحالية إرادة المجتمع الدولي المعاصر، باعتبار أنه تشكل قبل أكثر من ٧٠ عامًا خلت، وكان يعكس إرادة القوى الكبرى المنتصرة آنذاك، حيث كانت القوة العسكرية هي أداة ووسيلة الهيمنة على العالم، بينما في الوقت الحالي نافست مقومات أخرى على قيادة المجتمع الدولي وفي مقدمتها الاقتصاد وامتلاك التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي تعد أهم مصادر القوة وتحقيق الانتصارات، كما أن القوى العظمى التقليدية التي سادت في النصف الثاني من القرن العشرين لم تعد هي المسيطرة على العالم، بل أن نظام القطب الواحد الذي تشكل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي لم يصمد ولم تعد الولايات المتحدة القطب الواحد مع ظهور منافسين أكثر شراسة خاصة بعد عودة روسيا إلى المجتمع الدولي بقوة، وصعود الصين والهند ودول أخرى إلى سطح العلاقات الدولية والتأثير على مجريات الساحة الدولية.

الكثير من الدراسات تطالب بإعادة صياغة مجلس الأمن الدولي وتوسيع قاعدة الدول الكبار التي تمتلك حق النقض (الفيتو) بما يتماشى مع القوة الحقيقية الموجودة في عالم الألفية الثالثة.

محاور العدد المقبل

يتناول الملف الرئيسي لعدد مجلة (آراء حول الخليج) المقبل والذي يحمل رقم ١٣٠ من سلسلة إصدار المجلة، ملف (العلاقات الخليجية ـ الجزائرية: الواقع والمأمول) ويتناول المحاور التالية:

- عروبة الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية والنعرات الطائفية.
- التعاون الاقتصادي الخليجي ـ الجزائري: فرص التكامل .. والنتائج المتوقعة.
- مستقبل الطاقة ودور الجزائر في استقرار أسواق النفط.
- العلاقات الجزائرية - الخليجية: التحديات والمحفزات.
- المؤسسة العسكرية الجزائرية .. قوتها .. تأثيرها السياسي وعلاقتها بالحكم.
- موقف الجزائر من التمدد الإيراني في إفريقيا والمنطقة وكيف تراه الجزائر.
- كيف ترى الجزائر واقع العمل العربي المشترك: العقبات والتحديات والحلول.
- كيف تقرأ الجزائر مستقبل الإرهاب والتطرف، وكيفية مواجهته من واقع تجربتها.
- رؤية الجزائر لجماعات الإسلام السياسي: الجذور .. المخاطر .. المآلات.
- الوضع في ليبيا: ملء الفراغ .. والتأثير على الجزائر ودول الجوار.
- الجماعات الإرهابية في غرب إفريقيا.. التمويل .. القوة .. المخاطر .. المواجهة.
- الوساطة الجزائرية في حل القضايا الإقليمية: نجاحها وتكرارها.
- استثمار تاريخ الدبلوماسية الجزائرية في تطوير العلاقات مع قارة أوروبا.

النظام الدولي .. بين إعادة التشكيل أو الانهيار

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

المنظمات الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة والمنظمات الفرعية المنبثقة عنها، تمثل هيكل النظام العالمي الذي تشكل بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥م، وكان هذا النظام الدولي الجديد آنذاك يمثل إرادة الدول المنتصرة في الحرب الثانية، ولذلك تشكلت هذه المنظمة وفروعها وتم تفصيلها لخدمة أهداف الدول المنتصرة، مع أن الهدف من وجودها كان حفظ الأمن والاستقرار الدوليين.

وعند الحديث عن الظروف التي تأسست فيها منظمات المجتمع الدولي التي تشكلت في النصف الأخير من عقد أربعينيات القرن العشرين وما تلا ذلك، نجد أن هناك اختلافًا بين ظروف النشأة وبين الظروف الحالية، وكذلك نجد تباينات كبيرة بين أهدافها، وما تحقق على أرض الواقع، وما استفادت منه الدول النامية والفقيرة، مقابل القوى العظمى. وإن كانت الدول الفقيرة حققت بعض المكاسب في الشق التنموي، لكن هذه البرامج تحققت عبر البرامج التنموية الممولة من الدول الأعضاء وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمتها من حيث قيمة مساهمتها الكبيرة في برامج الأمم المتحدة ومؤسساتها، أو من حيث الالتزام بدفع المساهمات في مواعيدها.

لكن في السياسة وحفظ الأمن والاستقرار الدوليين، تظل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي بصفة خاصة - وهو السلطة الأعلى في المنظمات الدولية - أداة في أيدي الدول الخمس الكبرى التي تمتلك حق النقض أو الاعتراض (الفيتو) وهي الدول دائمة العضوية التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية التي أملت إرادتها على تشكيل مجلس الأمن بصورته الحالية.

وهذه الدول هي المسؤولة عن تعطيل المنظمة الدولية، إما كونها تعترض على القرارات الدولية قبل صدورها عبر" الفيتو"، أو الضغط لعدم تطبيق هذه القرارات في حال صدورها وتمريرها من تحت قبضة الفيتو، خاصة تلك المتعلقة بقضايا الدولة النامية وتوجد أمثلة كثيرة على ذلك منها القرارات الكثيرة والشهيرة

المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والقرارات المتعلقة بإنهاء الانقلاب الحوثي في اليمن، وغيرها الكثير والكثير، ما جعل الشعوب والدول العربية لا يشعرون بالثقة حيال الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويعتبرون المنظمة الدولية ومؤسساتها في خدمة الدول الكبرى وإسرائيل فقط، ويرون أن هذه المنظمات راعية لخدمة مصالح القوى العظمى ومن يدور في فلكها، وليست لخدمة الدول الفقيرة أو الحفاظ على أمنها واستقرارها.

وفي السنوات الأخيرة عادت المنظمة الدولية لتصبح حلبة لصراع القوى الكبرى كما كانت في عصر الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد عودة روسيا كلاعب دولي مهم في حقبة الرئيس الروسي بوتين، وخير دليل على ذلك الأزمة السورية التي دمرت سوريا وجعلت شعبها بين قتيل وجريح أو مشرد، وكل ذلك ما هو إلا نتيجة الصراع الروسي ـ الأمريكي، وما تشهده اليمن من عنجهية الحوثيين ما هو إلا ثمرة الدعم الروسي لإيران ومن ثم استفادة الحوثيين من هذا الصراع الدولي.

من جهة أخرى، الساحة الدولية اليوم ليست كما كانت في منتصف أربعينيات القرن العشرين، فقد طرأ عليها الكثير من المتغيرات، بل تغيرت موازين القوى نفسها وتنوعت مصادرها، ودخلت عناصر جديدة إلى مضمار القوة منها الاقتصاد والتقدم العلمي، وامتلاك التكنولوجيا، وظهور تكتلات اقتصادية كبرى لم تكن موجودة في ظل وجود " وارسو والناتو " فقط، كما أن تعداد سكان العالم زاد إضافة إلى تعدد الدول التي انضمت إلى النادي النووي الدولي، وفي مقابل ذلك تبدو الأمم المتحدة مكبلة بأغلال القوى الكبرى، ومجلس الأمن الدولي أداة في يد القوى العظمى للهيمنة وبسط النفوذ والاستقواء، ولذلك يجب التأسيس لنظام دولي جديد يضمن استقرار العالم بعيدًا عن إحياء الحرب العالمية "النووية" التي بدأت تلوح ملامحها في الأفق من خلال تصريحات الرئيس الروسي بوتين، وتصريحات كبار المسؤولين والباحثين الأمريكيين ومن بينهم هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق الذي بشر بهذه الحرب، وفي حال حدوثها فلن تبقي ولا تذر.

لذلك يجب استباق حدوث هذه المواجهات المهلكة، بتعديل قواعد اللعبة في مجلس الأمن، والأمم المتحدة لتكون أممًا فعلًا في خدمة المجتمع الدولي وأمنه واستقراره، وليس رهينة قوى بعينها، لذلك يجب على الدول المحتكرة للمنظمة الدولية أن تعيد النظر قبل حدوث الصدام النووي الكاسح، من خلال تعديل آلية وتركيبة مجلس الأمن وتوسيع دائرة العضوية الدائمة أو إلغاؤها واستحداث طريقة جديدة للتصويت تضمن العدالة وتكافؤ الفرص.

وهنا يجب التوقف أمام زيادة عدد سكان الدول الإسلامية الذين اقتربوا من المليار نسمة، كما ظهرت تجمعات اقتصادية مثل مجموعة دول شنغهاي المليارية والتي يمتلك أكثرها السلاح النووي، واقتصاديات ضخمة وكثير من دولها مؤهلة لتجاوز الاقتصاد الأمريكي كما هو الحال بالنسبة للصين والهند، ويقابل ذلك تراجع الهيمنة الأمريكية وضعف فرص وجودها كقوى عظمى وحيدة في عالم أحادي القطبية، فعلى أرض الواقع لم تعد الولايات المتحدة سيدة العالم حتى وإن ظلت الأقوى اقتصاديًا وعسكريًا خلال الفترة الحالية، لكن من الواضح أنها لن تستطيع فرض نفوذها على العالم كما كان الحال في تسعينيات القرن العشرين، وسوف تضطر مرغمة في غضون سنوات قليلة للتراجع إلى المرتبة الثانية أو الثالثة اقتصاديًا، بل هي حاليًا لم تستطع تحمل نفقات وتكلفة زعامة العالم، وغير مستعدة لخوض حروب جديدة، وإن خاضتها لن تستطيع تحقيق الانتصار، ما يفرض عليها ضرورة إعادة النظر في التحالفات التقليدية، والتخلي عن دور القطب الأوحد، والتراجع عن نظرية العداء للمسلمين التي رفعتها شعارًا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في إطار صناعة العدو الوهمي لشحذ الشعب الأمريكي، مع ضرورة إيمانها بالعيش المشترك لجميع دول العالم، فعلًا لا قولًا، والتنازل عن دور الأب الموجه للبشرية، وأن تحترم الرأي العام العربي والإسلامي بالتراجع عن نقل سفارتها إلى القدس المحتلة، وأن تحترم قرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن.

إن الكثير من دول العالم شبت عن الطوق وتجاوزت مرحلة التبعية، وهذا ما يجب أن تستوعبه الولايات المتحدة الأمريكية قبل فوات الوقت.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

بعد خطاب بوتين لن يعود العالم مثلما كان ومعادلة توازن النووي لم تعد قائمة

نظام دولي جديد: ردع غير مستقر.. ومواجهة كونية محتملة..!؟

حظي العالم طوال أكثر من سبعة عقود، منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، بسلام كوني توارت فيه احتمالات الحروب الكونية الفاصلة، بين أقطاب العالم الاستراتيجية العظمى، حتى ساد الاعتقاد باستحالة نشوب حرب كونية ثالثة. الغريب هنا: أن سبب استقرار نظام الأمم المتحدة، يكمن استراتيجيًا في تطوير أكثر الأسلحة التدميرية فناءً، التي اخترعها الإنسان (السلاح النووي). هذه القدرة التدميرية المهلكة للسلاح النووي جعلت إمكانية استخدامه لتسوية الصراعات بين القوى العظمى على مكانة الهيمنة الكونية، بعيد الاحتمال، بل من رابع المستحيلات... لكن يبدو أن الأمر لم يعد كذلك، بعد الآن..!؟

د. طلال صالح بنّان

طوال المئتي سنة الماضية، ومنذ مغامرات نابليون بونابارت الكونية، التي انتهت بهزيمته في معركة واترلو الفاصلة ١٨١٥م، ومن ثَمّ وضع حدٍ لطموحاته التوسعية للهيمنة على أوروبا، شهد العالم هيمنة كونية شبه مستقرة لبريطانيا، امتدت لمائة عام (Pax Britannica 1815-1914) تحت مظلة نظام هش وغير مستقر لتوازن القوى التقليدي، لم يستمر طويلاً. نظام سلام بريطانيا العظمى سرعان ما انهار بنشوب حربين كونيتين كبيرتين (الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٩م، والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م).

يشهد العالم اليوم تحولات خطيرة على المستوى الاستراتيجي، ظن العالم، بعد سبعة عقود من سيادة القطبية الثنائية تحت مظلة توازن الرعب النووي، أن احتمالات نشوب حرب غير تقليدية ومواجهة نووية لم يعد مستبعدًا، بسبب ما يلوح في الأفق من عودة محمومة لسباق تسلح غير تقليدي، لا يهدف هذه المرة إلى تعزيز استراتيجية الردع المتبادل بين القوتين العظميين في عالم اليوم (روسيا والولايات المتحدة)، كما كان الأمر في عهد الحرب الباردة أيام الصراع الأيدولوجي بين أمريكا والاتحاد السوفيتي (١٩٤٥ - ١٩٩٠م)، وما أعقب ذلك من نظام القطب الواحد بزعامة أمريكا، وحتى إعلان الرئيس الروسي بوتين، في مارس الماضي مولد قوة دولية عظمى جديدة، لها تطلعاتها القومية في المنافسة على مكانة الهيمنة الكونية... الأمر الذي من شأنه أن يحدث تحولات هيكلية في النظام الدولي على مستوى القمة، تزيد هذه المرة من احتمالات المواجهة النووية بين القوى الدولية العظمى، وما قد يترتب على ذلك من زعزعة استقرار النظام الدولي.. والإخلال بالتوازن، وبالتبعية الإضرار بسلام العالم وأمنه.

حلم السلام البعيد!؟

بعد مائة سنة من عهد الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، الذي انهار عقب مرحلتين عصيبتين مر بهما العالم خلال ثلاثة عقود (١٩١٤ -١٩٤٥م) وهي الفترة التي شهدت الحربين العظميين الأولى والثانية، يشهد العالم استقرارًا كونيًا فرضه تطور تكنلوجي، تحكمه آلية رعب نووي متبادل، خارج إرادة أطرافه القطبية الرئيسية، وإغراء طموحاتهم الإمبريالية الكونية.

خلل نظام القطبية الثنائية غير التقليدي، الذي حكمه ما يسمى بنظام الحرب الباردة واستمر حتى انهيار أحد قطبيه الرئيسيين (الاتحاد السوفيتي) في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م، كان العالم يعيش تحت وطأة الخوف من احتمالات اندلاع حرب كونية ثالثة غير تقليدية، ولو عن طريق الخطأ. من أهم تبعات انهيار نظام الحرب الباردة، أنه: لأول مرة في تاريخ العالم، منذ تعاقب الأنظمة الدولية الحديثة، نهاية القرن السادس عشر، تتقلد قوة عظمى (أمريكا) مكانة الهيمنة الكونية، دون خوض معركة كبرى فاصلة.

يومها حصل فراغ استراتيجي، على المستوى الكوني يشبه إلى حدٍ كبير ذلك الذي شهده العالم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً، عندما تفردت أمريكا بامتلاك الرادع النووي لفترة قصيرة، قبل تمكن الاتحاد السوفيتي من تفجير أول قنبلة ذرية (٢٩ أغسطس ١٩٤٩م) لينهي بذلك الحدث الاستراتيجي الجلل احتكار أمريكا للسلاح النووي.. ومن ثَمّ تدشين نظام الحرب الباردة، بآليته غير المستقرة المرعبة باحتمالاتها المُهلِكة، التي تعتمد على معادلة توازن الرعب النووي.

واشنطن تقلدت مكانة الهيمنة الكونية (المتفردة) بعد انهيار خصمها اللدود (الاتحاد السوفيتي)، من داخله وبدون قتال. عندها: أعلنت واشنطن ما عُرف بالنظام الدولي الجديد، في خطاب للرئيس بوش الأب (١١ سبتمبر ١٩٩٠م)، عشية إرسال قوات أمريكية لمنطقة الخليج، عقب غزو العراق للكويت، (٢ أغسطس ١٩٩٠م). من الناحية الاستراتيجية هذا تطور كان ينذر بفترة عدم استقرار، بما يعنيه من فقدان النظام الدولي لتوازنه، بسيادة قوة كونية واحدة متفردة بتحديد مصير العالم وفق رؤيتها الاستراتيجية القومية.. وتعريفها لمعنى السلام نفسه. هذا الوضع غير المستقر بترك سلام العالم لتفسير قوة دولية متفردة تتكفل وحدها بتحديد توازن النظام الدولي، ومن ثَمّ مصير سلام العالم وأمنه، كان يمكن أن يحفز تطوراً من شأنه أن يعيد النظام الدولي لتوازنه من جديد، بمعادلة جديدة، تكون كفيلة بإحداث استقرار كفء وفعال للنظام الدولي، ومن ثم الانتقال لمرحلة جديدة من مسيرة حركة التاريخ، تجاه سيادة السلام العالم.

إلا أن العالم يعود اليوم إلى عدم الاستقرار الاستراتيجي، بتزايد نغمة خوض حرب نووية، كما جاء ضمناً وتصريحًا في خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطابه عن حالة الاتحاد الروسي (١مارس ٢٠١٨م)، الذي أُجل لأكثر من شهرين، ربما لدواعي قرب الانتخابات الرئاسية التي أُجريت الأحد ١٧ مارس الماضي وفاز بها الرئيس بوتين، بأغلبية كاسحة تجاوزت الـ ٧٠٪ ليتسيد الكرملين لفترة رئاسية جديدة. ما جاء في ذلك الخطاب أيقظ العالم على "كابوس" مزعج ظل طوال سبعين عامًا وهو يغط في سبات عميق، يحلم بسلام بعيد المنال.. ويعيش في سكرَةٍ وهم كبيرٍ مفاده: استحالة نشوب حرب كونية ثالثة، هذه المرة لن تَكون سوى حربٍ نوويةٍ لا تبقي ولا تذر.

توازن النظام الدولي: المضي في جادة السلام

من أهم خواص النظام الدولي ميزة التوازن.. وهي الاستراتيجية، التي يحفظ بها النظام الدولي، في حقبة تاريخية معينة، استقراره، ولو بصورة مؤقتة، تتقدم فيها قيم السلام ومؤسساته، في ضمير البشرية، خطوة للأمام، كأحد محطات قطار حركة التاريخ. هذا هو منطق حركة التاريخ، التي تدفع العالم، أحيانًا بعنف وقسوة، نحو سيادة السلام والاستقرار.. وما تَطَوّرَ آليات عدم الاستقرار، إلا أدوات تدفع تجاه السلام العالمي المنشود، ولو أحيانًا بفقدان السيطرة على توازن النظام الدولي، لتبدأ مرحلة جديدة من التوازن تعتمد على آليات أكثر تكلفة، وربما أكثر فاعلية وكفاءة، ومن ثَمّ العودة لحالة عدم الاستقرار، من جديد. هذه الحركة "الديالكتية" لمسيرة التاريخ، هي المحرك الأساس للوصول، في النهاية، إلى حالة السلام العالمي المنشودة، كما يزعم فلاسفة الثورة التاريخيين، من أمثال هيجل وماركس.

التوازن، إذًا: حقيقة حياتية، من مسلمات الكون، وليس فقط في تاريخية سلوك الإنسان ونمو قيم السلام والحريّة في وجدان ضمير الإنسانية، كما تعكسه حركيّة المجتمعات البشرية، في تطورها التاريخي، من حقبة تاريخية لأخرى، وهي مفعمة بالحياة والأمل، من خلال تجاوز الكثير من الصعاب والعقبات، التي سببها في الأساس تلك النزعة الصراعية المتأصلة في النفس البشرية المتأرجحة بين قيم الخير والشر. الأرض على سبيل المثال، في حالة تحول، أحياناً يكون عنيفاً، تعبيراً عن حياة الكوكب وديمومة حركيّة تطوره. ما البراكين والأعاصير والزلازل والفيضانات وموجات المد الطوفانية إلا مؤشرات على حياة كوكب الأرض، مظاهر لحياة الأجرام السماوية لا نرى مثيل لها في كثيرٍ من كواكب المجموعة الشمسية وتوابعها، مثل: المريخ.. ولا في تابع الأرض القريب (القمر).

لكن التوازن، من الناحية الاستراتيجية، لا يعني زوال مسببات ومحفزات عدم الاستقرار، كما لا يعني الاستقرار، من الناحية الاستراتيجية أيضًا، مؤشرًا حقيقيًا، لسيادة السلام. التوازن حالة إنسانية فيزيائية استراتيجية، تَحُولُ ولو مؤقتاً، دون أن تتجاوز مؤشرات عدم الاستقرار حدًا، يجعلها تقترب من نقطة الانفجار... وحتى لو حدث الانفجار، فإن ذلك يؤذن بمرحلة جديدة من التوازن، تحكمها آليات وتكنلوجيا أكثر تعقيدًا وتكلفة تجعل من العودة لحالة عدم الاستقرار، ومن ثم الانفجار من جديد أبعد احتمالاً، وإن لم يكن أقرب للاستحالة. المهم في حالة التوازن وجود أطراف دوليين كبار يحافظون على استقرار النظام الدولي، دون ما السماح بقوة مهيمنة وحدها الثقة فيها بضمان الاستقرار ورعاية السلام.

استحالة استمرار الهيمنة المتفردة على العالم

لم يحدث في تاريخ البشر أن تمكنت قوة بعينها ممارسة هيمنة كونية (متفردة) على العالم. لم يحدث هذا الأمر لا في

أمريـكا وصلـت للنهـم والبخـل في جنـي ثمـار نظـام الهيمنـة الكونيـة التـي وضعـت مواصفاتـه دون أن تتكفـل بدفـع تكلفتـه

تجربة الامبراطوريات التاريخية، ولم يحدث في عصور القوى العظمى الحديثة. دائمًا كانت هناك نقطة توازن، كأفضل انطلاقة لضمان مسيرة حركة التاريخ، لتبلغ غايتها في سيادة السلام العالم. كل المحاولات للهيمنة المتفردة على العالم فشلت، لأنها فوق طاقة أي أمة من الأمم.. ولأنها مجافية لطبيعة الحياة نفسها ونواميس الكون.

إلا أن التوازن من الناحية الاستراتيجية، وإن كان لازمًا لإحداث حالة من الاستقرار، لأي نظام دولي، إلا أنه ليس كافيًا لسيادة السلام العالم. التوازن، من الناحية الاستراتيجية، لا يمكن تقيمه خارج إمكانات الاستقرار الحقيقية والمحتملة، التي يحققها، بعيدًا عن محاولات أطرافه للإخلال به، في فرصة وهمية متاحة، طمعًا في مكسب مضاعف أو مطمع محتمل، يُخيل لهم أنه: بالإمكان الفوز به. السلام، ليس غاية في ضمير ووجدان أطراف التوازن، بقدر ما هو حالة مؤقتة استعداداً لجولة جديدة من الصراع يمكن المجازفة بخوضها، أملاً في تحقيق معادلة جديدة من التوازن، على حساب الخصوم.. وأحيانًا الأعداء الدوليين المنافسين على مكانة ووهم الهيمنة الكونية.

الحفاظ على التوازن أو محاولة الاستثمار في مؤشرات عدم الاستقرار فيه لتجربة احتمال الإخلال بحالة التوازن القائمة واستبدالها بمعادلة جديدة للتوازن أو إخراج الخصوم كلية من معادلة التوازن القائمة يعتمد على امتلاك القوة المادية القاهرة.. وكذا الإرادة السياسية الماضية، لتغيير معادلة التوازن القائمة، على المستوى الدولي. متى وصل أحد أطراف التوازن الدولي إلى مرحلة متقدمة من الثقة في إمكاناته الاستراتيجية في تغيير أسس وقواعد معادلة التوازن القائمة، يتطور خيار الحرب، بصورة متسارعة، فتنشب الحرب.

نظام توازن القوى: استقرارٌ هشٌ استعدادًا للحرب

إمكانية اللجوء إلى خيار الحرب، في أي وقت، ومن قبل أي قطب دولي تطورت لديه الثقة في شنها، ومن ثَمّ كسبها، كانت معضلة نظام توازن القوى التقليدي، الذي ساد العالم في حقبة الهيمنة البريطانية على النظام الدولي، التي استمرت لقرنٍ من الزمان، منذ هزيمة نابليون في معركة واترلو ١٨١٥م، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م. بريطانيا، رغم نجاحها في فرض هيمنتها على العالم لمئة سنة، إلا أنها لم تستطع أن تكبح جماح قوىً دولية صاعدة طامعة في المنافسة على مكانة الهيمنة الدولية، مثل ألمانيا وروسيا واليابان.. أو فرض سطوتها على قوىً تقليدية استعصت عليها، مثل الدولة العثمانية. وكان أن وصلت دول المحور تلك في الحرب الأولى إلى قناعة بإمكانية التمرد على هيمنة بريطانيا الكونية، فاندلعت الحرب الكونية الأولى.

نفس "السيناريو" تطور بعد عشرين سنة من الحرب الكونية الأولى، ما لبث أن انهار نظام عصبة الأمم، بموجب معاهدة فرساي ١٩١٩م، التي وضعته الولايات المتحدة وتخلت عنه..! وأوكلت رعايته لحلفائها في أوربا، بالذات بريطانيا وفرنسا، اللتان خرجتا منهكتين من الحرب الأولى، مع تنامي النزعة القومية في الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى، وخاصة ألمانيا وروسيا، بالإضافة إلى شروط الاستسلام المجحفة والمذلة التي تعرضت لها بعضها، خاصةً ألمانيا، فاندلعت الحرب الكونية الثانية.

معادلة التوازن الهش وغير المستقر هذه، التي سادت طوال ثلاثة عشر عقدًا من بداية منتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر إلى منتصف العقد الخامس من القرن العشرين سمحت بنشوب حربين كونيتين لم تشهد البشرية مثيلاً لهما في تاريخها، لا من حيث ضحاياهما ولا من حيث تكلفتهما الأخلاقية والمادية. مشكلة نظام توازن القوى التقليدي هذا الاستراتيجية، وخاصةً في فترة ما بين الحربين، أنه لم يطور آلية ردع فعالة وكفؤ قادرة على الحفاظ على توازنه، ومن ثَمّ استقراره، لمدة أطول. لم يمنع نظام توازن القوى التقليدي أطرافه من الانخراط في سباق تسلح مُكلِف، دون توفر مظلة ردع فعالة وكفؤ لتمنع الاحتكام لخيار الحرب لتسوية حالة الصراع الناشبة بين أطرافه. في تجربة كلتا الحربين الكونيتين كانت إغراءات المجازفة بدخول الحرب لدى القوى الصاعدة في النظام الدولي، مثل ألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي، تتفوق على تلك التي ركنت إلى واقع الاستقرار الهش، الذي ساد نظام توازن القوى... وكان أن نشبت الحربان الكونيتان الأولى والثانية.

هناك متغير آخر يهمله كثيرٌ من المؤرخين، الذين حصروا ساحة الصراع الاستراتيجي في القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في المسرح الأوربي، ، بينما في واقع الأمر تكلفة الحربين الأولى والثانية، وعامل التوازن الجديد في تشكيل عالم ما بعدهما، تكبدته وتكفلت به، بصورة. رئيسية، الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت هي التي حسمت الحربين العالميتين، وبالتبعية: هي التي وضعت نظام عصبة الأمم، في حالة الحرب الكونية الأولى، وإن تخلت عنه لأسباب داخلية.. وهي التي رعت نظام الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تعد إلى عزلتها التقليدية، مرة أخرى. القوى التقليدية لم تكن في مستوى الحفاظ على السلام في أوروبا، المسرح الرئيس لخوض الحربين العظميين، وبالتبعية: سيادة السلام العالم.. وكان هذا من أهم مثالب نظام توازن القوى التقليدي.

توازن الرعب: استقرارٌ لا إرادي تفاديًا للحرب

في ظل معادلة توازن الرعب النووي الحرب أو بالأحرى المواجهة النووية المباشرة بين أقطاب النظام الدولي الرئيسية لم تعد خيارًا، بقدر ما هو تفاديها يُعدُ "معجزةً" يُصَلي الجميع من أجل استمرار "كراماتها". الحرب النووية، في ظل رعب عدم القدرة على دفع تصور نتائجها المهلكة.. أو تحمل تكلفتها الإنسانية والمادية والأخلاقية، لأي طرف من أطراف معادلتها، أضحت تتجاوز حتى ترف التفكير فيها.. وأخشى ما يخشاه أطرافها الكبار، اندلاعها عن طريق الخطأ. بالرغم من أن سباق التسلح غير التقليدي باهظ التكلفة بما يفوق طاقة أي قوة عظمى وإمكاناتها، دون أن يكون ذلك على حساب إشباع حاجات أساسية لشعبها وقدرات اقتصادها الإنتاجية، إلا أن غايته لم تكن زيادة الثقة في إمكانية شن الحرب، مهما بلغ إغراء احتمال اللجوء إليها مبلغه لدى القوى الرئيسية العظمى، كما كان الحال في حقب توازن القوى التقليدي السابقة.

الهدف الاستراتيجي الأساس من سباق التسلح غير التقليدي في عصر الحرب الباردة، هو: إقناع الخصم في الجهة المقابلة من معادلة توازن الرعب النووي، عدم التفكير في خيار استعمال ما لديه من قدرات نووية لحل معضلة صراعه مع خصمه في الطرف الآخر من المعادلة على مكانة الهيمنة الكونية، فيبادر بشن الحرب ويأتي على مصالح خصمه الاستراتيجية، مرة واحدة، وللأبد. هذه هي معادلة الردع الاستراتيجي في نظام توازن الرعب النووي. رعبٌ متبادلٌ بين أقطاب النظام الدولي النووي من احتمال نشوب مواجهة نووية مباشرة أو غير مباشرة.. ولو عن طريق الخطأ. لهذا سُمِيَ النظام الدولي، الذي استمر منذ نهاية الحرب الكونية الثانية وحتى انهيار أحد قطبيه الرئيسيَين (الاتحاد السوفيتي) بداية تسعينيات القرن الماضي، بعهد: الحرب الباردة. بمعنى: أن امتلاك السلاح النووي لدى قطبي نظام الحرب الباردة، لا يمنع بتاتًا استمرار حركة الصراع بينهما، بقدر ما يمنع احتمال اندلاع المواجهة المباشرة بينهما، لتصبح مواجهة ساخنة محتمل أن تتطور إلى حرب عالمية ثالثة (نووية هذه المرة). الحرب النووية، إذن: لا يمكن لأحد طرفي معادلة توازن الرعب النووي أن يغامر بشنها، دون أن يجازف بفنائه هو... وفي أفضل الأحوال، إذا ما ظن أنه سيكسبها، لن يجد عالمًا يستحق أن يهيمن عليه.

لذا حالة الصراع، بين قطبي نظام توازن الرعب النووي، كانت مستمرة، ليس فقط على مستوى السجال السياسي والدبلوماسي، بل أحيانًا، على مستويات ساخنة وعلى نطاق محدود، وبأسلحة و"تكتيكات" تقليدية.. وفي مناطق تُعد تخومًا استراتيجية، يعترف كل قطب دولي، بأحقية خصمه أن يصول ويجول فيها، مع حرص الجميع جعل مثل تلك الاشتباكات الساخنة، أن تظل في حدود "تكتيكات" الحروب التقليدية المحدودة النطاق والعنف، مع تفادي إمكانات التصعيد، حتى لا تتسبب في فرض مواجهة مباشرة بينهما ترتفع فيها احتمالات نشوب الحرب النووية، ولو عن طريق الخطأ.

من أمثلة هذه الحروب (التقليدية) المحدودة، التي سمح نظام توازن الرعب النووي أطرافه الرئيسيّين بخوضها، في ما يشبه الاتفاق بينهما على مجال كلٍ منهما الحيوي جغرافيًا، دون الانجرار إلى حالة تصعيد مباشر بينهما قد تقود إلى، رفع احتمالات المواجهة بينهما، حتى ضمن مستوياتها التقليدية: حرب الولايات المتحدة في كوريا (١٩٥٠ -١٩٥٣م) وفي فيتنام (١٩٦٢-١٩٧٥م).. وتدخل الاتحاد السوفيتي في قمع ثورة المجر١٩٥٦، وقمع ما سمي بربيع براغ ١٩٦٨م، وكذا التدخل في أفغانستان (١٩٧٩ - ١٩٨٩م). كما لم يمنع نظام الحرب الباردة من اندلاع حروب إقليمية، نتيجة لاستمرار الصراع بين القوتين العظميين، بالوكالة عنهما من قبل قوىً إقليمية محسوبة عليهما، دون أن يقود ذلك إلى تصعيد للمواجهة المباشرة بينهما، كما حدث في حروب الشرق الأوسط، مثل: حروب العرب وإسرائيل: ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣م.. والاجتياح الإسرائيلي للبنان ١٩٧٨م.. وكذا حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠ -١٩٨٨م). ويمكن في هذا المستوى من الصراع غير المباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بواسطة قوى إقليمية محسوبة على القوتين العظميين، الحروب في شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان (١٩٤٧، ١٩٦٥ و١٩٧١م).

في كل الأحوال: احتمالات الصراع البارد بين البلدين لم يقترب من محاذير المواجهة النووية المباشرة بينهما بمثل ما يعنيه ذلك من إمكانات المجازفة بحرب عالمية ثالثة قد يُستخدم فيها السلاح النووي للمرة الثانية، بعد استخدامه من قبل الولايات ضد اليابان بإلقاء قنبلتين ذريتين على مدينتي هوريشيما ونجازاكي (٦، ٩ أغسطس ١٩٤٥م)، ليقود ذلك بعد تسعة أيام لإعلان استسلام اليابان، وإنهاء الحرب العالمية الثانية على جبهة الباسيفيك.

لم يحدث أن اختبرت جدارة نظام الحرب الباردة، في تفادي مواجهة نووية بين قطبي نظام الأمم المتحدة، كما حدث أثناء أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا. على مدار ١٣ يوماً (١٤ - ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢م) حبس العالم أنفاسه ترقبًا لاندلاع حرب نووية عالمية ثالثة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. حينها أثبت نظام توازن الرعب النووي جدارته الاستراتيجية في التعامل العقلاني بين القوتين العظميين لتجاوز الأزمة.. وتفادي نشوب مواجهة نووية مباشرة، قد تقود ليس لدمار كلا طرفي الصراع... بل ووضع نهاية للجنس البشري على كوكب الأرض، وحتى القضاء على أوجه الحياة المعروفة في الكون بأسره.

نجح إذن نظام توازن الردع النووي في تفادي الحرب الكونية الثالثة متفوقًا على تجاوز إغراءات الحرب، التي كانت أهم مؤشرات عدم استقرار نظام توازن القوى التقليدي. لم تكن المواجهة النووية ممكنة في ظل نظام الردع الاستراتيجي المتبادل الذي كان يعمل بكفاءة طوال فترة عهد الحرب الباردة، في ظل نظام الأمم المتحدة. لكن الصراع بين القوتين العظميين لتعزيز قدراتهما في الردع الاستراتيجي المتبادل لم تتوقف، ليس على رهان تمكن أحدهما في استحالة التفكير استراتيجيًا في خوض غمار حرب نووية في مواجهة الآخر وكسبها... ولكن في إمكانية عدم قدرة أحدهما من مواصلة سباق التسلح النووي، لأسباب اقتصادية وتكنلوجية، فيختل توازن الرعب بينهما إيجابيًا، لصالح أحد طرفي الصراع فيكسب الحرب الباردة، دون قتال. وكان أن حدث ذلك عندما أنهار الاتحاد السوفيتي من داخله في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١م، وإعلان الولايات المتحدة نفسها قطبًا دوليًا أوحدًا يعتلي مكانة الهيمنة الكونية، لكن هذه المرة دون خوض معركة كونية حاسمة!

واشنطن تناست أنها لم تتغلب على خصم الحرب الباردة اللدود بالضربة القاضية في حرب كونية فاصلة

نظام دولي جديد: قوة عظمى مترددة وأخرى لم تخرج من حلبة الصراع

مشكلة النظام الدولي الجديد الذي أعلنته الولايات المتحدة، عقب انهيار عدوها اللدود ومنافسها الرئيس على مكانة الهيمنة الكونية، طوال عهد الحرب الباردة، أنها بدت مترددة لتولي مكانة الهيمنة الكونية، وكأنها أُخذت على حين غرة بانهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية، وإن كانت واشنطن قد عملت على ذلك بالانخراط في سباق استراتيجي مكلف، لم تقوى موسكو على الاستمرار فيه. لم تبدو الولايات المتحدة مترددة في تولي مكانة الهيمنة الكونية، فحسب... بل نراها تفتقر إلى الإرادة السياسية، لتحمل تكلفة منصب الهيمنة الكونية... وإن كانت أبدت حماسًا للتمتع بامتيازاتها، دون الاكتراث باحتمالات الاستمرار فيها، من عدمها!؟

مكانة الهيمنة الكونية تقتضي إرادة سياسية ماضية لتحمل تكلفة الحفاظ عليها، لا فقط التمتع بعائد امتيازاتها... وهذا ما جعل بريطانيا العظمى تتسيد النظام الدولي لمائة عام، من منتصف العقد الثاني للقرن التاسع عشر إلى منتصف العقد الثاني من القرن العشرين.. وظلت متشبثة بهذه المكانة الكونية الرفيعة لعقدين آخرين بتزعمها لنظام عصبة الأمم الذي تخلت عنه الولايات، وحتى اندلاع الحرب الكونية الثانية.

كانت بريطانيا العظمى مستعدة للحفاظ على النظام الدولي الذي تتسيده، كما كان الأمر بالنسبة لاستئثارها بامتيازات مكانة الهيمنة الكونية بمواجهة أي قوة عظمى تتجرأ على تحدي مكانتها الكونية الرفيعة، بالرغم من هشاشة نظام توازن القوى التقليدي، المتكفل بحفظ استقرار النظام الدولي، آن ذاك. كانت بريطانيا،

على سبيل المثال: لا تتردد للذهاب إلى أقصى بقاع امبراطوريتها التي لا تغيب عنها الشمس، لقمع أي تمرد داخلي لسيادتها الكونية، كما حدث في حرب البوير الأولى والثانية، بجنوب إفريقيا (١٨٨٠ - ١٨٨١، ١٨٩٩ – ١٩٠٢م). في الوقت الذي دخلت في سباق تسلح مكلف مع القوى الدولية في أوربا مثل: ألمانيا وروسيا والدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر، من أجل فرض استمرار سيادتها الكونية، التي استمرت لمائة عام، في القرنين التاسع عشر والعشرين.

مقارنة بهذا التصميم الماضي من قبل بريطانيا العظمى لفرض هيمنتها الكونية في عالم ما بعد فتوحات نابليون ومغامرات فرنسا لتقلد مكانة الهيمنة الكونية في القرنين الثامن والتاسع عشر، نجد الولايات المتحدة تركن إلى الانتصار الاستراتيجي السهل الذي حققته في الحرب الباردة بدون قتال، لتباشر في جني عائد ذلك بنهم وبخل. ربما في النزعة الانعزالية للولايات المتحدة، التي تراودها منً حين لأخر، تفسير لذلك.. وربما لاعتقاد واشنطن بسقوط الاتحاد السوفيتي سقطت معه الأيدلوجية، كمحفز أساس للصراع بين الشرق والغرب.. وربما ظن الساسة في واشنطن، أنه حان الوقت لجني عوائد سقوط الاتحاد السوفيتي، دون ما حاجة لدفع تكلفة المحافظة على المكانة الدولية، التي نزلت عليها من السماء، لعدم وجود منافس حقيقي لها. وأخيرًا: ربما ظنت الولايات المتحدة أن تجربة التكامل الإقليمي الناجحة، التي شهدتها أوروبا، عقب الحرب العالمية الثانية، وتُعزى في كثيرٍ من جوانبها، إلى برامج المعونة الاقتصادية الضخم لإعادة تعمير أوروبا بعد الحرب، التي سميت بمشروع مارشال، أن قوة حلفائها الغربيين الاقتصادية في أوروبا ستصبح رديفًا مساندًا لمشاركة أوربا في دفع تكلفة الهيمنة الكونية التي تتقلدها، وفي مشاريع طموحات حلف شمال الأطلسي التوسعية المتوقعة، في أوروبا شرقًا، دون ما تبصر لأي احتمالات للمنافسة من قبل أوروبا الموحدة نفسها، للهيمنة الأمريكية، ولو على المسار الاقتصادي.

باختصار: الولايات المتحدة وصلت لدرجة من النهم والبخل، لجني ثمار مكانة الهيمنة الكونية، التي وجدت نفسها فيها، كقطب أوحد لنظام دولي جديد هي التي وضعت مواصفاته، دون أن تتكفل بدفع تكلفته، ولا حتى من باب ضمان استمراره. كما أن الولايات المتحدة نسيت، أو تناست أنها لم تتغلب على خصمها اللدود في نظام الحرب الباردة، بالضربة القاضية، من خلال خوض حرب كونية فاصلة، كما هو شأن حركيّة تعاقب الأنظمة الدولية. صحيح الاتحاد السوفيتي سقط، لكن محتفظًا بأسنانه ومخالبه النووية وأذرعه السياسية، الممتدة في أرجاء العالم وفي مؤسساته الأممية، الذي أورثها لعقبِه الوحيد (روسيا الاتحادية). وما هي إلا مسألة وقت ويفيق الدب الروسي من بياته الشتوي القسري، وهو يتضور نهمًا وطمعًا، ليحصل على ما يراه نصيبه العادل، من موارد النظام الدولي.

لقد تبدلت أولويات السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، طوال الثلاث عقود، التي أعقبت انهيار تجربة الاتحاد السوفيتي. لم تعد الأيدلوجية، هي المحفز الأول لسياسة الكرملين الخارجية، بل العودة إلى أسس السياسة الخارجية لما قبل الثورة البلشفية،

بثقافتها التوسعية والانعزالية، معًا. ليس هذا، فحسب... بل العودة لقيم القومية الروسية التاريخية، بدلاً من القيم الأيدلوجية الأممية، التي رسمت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي.

ذلك ما حدث، بالضبط، بعد ربع قرن من سقوط الاتحاد السوفيتي. خرج الدب الروسي من تجربة الاتحاد السوفيتي جريحًا، لكن لم تنل تلك التجربة من كبرياء خلفه القومي ولا من جذوة الصراع في داخله كقوة عظمى، تتعدى اهتماماته الكونية، متطلبات أمنه القومي، لاستعادة المكانة لقوة كونية عظمى قادرة على خوض غمار الصراع الدولي، من أجل الحصول على ما تراه نصيبًا عادلاً من موارد النظام الدولي وثرواته، المادية والسياسية والاستراتيجية.

في ٢١ إبريل ٢٠١٧م، وعندما كانت المقاتلات الاستراتيجية الأمريكية تقوم بدورية "روتينية" في المجال الجوي للمياه الدولية، في مواجهة المياه الإقليمية لولاية ألاسكا الأمريكية، أقصى شمال غرب الباسفيك، فوجئت بقاذفتين استراتيجيتين روسية بعيدة المدى من طراز توبوليف ٩٥ إم إس المعروفة في الغرب بـ (الدُّب)، ترافقهما مقاتلتان من طراز سوخوي ٣٥ تحاولان تحديد معالم المجال الجوي لروسيا الاتحادية، في تلك المنطقة المحاذية لحدود الولايات المتحدة وكندا، غرب الباسفيك، معلنة إرهاصات مولد قوة عظمى جديدة تتحدى تفرد أمريكا بالسيادة على العالم.

صحيح أن تلك القاذفات الاستراتيجية الروسية القادرة على حمل صواريخ جو ـ أرض، مداها ثلاثة آلاف كيلو قادرة على حمل مقذوفات نووية متعددة الرؤوس، لم تكن مسلحة ولم تتجاوز المجال الجوي للمياه الدولية، إلا أنها ومنذ ٢٠٠٥م، عندما أرسلت البحرية الروسية مثل تلك القاذفات الاستراتيجية، لأول مرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، تحاول أن تقترب من المياه الإقليمية الأمريكية حتى اقتربت لمسافة ٥٠ ميل من ميناء أنكرج عاصمة ولاية ألاسكا، مما أضطر المقاتلات الأمريكية من طراز F21 اعتراضها، إلا أن القاذفات الروسية ما لبثت أن تراجعت وعاجت لقواعدها شرق روسيا. الملفت: أن تلك القاذفات الروسية كررت المحاولة لثلاث أيام متتالية الأمر الذي اعتبرته الأوساط الإعلامية والسياسية في واشنطن، حينها، استفزازًا استراتيجيًا غير مسبوق، لم يحدث أيام الاتحاد السوفيتي.

ولم تكتفِ موسكو بإعادة طلعاتها الجوية في غرب الباسفيك، لكنها كررت المحاولة مرة أخرى، بكثافة أكثر، غرب الباسفيك. في السابع عشر من يونيو ٢٠١٧م، حلقت عدة قاذفات استراتيجية من طراز توبوليف MS 95، رافقها سرب من مقاتلات سوخوي S35 وطائرات للإنذار المبكر من طراز A-50، قامت بتدريبات على التزود بالوقود جواً، وعند اقترابها من المياه الإقليمية لليابان في تلك المنطقة انطلقت مقاتلات يابانية وكورية جنوبية، للتأكد من أنها لا تتجاوز مجال المياه الدولية، في تلك المنطقة.

رغم أن تلك المحاولات للتواجد الروسي الاستراتيجي، شرق وغرب الباسفيك، أجريت ضمن القواعد المعمول بها في مثل هذه الظروف ولم تحاول أن تخرق المجال الجوي الأمريكي وكندا واليابان وكوريا، إلا أنها أرست لقاعدة استراتيجية لم تتكرر منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، تعلن بموجبها روسيا أنها دولة عظمى مهتمة بلعب دور منافس أصيل لمكانة الهيمنة الكونية، التي تفردت بها أمريكا لأكثر من ربع قرن، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهو ما أعتبر استفزازًا لواشنطن. الأمر الذي دشن لاستراتيجية قطبية ثنائية جديدة يقوم عليها توازن الرعب النووي، ترتكز على أسس قومية، وليس على منطلقات أيدلوجية، كما كان عليه الحال، في عهد الحرب الباردة.

نهاية نظام توازن الرعب النووي!

في خطابه الأخير عن حالة الاتحاد يوم الخميس الأول من مارس الماضي، أعلن الرئيس الروسي بوتين عن وفاة نظام توازن الرعب النووي.. وقيام نظام دولي جديد لا يستبعد، لأول مرة منذ اختراع السلاح النووي واستخدامه لمرة واحدة يتيمة تبدو احتمالات المواجهة النووية، في حرب كونية ثالثة، لا تسفر عن منتصر هذه المرة، بقدر ما تقود إلا فناء متبادل... بل ووضع حد للحياة على الأرض، ربما تتجاوز تلك التي أدت إلى انقراض الديناصورات، من ٦٥ مليون سنة. في ذلك الخطاب أعلن بوتن عن منظومة تسلح روسية غير تقليدية جديدة، هجومية ، تتجاوز بمراحل إمكانات الردع الدفاعية، التي حكمت نظام توازن الرعب النووي، الذي حكم العالم استراتيجيًا وحَدَ بصورة كبيرة من قدرة القوى العظمى على تبني خيار الحرب، أملاً في حسم صراعاتها وفرض رؤيتها الخاصة للسلام.

الترسانة الاستراتيجية غير التقليدية، التي أعلن عنها بوتن، عمادها منظومة صواريخ "الشيطان٢" (RS-28 Sarmat) المجنحة عابرة القارات ومزودة بقوة دفع هائلة تعمل بالوقود النووي الصلب تتجاوز سرعة الصوت عشرين مرة، وتحمل صواريخ ذات رؤوس نووية يبلغ وزن الواحد منها ١.٢ من المواد النووية شديدة الانفجار.. بينما يبلغ مداها ١٦ ألف كيلو متر، ويمكن إطلاقها من صوامع تحت الأرض.. وهناك نماذج منها يمكن أن تطلق من منصات عملاقة متحركة من طراز (MZKT- 7922). كما أستطاع الجيش الروسي تطوير طائرة شراعية تفوق سرعتها سرعة الصوت، من سبعة إلى ١٢ مرة، قادرة على حمل صواريخ سارمات وتتمتع هذه الطائرات بقدرة فائقة على المناورة ولا يمكن لأي منظومة رادارية غربية اكتشافها، كما تزعم المصادر العسكرية الروسية. هذه المنظومة الصاروخية الهجومية تقول المصادر العسكرية الروسية، أن لديها ١٠١ صاروخ منها جاهز للعمل،

وستشكل بنهاية ٢٠٢١م، نصف القدرات النووية في الترسانة الروسية. الصاروخ الروسي الجديد المسمى بالشيطان في نسخته الجديدة يمكن أن يهاجم أمريكا من القطبين الشمالي والجنوبي وقادر على حمل ١٠ رؤوس نووية، تبلغ قدرتها التدميرية ٢٠٠٠ مرة قدرة القنبلة التي ألقيت على هوريشيما. صاروخ واحد من طراز شيطان ٢ قادر على محو بلد مثل بريطانيا.. وستة صواريخ منه قادرة على محو الساحل الأطلسي للولايات المتحدة من ولاية مين إلى ولاية فلوريدا، حيث الكثافة السكانية الأكبر، ومراكز صناعة القرار والحكم في الولايات المتحدة!

كما أن هذا الصاروخ يتمتع بقدرة عالية على المناورة والإفلات من منظومات الدفاع الأمريكية المتقدمة، بما فيها منظومة حرب النجوم الدفاعية. بالإضافة إلى أن هذا الصاروخ يتمتع بقدرة عالية للنجاة من أية ضربة نووية معادية والرد بصورة تدميرية هائلة بضربة نووية ثانية مدمرة، في حالة ما أراد الخصم تجربة حظه وغامر ببدء الحرب. منظومة صواريخ الشيطان هذه تقوم، إذًا: بمهمات استراتيجية مزدوجة. هي: هجومية، إذا ما قررت موسكو تنفيذ عقيدة الضربة النووية الأولى.. وتمتلك إمكانات ردع استراتيجية دفاعية، إذا ما تعرضت روسيا لضربة نووية استباقية من الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى هذه الترسانة المرعبة من الصواريخ النووية الباليستية، أعلن الرئيس بوتين عن سلاح هجومي جديد عماده غواصات غير مأهولة يجري التحكم بها عن بعد وتصل إلى أعماق سحيقة، قادرة إلى التسلل إلى المياه الإقليمية للعدو، بهدوء ورشاقة، دون أن يتم اكتشافها.. وتضرب العدو بصواريخ نووية متعددة الرؤوس تتمتع بدقة عالية في ضرب أهدافها، بصورة سريعة ومباغتة. هذا بالإضافة إلى منظومة قاذفات استراتيجية شراعية بعيدة أسرع من الصوت، بعشر مرات، تتمتع بقدرة عالية على المناورة بإمكانها أن تتفادى أي منظومة رادارية يمتلكها الغرب، وهي قادرة على حمل صواريخ سارمات إلى أي بقعة في العالم، بدقة متناهية وبقوة تدميرية مهلكة.

ليست حرب باردة جديدة!

المشكلة في إعلان الرئيس بوتين عن منظومة الأسلحة الجديدة، ذات الطابع الهجومي، التي تتجاوز إمكانات الردع المتعارف عليها، في نظام توازن الرعب النووي، في صورته التقليدية، أنه لأول مرة منذ إرساء دعائم النظام الدولي الذي أعقب الحرب الكونية الثانية تتبنى دولة عظمى عمليًا عقيدة الضربة النووية الأولى، بثقة واضحة.. وكما يبدو، بإرادة متينة ماضية، حتى ولو لم تلعن مباشرةً عن ذلك. الرئيس بوتين عزى الاستراتيجية الجديدة لنكوص أمريكا عن اتفاقية القضاء على الصواريخ، النووية والتقليدية قصيرة ومتوسطة المدى، التي يبلغ مداها ما بين ٥٠٠ – ٥٥٠٠ كم، التي وقعها الرئيس الأمريكي رولاند ريجان والأمين العام السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في واشنطن (٨ ديسمبر ١٩٨٧م).. وتمت المصادقة عليها من مجلس الشيوخ الأمريكي في٢٧ مايو ١٩٨٨م، بهدف جعل أوروبا خالية من تلك الصواريخ، تمهيدًا لنزع السلاح النووي تمامًا، من على وجه الأرض.

بوتن يرى أن واشنطن، خرقت بالفعل، تلك الاتفاقية، عندما نشرت اسراب من القاذفات من طراز (B-52) في أوروبا وضمنتها ترسانة الناتو، بل حتى أن تلك الطائرات قامت بمناورات قرب الحدود الروسية، مما دعا الكرملين للإعلان أن هذا العمل فيه خرق لتلك الاتفاقية و يزعزع الاستقرار العالمي. كما أن الأوساط السياسية والعسكرية في موسكو منزعجة من نشر واشنطن لقاذفات (B-2 Spriit) في بريطانيا، وإن كان ذلك الإجراء خارج منظومة ترسانة حلف الناتو، يُعد خرقًا آخر للاتفاقية، لأنه يقضي عمليًا على الهدف من تلك الاتفاقية، باستبدال الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى الأرضية الأرضية، بمثيلاتها المحمولة جوًا في تلك القاذفات، الأكثر تطورًا وفتكًا. كما أن موسكو تشك في منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكية في أوربا، وتجادل: أنه بالإمكان تحويلها إلى أنظمة صواريخ هجومية، تقوم مقام الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، التي نزعتها واشنطن، طبقًا لتلك الاتفاقية.

الاتحاد السوفيتي سقط واحتفظ بأنيابه ومخالبه النووية وأذرعه السياسية أورثها لعقبِه روسيا الاتحادية

وكان خيار الكرملين تطوير منظومة أسلحة طويلة المدى، موجهة لأمريكا مباشرةً، مع تبني عقيدة هجومية، هذه المرة، تقترب من عقيدة الضربة الأولى. هذا التطور في العقيدة الاستراتيجية للكرملين التي أفصح عنها الرئيس بوتين ، في خطابه عن حالة الاتحاد، في الأول من مارس الماضي، قرب نهاية فترة حكمه الثالثة (١٧ مارس الماضي)، (الرابعة) لو اعتبرنا فترة سلفه دميتري ميدفيدف (٢٠٠٨ – ٢٠١٢م)، هي بالفعل امتدادًا لعهده، الذي بدأ ببداية الألفية الحالية، ينذر بتطور نوعي في نظام توازن الرعب النووي، الذي ساد العالم لأكثر من سبعة عقود، ظن العالم خلالها أنه من المستحيل شن حرب كونية ثالثة، نووية هذه المرة.

لم يعلن بوتين، عن حرب باردة جديدة، مع الغرب. بالعكس: حذّر العالم من مغبة عدم فهم استراتيجية موسكو غير التقليدية.. محذرًا من احتمال فهم الغرب الخاطئ منها بأنها عودة لنظام الحرب الباردة. لأول مرة، تعلن موسكو، أنها لن تتردد في استخدام إمكاناتها الاستراتيجية غير التقليدية، ليس فقط دفاعًا عن أمن

روسيا القومي، فحسب كما كان الأمر أثناء الحرب الباردة. بل أن موسكو سوف تبادر بوضع إمكاناتها الجبارة الجديدة، في حالة: تهديد أمن أي من حلفائها.. أو عرقلة محاولات نزعة موسكو الإمبريالية التوسعية خارج مجال أمنها القومي التقليدي، في مناطق من العالم ترى موسكو أنها امتداد لأمنها القومي، مثل منطقة الشرق الأوسط، كما يحدث في سوريا.

ليس ذلك، فحسب، بل أن بوتين حذّر واشنطن، من أي محاولة منها لاستخدام إمكاناتها غير التقليدية، ولو بشكل محدود، في أي بقعة من العالم، دون أن تضع في حسبانها إمكانات روسيا الجبارة، التي تتمتع حاليًا بإمكانات ردع هجومية. هنا الرئيس بوتين يشير إلى ما تفكر فيه واشنطن من احتمال استخدامها للأسلحة النووية، بشكل محدود، للتعامل مع كوريا الشمالية.

سباق تسلح جديد، باحتمالات المواجهة النووية

صحيح، كما ردت أمريكا باسم البنتاغون (دانا وايت)، من أن منظومة الأسلحة الاستراتيجية غير التقليدية، التي أعلن عنها الرئيس بوتين في خطابه الأخير، من شأنها أن تزعزع استقرار العالم، وإن كشفت، في محاولة لطمأنة الشعب الأمريكي، أن واشنطن على علم بها.. ولديها من الإمكانات الاستراتيجية الكفيلة بردعها، وإعادة التوازن الاستراتيجي للعالم، من جديد. إلا أنه في أفضل الحالات، لو استبعدنا إمكانية ما يهدد بوتين، من احتمال حدوث مواجهة نووية، في أول تحد عملي لنظام توازن الرعب النووي منذ نشأته، فإن هذا التطور من شأنه زعزعة استقرار النظام الدولي، ببدء سباق تسلح استراتيجي، مكلف وغير مستقر بين قطبي النظام الدولي، يقوم على قواعد جديدة للصراع بينهما، يستند إلى عقيدة الضربة الأولى، وليس كما كان الأمر في الماضي، على عقيدة الضربة الثانية. هنا: لم يفت بوتين، الإعلان، ولو بصورة غير مباشرة، أن روسيا عازمة على الاستمرار في أي شكل من أشكال سباق التسلح النووي، مهما بلغت تكلفته وتعقيداته، ولن تكرر تجربة الاتحاد السوفيتي في هذا المجال، الذي انهار من داخله، بسبب إصابته بالإعياء جراء عدم قدرته على اللحاق بأمريكا، في لعبة سباق التسلح المنهكة والباهظة التكلفة. بوتين، حذّر الغرب: أن عليه أن يعي أنه يواجه، هذه المرة، دولة عظمى من الدرجة الأولى.. وأن عليه: احترام تطلعها للمنافسة على مكانة الهيمنة.. وألا يتمادى في استمراء محاولاته للضغط على روسيا عسكريًا بالاقتراب من حدودها الإقليمية.. أو استمراء اللجوء لخيار المقاطعة الاقتصادية للضغط عليها اقتصاديًا.

روسيا كما يزعم بوتن: أضحت دولة قوية وغنية معًا، وإن كانت أولوياتها، في المرحلة الماضية من حكمه استراتيجية، فإن الأحوال الاقتصادية للشعب الروسي، في المرحلة القادمة ستتحسن كثيرًا، بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي ١.٥ مرة خلال العقد القادم.. وزيادة متوسط عمر الفرد في روسيا إلى ٨٠ عامًا، أسوة بما هو حادث في الدول المتقدمة، وذلك بمضاعفة الإنفاق على الصحة لتصل في فترة رئاسته الجديدة إلى ٥٪ من الناتج الإجمالي للبلاد.. وكذلك خفض عدد الروس الذين يعيشون تحت مستوى الفقر، من ٢٠ مليون روسي اليوم، إلى ١٠ ملايين بنهاية فترته الرئاسية الجديدة (٢٠١٨ -٢٠٢٤م).

باختصار: بوتين وعد شعبه بتحسن الأحوال الاقتصادية، في فترة رئاسته القادمة، معتذرًا عن حالة التقشف في الفترة الماضية بسبب التركيز على قضايا الدفاع وبناء القوة التي مكنت روسيا من أن تتجاوز مرحلة الردع التقليدية إلى مرحلة القدرة على المواجهة النووية مع الغرب. اقتصاديًا: تتطلع روسيا في فترة رئاسته الجديدة بأن تكون بين الدول الخمس الأغنى في العالم.

اقتراب الساعة!

قوة جبارة، مع اقتصاد قادر على تحمل تكلفة سباق تسلح غير تقليدي ومكلف مع الغرب، تقودها إرادة سياسية يبدو أنها تغلب خيار الحرب، برفع سقف توقعات كسبها، على حصافة تجنب تبعاتها المهلكة للجميع، تحدد معالم وحدود مذهب بوتين الجديد، بتبني عقيدة الضربة النووية الأولى. معادلة استراتيجية سياسية اقتصادية ينذر بها بوتين النظام الدولي، بلا شك ستقود إلى زعزعة استقرار العالم.. وتزيد من احتمالات المواجهة النووية المنذرة بفناء البشرية، بل وكل أشكال الحياة على وجه الأرض، لأول مرة في تاريخ الحياة على الكوكب الأزرق.

ساعة نهاية العالم يكون قد بدأ عدها التنازلي، بخطاب بوتين الأخير الذي يُعد استراتيجيًا من أشراط الساعة الكبرى. العالم بعد خطاب بوتين الأخير، لن يعود مثله قبل ذلك الخطاب. معادلة توازن الرعب النووي التقليدية لم تعد هي التي تتحكم في استقرار العالم.. وعودة عهد الحرب الباردة لا تستطيع أن تفسر سلوك القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة وروسيا في المرحلة القادمة، مع تزايد احتمالات المواجهة النووية المهلكة بينهما، بزيادة الثقة عند أحدهما أو كليهما، بإمكانية خوض حرب نووية وكسبها.

عقيدة الضربة النووية الأولى المتهورة، لا عقيدة الضربة النووية الثانية الحذرة، هي التي ستحدد مصير العالم، في المرحلة القادمة...! ما لم تحدث المعجزة وتنتصر إرادة السلام في ضمير الإنسانية.. وتعود مسيرة حركة التاريخ إلى جادتها السرمدية، التي تسيرها العناية الإلهية، فإن مصير السلام على الأرض، بل والحياة نفسها، مشكوكٌ فيه.

* أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

الـدول العربيـة ناميـة و١٣ منهـا فـي شـريحتي دنيـا وعليـا الوسـطى

الإصـلاح يبـدأ بالاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي وترتيـب أولويـات التنميـة

أنشئت منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتبعها إنشاء عدد من المؤسسات الأقتصادية العالمية التي لعبت منذ ذلك الحين دورًا هامًا في مجال تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول حديثة الاستقلال والراغبة في النمو. ويتم مساعدة الدول النامية من خلال عدة آليات منها الدعم الفني أو التمويل للمساهمة فى تنفيذ المشروعات التنموية، وفى الأغلب الأعم تتفق كافة مؤسسات التمويل الدولية على مجموعة من الأهداف تشمل الآتى:

- تقليل الفقر العالمي، وتحسين المستوى والظروف المعيشية للشعوب.
- دعم الاستدامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمؤسسية.
- تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي.

د. عالية المهدي

تخضع المنظمات الدولية بما فيها مؤسسات التمويل الدولية بشكل عام إلى عدة تصنيفات أهمها:

أ - تصنيف المؤسسات من خلال الدور الذي تقوم به، فبعضها يستهدف بشكل مباشر المجال الاقتصادي، والبعض يستهدف تحقيق الأمن والسلام، التغذية، الصحة العامة...إلخ،

ب - تصنيف المؤسسات وفقًا لسمات الدول الأعضاء حيث أن بعض تلك المنظمات تتسم بالصفة الدولية وأخرى تتسم بالصفة الإقليمية، ومن أهم المنظمات التي تتسم بالصفة الدولية هي منظمة الأمم المتحدة وما يتبعها من منظمات ومؤسسات مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وعلى الصعيد الآخر، هناك منظمات ذات طابع إقليمي حيث تتسم بمحدودية الدول الأعضاء حيث يجمع بينهم صفة مشتركة قد تتعلق بالمنطقة الجغرافية مثل الاتحاد الأوروبي، رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN، منظمة الوحدة الإفريقية...إلخ، وقد تتعلق الصفة المشتركة بين مجموعة الدول الأعضاء بنشاط اقتصادي محدد مثل منظمة الـ OPEC، أو مستوى ومبادئ اقتصادية مشتركة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وهكذا.

تهدف هذه الورقة البحثية لعرض أهم مؤسسات التمويل الدولية وعلاقتها بالدول العربية، من حيث توجهات تلك المؤسسات، مصادر التمويل، عضوية الدول الأعضاء ومساهماتهم...إلخ، مدى مساهمة الدول العربية بها وحجم الاستفادة منها، ثم تتناول في الجزء الأخير وضع الدول العربية الاقتصادي والاجتماعي بعد ٧٥ عامًا من إنشاء مؤسسات التمويل الدولية.

أولا-منظمة الأمم المتحدة وأهم المؤسسات التمويلية التابعة لها:

الأمم المتحدة هي منظمة دولية أنشئت في عام ١٩٤٥م، وتتكون حتى الآن من ١٩٣ دولة عضو، ويتبعها عدد من المنظمات التي تسمى برامج وصناديق ومفوضيات ووكلات متخصصة. ولكل واحدة من تلك المنظمات أعضائها وقيادتها وميزانيتها. وتُمول برامج الأمم المتحدة وصناديقها بالتبرعات الطوعية. أما الوكالات المتخصصة فهي منظمات دولية مستقلة تُمول بمساهمات محددة القيمة بالإضافة إلى التبرعات الطوعية.

يتم تمويل صندوق رأس المال العامل كل عامين والموازنة العادية السنوية للأمم المتحدة من كل دولة وفقًا لتقييم الجمعية العمومية والذي يعتمد بشكل رئيسي على: حجم مساهمة كل دولة بإجمالي الناتج القومي العالمي GNP وتصل أقل مساهمة في ميزانية المنظمة إلى ٠,٠٠١ ٪ من ميزانيتها، أما المساهمة القصوى فتمثل نسبة ٢٢ ٪، وبحد أقصى ٠,٠١٪ مساهمة من الدول الأقل نموًا.

بلغ حجم تمويل صندوق رأس المال العامل لعامى ٢٠١٨-٢٠١٩ (Biennium) ١٥٠ مليون دولار، وبلغ حجم الموازنة العادية لعامى ٢٠١٨-٢٠١٩ (Biennium) نحو ٥,٤ مليار دولار، وقد بلغت صافى المساهمات المستحقة بالموازنة العادية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨ على جميع الدول الأعضاء نحو ٢,٤٨ مليار دولار، تستحوذ مجموع الدول العربية على نحو ٣٪ فقط من إجمالى الموازنة بقيمة تبلغ نحو ٧٨,٤ مليون دولار، أعلاهم مساهمة كل من السعودية (٣٥٪ من مساهمات الدول العربية) والإمارات (١٨,٧٪ من مساهمات الدول العربية) والكويت (٨,٨٪ من مساهمات الدول العربية)، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الأكبر مساهمة فى الموازنة العادية للأمم المتحدة بما يمثل نحو ٢٢٪ من إجمالى الموازنة بنحو ٥٩١,٤ مليون دولار، يليها اليابان ٩,٧٪، والصين ٧,٩٪، وألمانيا ٦,٤٪.

جدول ١: حجم مساهمات الدول العربية فى الموازنة العادية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨

الدولة	مقياس التقييم (نسبة مئوية٪ من الإجمالي العالمي للمساهمات) عام ٢٠١٨	صافي المساهمات بالدولار الأمريكي	نسبة المساهمة من إجمالى مساهمات الدول العربية (٪)
السعودية	١,١٤٦	٢٧,٨٥٥,٩٠٢	٣٥,٥
الإمارات	٠,٦٠٤	١٤,٦٨١,٤٧١	١٨,٧
الكويت	٠,٢٨٥	٦,٩٢٧,٥١٥	٨,٨
قطر	٠,٢٦٩	٦,٥٣٨,٦٠٢	٨,٣
الجزائر	٠,١٦١	٣,٩١٣,٤٣٩	٥,٠
مصر	٠,١٥٢	٣,٦٩٤,٦٧٤	٤,٧
العراق	٠,١٢٩	٣,١٣٥,٦١٢	٤,٠
ليبيا	٠,١٢٥	٣,٠٣٨,٣٨٤	٣,٩
عمان	٠,١١٣	٢,٧٤٦,٦٩٨	٣,٥
المغرب	٠,٠٥٤	١,٣١٢,٥٨٢	١,٧
لبنان	٠,٠٤٦	١,١١٨,١٢٥	١,٤
البحرين	٠,٠٤٤	١,٠٦٩,٥١١	١,٤
تونس	٠,٠٢٨	٦,٨٠٥,٩٨	٠,٩
سوريا	٠,٠٢٤	٥,٨٣٣,٧٠	٠,٧
الأردن	٠,٠٢	٤,٨٦١,٤٢	٠,٦
السودان	٠,٠١	٢,٤٣٠,٧١	٠,٣
اليمن	٠,٠١	٢,٤٣٠,٧١	٠,٣
موريتانيا	٠,٠٠٢	٤,٨٦١,٥	٠,١
جزر القمر	٠,٠٠١	٢,٤٣٠,٧	٠,٠٣١
الصومال	٠,٠٠١	٢,٤٣٠,٧	٠,٠٣١
جيبوتى	٠,٠٠١	٢,٤٣٠,٧	٠,٠٣١
إجمالى الدول العربية	٣,٢٢٥	٧٨,٣٩٠,٣٠٣	١٠٠
الإجمالى العالمى	١٠٠	٢,٤٨٧,٣٣٩,٦٠٥	١٠٠

United Nations Secretariat, Assessment of Member States' advances to the Working Capital Fund for the biennium 2018–2019 and contributions to the United Nations regular budget for 2018, December 2017

٣٪ نصيب الدول العربية من موازنة الأمم المتحدة بـ ٧٨,٤ مليون دولار أعلاهم السعودية بـ ٣٥٪ والإمارات ١٨,٧٪ والكويت ٨,٨٪

وحسب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، لا يكون للعضو الذي يتأخر عن سداد اشتراكاته المالية في المنظمة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان قيمة المتأخر عليه مساويًا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدًا عنها. ومع ذلك، فإن الاستثناء هو أن تسمح الجمعية العامة لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن التأخر في السداد ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها. وكانت الجمعية العامة اتخذت في ١٠ أكتوبر ٢٠١٧م، قرارها ٢/٧٢ المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق" قررت أن يسمح للدول الأعضاء التالية، على الرغم من أنها متأخرة في سداد مستحقاتها، بالتصويت حتى نهاية الدورة الحالية، وهي جزر القمر، وغينيا – بيساو، وسان تومي وبرنسيبي، والصومال، بينما توجد حاليا ٤ دول أعضاء غير قادرة على التصويت في الدورة ٧٢ للجمعية العامة، وهي جمهورية إفريقيا الوسطى، وليبيا، وفنزويلا، واليمن.

وبذلك توجد دولتان عربيتان لم تقومان بسداد ما عليها من مستحقات إلا أنها سمح لها بالتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة رقم ٧٢ وهما جزر القمر والصومال، وهناك دولتان عربيتان تم منعهما من التصويت وهما ليبيا واليمن.

ثانيًا- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – UNDP:

يُمّول البرنامج الإنمائي بتبرعات تقدمها مجموعة شركاء، بما فيهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء المتعددو الأطراف ومنظمات أخرى. ويتم توفير هذه المساهمات إما في إطار موارد الميزانية العادية، أو في إطار الموارد الأخرى، التي يخصصها المساهمون لأغراض محددة. وقد ساهم ستة وخمسون بلدً افي الموارد العادية خلال عام ٢٠١٣م، وبلغ مجموع المساهمات ٨٩٥,٧ مليون دولار. وبلغت قيمة الموارد الأخرى ٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١ م، وبلغت الموارد المحلية التي تقدمها الحكومات ٢,٤ مليار دولار، في حين بلغت المساهمات من المصادر متعددة الأطراف ١,٤ مليار دولار.

وساهم برنامج الأمم المتحدة على مستوى العالم فى عدة برامج أهم أهدافها إيجاد وسائل عيش مستدامة، توسيع اللجوء إلى القضاء، وجعل الحماية الاجتماعية شاملة للجميع، وتحقيق التوازن في استخدام الموارد الطبيعية، بناء القدرة على الصمود بالبلدان المتأثرة بالأزمات، وإجراء انتخابات وتسجيل الناخبين الجدد.وبلغت استفادة الدول العربية من إنفاق البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠١٣م، نحو ٥٣٦ مليون دولار بما يعادل نحو ١٣٪ من إجمالي نفقات البرنامج عام ٢٠١٣ م.

جدول ٢: إنفاق البرنامج الإنمائي على البرامج خلال عام ٢٠١٣ موزعًا بحسب المناطق

المنطقة	حجم الإنفاق بالدولار	النصيب النسبي من الإجمالي (٪)
آسيا والمحيط الهادئ	١١,٩٣٦,٦٤١,٢٤	٢٨
إفريقيا	٩,٨٠٦,٢٤٣,٥٩	٢٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى	٨٩١,٣٢٧,٤٠٦	٢١
الدول العربية	٥٣٦,٣٠٧,٠٩٩	١٣
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٣٢٨,٩٥٥,١٧٩	٨
أخرى	٣١١,٦٢٤,٩٤٥	٧
الإجمالى	٤,٢٤٢,٥٠٣,١١٢	١٠٠

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي ٢٠١٣/٢٠١٤م، شراكات جديدة من أجل التنمية.

تعتبر كل من السعودية والكويت والإمارات من أكبر ثلاثين دولة ساهمت فى الموارد الإجمالية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ٢٠١٣م، حيث ساهمت السعودية بأكثر من ٨ مليون دولار، أما الكويت فقد ساهمت بنحو ٣,٨ مليون دولار، والإمارات بنحو ٣٤٣ ألف دولار. وقد كانت دولتى السودان والصومال من أكبر ١٢ دولة مستفيدين من البرنامج عام ٢٠١٣م، حيث استفادت السودان بنحو ١٠٩,٣ مليون دولار، واستفادت الصومال بنحو ٥٠,٩ مليون دولار، هذا بالإضافة إلى برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطينى

والبالغ قدره ٦٩,٢ مليون دولار عام ٢٠١٣م. من أهم الوكالات المتخصصة فى مجال التمويل والتنمية بالأمم المتحدة هى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، الوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة هي منظمات دولية مستقلة تُمول بمساهمات محددة القيمة بالإضافة إلى التبرعات الطوعية، وفيما يلي استعراض لنشاط كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

ثالثًا-صندوق النقد الدولي:

تأتي معظم موارد الصندوق المخصصة للإقراض مما يقدمه بلدانه الأعضاء، لا سيما مدفوعاتها لسداد حصص العضوية، تخصَّص لكل بلد عضو في الصندوق حصة عضوية معينة تتحدد عمومًا حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي. وعلى هذا الأساس يتحدد الحد الأقصى لمساهمته في موارد الصندوق المالية. وعند انضمام أي بلد إلى عضوية الصندوق، عادة ما يدفع مبلغًا يصل إلى ربع حصته في شكل عملات أجنبية قابلة للتداول على نطاق واسع (كالدولار الأمريكي أو اليورو أو اليوان الصيني أو الين أو الجنيه الإسترليني) أو حقوق سحب خاصة. أما ثلاثة أرباع الحصة المتبقية فتدفع بعملة البلد العضو. وتمثل حصة البلد العضو عاملا أساسيًا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق. وتتكون الأصوات المخصصة لكل بلد عضو من أصوات أساسية وصوت إضافي لكل جزء من الحصص يعادل ١٠٠ ألف وحدة حقوق سحب خاصة. وبمقتضى إصلاحات ٢٠٠٨م، تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند ٥,٥٠٢٪ من مجموع الأصوات. ويمثل عدد الأصوات الأساسية الحالية نحو ثلاثة أضعاف العدد السابق على تطبيق إصلاحات عام ٢٠٠٨. كما تحدد حصة البلد العضو حجم التمويل الذي يمكنه الحصول عليه من الصندوق (أي حدود استفادته من الموارد).

جدول ٣: حصص الدول العربية بصندوق النقد الدولي وفقًا لقيمة حقوق السحب الخاصة

الدولة	حصتها بالصندوق (القيمة بحقوق السحب الخاصة SDR)	النسبة من إجمالي الحصص العالمية	عدد الأصوات	النسبة من إجمالي الأصوات العالمية
الجزائر	١,٩٥٩,٩٠٠,٠٠٠	٠,٤١	٢١,٠٦٤	٠,٤٢
البحرين	٣٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٨	٥,٤١٥	٠,١١
جزر القمر	١٧,٨٠٠,٠٠٠	٠,٠٠	١,٦٤٣	٠,٠٣
جيبوتي	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٠,٠١	١,٧٨٣	٠,٠٤
مصر	٢,٠٣٧,١٠٠,٠٠٠	٠,٤٣	٢١,٨٣٦	٠,٤٣
العراق	١,٦٦٣,٨٠٠,٠٠٠	٠,٣٥	١٨,١٠٣	٠,٣٦
الأردن	٣٤٣,١٠٠,٠٠٠	٠,٠٧	٤,٨٩٦	٠,١٠
الكويت	١,٩٣٣,٥٠٠,٠٠٠	٠,٤١	٢٠,٨٠٠	٠,٤١
لبنان	٦٣٣,٥٠٠,٠٠٠	٠,١٣	٧,٨٠٠	٠,١٦
ليبيا	١,٥٧٣,٢٠٠,٠٠٠	٠,٣٣	١٧,١٩٧	٠,٣٤
موريتانيا	١٢٨,٨٠٠,٠٠٠	٠,٠٣	٢,٧٥٣	٠,٠٥
المغرب	٨٩٤,٤٠٠,٠٠٠	٠,١٩	١٠,٤٠٩	٠,٢١
عمان	٥٤٤,٤٠٠,٠٠٠	٠,١١	٦,٩٠٩	٠,١٤
قطر	٧٣٥,١٠٠,٠٠٠	٠,١٥	٨,٨١٦	٠,١٨
السعودية	٩,٩٩٢,٦٠٠,٠٠٠	٢,١٠	١٠١,٣٩١	٢,٠٢
الصومال	٤٤,٢٠٠,٠٠٠	٠,٠١	١,٩٠٧	٠,٠٤
السودان	١٦٩,٧٠٠,٠٠٠	٠,٠٤	٣,١٦٢	٠,٠٦
سوريا	٢٩٣,٦٠٠,٠٠٠	٠,٠٦	٤,٤٠١	٠,٠٩
تونس	٥٤٥,٢٠٠,٠٠٠	٠,١١	٦,٩١٧	٠,١٤
الإمارات	٢,٣١١,٢٠٠,٠٠٠	٠,٤٩	٢٤,٥٧٧	٠,٤٩
اليمن	٤٨٧,٠٠٠,٠٠٠	٠,١٠	٦,٣٣٥	٠,١٣
الإجمالي	٢٦,٧٣٤,٩٠٠,٠٠٠	٥,٦٢	٢٩٨,١١٤	٥,٩٢

المصدر: www.imf.org

وقد مثلت الحصص العربية في الصندوق نحو ٥,٦٢٪ من إجمالي الحصص العالمية، ويمثل عدد الأصوات حق الدول العربية نحو ٥,٩٢٪ من إجمالي الأصوات بالصندوق. وقد بلغ إجمالي حجم التمويل الموافق عليه للدول العربية منذ بداية عام ٢٠١١م، وحتى نهاية فبراير ٢٠١٨م، نحو ٢٧,٨ مليار SDR بما يعادل نحو ٤٠,٥ مليار دولار (SDR=$0.688)، ويقابل نحو ١٠٤٪ من إجمالي حصة كافة الدول العربية بالصندوق.

جدول ٤: حجم التمويل الموافق عليه وجاري أو تم تنفيذه لصالح الدول العربية منذ بداية عام ٢٠١١ وحتى نهاية فبراير ٢٠١٨

الدولة	إجمالي حجم التمويل الموافق عليه وجاري أو تم تنفيذه منذ بداية ٢٠١١ وحتى نهاية فبراير ٢٠١٨م	حجم التمويل بالنسبة لحصة الدولة بالصندوق (٪)
مصر	٨,٥٩٦,٥٧٠,٠٠٠	٤٢٢
العراق	٣,٨٣١,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٣
الأردن	١,٨٧٨,٦٥٠,٠٠٠	٥٤٧,٦
موريتانيا	١١٥,٩٢٠,٠٠٠	٩٠
المغرب	٩,٨٥٦,٥٠٠,٠٠٠	١١٠٢,١
تونس	٣,١٩١,٦٢٥,٠٠٠	٥٨٥,٤
اليمن	٣٦٥,٢٥٠,٠٠٠	٧٥
الإجمالي	٢٧,٨٣٥,٥١٥,٠٠٠	١٠٤٪ من إجمالي حصة كافة الدول العربية بالصندوق

المصدر: www.imf.org

ويتبين أن المغرب هي أكبر المستفيدين من الدول العربية ويليها مصر ثم العراق، وتأتي اليمن وموريتانيا في ذيل قائمة المستفيدين من الدول العربية.

رابعًا-البنك الدولي:

يركز البنك الدولي على الحد من الفقر وتحسين معايير المعيشة في جميع أنحاء العالم من خلال تقديم قروض ذات فوائد منخفضة وقروض ائتمانية بدون فوائد ومنحًا للبلدان النامية لاستخدامها في التعليم والصحة والهياكل الأساسية والاتصالات فضلاً عن مجالات أخرى. ويعمل البنك الدولي في أكثر من ١٠٠ بلدا من خلال مجموعته المتمثلة في الآتي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (يعمل على إقراض الدول منخفضة ومتوسطة الدخل).
- المؤسسة الدولية للتنمية (تقرض الدول منخفضة الدخل).
- مؤسسة التمويل الدولية (تقرض القطاع الخاص).
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (تعمل على تشجيع مستثمري القطاع الخاص للاستثمار في الدول الأجنبية).
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (تعمل على التسوية بين مستثمرى القطاع الخاص والدول الأجنبية).

تملك حكومات البلدان الأعضاء المؤسسات التي تشكل مجموعة البنك الدولي، وتملك هذه الحكومات سلطة اتخاذ القرارات النهائية بشأن جميع الأمور المتعلقة بعمل المجموعة، بما في ذلك السياسات والقضايا المالية أو المتعلقة بالعضوية. وتنظم البلدان الأعضاء عمل مجموعة البنك الدولي عن طريق مجالس المحافظين ومجالس المديرين التنفيذيين. وتتخذ هذه الكيانات جميع القرارات الرئيسية في مؤسسات مجموعة البنك. وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ينبغي لأي بلد يرغب في الانضمام إلى البنك أن يصبح أولاً عضوًا في صندوق النقد الدولي.

ونظرًا إلى أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، هما المؤسستان من مجموعة البنك الدولي المنوطتين بتمويل مشروعات التنمية من خلال إقراض الحكومات فسيتم تناولهما عن كثب فيما يلي:

أ. البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD:

مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء (١٨٩ بلدا). وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية

للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

يتم تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD من خلال الآتي:

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية في الأسواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من ٥٠٠ مليار دولار من القروض لتخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام ١٩٤٦م، علمًا بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي ١٤ مليار دولار، ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام ١٩٥٩م، وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على رأس المال بشروط جيدة وميسورة ـ مما يساعد على ضمان مضي المشروعات الإنمائية قدمًا على نحو أكثر استدامة، مع استكمال أو حفز تمويل القطاع الخاص في أغلب الأحيان.

ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلاً سنويًا من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها. وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك الدولي، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءًا منها يتم تحويله سنويًا إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقرًا. وقد بلغ حجم كافة مدفوعات البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى نهاية فبراير عام ٢٠١٨م، للدول العربية نحو ٤٧,٣ مليار دولار، كما بلغ حجم التزامات الدول العربية تجاه البنك نحو ٢١,٩ مليار دولار.

جدول٥: حجم مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير للدول العربية والتزامات الدول تجاه البنك حتى ٢٨ فبراير ٢٠١٨

الدولة	مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير (بالدولار)	ألتزامات الدول تجاه البنك (بالدولار)	نصيب كل دولة من إجمالي المدفوعات للدول العربية (٪)
الجزائر	٤,٣٠٦,٥١٥,٣٤٩	٠,٠١-	٩
مصر	١١,٦٩١,٢٧٢,٠٢٧	٧,٧٥٣,٧٥٩,٠٣١	٢٥
العراق	٣,٢٣٢,٧٧٨,٢٧٠	٣,٠٤٢,٩٣٣,٥٧٠	٧
الأردن	٣,٩٩٨,٩٨٢,٥٧٩	١,٨٠٤,٤٩٢,٩٩٥	٨
لبنان	١,٣٣٣,٨١٤,٦٣٧	٤٢٥,٩٢٦,٦٥٥	٣
موريتانيا	١٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠,٣١
المغرب	١٣,٦٧٦,٣٧٤,٣٩٧	٥,٦٨٧,٦٦٤,٨٠٩	٢٩
عمان	١٤٢,٣١٠,٢٢٢	٠	٠,٣
السودان	١٣٨,٩٨٥,٩٤٩	٠	٠,٢٩
سوريا	٤١٨,٦١٩,٥٧٦	٠	١
تونس	٨,٢١٥,٥٠٣,٤٤٨	٣,١٨٩,٥١٦,٩١٤	١٧
الإجمالى	٤٧,٣٠١,١٥٦,٤٥٧	٢١,٩٠٤,٢٩٣,٩٧٦	١٠٠

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/PROJECTS

وبذلك تعتبر أكثر الدول العربية استفادة من مدفوعات البنك الدولى للإنشاء والتعمير هى المغرب بنحو ٢٩٪، يليها مصر ٢٥٪، ثم تونس ١٧٪، ثم الجزائر ٩٪، والأردن ٨٪، والعراق ٧٪، ثم لبنان ٣٪، وأخيرًا سوريا ١٪ من إجمالى المدفوعات الموجهة للدول العربية. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي مدفوعات البنك بلغت في عام ٢٠١٧م، لدول العالم نحو ١٧,٨ مليار دولار، منهم نحو ٥,٨ مليار دولار تم توجيهها إلى منطقتي إفريقيا (٤٢٧ مليون دولار) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٥,٣ مليار دولار)، مما يشير إلى أن نصيب الدول العربية من إجمالى مدفوعات البنك خلال عام ٢٠١٧ يقل عن ٣٢,٣٪ من

إجمالى مدفوعات البنك حيث أن المنطقتين المشار إليهما بهما دول أخرى غير عربية.

ب. المؤسسة الدولية للتنمية IDA:

تعمل IDA بشكل رئيسي فى تمويل قطاعات البنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، والإدارة العامة والقانون، والزراعة، والتمويل ، والصناعة والتجارة، ويتم تحديد الدول ذات الأحقية فى الاستفادة من دعم المؤسسة الدولية للتنمية وفقًا لحجم الدخل القومي للفرد بالدولة والذي يتم تحديثه سنويًا، وتم تحديده في عام ٢٠١٨م، بنحو ١١٦٥ دولار وهو الحد الأقصى للدخل القومي للفرد بالدولة الذي تستحق الدولة عنده أو فيما أقل منه الحصول على الدعم من المؤسسة، وفى الوقت الحالى هناك ٧٥ دولة على مستوى العالم تدخل فى الدول المستحقة للدعم من المؤسسة، ومن تلك الدول نحو سبعة دول عربية وهى جيبوتى وسوريا واليمن وجزر القمر، وموريتانيا، والصومال والسودان إلا أن الصومال والسودان (مدرجتين كدولتين غير نشطتين ولا يوجد حالياً تمويل نشط من المؤسسة لهما لما تراكم عليهما من مستحقات طويلة الأمد). وفي حين يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، فإن المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) تحصل على مواردها المالية بدرجة كبيرة عن طريق المساهمات التي تقدمها حكومات البلدان الأعضاء الأكثر غنى. كما تحصل المؤسسة على أموال إضافية من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ومن حصيلة سداد اعتمادات المؤسسة التي حصلت عليها البلدان المقترضة في السابق.

يلتقي الشركاء مرة كل ثلاث سنوات لتجديد الموارد المالية للمؤسسة واستعراض سياساتها. وقد تم إنجاز العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، في شهر ديسمبر ٢٠١٣م، وأسفر ذلك عن تعبئة مستوى قياسي من الموارد قدره ٣٤,٦ مليار وحدة من وحدات السحب الخاصة (٥٢,١ مليار دولار) لتمويل مشاريع المؤسسة خلال فترة تمتد لثلاثة أعوام من الأول من يوليو ٢٠١٤ م، حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٧.

جدول ٦: حجم مساهمات الدول العربية بالمؤسسة الدولية للتنمية IDA عمليتي تجديد الموارد رقم ١٧ و١٨

الدولة العربية	تجديد الموارد رقم ١٧ (ديسمبر ٢٠١٣)		تجديد الموارد رقم ١٨ (ديسمبر ٢٠١٦)	
	نصيب مساهمتها من إجمالي المساهمات الدولية (٪)	القيمة بالمليون SDR	نصيب مساهمتها من إجمالي المساهمات الدولية (٪)	القيمة بالمليون SDR
الجزائر	ـــــ	ـــــ	٠,٠٨	١٧,٨٣
مصر	٠,٠٠٧	١,٦١	٠,٠٢	٣,٧٤
الكويت	٠,١٦٢	٣٧,٤٦	٠,١٩	٤١,٥
السعودية	٠,٣٣٦	٧٧,٥٨	٠,٣٨	٨٣,٤
إجمالي مساهمات الدول العربية	٠,٥٠٥	١١٦,٦٥	٠,٦٧	١٤٦,٤٧
إجمالى مساهمات المنح الدولية شاملة الفجوة التمويلية	١٠٠	٢٣٠٨٢,٢٢	١٠٠	٢٢٠٧٦,٦

Donor contributions to IDA17, IDA18 replenishment, http://ida.worldbank.org/about/contributor-countries

وبذلك بلغت مساهمات منح دول العربية بالمؤسسة الدولية للتنمية نحو ٠,٦٧٪ من إجمالي المساهمات الدولية في عملية التجديد للموارد رقم ١٨، بما يعادل نحو ١٤٦ مليون SDR أو ما يعادل نحو ٢١٢ مليون دولار أمريكى (SDR=$0.688). وقد بلغ حجم التمويل للدول الأكثر استفادة من IDA عام ٢٠١٦ نحو ٢,٦ مليار دولار موجهة لعدد ١٠ دول ليس منهم أية دولة عربية.

جدول ٧: الدول الأكثر استفادة من المؤسسة الدولية للتنمية عام ٢٠١٦

الدولة	حجم التمويل (بالمليون دولار)
بنجلاديش	١,٥٥٧
الهند	١,٠٢٥
إثيوبيا	١,٨٦٢
باكستان	١,٤٦
كينيا	٦٤٦
نيجيريا	١,٠٧٥
تنزانيا	٨٦٤
فيتنام	١,٦٧
الكونغو	٦٠٠
غانا	٥٠٠
الإجمالى	٢٦١٨,٦٤٩

http://ida.albankaldawli.org/financing/ida-financing-ar

وقد بلغ حجم استفادة الدول العربية من مدفوعات المؤسسة حتى ٢٨ فبراير ٢٠١٨ نحو ١,٢ مليار دولار، واليمن هي أكثر الدول استفادة من المدفوعات الموجهة للدول العربية من المؤسسة بنسبة ٣٩٪ يليها مصر ١٩٪، ثم السودان ١٣٪ (لا يوجد حاليًا تمويل نشط بالسودان من المؤسسة)، وموريتانيا ١٢٪، و٤٪ لكل من العراق والصومال (لا يوجد حاليًا تمويل نشط بالصومال من المؤسسة)، و٣٪ لجيبوتي، و٢٪ لكل من جزر القمر والأردن، و١٪ لكل من سوريا وتونس، و٠,٣٪ للبنان.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي مدفوعات المؤسسة بلغت في عام ٢٠١٧م، لدول العالم نحو ١٢,٧ مليار دولار، منهم نحو ٧ مليار دولار تم توجيهها إلى منطقتي إفريقيا (٦,٦ مليون دولار) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٣٩١ مليون دولار)، بما يعادل نحو ٥٥,٣٪ من إجمالي المدفوعات عام ٢٠١٧ إلا أنه يجب التنويه على أن ليست كلها موجهة إلى دول عربية حيث أن المنطقتين المشار إليهما بهما دول كثيرة غير عربية، وأن الدول العربية المقترضة حاليًا من المؤسسة هي جيبوتي واليمن وجزر القمر وموريتانيا والصومال والسودان فقط.

جدول ٨:حجم مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية للدول العربية والتزامات الدول تجاه المؤسسة حتى ٢٨ فبراير ٢٠١٨

الدولة	مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية (بالدولار)	التزامات الدول تجاه المؤسسة (بالدولار)	نصيب كل دولة من إجمالى المدفوعات للدول العربية (٪)
جزر القمر	١٨٥,٨٦٩,٧٤٠	١٣,٥٢٠,٥٢٩	٢
جيبوتى	٢٣٨,٤٣٢,٣٠٩	١٤٦,٤٠١,٢٤١	٣
مصر	١,٨٢٣,٦٣٦,٧٤٣	٧١٨,٩١٨,٨٦٦	١٩
العراق	٣٧٥,٧١٣,٥٤٨	٣٣٨,٩٨٥,٠٥٧	٤
الأردن	١٤٢,٨٥٢,٦٢٠	٧١,٨٠٥,١٠٦	٢
لبنان	٢٥,٤٦٩,٠٧٥	٢٥,٩٥٣,٧٢٥	٠,٣
موريتانيا	١,١٨٠,٠٧٠,٨٤٤	٣٩٦,٤٣٧,٠٤٢	١٢
المغرب	٤٥,١٦١,٠٦٤	٤,٢٠٧,١٥٢	٠,٥
الصومال	٣٩٥,٢٠٧,٦٥٠	٤٢٣,٨٦٧,٧٥٨	٤
السودان	١,٢٠٠,٣٦٣,٣٨٥	١,٢٣٦,٩٥٢,٩٤٥	١٣
سوريا	٤٨,٦٢١,٣٣١	١٤,٠٥١,٦٦٠	١
تونس	٧٥,١٦٣,٩١٥	٤,٦٦٠,٢٣٥	١
اليمن	٣,٧٢٢,٢٤٨,٤٦٨	١,٧١٢,٨٩٨,٨٧٠	٣٩
الإجمالى	٩,٤٥٨,٨١٠,٦٩٩	٥,١٠٨,٦٦٠,١٩٣	١٠٠

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/PROJECTS/

خامسًا-منظمة التجارة العالمية (WTO) من المنظمات الدولية ذات الصلة بمنظمة الأمم المتحدة:

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. ومهمتها ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.

تشمل عضوية المنظمة أكثر من ١٤٠ عضوًا يمثلون أكثر من ٩٠٪ من التجارة العالمية. كما أن ٣٠ أخرون يتفاوضون بخصوص العضوية، ويتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء، وتكون بالإجماع.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث دول عربية جاري التفاوض بشأن إنضمامهم للمنظمة وهم الصومال والسودان وجزر القمر، وهناك العديد من الدول العربية ما زالت ليست أعضاء في المنظمة حيث أن الأعضاء من الدول العربية ١٣ دولة فقط وهم البحرين، ومصر، وجيبوتى، والأردن، والكويت، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، وتونس، والإمارات، واليمن.

وتستمد المنظمة ميزانيتها من مساهمات الدول الأعضاء ويتم حساب نصيب كل دولة من المساهمة وفقًا لحجم مساهمة الدولة العضو في التجارة العالمية، هذا بالإضافة إلى بعض المساهمات المتنوعة من الدول المراقبة (الدول التي تسعى إلى دخول مفاوضات للإنضمام للمنظمة)، وكذلك هناك بعض الدخل من بيع المطبوعات وإيجار غرف الاجتماعات.

وقد بلغ حجم موازنة المنظمة عام ٢٠١٧م، نحو ١٩٧,٢ مليون فرنك سويسري تساهم فيها الدول العربية بنحو ٤,٤٪ فقط من الإجمالي. وتعتبر الإمارات هي الأعلى مساهمة بنحو ٣٢٪ من المساهمات العربية، ثم السعودية ٢٩٪، ثم قطر ٩٪، تليها مصر ٦٪ نسبة إلى إجمالى المساهمات العربية.

جدول ٩: مساهمات الدول العربية فى موازنة منظمة التجارة العالمية عام ٢٠١٧

الدولة	قيمة المساهمة (بالفرنك السويسرى)	نسبة المساهمة من إجمالى مساهمات الدول الأعضاء	نسبة المساهمة من إجمالى المساهمة العربية (٪)
البحرين	١٦,٨١٣	٠,٠٨٦	٠,٢
جيبوتى	٢٩,٣٢٥	٠,٠١٥	٠,٣
مصر	٥١٠,٢٥٥	٠,٢٦١	٦,٠
الأردن	١٦٤,٢٢٠	٠,٠٨٤	١,٩
الكويت	٦٩٤,٠٢٥	٠,٣٥٥	٨,١
موريتانيا	٢٩,٣٢٥	٠,٠١٥	٠,٣
المغرب	٣٥١,٩٠٠	٠,١٨	٤,١
عمان	٣٩١,٠٠٠	٠,٢	٤,٦
قطر	٧٩١,٧٧٥	٠,٤٠٥	٩,٢
السعودية	٢,٤٩٠,٦٧٠	١,٢٧٤	٢٩,١
تونس	٢١٧,٠٠٥	٠,١١١	٢,٥
الإمارات	٢,٧٧٤,١٤٥	١,٤١٩	٣٢,٤
اليمن	٩٩,٧٠٥	٠,٠٥١	١,٢
الإجمالي العربي	٨,٥٦٠,١٦٣	٤,٤٥٦	١٠٠,٠
إجمالي الموازنة	١٩,٥٠٠,٠٠٠	١٠٠	_____

https://www.wto.org/english/thewto_e/secre_e/budget_e/budget2017_member_contribution_e.pdf

تجدر الإشارة إلى مجموع الدول النامية قد ساهمت بنحو ٤٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية عام ٢٠١٥م، ونحو ٤٠,٩٪ من إجمالي الواردات السلعية على مستوى العالم، وقد كان نصيب الشرق الوسط من ذلك نحو ٥,٣٪ و٤,٣٪ فقط صادرات وواردات على التوالي لعام ٢٠١٥م، كما كان نصيب الدول الإفريقية مجتمعة نحو ٣,٤٪ و٢,٤٪ فقط صادرات وواردات على التوالي. وبجانب ما تقدمه المنظمة من تيسير دخول الأسواق العالمية لأعضائها، فإن مفاوضات للمنظمة للدول التي ترغب فى الإنضمام تتضمن العديد من الإصلاحات المحلية المؤسسية والاقتصادية التي المتوقع أن تؤدي إلى تحسين جانب العرض للدول المنضمة.

سادسًا-نشاط الأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط:

يقع مركز نشاط الأمم المتحدة في الشرق الأوسط في العاصمة اللبنانية بيروت، التي يقع فيها كذلك مركز اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (إسكوا) ESCWA، فضلاً عن عديد من المكاتب الإقليمية والقُطرية لكيانات منظومة الأمم المتحدة والمكاتب السياسية للأمم المتحدة في المنطقة.

الهدف من لجنة الاسكوا هو رفع مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء وتقوية التعاون بينها وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم ككل. وتُنسّق أنشطة إسكوا مع الشعب والمكاتب الرئيسية لمقر المنظمة ومقار الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها جامعة الدول العربية وهيئاتها الفرعية ومجلس التعاون الخليجي. وتتكون إسكوا من ١٨ بلدًا عربيًا في غرب آسيا هي: البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا وعُمان وفلسطين وقطر والسعودية والسودان وسوريا وتونس والإمارات واليمن.

تلقّت الإسكوا، منذ عام ٢٠١٤م، تبرعات بلغت قيمتها ٧,١٢٩,٩٣٦ دولار لتنفيذ أنشطة ومشاريع وطنية وإقليمية تلبي احتياجات المنطقة في قطاعات متعددة كالمياه، والبيئة، والإحصاء، والتكنولوجيا والابتكار، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقضايا الجنسين. وأُطلقت مشاريع جديدة للاستجابة إلى الاحتياجات المستجدة للبلدان التي تمر بمرحلة تحوّل. وأقامت الإسكوا شراكات مع ٢٢ جهة مانحة مختلفة، منها الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والصناديق الإقليمية، والمؤسسات الخاصة، ووكالات التنمية الدولية. ومن أبرز الجهات المانحة في السنوات الأخيرة: السويد (من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي)، وألمانيا (من خلال الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية والجمعية الألمانية للتعاون الدولي)، والنرويج (من خلال وزارة الخارجية)، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

تمول الاسكوا من الميزانية العادية، والبرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب التنمية، ومن مساهمات من مصادر أخرى، وقد بلغ حجم الميزانية العادية للاسكوا عام ٢٠١٦م، نحو ١٧,١٢ مليون دولار، وقد بلغ إجمالي حجم مصادر التمويل بما فيها الميزانية العادية نحو ٢٧,٥ مليون دولار.

تقر الجمعية العامة كل سنتين الميزانية العادية التي تمد الاسكوا بموارد لتنفيذ مهامها المحددة في الإطار الإستراتيجي وجميع مصادر التمويل الأخرى تدعم التوجه العام المبين في الإطار الستراتيجي وتكمله.

بينما يدعم البرنامج العادي للتعاون الفني العمل مع الدول الأعضاء على وضع سياسات للتنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة. فيعزز التعاون، وييسر إنشاء شبكات المعرفة، ويسهل تبادل الخبرات بين البلدان. ويهدف البرنامج إلى استكمال الموارد التي توفرها الميزانية العادية للجنة في تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

ويمول حساب التنمية مشاريع بناء القدرات، التي تؤثر على التعاون في القضايا الإقتصادية والإجتماعية على جميع المستويات، من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

أما المساهمات من مصادر أخرى فقد تلقت الاسكوا في عام ٢٠١٦م، مبلغ ٥,٦ مليون دولار لدعم مبادرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن برامجها الفرعية السبعة، إضافة إلى برامج جديدة مخصصة لدعم الدول الأعضاء التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن أبرز الجهات الدول الأعضاء المانحة في عام ٢٠١٦م، ألمانيا، والسويد، والنرويج، وقطر، والأردن، ومؤسسة كارنيجي.

جدول ١٠: برامج الاسكوا في الوطن العربي وإجمالي ومصادر المخصصات المالية لها عام ٢٠١٦

برامج الاسكوا في الوطن العربي	المخصصات المالية بالدولار (عام ٢٠١٦)					
	الميزانية العادية	البرنامج العادي للتعاون الفني	حساب التنمية	المساهمات من مصادر أخرى	الإجمالي	نصيب البرنامج من إجمالي التمويل (٪)
تمكين المرأة	١,٣٦١,٠٠٠	٢٠٧,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠	٤٠٠٠	١,٦٧٥,٠٠٠	٦
التنمية والتخفيف من حدة النزاعات	١,٥٤,٠٠٠٠	٣٠٥,٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٤,٠٠٠	١,٩٥٣,٠٠٠	٧
التكامل والتنمية الاقتصادية	٤,١٢٥,٠٠٠	٣٨٢,٠٠٠	١٨٩,٠٠٠	٣,٩٥٣,٠٠٠	٨,٦٤٩,٠٠٠	٣١
التنمية المستدامة	٣,٠٤١,٠٠٠	٣٧٩,٠٠٠	٨١٩,٠٠٠	١,٧٧٠,٠٠٠	٦,٠٠٩,٠٠٠	٢٢
التنمية الاجتماعية	٢,٥٦٦,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠	٢٥٧,٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣,١٦٧,٠٠٠	١٢

الإحصاءات	٢,٥٨١,٠٠٠	٤٢٢,٠٠٠	٢٧١,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠	٣,٤٧٦,٠٠٠	١٣
التكنولوجيا	١,٩٠٩,٠٠٠	٣٧١,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	٢,٥٧٦,٠٠٠	٩
الإجمالى	١٧,١٢٣,٠٠٠	٢,٣٨١,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٦,٢٠١,٠٠٠	٢٧,٥٠٥,٠٠٠	١٠٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الاسكوا، التقرير السنوى ٢٠١٦ "التنمية المستدامة من الرؤية إلى التنفيذ".

ويتبين أن البرامج صاحبة النصيب الأكبر من حجم المخصصات المالية هى برامج التكامل والتنمية الاقتصادية (٣١٪)، يليها التنمية المستدامة (٢٢٪)، ثم الإحصاءات (١٣٪)، والتنمية الاجتماعية (١٢٪)، والتكنولوجيا (٩٪)، ثم التنمية والتخفيف من حدة النزاعات (٧٪)، وأقلهم نصيبًا تمكين المرأة (٦٪).

سابعًا-أين أصبحت الدول العربية بعد ٧٥ عامًا من المؤسسات الدولية وتمويلها للتنمية؟

تحليل الوضع الاقتصادي العربي من حيث مستوى الدخل ومعدلات الفقر:

بعد حوالي ٧٥ عامًا من إنشاء منظمة الأمم المتحدة وما تبعها من إنشاء منظمات دولية وانضمام الدول العربية إلى تلك المنظمات وتقديمها للمساهمات وحصولها على قروض ومنح ومساعدات فنية ومالية، يجدر بنا تقييم الوضع الاقتصادي الحالي للدول العربية.

جميع الدول العربية دول نامية، ويصنف أغلبها (١٣ دولة عربية) في الشريحتين الدنيا والعليا من الدول متوسطة الدخل، وهناك دولتين وهما الصومال وجزر القمر تصنفان كدول منخفضة الدخل، بينما يتم تصنيف دول الخليج العربى ضمن الدول مرتفعة الدخل ويرجع ذلك بشكل رئيسى لاعتماد تلك الدول على النفط بالإضافة إلى أعداد سكانها المنخفضة نسبياً.

جدول ١١: تصنيف الدول العربية وفقًا لمستوى الدخل وحجم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٦ *

عام ٢٠١٦/القيمة بالدولار الأمريكي (بالأسعار الجارية)							
الدول مرتفعة الدخل		الدول منخفضة الدخل		الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل		الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل	
الدولة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الدولة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
الإمارات	٣٧٦٢٢	الصومال	٤٣٤	الأردن	٤٠٨٨	الجزائر	٣٩١٧
البحرين	٢٢٥٧٩	جزر القمر	٧٧٥	سوريا*	٢٠٥٨	العراق	٤٦١٠
الكويت	٢٧٣٥٩	ـــ	ـــ	اليمن	٩٩٠	ليبيا*	٥٦٠٣
السعودية	٢٠٠٢٩	ـــ	ـــ	السودان	٢٤١٥	لبنان	٨٢٥٧
عمان	١٤٩٨٢	ـــ	ـــ	الضفة الغربية وقطاع غزة	٢٩٤٣	ـــ	ـــ
قطر	٥٩٣٢٤	ـــ	ـــ	المغرب	٢٨٩٣	ـــ	ـــ
ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	تونس	٣٦٨٩	ـــ	ـــ
ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	مصر	٣٤٧٨	ـــ	ـــ
ـــ	ـــ	ـــ	ـــ	موريتانيا	١١٠٢	ـــ	ـــ

المصدر: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2016&name_desc=false&start=2012&view=chart
*سوريا عام ٢٠٠٧، وليبيا عام ٢٠١١

٤٧,٣ مليار دولار مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في نهاية فبراير الماضي للدول العربية وبلغت التزامات هذه الدول للبنك ٢١,٩ مليار

وبتحليل الوضع الراهن للتنمية البشرية بالوطن العربي والذي يشمل العديد من الأبعاد مثل الصحة والتعليم والمستوى المعيشى وهي ذات إنعكاس المباشر على الأوضاع الاقتصادية، فيتبين أن هناك تصنيفات متنوعة للدول العربية ما بين مستوى عال جدًا للتنمية البشرية (البحرين- الكويت- قطر- السعودية- الإمارات)، ومستوى عال من التنمية البشرية (الجزائر- الأردن- لبنان- ليبيا- عمان- تونس)، ومستوى متوسط (مصر- العراق- المغرب)، ومستوى منخفض (جزر القمر- جيبوتي- موريتانيا- السودان- سوريا- اليمن)، ويتلاحظ أن الترتيب العالمى لأغلب الدول العربية في تقرير التنمية البشرية يأتي بعد المائة وقد احتلت جيبوتي المركز ١٧٢ من إجمالي ١٨٨ دولة عالميًا، وكانت أفضل الدول العربية هى قطر والتى احتلت المركز ٣٣ عالميًا.

جدول ١٢: تصنيف الدول العربية وفقًا لمستوى التنمية البشرية والترتيب العالمي من إجمالى ١٨٨ دولة بمؤشر التنمية البشرية عام ٢٠١٥

مستوى عال من التنمية البشرية			مستوى متوسط من التنمية البشرية			مستوى منخفض من التنمية البشرية		
الدولة	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العالمي	الدولة	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العالمي	الدولة	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العالمي
الجزائر	٠,٧٤٥	٨٣	مصر	٠,٦٩١	١١١	جزر القمر	٠,٤٩٨	١٦٠
الأردن	٠,٧٤٢	٨٦	العراق	٠,٦٤٩	١٢١	جيبوتى	٠,٤٧٣	١٧٢
لبنان	٠,٧٦٣	٧٦	المغرب	٠,٦٤٧	١٢٣	موريتانيا	٠,٥١٣	١٥٧
ليبيا	٠,٧١٦	١٠٢	ـــــ	ـــــ	ـــــ	السودان	٠,٤٩	١٦٥
عمان	٠,٧٩٦	٥٢	ـــــ	ـــــ	ـــــ	سوريا	٠,٥٣٦	١٤٩
تونس	٠,٧٢٥	٩٧	ـــــ	ـــــ	ـــــ	اليمن	٠,٤٨٢	١٦٨

المصدر: http: //hdr. undp. org/en/data#

ما زالت هناك العديد من الدول العربية تعاني من مستويات فقر شديدة وعلى رأسها جيبوتي حيث بلغت نسبة سكانها تحت خط الفقر العالمي (دخل أقل من ١,٩ $ فى اليوم) نحو ٢٢,٥٪، واليمن نحو ١٨,٨٪، يليها جزر القمر ١٧,٧٪، ثم السودان ١٤,٩٪.

جدول ١٣: نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي ببعض البلدان العربية على حسب البيانات المتاحة من البنك الدولي

الدولة	نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي (دخل أقل من ١,٩ $ في اليوم) وفقًا لآخر بيان متاح (٪)	سنة البيان
الجزائر	٠,٥	٢٠١١
جزر القمر	١٧,٧	٢٠١٣

جيبوتى	٢٢,٥	٢٠١٣
مصر	١,٤	٢٠١٥
العراق	٢,٥	٢٠١٢
الأردن	٠,١	٢٠١٠
موريتانيا	٥,٩	٢٠١٤
المغرب	٣,١	٢٠٠٦
السودان	١٤,٩	٢٠٠٩
سوريا	١,٧	٢٠٠٤
تونس	٢	٢٠١٠
اليمن	١٨,٨	٢٠١٤
غزة والضفة الغربية	٠,٢	٢٠١١

المصدر: http: //povertydata. worldbank. org/poverty/region/MEA

وبتحليل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional poverty indicator)، يتبين أن الصومال هي الأكثر معاناة حيث بلغت نسبة سكانها الفقراء والأشد حرمانًا لأبعاد المؤشر من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي نحو ٨١,٨٪، يليها موريتانيا ٥٥,٦٪، ثم السودان ٥٣,١٪، وجزر القمر ٣٤,٣٪، ثم جيبوتي ٢٦,٩٪. أما بالنسبة لخط الفقر القومي للدولة والذي يتم تحديده من خلال السلطات المحلية لكل دولة بناء على مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك، يتبين معاناة أغلب سكان الدول العربية من معدلات مرتفعة للفقر فعلى سبيل المثال يعاني أكثر من ثلث سكان سوريا من الفقر، وكذلك أكثر من ربع سكان مصر، وأيضًا نحو ١٥٪ من سكان تونس، وحوالي ١٤٪ من الأردن.

جدول ١٤: نسبة السكان التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد (الصحة- التعليم- المستوى المعيشي) وفقًا لبيانات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الدولة	نسبة السكان فى الفقر متعدد الأبعاد (٪)	نسبة السكان المقتربة من الفقر متعدد الأبعاد (٪)	نسبة السكان التي تقع فى الفقر الحاد متعدد الأبعاد (٪)	نسبة السكان تحت خط فقر القومي للدولة (٪)	سنة البيان
جزر القمر	٣٤,٣	٢٣,١	١٤,٩	٤٤,٨	٢٠١٢

جيبوتى	٢٦,٩	١٦	١١,١	_____	٢٠٠٦
مصر	٤,٢	٥,٦	٠,٤	٢٥,٢	٢٠١٤
العراق	١٣,٣	٧,٤	٢,٥	١٨,٩	٢٠١١
الأردن	١,٢	١	٠,١	١٤,٤	٢٠١٢
ليبيا	١,٤	٦,٣	٠,١	_____	٢٠٠٧
موريتانيا	٥٥,٦	١٦,٨	٢٩,٩	٤٢	٢٠١١
المغرب	١٥,٦	١٢,٦	٤,٩	٨,٩	٢٠١١
فلسطين	١,٤	_____	_____	_____	٢٠١٤
الصومال	٨١,٨	٨,٣	٦٣,٦	_____	٢٠٠٦
السودان	٥٣,١	١٧,٩	٣١,٩	٤٦,٥	٢٠١٠
سوريا	٧,٢	٧,٤	١,٣	٣٥,٢	٢٠٠٩
تونس	١,٥	٣,٢	٠,٢	١٥,٥	٢٠١٢
اليمن	٤٠	٢٢,٤	١٩,٤	٣٤,٨	٢٠١٣

المصدر: http: //hdr. undp. org/en/data, http: //hdr. undp. org/en/composite/MPI

ومن ثم يمكن استخلاص أن جزءًا غير قليل من الدول العربية مازال يعاني من مشكلات تدني في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة في نسبة الفقر وضعف في معدل التنمية البشرية، بالرغم من استفادة هذه الدول من الكثير من المعونات التنموية.

وقد يكون عدم الاستقرار السياسي أحد الأسباب وراء هذا التواضع الشديد في الأداء. ولذلك فإن بداية الإصلاح تبدأ من استعادة الاستقرار السياسي وفي نفس الوقت تقوية المؤسسات العامة ورفع كفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة، وفتح الباب أمام مزيد من النشاط الاقتصادي المتنوع. كما يجب أن تضع هذه الدول أولويات تنموية واضحة وتسعى للاستفادة من كل ما تقدمه المؤسسات الدولية من منح ومساعدات وقروض ميسرة تساعدها على التنمية الشاملة المنشودة.

* الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابقة ـ جامعة القاهرة

مديـر عـام مؤسسـة الفكـر العربـي د. هنـري العويـط لـ "آراء حـول الخليـج":

توجيـهٍ حاسـمٍ مـن الأميـر خالـد الفيصـل: التكامل طريقنا الوحيد للنهوض ودرء الأطماع

رغم أن الأوضاع في المنطقة العربية تدعو للقلق، بل والتشاؤم بسبب تردي الأوضاع التي نتجت عن ما يسمى بثورات الربيع العربي، ورغم حالة التشرذم، وما تشهده بعض الدول العربية من حروب أهلية، وما تشهده من تدخلات إقليمية وصراعات دولية على أراضيها، إلا أن مؤسسة الفكر العربي لديها إصرار على التكامل العربي، ولديها عزيمة ودأب على المضي قدمًا في نفق العروبة لرؤية الضوء في نهايته، فمؤتمرات مؤسسة الفكر العربي السنوية لم تتراجع بل تتقدم لمناقشة قضية التكامل العربي من مختلف زواياه .. يقف صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة، ومؤسس ورئيس مؤسسة الفكر العربي شامخًا في المؤتمر السنوي للمؤسسة، يعدد المخاطر المحدقة بالأمة ويكاشف القادة بالأوضاع المأساوية بكل وضوح ودون مداراة، إلا أن سموه يبدو بالحسم ذاته مصرًا على التضامن العربي، وما يدعونا للتفاؤل أن سمو الأمير خالد الفيصل يحلم دائما بمستقبل غير مسبوق في المهام التي يتولاها كحاكم إداري فذ مشهود لسموه المحبوب، ووزير مجدد، ثم يتحقق الحلم فعلًا على أرض الواقع ويتحقق ما سبق أن كان حلمًا، وهذا ما يجعلنا نتفاءل بتحقيق التضامن العربي الذي يراه سمو الأمير خالد الفيصل.. مؤتمر مؤسسة الفكر العربي الذي تستضيفه دبي خلال الفترة (١٠ ـ ١٢ أبريل ٢٠١٨م) "فكر ١٦" يحمل عنوان "تداعيات الفوضى وتحديات صناعة الاستقرار".. العنوان والمحاور والمشاركين وأوراق العمل، تؤكد قدرة مؤسسة الفكر على الاقتحام وعدم التهيب من الخوض في غمار واقع العمل العربي المشترك، وتناقش سلبياته بغية تلافيها، والسعي إلى الإيجابيات من أجل غد عربي أفضل.

أجرى الحوار: جمال أمين همام - بيروت

في هذا الحوار يتحدث مدير عام مؤسسة الفكر العربي الأستاذ الدكتور هنري العويط، عن محاور "فكر١٦" وأهدافه وطموحاته، يوضح لماذا الإصرار على مناقشة قضايا التكامل العربي، ولماذا اختيار قضية الفوضى في المنطقة العربية، فيقول: صحيح أنّ ظروف البلدان العربيّة صعبة للغاية وأنّها تعاني من مشكلات داخليّة تعود إلى طبيعة تنظيم كلّ دولة، وظروف خارجيّة بسبب الأطماع والتدخّلات الخارجيّة وإلى اصطفاف الدول العربيّة على السياسات الدوليّة المُتصارعة في العالَم وانخراطها في استراتيجيّات سياسيّة- اقتصاديّة متناقضة؛ وصحيح أنّ إشكاليّة جديدة أُضيفت إلى هذه المُشكلات نتيجة الأوضاع الداخليّة التي أصابت عددًا من الدول العربيّة بعد الأحداث المستمرّة لِما عُرِف بالربيع العربيّ، إلّا أنّ ذلك يحتّم علينا أكثر من ذي قبل الإصرار على التعاون والتكامل واعتماد استراتيجيّة عربيّة تتضمَّن بَرامج عمل تُرصَد لها مَوارِد ماليّة وآليّات للمُتابعة والتقويم، على أن تراعي هذه الاستراتيجيّة التغيّرات الحاصلة في العالَم، وما يقتضيه ذلك من عملٍ دؤوب للوصول إلى المستويات العالَميّة من المعرفة والاقتصاد المَعرِفيّ، وأضاف مدير عام مؤسسة الفكر العربي: في مواجهة واقع التقسيم وعجز العرب عن الاتّحاد، وفي الوقت التي تتزايد فيه الانقسامات والآلام، تصرّ مؤسّسة الفكر العربيّ، بتوجيهٍ حاسم من رئيسها صاحب السموّ الملكّي الأمير خالد الفيصل، على أنّ التكامل هو طريقنا الوحيد للنهوض، ولدرء الأطماع الخارجيّة، وخِطط تقسيم دولنا وتفتيتها. لذا لم تفوِّت المؤسّسة ولن تفوِّت أيّ فرصة، سواء في مؤتمراتها

أو إصداراتها، لجمع المفكّرين والعقلاء كي يضعوا نتاجهم الفكريّ وخلاصة مداولاتهم ومناقشاتهم في خدمة المتبصّرين من أهل الرأي والحلّ والربط، وفي متناول صنّاع القرار ووسائل الإعلام والفئات الواسعة من أبناء الوطن العربيّ قاطبة. واستثمار التكامل الثقافيّ العربيّ القائم بالقوّة وبالفعل من أجل التكامل العربيّ الواسع يبقى الرّهان والأمل، وما ذلك إلّا استجابة لمبدأ بسيطٍ هو أنّ في الاتّحاد قوّة. وفيما يلي نص الحوار:

● لماذا تمّ اختيار "تداعيات الفوضى وتحدّيات صناعة الاستقرار" كعنوانٍ رئيس لمؤتمر"فكر ١٦" المزمع تنظيمه في نيسان/ إبريل ٢٠١٨ في دبي؟

لا يخفى على أحد أنّ العالَم يشهد اليوم تحوّلاتٍ متسارعة وعميقة وغير مسبوقة، على مختلف الأصعدة وفي شتّى المجالات، وقد غدا على مَشارِف ما يُطلق عليه "الثورة الصناعيّة الرّابعة"، بما تتضمّنه من حقول علمية وتكنولوجيّات كعِلم الوراثة، والذكاء الاصطناعيّ، وتكنولوجيا النانو، وإنترنت الأشياء، وغيرها. هذه الثورة، شأنها شأن الثورات السابقة التي أفضت إلى توصيف القرن العشرين بالقرن الأكثر دمويّة، نراها الآن تهزّ الثوابت الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة والمعرفيّة كافّة، وتسرِّع في إفراز الأزمات والأحداث المتلاحقة التي تُلقي بتأثيراتها على مناطق العالَم كلّها.

لقد رافقت هذا التحوّل الكبير، تغيّراتٌ عميقة في مصادر القوّة وفي طبيعة اللّاعبين الدوليّين، فضلاً عن مزيدٍ من التنافس لمصلحة الأقوياء. وقد سبق للباحث الفرنسيّ باسكال ريغو أن وصف مثلاً صعود دول البريكس قائلاً: "يبدو أنّ صعود هذه الدول الخمس لا يُعبّر عن "انتقام الجنوب" أو عن "عدالة الفقراء"، بل عن تجسيدٍ لرأسماليّةٍ جديدة، تتميّز بتعدّد مراكز السلطة فيها (الولايات المتّحدة، ودول البريكس، والاتّحاد الأوروبّي). باختصار، فإنّ صعود البريكس يفتح حقبة جديدة من "تعدّدية الأقوياء".

أمام حالات التوتّر التي يعاني العالَم منها، والأزمات التي يتخبّط فيها، كثرت الأدبيّات التي وصفت التحوّلات هذه بمصطلحات مثل "الفوضى" و"الاضطراب" و"اللّانظام" و"الاختلال"... وكان لا بدّ لنا نحن كبلدان عربيّة معنيّة بهذه التحوّلات، وقائمة في قلب الصراعات، بل منخرطة فيها، أن ندرسَ تداعيات ظاهرة الفوضى هذه، سواء على العالَم بأسره أم علينا، وتعيين التحدّيات، وذلك بهدف التبصّر في سُبُل مواجهتها. فموضوع المؤتمر، كما يدلّ عليه عنوانه بوضوح، لا يقتصر على تشخيص الواقع، بل يتناول أيضًا استشراف المستقبل. ومن هنا كان التشديد على مصطلح "صناعة الاستقرار"، لكون الاستقرار المنشود هذا لن يتمّ قبل وضع اللّبنات الأساسيّة الضروريّة لبنائه، مع ما يفترضه ذلك من ضرورة التفكّر بأسباب الفوضى ومظاهرها وتداعياتها وتحدّياتها بشكل موضوعيّ ومسؤول، لا للبقاء أسرى لمعطيات الواقع الراهن، بل لاستعراض السُبُل الكفيلة بإخراج دولنا من دوّامة فوضاه المدمّرة.

● نودّ من حضرتكم إلقاء الضوء على المَحاور الرئيسة والفرعيّة لمؤتمر "فكر١٦ "، وأهمّ الأوراق المُقدَّمة في هذه المَحاور، ونوعيّة الحضور والمُشاركين فيه؟

من المنطقي، بناءً على ما تقدَّم، أن تتناول الجلسة العامّة الأولى، وهي بعنوان "القوى الدوليّة: الرؤية والسياسات والدَّور" رؤى الدول العظمى، أو اللّاعبين الكِبار في الساحة الدوليّة، أي الولايات المتّحدة الأميركيّة وروسيا الاتّحاديّة والاتّحاد الأوروبّي والصين، حول الوضع في المنطقة العربيّة ومظاهر الفوضى وأشكالها، وأسبابها، وتصوّرات هذه الدول وسياساتها لصناعة الاستقرار، ودَورها في تحقيق هذا الهدف.

تكامل عربيّ أو وحدة عربيّة أو اتّحاد عربيّ تسميات تنطوي على فروق دقيقة تعود إلى إشكالات سياسيّة

يُشارك في هذه الجلسة باحثون وخبراء في علم الاجتماع السياسيّ والعلاقات الدوليّة وفي دراسات الشرق الأوسط، من الدول المذكورة أعلاه، يناقشون السياسات المُعتمدة حاليًا في الدول الكبرى التي ينتمون إليها، ورؤية دولهم هذه للعالَم ولمصادر الفوضى وعدم الاستقرار الداخليّة والإقليميّة والدوليّة في المنطقة، وللوضع الرّاهن في الشرق الأوسط ككلّ ودَورها فيه، فضلاً عن السياسات التي ينبغي اتّباعها لصناعة الاستقرار في المنطقة (على الصعيد السياسيّ، الأمنيّ، الاستراتيجيّ، الاقتصاديّ،...).

أمّا الجلسة العامّة الثانية وهي بعنوان "دور المنظّمات الإقليميّة والدوليّة في صناعة الاستقرار"، فتعرض لدَورِ عددٍ من المنظّمات الإقليميّة والدوليّة الفاعلة في المنطقة (ومن بينها الجامعة العربيّة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، والاسكوا، وبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ)، وخبرتها وتجاربها في التعامل مع واقع الفوضى، وإسهاماتها في صناعة الاستقرار. وتطمح هذه الجلسة، من خلال ممثّلي هذه المنظّمات، إلى معرفة السياسات والاستراتيجيّات والخطط التي تعتمدها منظّماتهم للإسهام في الحدّ من تداعيات الفوضى في المنطقة العربيّة وصنع الاستقرار.

ويتضمّن برنامج المؤتمر سلسلةً من سبع جلسات فرعيّة، أو جلسات متخصّصة مُتزامنة. تندرج المجموعة الأولى منها تحت عنوان: "الفوضى: جذورها وأسبابها ومظاهرها ونتائجها"، من خلال موضوعات اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة، وعبر البحث في الفقر والتفاوت والبطالة، واختلال آليّات العمل السياسيّ،

"الربيع العربي" يحتم الإصرار على التكامل واعتماد استراتيجية عربية تتضمن برامج لها موارد مالية وآليات للمتابعة وتراعي المتغيرات العالمية

والتدخّلات الخارجيّة، والتطرّف والإرهاب. ويشارك فيها خبراء وباحثون في المجالات الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة المعنيّة.

تتناول هذه الجلسات العوامل الاقتصاديّة التي تتسبّب في إحداث الفوضى وتوليد الاضطرابات، وفي مقدّمتها التفاوتُ والفقر والبطالة؛ وتستعرض العوامل السياسيّة المسؤولة عن نشوء حركات التململ والمعارضة، ومن بينها افتقارُ المؤسّسات إلى صحّة التمثيل وضعفُ المشاركة العامّة في الحياة السياسيّة؛ ويتمّ أيضًا التطرّق فيها إلى التطرّف والإرهاب، والعوامل التي تغذّي هذه الظاهرة وتساهم في انتشارها وتناميها، وارتباطها بالعنف القاتل والمدمّر، وما يترتّب عنها من انعكاسات وعواقب وخيمة في شتّى الحقول وعلى مختلف المستويات؛ وتسلّط الجلسة الرابعة الضوء على الأطماع والتدخّلات الخارجيّة، الإقليميّة والدوليّة، في الشؤون الداخليّة العربيّة.

وأمّا المجموعة الثانية من الجلسات المتخصّصة المتزامنة، فتأتي تحت عنوان "صناعة الاستقرار: مساهمات القطاعات المؤثّرة"، أي تلك المؤثّرة على العقل العربيّ ووجدانه وعلى تكوين القِيَم والاتّجاهات المجتمعيّة، وذلك من خلال كلٍّ من قِطاعات الإعلام، والإعلام الرقمّي ووسائل التواصل الاجتماعيّ، والتربية والتعليم والثقافة. بحيث يجري النقاش حول دَور كلٍّ من هذه القطاعات الثلاثة، بحسب طبيعتها، في الإسهام في صناعة الاستقرار، وذلك بالتوازي مع عرض خبرات ناجحة في هذا السياق؛ كأن تُناقَش إدارة العمل الإعلاميّ في تحقيق الفاعليّة والمصداقيّة والثقة في ما يتمّ نقله من أخبار وتحليلات، وكيفيّة التصدّي لانتشار الأخبار الكاذبة والردّ عليها وتفنيدها والتوعية بأضرارها، وكيفيّة تفادي انتشار الأخبار الكاذبة من المنطقة في أنحاء العالَم؟...إلخ. وكأن يتناول الكلام على تداعيات ثورة الاتّصالات والمعلومات ما أوجدته هذه الثورة من أدوات إعلاميّة جديدة، قادرة على التأثير الإيجابي في صناعة الاستقرار. وكأن تُناقش الجلسة الخاصّة بقطاع التربية والتعليم والثقافة النُظُم التربويّة والتعليميّة والثقافيّة، بما تشمله من أدب وشعر وسينما ومسرح وموسيقى وسائر مظاهر الإبداع، دَور هذه القطاعات في صناعة الاستقرار.

يُشارك في هذه الجلسات خبراء في كلّ قطاع. ففي ما يخصّ الإعلام، يُشارك وزراء إعلام ومدراء شركات للإعلام، ورؤساء هيآت عامّة للاستعلامات، ورؤساء تحرير صحف وإعلاميّون... إلخ، ؛ وفي ما يخصّ قِطاع الإعلام الرقميّ ووسائل التواصل الاجتماعيّ، يُشارك أساتذة في الألسنيّة المعلوماتيّة والإعلام الرقميّ، ورؤساء تحرير صُحف إلكترونيّة ووزراء تعليم عالٍ. وفي ما يخصّ قِطاع التربية والتعليم والثقافة يُشارك رؤساء هيآت

ثقافيّة، وكتّاب ونقّاد سينمائيّون، وأساتذة في الدراسات الفلسفيّة والاجتماعيّة، وفنّانون...إلخ.

● من واقع تجربة حضرتكم في المؤتمرات الأخيرة لمؤسّسة الفكر العربيّ التي جاءت لتُناقش قضايا التكامل العربيّ..هل من المُمكن تحقيق هذا التكامل، وما هي مقوّماته، وتحدّياته، وهل يستطيع التكامل أن يحمي المنطقة من الفوضى وتداعياتها التي هي محور مؤتمر "فكر١٦"؟

تكامل عربيّ، وحدة عربيّة، اتّحاد عربيّ، عمل عربيّ مُشترك... إلخ، هي تسميات تنطوي على فروق دقيقة تعود في الأساس إلى إشكالات سياسيّة تقتضي تغليب هذه التسمية أو تلك، لكنّ التسميات جميعًا تدور حول مضمون واحد هو مدّ جسور التلاقي والتعاون بين العرب في أقطارهم ودولهم ومجتمعاتهم جميعًا. وهذا ما ذهب إليه "التقرير العربيّ السابع للتنمية الثقافيّة" ومؤتمر " فكر ١٣" (التكامل العربيّ: حلم الوحدة وواقع التقسيم)، وما تكرَّر في مؤتمر " فكر ١٤" (التكامل العربيّ: تحدّيات وآفاق).

هذا التكامل الذي يتجاوز التسميات ويحرص على الجوهر، هو الذي نعوِّل عليه وندعو إليه لأنّنا مقتنعون بضرورته الملحّة ومؤمنون بجدواه، إذا ما توافرت الإرادة السياسيّة. إنّه تكامل قائم على المُبادرات المُشترَكة والعمل المُشترَك كآليّتين من شأنهما تحويل الضعف إلى قوّة، وبالتالي درء المَخاطر قبل وقوعها، وتلافي المصائب قبل حلولها، والعمل على تجاوز حالة الدمار والخراب الاجتماعيّ والاقتصاديّ والبؤس النفسيّ واليأس والعجز المُنتشر في طول الوطن العربيّ وعرضه.

ففي مواجهة واقع التقسيم وعجز العرب عن الاتّحاد، وفي الوقت الذي تتزايد فيه الانقسامات والآلام، تصرّ مؤسّسة الفكر العربيّ، بتوجيهٍ حاسم من رئيسها صاحب السموّ الملكيّ الأمير خالد الفيصل، على أنَّ التكامل هو طريقنا الوحيد للنهوض، ولدرء الأطماع الخارجيّة، وخطط تقسيم دولنا وتفتيتها. لذا لم تفوِّت المؤسّسة ولن تفوِّت أيّ فرصة، سواء في مؤتمراتها أو إصداراتها، لجمع المفكّرين والعقلاء كي يضعوا نتاجهم الفكريّ وخلاصة مداولاتهم ومناقشاتهم في خدمة المتبصّرين من أهل الرأي والحلّ والربط، وفي متناول صنّاع القرار ووسائل الإعلام والفئات الواسعة من أبناء الوطن العربيّ قاطبة. واستثمار التكامل الثقافيّ العربيّ القائم بالقوّة وبالفعل من أجل التكامل العربيّ الواسع يبقى الرّهان والأمل، وما ذلك إلّا استجابة لمبدأ بسيطٍ هو أنّ في الاتّحاد قوّة.

● يتناول مؤتمر "فكر١٦" كما تفضّلتم كيفيّة تجاوز الوضع الرّاهن وسُبل صناعة الاستقرار ببناء دولة القانون وتوفير العدالة الاجتماعيّة وتحقيق التنمية المُستدامَة وتطوير النظام التربويّ والتعليميّ..هل الظروف الحاليّة للدول العربيّة، وخصوصاً في أعقاب مرحلة الفوضى التي شهدتها العديد من دول المنطقة تسمح بهذا البناء وتحقيق أهدافه؟ وكيف يُمكن تجاوز ذلك؟

صحيح أنّ ظروف البلدان العربيّة صعبة للغاية وأنّها تعاني من مشكلات داخليّة عائدة إلى طبيعة تنظيم كلّ دولة، وظروف خارجيّة عائدة إلى الأطماع والتدخّلات الخارجيّة وإلى اصطفاف الدول العربيّة على السياسات الدوليّة المُتصارعة في العالَم وانخراطها في استراتيجيّات سياسيّة- اقتصاديّة متناقضة؛ وصحيح أنّ إشكاليّة جديدة أُضيفت إلى هذه المُشكلات نتيجة الأوضاع الداخليّة التي أصابت عددًا من الدول العربيّة بعد الأحداث المستمرّة لما عُرف بالربيع العربيّ، والتي اتَّخذت تطوّرات ومآلات غير متوقَّعة، إلّا أنّ ذلك يحتّم علينا أكثر من ذي قبل الإصرار على التعاون والتكامل واعتماد استراتيجيّة عربيّة تتضمَّن بَرامج عمل تُرصَد لها مَوارد ماليّة وآليّات للمُتابعة والتقويم، على أن تراعي هذه الاستراتيجيّة التغيّرات الحاصلة في العالَم، وما يقتضيه ذلك من عملٍ دؤوب للوصول إلى المستويات العالَميّة من المعرفة والاقتصاد المَعرفيّ، ناهيك بالمُحاولة المستمرّة والمُثابَرة لاكتساب المَعارف الضروريّة، وخلْق البيئة المؤسّسية الكفيلة بانتقالنا إلى مصافّ الدول المتطوّرة والمتقدّمة اقتصاديًا وتكنولوجيًا. بمعنى أنّ السياسات والاستراتيجيّات العربيّة للتكامل والنهوض العربيّين يجب أن تكون واقعيّة ومرتبطة بالتحدّيات الحاليّة؛ إذ أنّ تجاوزها لن يتمّ إلّا بوضع اللّبنات الأساسيّة الضروريّة لتشييد المستقبل برؤية جديدة وبفكرٍ جديد.

● تفضّلتم أنّ المحور الثالث من مَحاور المؤتمر.. جاء تحت عنوان "صناعة الاستقرار: كيف تُسهم القطاعات المؤثّرة في تحقيق هذه الرؤية، وهي قطاعات الإعلام/ والميديا الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي، والتربية والتعليم والثقافة".. ومع ذلك هناك شبه إجماع على أنّ هذه القطاعات لا تقوم بدَورها المطلوب، بل يرى البعض أنّها وسيلة للفوضى والتباعد.. كيف تنظرون إلى واقع هذه القطاعات، وما هي أفضل الحلول الناجعة لتحويلها إلى قطاعات إيجابيّة؟

لن ينفصل جوابي عن سؤالكم هذا عن جوابي السابق. بمعنى أنّ القصور والضعف والعجز يُطاول مختلف القطاعات التي ذكرتم، أي الإعلام/ والميديا الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعيّ، والتربية والتعليم والثقافة... لكنْ في المقابل، ثمّة نقاط مضيئة كثيرة يُمكن، بفضل التّوافق والتكامل العربيَّين المَبنيَّيْن على استراتيجيّة واقعيّة، أن يتمّ استثمارها بما يُسهم في تجاوز الاختلالات كافّة. المشكلة برأيي أنّه آن الأوان للعمل وعدم الاكتفاء بتوصيف المشكلات. وهذا ما تسعى مؤسّسة الفكر من أجله منذ انطلاقها، أي العمل الجادّ. وفي هذا السياق، أذكّر بأنّ رئيس المؤسّسة الأمير خالد الفيصل كان أوّل

التضامن الثقافي ضرورة قومية لتوظيف القواسم المشتركة للأمة لتكون أساسًا لمشروع نهضوي ويتطلب الدعم السياسي

مَن أطلق في إطار مؤتمر "حركة التأليف والنشر كتاب يصدر.. أمّة تتقدّم" الذي نظّمته مؤسّسة الفكر العربيّ في بيروت بتاريخ ٢ تشرين الثاني (أكتوبر) ٢٠٠٩م، إلى عقد قمّة ثقافيّة عربيّة، بغية " وضع قضايا الفكر والثقافة في مكانهما الصحيح من الاهتمام والرعاية على أعلى مستوى، وتفعيل التضامن الثقافيّ العربيّ، وترسيخ مبدأ المسؤوليّة الاجتماعيّة لرأس المال، ولاسيّما أنّ التضامن الثقافيّ العربيّ ضرورة قَومية لتوظيف القواسم المُشتَرَكة للأمّة لكي تُصبح أساسًا لمشروع نهضويّ عربيّ مستحقّ". وما هذه الدعوة إلّا تجسيدٌ لاقتناع المؤسّسة ورئيسها بأنّ القرارات الكبرى على مستوى الوطن العربيّ بحاجة إلى دعم القيادات السياسيّة العربيّة وإسنادها بأعلى مستوياتها لكي تأخذ مداها الحقيقيّ وتحقّق الأهداف المتوخاة وراءها، وبأنّ مُواجَهة الأزمات المختلفة يجب أن تتمّ بالسرعة اللّازمة وبالآليّات والاستراتيجيّات الكفيلة بالتصدّي لها.

● المحور الأخير يتناول أنشطة البحث العلميّ والتطوير التكنولوجيّ والابتكار في الدول العربيّة، لتحقيق التنمية الشاملة.. وهذا هو التحدّي الأكبر أمام الدول العربيّة، وخصوصًا في الظروف الحاليّة.. كيف ترون تحقيق الأمر؟ وهل ثمّة رغبة عربيّة بتحقيق ذلك؟ وما هي التحدّيات والمعوّقات من وجة نظركم؟

يجمع كثيرون، وأنا منهم، على أنّ أنشطة البحث العلميّ والتطوير التكنولوجيّ والابتكار في الدول العربيّة غير معزولة عن أوضاع التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وبالتالي فإنّ غلبة الأنظمة الريعيّة تُعَدّ سببًا رئيسًا من أسباب بطء التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة العربيّة وما يُفترض أن يُرافقها من تقدّم نحو اكتساب المَعارف العلميّة والتكنولوجيّة واستثمارها وتحفيزً الابتكار. لذا تناول "التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافيّة" هذا الموضوع بالذّات، فدعا إلى ضرورة أن تُسهم الجهود الجادّة في التحوّل نحو تنمية قطاعات إنتاجيّة وخَدميّة، وتبنّي مُدخلات علميّة وتكنولوجيّة مُستحدثة. كما أوصى بضرورة وضْع سياسات تؤسِّس لإصلاحات مؤسّسية وتشريعيّة وتنظيميّة شاملة تتيح المزيد من الانفتاح والديناميّة، وتؤدّي إلى تحسين المَوارد المخصَّصة للأبحاث العلميّة وأنشطة التطوير التكنولوجيّ وآليّات توزيعها، وتوسِّع نطاق المُدخلات المُبتكَرة التي تستهدف التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة الشاملة والمستدامة، وتسعى للارتقاء بالقدرات التنافسيّة في المجالات التي تتميّز بأولويّتها التنمويّة. في هذا الصدد أقول إنّ الرغبة العربيّة لتحقيق ذلك عبَّرت عن نفسها عبر أمور ومظاهر عدّة، من بينها قيام بلدان عربيّة عدّة بصياغة سياسات لتطوير إمكاناتها في مضمار العلوم والتكنولوجيا والابتكار، و"الاستراتيجيّة العربية للبحث العلميّ والتكنولوجيّ والابتكار" التي تبنّاها القادة العرب، على اعتبار أنّها تضع "خارطة طريق" طموحة للارتقاء بالبحث والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المُستدامَة في الوطن العربي حتّى العام ٢٠٣٠م. أمّا عن التحدّيات، فإنّني أرى أنّ تحوّل الرغبة بالارتقاء بالبحث العلميّ والتطوير والابتكار، والوعي بضرورات جعْل المعرفة مصدرًا للثروة، إلى إرادة سياسيّة مُعلنة وقابلة للتنفيذ هو التحدّي الأبرز.

● يصدر عن مؤتمرات مؤسّسة الفكر العربيّ "التقرير العربي للتنمية الثقافيّة" وهو عبارة عن مرجع نادر لتشخيص الواقع العربيّ وتقديم رؤى غاية في الأهمّية وتوصيات مفيدة جدًا.. هل يتمّ الاستفادة من هذا الجهد، سواء على مستوى جامعة الدول العربيّة أم المؤسّسات التي تتبعها، وهل تتمّ متابعة نتائج هذه المؤتمرات وتوصياتها وتقارير التنمية الثقافيّة؟

نحن كمؤسّسة نحرص على توجيه نداءٍ إلى جميع المعنيّين بكلّ موضوع من موضوعات تقاريرنا، والتي هي في الأغلب الأعمّ موضوعات إشكاليّة، لدعوتهم إلى التأمّل في التحدّيات التي يطرحها هذا الموضوع أو ذاك. أمّا الغاية من وراء طرح موضوعات حيويّة، فتتجاوز مسألة الإثارة لتصبّ في خدمة المجتمع ككلّ بأطيافه وقواه المختلفة، عبر استثمار أقصى الطاقات الأكاديميّة والفكريّة والثقافيّة بموضوعيّة علميّة. وبالتالي، ترتسم غايتنا في الحثّ على الاضطلاع بمسؤوليّة مُواجَهة التحدّيات وفق رؤية واعية ومستقبليّة، مبنيّة على معطيات رقميّة وإحصائيّة تشكّل ثوابت متينة للانطلاق نحو الحلول. ولأنّ مؤسّستنا ليست حكوميّة، ولا تمثّل الحكومات، بل هي منظّمة دوليّة مستقلّة تشكّل جزءًا من المجتمع الأهليّ العربيّ، فإنّنا نحرص، من خلال النهج العلميّ الذي يطبع أنشطتنا كافّة، على أن نقدّم التوصيات بناءً على خلفيّة علميّة، تقف على الحياد من السياسة؛ بحيث توفّر هذه التوصيات على صنّاع القرار والمَعنيّين العرب، إذا ما أخذوا بها، الوقت والجهد والمال، من أجل المضيّ في رسْم الاستراتيجيّات والخطط الموصلة إلى حلول عمليّة.

ولا أجانب الصواب إذا ما قلت أنّ متابعة نتائج مؤتمراتنا وتقارير التنمية الثقافيّة وتوصياتهما تتمّ من أعلى المستويات كما من القاعدة، ومن جامعة الدول العربيّة ومؤسّساتها أيضًا.

العلاقات الدولية من استخدام الدولار إلى المدفع إلى تويتر والفضاء الإلكتروني

الأمم المتحدة ودول الخليج: نمـوذج للعلاقـات الدوليـة المتعثـرة!

لا جدال أن العالم يعيش اليوم في حالة لا توازن شبه مفرطة، وربما يمكن تشبيهها بحالة من الحالات التي مر بها العالم خلال الحرب الباردة، أو بإرهاصات ما قبل الحرب العالمية الأولى أو الثانية، هي تشبه ذلك وأيضًا لا تشبهه، هي حالة فريدة تتكون اليوم في العلاقات الدولية، بعض الدراسات المتشائمة تقول لنا إن الوضع العالمي الحالي قد يقود إلى حرب نووية، نعم إلى هذا الحد من التشاؤم! دراسة (موضوع العلاقات الدولية) بحد ذاته معقد للبعض، فإن موضوع (العلاقات الدولية) يختلف عن موضوع (العلاقات السياسية) وكثيرًا ما نجد في الجامعات المختلفة، أن هناك قسمان للتدريس في هذا المجال الواسع، واحد يهتم بالعلاقات الدولية والآخر بالعلاقات السياسية، لكن ذلك التقسم هو نظري أكثر منه علمي أو عملي، فمن يواجه المشكلات على الأرض يجد أن الكثير من الموضوعات التي تهتم بها تلك الأقسام متداخلة، كما أن دارسي (العلاقات الدولية) يأخذوننا كبداية لدرس ذلك المساق إلى وسط القرن السابع عشر تقريبًا، عندما بدأ ظهور (الدولة القومية) في أوروبا، قبل تلك الفترة ولمدة طويلة من تاريخ البشرية، كان هناك (امبراطوريات) تشمل شعوبًا و أراضٍ وثقافات مختلفة، إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر، وظهور الدولة القومية تدريجيًا، بدا في الأفق إرهاصات ما يمكن أن يسمى (العلاقات الدولية) أي أن الدولة أصبح لها حدود جغرافية و سكان لهم ثقافة متقاربة ومصالح مشتركة، تتعامل مع دول أخرى قد تختلف أو تتناقض مصالحها، وتطور الوضع تباعًا في القرون التي تبعت ذلك منذ القرن السابع عشر حتى الثامن عشر و التاسع عشر و العشرين، ومع ذلك التطور نضح ونضج مفهوم ومجال (العلاقات الدولية) التي أصبحت معقدة، من خلال ظهور الدول المستقلة تباعًا عن المستعمرات القديمة والتي تتفاعل مع بعضها في إطار التواصل الدولي، تختلف أو تتفق، كما تراه من قرب أو بعد، من مصالحها القومية. أما العلاقات السياسية، فقد تكون في داخل الدولة أو بين الدول، وتتضمن تنظيم المصالح البينية.

د. محمد غانم الرميحي

الوضع الدولي اليوم، بشكل عام، يثير الهواجس، على سبيل المثال، فلم يعقد مجلس الأمن في تاريخه الطويل مثل ما شهدناه في القرن الحالي، الواحد والعشرين، من حيث كثافة عدد الجلسات وكثرة الموضوعات المطروحة للنقاش على أعضائه، ففي معظم سنى ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان مجلس الأمن يعقد جلساته في الأوقات الحرجة والمتباعدة، اليوم نشهد أن الانعقاد يكاد يكون أسبوعيًا، ومعظم الجلسات للمجلس، إما لا يتخذ فيها قرار ملزم، بسبب رفض هذه الدولة أو تلك لأي قرار ملزم، لأنه يخالف مصالحها، أو يكتفي المجلس بإعلان غير ملزم، وفي بعض الحالات يتخذ القرار من مجلس الأمن ولا ينفذ، كما تم في الأسبوع الأول من مارس ٢٠١٨م، حول وقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية من دمشق/ سوريا، وقد تمت الموافقة على القرار من الجميع، ولكن لم تنفذه دولة من دول (الفيتو)، أي روسيا الاتحادية، التي تشارك في الحرب في سوريا. الموقف من آليات مجلس الأمن، و كذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة في الثلث الأخير من القرن العشرين والأول من القرن الواحد والعشرين، في الغالب، موقف المشكوك في قدراته على الوفاء بما نذر نفسه له في البداية، وهو (الحفاظ على السلم العالمي)، وقد تبين هشاشة قدرة مجلس الأمن، عندما اتخذت المملكة العربية السعودية موقف الاعتذار بقرار تاريخي في اكتوبر ٢٠١٣م، عن قبول مقعد غير دائم في مجلس الأمن لمدة عامين، بسبب ما صرح به رسميًا الناطق باسم المملكة وهو (ازدواجية المعايير، و فشل الأمم المتحدة من اتخاذ

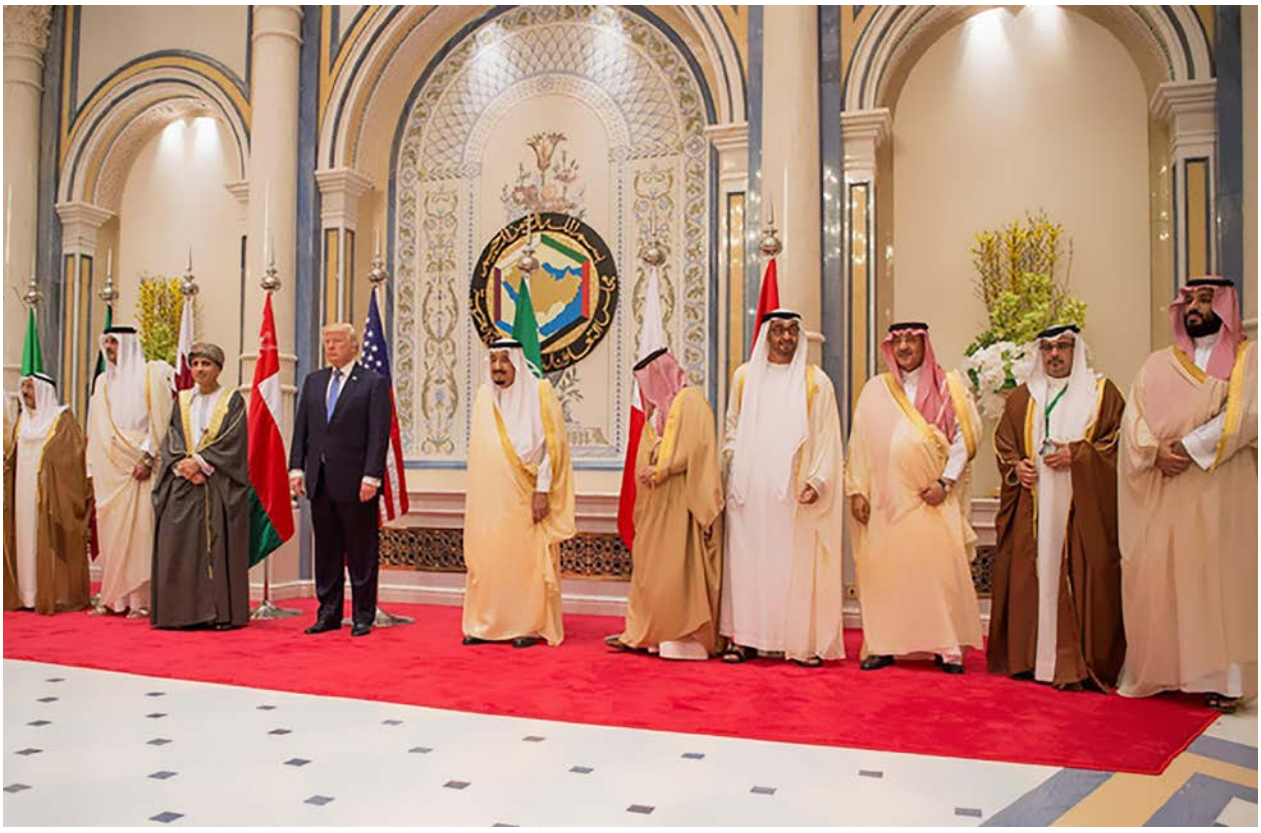

موقف في كل من القضية الفلسطينية والوضع في سوريا، و أن يكون الشرق الأوسط خال من أسلحة الدمار الشامل) لعل تلك القضايا (غير المتعامل معها بجدية) وما استجد بعدها من موضوعات، هي التي تضع لنا مؤشر البوصلة لدراسة الموقف، بين ما تتوقعه دول مجلس التعاون، والدول الصغيرة في العالم، وبين ما تستطيع (أو لا تستطيع) أن تقوم به الأمم المتحدة و مؤسساتها المختلفة، وعلى رأسها مجلس الأمن، في التعامل الناجح مع مشكلات وهواجس دول المنطقة الملحة، ولا يمكن دراسة العلاقات الدولية دون الحديث عن أهمية (العلاقات الشخصية) بين زعماء الدول في تسيير أو تعطيل تلك الآلة الدولية، ومهما كان تصنيف الشكل السياسي للدولة، ديمقراطية أو شبه ديمقراطية أو شمولية، فإن العلاقات الشخصية و المواقف الخاصة للزعماء لا بد من حسابها كعامل مهم في تنظيم، أو عدم تنظيم العلاقات الدولية.

مراحل العمل في الأمم المتحدة تاريخيًا

لعله من نافلة القول إن الفكرة في الأساس لقيام الأمم المتحدة بعد الحرب العظمى الثانية، هي أن يكون هناك (مؤسسة) دولية مرجعية، لها قواعد واضحة محددة، تستطيع أن تخفف أو تمنع الصراعات على مستوى العالم، بعد أن ذاق ذلك العالم، خاصة الأوروبي، الويلات والدمار جراء الحروب التي أكلت الحرث والنسل في معظم مدن أوروبا وفي العالم أيضًا، كما أنها كانت البديل لمؤسسة أخرى ظُن أنها يمكن أن تمنع الصراعات والتي نشأت بعد الحرب العظمى الأولى، وهي عصبة الأمم ولكن الأخيرة فشلت في إيقاف أو منع الحرب العالمية الثانية!

في سنواتها الأولى حققت مؤسسة الأمم المتحدة بعض النجاحات، فقد كانت مكانًا للتشاور الدولي، إلا أنها سرعان ما دخلت في مرحلة (الحرب الباردة) التي شقت العالم بين عالم رأسمالي، و عالم اشتراكي، لكن الملاحظ أن ذاك العالمين، كان بينهما شبه اتفاق غير مصرح به على مواقع النفوذ في العالم بشكل عام، وأطلقت يد كل منهما في (مراكز نفوذه المفترضة)، فإن تقدم إلى أماكن أخرى نشط الطرف الأول في ازاحته، من خلال ما كان يعرف بـ (الحرب بالوكالة) سواء الساخنة أو الباردة، كان المثال في الشرق الأوسط واضحًا، فقد كان حسب التقسيم المفترض (منطقة نفوذ غربي) إلا أن التحولات السياسية في بعض مناطقه مثل مصر وسوريا والجزائر، دفعت القوى الجديدة في السلطة على الدخول في صراع مع تلك القوى الغربية، و مالت إلى حد ما إلى المعسكر الشرقي، كما أن القوى (الغربية) أرادت أن تجند المتعاونين معها مثل العراق وإيران والأردن ولبنان في ذلك الوقت (خمسينات

وستينات القرن الماضي) إلى قيام محور لصد ما اعتبرته التدخل غير مرغوب فيه من المعسكر الشرقي، ولذلك ظهر تحالف سمي (حلف بغداد) مسنود من بريطانيا والولايات المتحدة، إلا أن تطور الأحداث سرعان ما أفشلته. في هذه المرحلة (الحرب الباردة) سواء في الشرق الأوسط أو في غيره من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. اشتد الصراع بالوكالة بين القوتين الكبيرتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ووصل العالم نتيجة ذلك الصراع إلى شفى الحرب النووية، كما حدث في أزمة كوبا عام ١٩٦٢م، واستمر ذلك الصراع بالوكالة، حتى عهد السيد رونالد ريجان، رئيس الولايات المتحدة بين عام ١٩٨١م، إلى عام ١٩٨٩م، في هذا العقد قرر ريجان نوع أمن السياسة الجديدة تجاه الاتحاد السوفيتي، وهي تبني سياسية عرفت بمبادرة (حرب النجوم)، أي إنشاء نظام صاروخي يمنع أي اعتداء على الولايات المتحدة! وشجع من جانب آخر صراعًا مسلحًا في افغانستان في ذلك العقد، ضد وجود الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يعزوه بعض المحليين أو سياسات ريجان تلك هي التي عجلت بسقوط الاتحاد السوفيتي.

الدبلوماسية الدولية من الدولار حتى تويتر

العلاقات الدولية في عصرنا الحالي هي (حرب التوازنات) بين القوى الكبرى في العالم، وخاصة بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد الروسي (الاتحاد السوفيتي سابقًا) هذه ألا يعني أن بعض الدول الأصغر لا تدخل في حرب التوازنات تلك، على سبيل المثال تحرص الأقطاب الكبرى على خلق توابع بها (Satellite Stare) كمثل ما فعل الاتحاد السوفيتي في دول مثل أوكرانيا، أو كما تفعل الصين اليوم لتشجيع دولة مثل كوريا الشمالية، أو كما تفعل روسيا الاتحادية مع إيران، فبدلاً من المواجهة التي قد تكون جد مكلفة بين القوى الكبرى، نجد أن هذه القوى تخلق لها (دول) تدور في فلكها وتقوم بـ (الأعمال القذرة) إن صح التعبير في المجال الدولي نيابة عنها! اصبحت العلاقات الدولية ذات طباع معقدة جدًا، بسبب الاختلال في فترة بين القوى الكبرى و بسبب الاستخدام المتختلف للوسائل، فقد مرت وسائل تطبيق العلاقات الدولية بين استخدام الدولار إلى استخدام المدفع إلى استخدام تويتر، أو الفضاء الإلكتروني كما نشاهد اليوم، هي وسائل متغيرة لإدارة الصراع الدولي، متى ما اختلت موازين القوى بين الدول الكبرى فإن نوعًا من السياسات تسود، المثال هي الفترة بين ١٩٩٠م، (العشرية السابقة للقرن الواحد والعشرين والعشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين) في تلك العشريتين شهد العالم سقوط الاتحاد السوفيتي نتيجة الضغوط الاقتصادية السايسية والإعلامية على منهجه وطريقته في إدارة الدولة، و تفردت الولايات المتحدة تقريبًا مع حلفائها في الساحة الدولية، في تلك الفترة شهد العالم (يد مطلقة تقريبًا) لتنفيذ السياسات الأمريكية، كما شهدت توافقًا كبيرًا في عدد من القضايا الدولية في الأمم المتحدة، ثم بدا الأمر في التوازن منذ أن استقر الحكم في روسيا الاتحادية بداية من ٢٠١٠م! وضعت الإدارة الروسية في مخططها (إعادة التوازن) بين القوى - إن أمكن - إلى ما كان عليه في وقت الاتحاد السوفيتي، وقد بدأت روسيا الاتحادية تستغل كل ثغرات السياسة في الغرب، الاقتصادية والسياسية واللوجستية، من أجل إما وضع العوائق أمامها أو حتى تحديها في بعض المناطق الجغرافية من خلال (وكلاء) أو حتى القيام بالتوسع الجغرافي كما حدث في أوكرانيا!

دول الخليج والأمم المتحدة

في هذه البيئة الصراعية الدولية من (اختلال التوازن الدولي) ومحاولات (إعادة التوازن) يختفي الاهتمام بالقضيا التي تهم دول الخليج، وهي الأكثر وضوحًا ملخصة في تقديري بالأسباب التي رفضت المملكة العربية السعودية دخول مجلس الأمن كعضو غير دائم عام ٢٠١٣م، وتتلخص في التالي:

- القضية الفلسطينية
- القضية السورية (طبعًا وما جاورها من تدخل إيراني في الجوار العربي بما فيه التدخل في اليمن)
- أن يكون الشرق الأوسط خال من الأسلحة النووية.

- القصية الفلسطينية، هي أم المشكلات التي شهدتها دول الشرق الأوسط من أكثر من قرن اليوم، أي منذ إطلاق وعد بلفور عام ١٩١٧م، وقد مرت بعدد من التطورات، كانت الأمم المتحدة، كجهاز دولي طرف في ذلك التطور. القضية الفلسطينية هي في الغالب التي أنتجت الكثير من الصراعات في الشرق الأوسط واثرت على دوله، من بينها دول الخليج، ومن نتائجها الانقلابات العسكرية في عدد من الدول العربية، التي عطلت التنمية في الداخل وأولجت عددًا من الدول العربية في متاهات أيدلوجية لا زال تاثيرها ملحوظًا حتى اليوم، وسوف يبقى ذلك التاثير بتجليات مختلفة، كما أنها عطلت التنمية بمعناها الواسع في معظم دول المنطقة، بل وهي التي أفرزت (أشكال) من الإرهاب

لا يمكن دراسة العلاقات الدولية بمعزل عن العلاقات الشخصية بين زعماء الدول التي هي عامل مهم في تنظيم العلاقات الدولية

متعدد الوجوه ،ولا زالت مفاعيل هذه القضية تنفث الكثير من الأزمات الحادة، و يحاول البعض أن يستفيد منها (دعائيًا)، كما تفعل اليوم الجمهورية الإيرانية و بعض القوى من اتباعها في دول عربية، على أساس (المقاومة)! الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن فعل القليل من أجل هذه القضية، وهي تجد تفهمًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن مجلس الأمن، بسبب المواقف السياسية المؤيدة لإسرائيل من بعض القوى صاحبة القول الفصل (الفيتو) يعطل أي عمل جدي باتجاه وضع القضية على مسار معقول من التسوية، بل أن الدول الكبرى ساندت في وقت أو آخر الدولة الإسرائيلية، تجاهلت في نفس الوقت معاناة الفلسطينيين، سواء كانت الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي (في السابق) أو ورسيا الاتحادية اليوم، أو حتى فرنسا وبريطانيا في وقت أو آخر، وتأثير ذلك على دول الخليج كبير من حيث المساندة السياسية، أي صرف طاقة سياسية من هذه الدول لنصرة القضية، أو بذل المساعادات المادية، والأكثر تحمل لوم، غير مبرر، من قطاعات (مزايدة) عربية و أيضًا إيرانية بأن هذه الدول (مقصرة) في نصر القضية كما يدعون!

- القضية السورية، هي قضية أصبحت معقدة، وقد أوفدت لها الأمم المتحدة حتى الآن على الأقل ثلاث شخصيات دولية عملت كمبعوثين للأمم المتحدة، كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي وستيفان ديمستورا، كل قدم اجتهاده لحل القضية السورية دون نتيجة تذكر، وقد عقدت الاجتماعات واللقاءات إلا أن الحرب استمرت، بتدخل من إيران وروسيا الاتحادية، وعطلت الأخيرة أكثر من قرار دولي تجاه تلك القضية، ولا زالت القضية السورية تستنزف الشعب السوري وكذلك جهود العرب وخاصة دول الخليج التي تربطها بالشعب السوري وشائج الأخوة. وتاتي بعد القضية السورية القضية اليمنية التي تتدخل فيها مباشرة دولة إيران لنصرة فريق صغير ضد إرادة شعب كامل، وقد تدخلت الأمم المتحدة أيضًا بثلاثة مبعوثين للأمين العام، حتى الآن على الأقل ٢٠١٨م، دون نتائج ملموسة تذكر، هما جمال بن عمر ، وإسماعيل ولد الشيخ أحمد و أخيرًا مارتن غريفث البريطاني الذي عين في فبراير ٢٠١٨م، وقد حاول الجميع الوصول إلى رأس جسر لبدء التفاوض لحل تلك المشكلة التي انقلب على الشرعية فيها فصيل يمني، يستقوي بإيران، إلا أن تلك الجهود، بما فيها مشروع قرارات مجلس الأمن التي لها علاقة باليمن، قد عطلت مرة أخرى من الاتحاد الروسي و الذي يدعم مشروع إيران في اليمن!

- السلاح النووي في المنطقة وبؤرة الاهتمام هنا الاتفاق الذي وصلت إليه الدول الخمس العالمية ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي، بريطانيا، فرنسا، الصين) ومن خارج المجلس ألمانيا الاتحادية، مع الجمهورية الإيرانية، ووقع في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، وكان عراب ذلك الاتفاق الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما و وزير خارجيته جون كيري، إلا أن بنود الاتفاق يعاد النظر فيها اليوم (٢٠١٨م) بنشاط بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد الأوروبي، يقود تلك المراجعة السيد دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة، حيث أن ذلك الاتفاق لا يمنع إيران من صنع أسلحة دمار شامل (نووي) هو فقط يؤخر ذلك زمنيًا، الأمر غير المقبول لدول الخليج وأصبح أيضًا غير مقبول للادارة الأمريكية الحالية (دونالد ترامب)، إلا أن الأمم المتحدة تقف عاجزة عن المساهمة في تغير ذلك الاتفاق من جديد بسبب الرفض الروسي!

الخلاصة

عدى فترة انحسار القوة الروسية (الاتحاد السوفيتي) في بداية التسعينات من القرن الماضي، والتي كان فيها احتلال العراق للكويت (١٩٩٠/ ٩١) والتي صدرت فيها قرارات من مجلس الأمن عديدة وملزمة، فإن مسيرة أعمال مجلس الأمن لم تكن مواتية للكثير من القضايا العربية والخليجية (وهي مترابطة) ونشهد اليوم صراعًا دوليًا محتدمًا في أكثر من منطقة على الأرض العربية والجوار الخليجي، تقف الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة عاجزة عن تقديم حلول لتلك البؤر الملتهبة، منها سوريا واليمن وأيضًا العراق ولبنان وليبيا وفلسطين! على الرغم من دخول دول خليجية إلى مجلس الأمن كمثل الكويت بسبب (صراع الأفيال) المحتدم بين الاتحاد الروسي في الأساس وبين الولايات المتحدة، التي تعضدها بدرجات مختلفة دول أوروبا الغربية، ومن الواضح أن ذلك الصراع الذي يأخذ أشكال من التلون في أماكن متعددة على الكرة الأرضية مرشح للسخونة أكثر في الأشهر والأعوام القادمة، فكل فريق اليوم يستعرض قوته المعنوية والمادية للإلحاق الضرر بمصالح الطرف الآخر. وفي السياسة التوقع ضرب من المغامرة غير مضمونة النتائج، فقد تتطور الأمور إلى الأسوأ أو قد تتحسن فجأة، الأمر المؤكد أن دول الخليج لأسباب مختلفة لا تستطيع أن تجمع الأطراف المختلفة على أهمية وعدالة القضايا التي لها أولوية عندها بسبب التناقض الأساسي والكبير بين القطبين العالميين، فهي تخسر لأن القطبين لهما وجهات نظر مختلفة وأولويات مختلفة! فالقصور هنا ليس ذاتي ولكن موضوعي يخص الآخرين، إلا أن لفت النظر إلى أهمية بناء صف خليجي متماسك واضح الأهداف، كما بناء جبهة عربية (للراغبين) يسهل إقناع الأطراف الدولية بأهمية أن تفهم الهاوجس الخليجية، لأن الخليج هو مصدر الطاقة الدولية وسوق للمنتجات وممر حيوي لتجارة العالم.

* مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

العلاقة ملتبسة بين ٣ مفاهيم: النظام الدولي والتنظيم الدولي والقانون الدولي

الأمـم المـتـحـدة ... والإصـــلاح الـــصـــعـــب

يهدف هذا المقال إلى بحث الوضع الراهن للأمم المتحدة ومدى تعبيرها عن الواقع والتطورات العالمية، واحتمالات اصلاح مؤسساتها لكي تكون أكثر كفاءة وفاعلية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وينصب التحليل على العلاقة الملتبسة بين ثلاثة مفاهيم يصف كل منها أحد جوانب الوضع الدولي وهي: النظام الدولي، والتنظيم الدولي، والقانون الدولي العام. والحجة الرئيسية لهذا المقال هو ازدياد شقة التباعد بين هذه المفاهيم الثلاثة في الواقع الدولي الراهن، والتي من المفروض -من الناحية النظرية- أن تكون متسقة ومنسجمة مع بعضها البعض. أي أن يكون هناك اتساق بين التنظيم الدولي أي المنظمة الدولية القائمة، وهي في حالتنا هيأة الأمم المتحدة، والنظام الدولي الذي يشير إلى نمط توزيع القوة بين الدول الكبرى وأنماط التعاون والتنافس والصراع بينها، والقانون الدولي العام أي القواعد المستقرة التي تنظم العلاقات بين الدول ووحدات النظام الدولي.

د. علي الدين هلال

والحقيقة التي يشهدها عالمنا اليوم، هي عدم الاتساق بين ميثاق الأمم المتحدة، ونمط توزيع القوة بين الدول الكبرى بشكل مغاير لما كان عليه الوضع عند وضع هذا الميثاق، والمفاهيم التي ادخلتها الدول الغربية على قواعد القانون الدولي تحت مسميات جديدة وبشكل يتعارض أيضًا مع المبادئ والأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة.

أولاً: التنظيم الدولي كتعبير عن التوازن بين الدول الكبرى

ترتبط نشأة التنظيمات الدولية بالتوافق الذي يحدث بين الدول الأكثر تأثيرًا ونفوذًا في العالم، والتوافق بينها على المبادئ التي ينهض عليها التنظيم ويكون لها مصلحة في استمراره.

فعلى المستوى الأوروبي، تعددت المؤتمرات والمواثيق في القرن التاسع عشر التي سعت الدول المنتصرة من خلالها لإقامة ترتيبات للأمن والسلام مثل مؤتمر فيينا عام ١٨١٤-١٨١٥م، الذي اشتركت فيه الدول المنتصرة في أعقاب الحروب النابوليونية وهي إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا، وبانضمام فرنسا الى هذا التجمع في ١٨١٨م، تبلور "الوفاق الأوروبي" الذي هدف إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة في القارة.

وعلى المستوى الدولي، كان إنشاء عصبة الأمم التي وقع عهدها والاتفاقيات العامة في مؤتمر الصلح في ٢٨ أبريل ١٩١٩م، والتي بدأ وجودها القانوني والفعلي في ١٠ يناير ١٩٢٠ م، في أعقاب الحرب العالمية الأولى تعبيرًا عن رغبات ومصالح الدول المنتصرة التي شملت بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة، وذلك على حساب الدول المهزومة، وهي ألمانيا والامبراطورية النمساوية-المجرية والامبراطورية العثمانية. تم تفكيك الدول المهزومة، واُقتطعت بعض أراضيها وتم إلحاقها بدول أخرى، وفُرضت عقوبات اقتصادية عليها، وتولت الدول المنتصرة مسؤولية " الانتداب" على بعض الأقاليم التي رأت أنها لم تكن مؤهلة بعد للاستقلال، وشمل ذلك بعض بلادنا العربية كسوريا ولبنان والعراق وفلسطين.

استمرت عصبة الأمم في أداء عملها طالما استمر التوافق بين الدول المنتصرة. وبدأت أزمتها مع ظهور الصراعات بينها، وانتهاك بعضها لمبادئ العصبة دون أن تتمكن المنظمة الدولية من حماية المعتدى عليه، ومنع الدولة المعتدية من الاستمرار في عدوانها، مثل قيام اليابان باعتداءات متتالية على الصين بحجة حماية حقوقها الخاصة بامتياز خط السكة الحديد في منشوريا، وقيام إيطاليا بغزو الحبشة عام ١٩٣٥م، وكانت

استقرار التنظيم الدولي يرتبط بتوازن القوى بين الدول الكبرى واستمرار حد مقبول من التوافق بين مصالحها

القشة التي قسمت ظهر عصبة الامم هو قيام ألمانيا الهتلرية بإعادة تسليح ذاتها وغزو النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

وبنفس المنطق، فإن نشأة الأمم المتحدة واقرار ميثاقها في مؤتمر سان فرانسسكو عام ١٩٤٥م، كان تعبيرًا عن مصالح الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وهي دول الحلفاء (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنس، والاتحاد السوفيتي، والصين) على حساب دول المحور المهزومة (ألمانيا وايطاليا واليابان)، وتكرر نفس المشهد، فتم تفكيك مستعمرات الدول المهزومة ووضعها تحت نظام الوصاية الذي تولته الدول المنتصرة، وفرضت شروطًا قاسية على ألمانيا واليابان بشأن الجيش والتسليح، كما فُرض عليها دساتير واشكال نظم حكم ديمقراطية.

ظهرت أزمة الأمم المتحدة مبكرًا في نهاية حقبة الاربعينيات من القرن الماضي باندلاع الحرب الباردة بين الدولتين العملاقتين والمعسكرين الغربي والشرقي، ووقعت الأمم المتحدة ضحية لهذا الخلاف واستخدم كل من الطرفين حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع إصدار القرارات التي لا تتفق مع مصالحه. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م، وانتهاء الحرب الباردة، وانكفاء روسيا على مشاكلها الداخلية، نشطت الأمم المتحدة كأداة في يد السياسة الأمريكية، ولكن انتهى هذا الأمر بعودة روسيا إلى حلبة السياسة الدولية في عهد الرئيس بوتين.

ثانيًا: تباعد المصالح واعادة توزيع مصادر القوة

كما ذكرنا، فإن استقرار التنظيم الدولي يرتبط بتعبيره عن توازن القوى بين الدول الكبرى من ناحية، واستمرار حد مقبول من التوافق بين مصالحها من ناحية أخرى. والحقيقة، أنه على مدى العقود الأربعة الأخيرة فقد ازدادت الفجوة بين صورة العالم الذي نشأت الأمم المتحدة للتعبير عنه، والتحولات الجسيمة في ميزان القوي الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية في العالم. وتتمثل أهم ملامح الصورة الجديدة في:

١. تراجع القوة الأمريكية:

شهدت القدرات الاقتصادية الأمريكية مقارنة بالدول الأخرى تغيرات كبيرة، فبعد أن كان نصيب الناتج المحلي الإجمالي لها نسبة إلى الناتج العالمي الإجمالي ما يقرب من ٤٥ ٪ في منتصف حقبة الأربعينيات من القرن الماضي، تقلصت هذه النسبة إلى ما هو دون ٢٠٪، فبلغ في عام ٢٠١٤م، نسبة ١٦,١٤٪، وانخفض في عام ٢٠١٥م، إلى ١٥,٧٩٪، ثم إلى ١٥,٦٪ في عام ٢٠١٦م. وحدث هذا الانخفاض لصالح نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين وعدد من الدول الأخرى. وفي نفس الاتجاه، تحتل المديونية الأمريكية المرتبة الأولى في العالم، وتشغل الولايات المتحدة المرتبة التاسعة من حيث حجم احتياطيات النقد الأجنبي.

ورغم هذا التراجع الاقتصادي النسبي مازال الاقتصاد الأمريكي هو أكبر اقتصاد على مستوى العالم، ومازالت الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في حجم القدرات العسكرية وعدد القواعد المنتشرة فيه، والمرتبة الأولى في الانفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والذي مثل نحو ٢٨,٤٪ من الإنفاق العالمي عام ٢٠١٦م.

وهكذا، فإن القوة الأمريكية تعاني من مفارقة كبيرة بين قدراتها الاقتصادية المتقلصة واستمرار دورها القيادي في المجالين العسكري والتكنولوجي، ويثير هذا مشكلة مدى قدرة الاقتصاد الأمريكي على تحمل هذه الأعباء مما فرض على واشنطن أن تطلب من حلفائها المشاركة في تحملها.

٢. صعود قوة الصين:

في مقابل التراجع النسبي الأمريكي، يرتفع نصيب الناتج المحلي الإجمالي للصين كنسبة من الناتج العالمي الإجمالي بشكل مضطرد، فبلغ في عام ٢٠١٤م، نسبة ١٦,٣٢٪، ارتفعت في عام ٢٠١٥م، الى ١٧,٣٥٪، ثم الى ١٧,٩٪ عام ٢٠١٦م. وارتبط بذلك توسع هائل في تجارة الصين الخارجية بحيث أصبحت الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية ودول الآسيان، والثاني لدول أمريكا اللاتينية.

تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم وفقًا لحجم احتياطي النقد الأجنبي، ويليها في المرتبة الثانية اليابان، وهي أكبر دائن ومشتري لسندات الحكومة الأمريكية، وأكبر مستثمر أجنبي فيها منذ الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م. وفي المجال العسكري، تشغل الصين إحدى المرتبتين الثانية أو الثالثة عالميًا بالتبادل مع روسيا وخلف الولايات المتحدة الأمريكية، ويتضح الفارق بين حجم الإنفاق العسكري الصيني مقارنة بأمريكا، فقد بلغ في عام ٢٠١٦م، نحو ١٥٠ مليار دولار وهو ما يماثل ربع نظيره الأمريكي.

وفي نفس السياق، تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي، وبلغ

إنفاقها نحو ٢٠,٤٪ من إجمالي الإنفاق العالمي عام ٢٠١٦م.

ويتفق أغلب الباحثين على أنه في حالة استمرار معدلات النمو الحالية في الصين، فإنها في غضون سنوات سوف تصبح الدولة رقم (١) في العالم.

٣. عودة روسيا:

بعد فترة من الجمود والأزمات الداخلية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي وسياسات يلتسين، عادت روسيا كقوة سياسية واستراتيجية في العلاقات الدولية، ويتضح ذلك في موقفها الحاسم تجاه تمدد حلف الأطلنطي على حدودها، والأزمة الأوكرانية وشبه جزيرة القرم. كما يتضح في التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية الذي غير من موازين القوى، وفي إقامة علاقات سياسية وعقد صفقات تسليحية مع عدد من الدول العربية، وفي تنفيذ برنامج طموح لتطوير الصناعات العسكرية الروسية في عهد الرئيس بوتين.

تشغل روسيا المرتبة الـ ١٢ وفقًا لنسبة نصيب الناتج المحلي الإجمالي لها إلى الناتج العالمي الإجمالي، والمرتبة السادسة في حجم احتياطي الذهب في العالم، وتعاني روسيا من حقيقة أن اقتصادها يعتمد على تصدير المواد الأولية، فهي تمتلك أكبر احتياط غاز في العالم، وهي أكبر مصدر له. وهي أكبر منتج للألماس في العالم ويمثل إنتاجها ٢٥٪ من الإنتاج العالمي.

ومن الواضح أنه لا يمكن اعتبار روسيا ندًا للولايات المتحدة في المجال الاقتصادي، وعندما يتم التحالف بين القدرة الاقتصادية الصينية والقدرة العسكرية والسياسية الروسية، فإننا نكون أمام توازن قوى مختلف تمامًا.

ثالثًا: فرض مفاهيم جديدة في القانون الدولي العام

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وخروجه من معادلة التوازن العالمي، بل واندفاعه في عهد الرئيس يلتسين في التقارب مع الغرب، أصبح للولايات المتحدة اليد العليا في إدارة شؤون العالم، واستخدمت مجلس الأمن كأداة لتنفيذ أهدافها ولم يكن بوسع روسيا أو الصين مواجهة هذا الاجتياح السياسي والدبلوماسي الأمريكي.

وفي نفس السياق، قامت الولايات المتحدة بفرض مفاهيم وأفكار في مجال القانون الدولي العام تحقق مصالحها في الوقت الذي تتعارض فيه مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل تركيزها على مكافحة الإرهاب، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحق التدخل لذرائع أو أسباب إنسانية، وذلك على حساب مبدأ سيادة الدولة.

ففي المجال الاقتصادي، تم إعطاء الأولوية لتحرير التجارة الدولية، كما انتهت إلى ذلك جولة مفاوضات أورجواي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. فأول المستفيدين من النصوص الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وتحرير قطاع الخدمات هو الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها العابرة للدول. وسعت الدول الغربية إلى فرض قيمها الاجتماعية وأولوياتها على جدول أعمال العالم من خلال مجموعة من المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة والتي ناقشت قضايا البيئة والسكان والمرأة والفقر وحقوق الإنسان، وشهد كل من هذه المؤتمرات جدالات وحوارات ساخنة بين دول الجنوب التي عارضت توجهات الدول الغربية، واعتبرتها تلحق أضرارًا بالغة بمصالحها وتمثل تهديدًا لقيمها.

تراجعت قضايا العالم الثالث مثل التحرر الوطني وحوار الشمال-الجنوب ومجموعة الدول ٧٧، ليحل محلها فتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية، وتحرير التجارة العالمية.

وفي المجال السياسي، تحركت الولايات المتحدة في اتجاهين متناقضين:

الاتجاه الأول، هو إسباغ الحصانة على رعاياها ورفض معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وكانت إحدى الدول السبع التي عارضت اتفاقية روما المنشئة للمحكمة عام ١٩٩٨م، في الوقت الذي أصدر فيه الكونجرس الأمريكي قانون "الجاستا" الذي سمح للمحاكم الأمريكية بالنظر في دعاوى ضد المسؤولين في دول أخرى مخالفة لكل المواثيق والأعراف الدولية، وتدخلت في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من خلال تدعيم بعض الجمعيات الأهلية فيها دون علم أو موافقة حكومات هذه الدول، وذلك تحت شعار ترويج الديمقراطية، أو حق التدخل لأسباب إنسانية.

أما الاتجاه الثاني، فهو تبرير حق استخدام القوة والتهديد بها بما يخالف ميثاق الأمم المتحدة، والذي نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية منه على عدم جواز استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها إلا في الحالات التي نص عليها الميثاق، وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. فقامت الولايات المتحدة باستخدام القوة منفردة بدون ترخيص من الأمم المتحدة والعمل دون الخضوع لسلطتها وإشرافها، ومن ذلك العمل العسكري ضد السودان في أغسطس ١٩٩٨م، واستخدام حلف الأطلنطي القوة المسلحة ضد كوسوفا في نفس العام في حملة استغرقت ٧٩ يومًا، والغزو العسكري للعراق في مارس ٢٠٠٣م، رغم فشلها في الحصول على قرار من مجلس الأمن يبيح لها هذا التصرف.

أمريكا تعاني من مفارقة بين قدراتها الاقتصادية المتقلصة واستمرار دورها القيادي مما فرض عليها مطالبة حلفائها المشاركة في تحمل الأعباء

وجاء هذا التدخل مخالفًا لحكم محكمة العدل الدولية في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكارجوا عام ١٩٨٦م، والذي تضمن رفضًا كاملاً للتدخل الأمريكي ضدها، وذلك باعتبار أن اختيار شكل نظام الحكم– بغض النظر عن طبيعته –في أي بلد، هو شأن داخلي ولا يمكن أن يكون مبررًا لاتخاذ تدابير عقابية ضده.

وبررت الولايات المتحدة مسلكها في العراق باستخدام مفهوم" الدفاع الشرعي الوقائي"، وهو مفهوم مفتعل فهو لا ينصب على تهديد داهم أو خطر عاجل وإنما إلى خطر قادم محتمل. وحسب هذا الفهم، فإن الولايات المتحدة تنفرد بتحديد هذا الخطر المحتمل، والدول المسؤولة عنه وتقوم بالتدخل العسكري ضدها، وذلك تحت شعار الحروب الوقائية. ويتناقض هذا التصور بشكل واضح مع نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحق الدولة في الدفاع الشرعي عن النفس والتي اشترطت صراحة لقيام حالة الدفاع الشرعي وقوع عدوان مسلح بالفعل وليس العدوان المحتمل أو المتخيل، وهو المعني الذي أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ في ١٤ ديسمبر ١٩٧٤م، والخاص بتعريف العدوان المتصل بتطبيق المادة ٥١، والذي قصره على العدوان العسكري دون غيره من الأشكال السياسية والتجارية والإعلامية للعدوان. ناهيك عن تناقض هذا الموقف الأمريكي بشأن الحروب الوقائية عن المواقف السابقة التي تبنتها واشنطن في محاكمات طوكيو ونورمبرج عندما رفضت دعاوى المتهمين بأن بلادهم كانت تمارس حربا دفاعية وقائية.

وكل هذه الأفكار الأمريكية – الغربية تتعارض بشكل مباشر مع مواد الميثاق التي تنص على سيادة الدولة وعدم التدخل

في شؤونها الداخلية. فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق على "قيام الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، والفقرة السابعة من نفس المادة التي نصت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتجلى الفارق بين موقف الولايات المتحدة ومؤيديها من الدول الغربية الذين يرغبون في تجاوز البنية القانونية للأمم المتحدة وفرض مفاهيم جديدة، وأغلبية دول الجنوب تتصدرها روسيا والصين، والتي تصر على التمسك بمبادئ الميثاق.

ظهر ذلك في الجدل القانوني والسياسي الذي دار في مؤتمر الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في فيينا في ١٩٩٣م، كما ظهر في الحوار الذي شهده مجلس الأمن بخصوص إرسال بعثة تقصي حقائق إلى إقليم تيمور الشرقية لمعرفة رغبات سكانه، فعندما تقدمت دول الاتحاد الأوروبي بهذا الطلب دعمته الولايات المتحدة، بينما عارضته إندونيسيا صاحبة الولاية على هذا الإقليم وقتذاك، وعارضته أيضًا الصين والهند والدول الإسلامية ودول أمريكا اللاتينية.

الصين الأولى في حجم احتياطي النقد يليها اليابان أكبر دائن ومشتري لسندات الحكومة الأمريكية

رابعًا: الإصلاح الصعب

لا يوجد أدنى شك في أن ميثاق الأمم المتحدة يحتاج إلى مراجعة وتغيير، فهذا الميثاق تمت صياغته من أكثر من سبعين سنة، وقد تنبه واضعو الميثاق إلى أهمية هذه النقطة، فأشارت المادة ١٠٩ منه إلى الحاجة إلى مراجعته بعد فترة، وكان تصورهم أن يحدث ذلك في عام ١٩٥٥م، أي بعد عشر سنوات من إقرار الميثاق، فأجازت هذه المادة الدعوة إلى مؤتمر يحضره كل أعضاء الجمعية العامة لإعادة النظر في الميثاق وفقًا لقرار يصدر من الجمعية العامة، ونصت الفقرة الثالثة من نفس المادة على أنه إذا لم يتم عقد هذا الاجتماع قبل عشر سنوات من إقرار الميثاق، فإنه يتوجب على الجمعية العامة إضافة بند باقتراح الدعوة إلى هذا المؤتمر على جدول أعمالها.

أضف إلى ذلك الحجم الهائل من التغيرات الجذرية التي شهدها العالم ودوله، لعل أبسطها أن الميثاق يشير في الفقرة الثانية من المادة ٦٢ إلى " الدول الأعداء" والتي قصد بها ألمانيا وإيطاليا واليابان، والتي أصبحت فيما بعد جزءًا أصيلاً من المعسكر الغربي بينما خرجت كل من موسكو وبكين من هذا التحالف، فالأعداء أصبحوا حلفاء، والحلفاء أصبحوا خصوم. يضاعف من أهمية هذه النقطة أن نظام الأمن الجماعي الذي أقامه الميثاق افترض استمرار حالة التحالف بين الدول المنتصرة، وهو الأمر الذي انهار في السنوات القليلة التالية لانتهاء الحرب.

وبسبب هذا الانهيار، لم يتمكن مجلس الأمن من أداء مهامه في حفظ الأمن الدولي بسبب استخدام حق الفيتو من احدى الدول التي تمتلك حق استخدامه، واستحالة تنفيذ المادة ٤٣ من الميثاق التي تنص على إنشاء جيش دولي على أسس ثابتة ودائمة، وإلى تجميد عمل لجنة أركان الحرب المرتبطة بذلك.

وعلى مدى السنين، تعددت اقتراحات تطوير هيكل الأمم المتحدة وخصوصًا مجلس الأمن، من حيث عدد أعضائه وتمثيلهم الجغرافي، والحاجة إلى نظام جديد لتمويل المنظمة، وأهمية إعادة تحديد العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وبمؤسسات المجتمع المدني العالمي، وكان أبرز هذه المقترحات تلك التي أعدها د. بطرس بطرس غالي الأمين العام الأسبق للمنظمة، وذلك بناء على طلب مجلس الأمن الذي اجتمع لأول مرة على مستوى رؤساء الدول في ٣١ يناير ١٩٩٢م، والذي كلفه حسب نص القرار "إعداد تحليل وتوصيات بشأن سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة، في إطار الميثاق وأحكامه، على الاضطلاع بمهام الدبلوماسية، وصنع وحفظ السلم" والتي استجاب إليها الأمين العام وقدم مقترحاته المعروفة باسم " خطة السلام".

والمشكلة أن كل مقترحات الإصلاح، وبالذات الجوهرية منها تصطدم بعقبة ضرورة موافقة الدول الكبرى صاحبة حق الفيتو عليها. ونتيجة لاختلاف رؤى هذه الدول، ومصالحها، فإن محاولات الإصلاح عادة ما تنتهي إلى الفشل. ولهذا وصفناه بالإصلاح الصعب أو ربما المستحيل.

كما يظهر من هذا التحليل، فإن الأمم المتحدة تواجه تحديات أساسية أهمها اختلاف توازن القوى الراهن في العالم عن ذلك الذي تم تصميم الميثاق وفقًا له، وسعي الولايات المتحدة إلى تجاوز البنية القانونية للأمم المتحدة، وفرض أفكار ومفاهيم تتناقض مع ميثاقها، وتهدد بخفض تمويلها للمنظمة إذا لم يسايرها أغلب أعضائها فيما تراه.

والخلاصة أن الوضع الراهن للأمم المتحدة ليس بالوضع المستدام، ولكن تغييره يحتاج إلى تغيير أساسي في هيكل القوى العالمية لإيجاد مجتمع دولي يتسم بقدر أكبر من ديمقراطية العلاقات الدولية.

* استاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

أمريكا تستخدم الفيتو ضد قرارات فلسطين وأبعدت مجلس الأمن عن العراق

فشل الأمم المتحدة يفرض تأسيس القوة العربية لحل النزاعات ورعاية الأمن

تأسست منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥م، بتوافق بين إحدى وخمسين دولة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية أملاً في عدم تكرار فظائع ومآسي النزاعات المسلحة من جديد. وعلى مدار ما يربو على السبعين عامًا، تزايد عدد أعضائها إلى ١٩٣ دولة، وبذلك أصبحت أضخم المنظمات الدولية وأكثرها أهمية في عالم اليوم. والأمم المتحدة منظمة عالمية مستقلة، وهي بمثابة المنتدى الوحيد في العالم الذي تُناقَش فيه قضايا السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية، من قِبَل جميع دول العالم.

لواء د. محمد علام سيد

مجلس الأمن

يُعتبر مجلس الأمن أكثر هيآت الأمم المتحدة نفوذا، إذ يخوّله ميثاق الأمم المتحدة في تحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ويضم المجلس ١٥ عضوًا، بينهم خمسة أعضاء لهم عضوية دائمة، فيما يتم اختيار الأعضاء العشرة الآخرين بالانتخاب. ومن بين مهام مجلس الأمن:

- المحافظة على السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.
- التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تفضي إلى خلاف دولي؛ وتقديم توصيات أو شروط للتسوية.
- وضع خطط لتنظيم التسلح، وتحديد أي خطر أو عمل عدواني يهدد السلام، وتقديم توصيات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها، والدعوة إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية وغيرها من التدابير التي لا تستتبع استخدام القوة لمنع أو وقف العدوان.
- اتخاذ إجراءات عسكرية ضد المعتدي.

ويمكن للمجلس في هذا الإطار أن ينشئ قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ويتم نشرها بناء على قرارات يصدرها المجلس. وتتفاوت مهام تلك القوات من حالة إلى أخرى، حسب طبيعة النزاع والتحديات التي يعبِّر عنها ميثاق الأمم المتحدة، وتُعتَبَر بعض قراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يحتوي الفصل السادس على نظام الأمم المتحدة الخاص بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية، فلمجلس الأمن أن يدعو أطراف النزاع كي يُسَوُّوا ما بينهم بالوسائل السلمية، وأن يوصي بما يراه ملائمًا من الإجراءات لحلِّ النزاع سلميًا.

ويتناول الفصل السابع ما يُتخذ من التدابير في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان. وفي السنوات الأخيرة قام المجلس بنشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في مناطق التوتر. ومن الحالات التي تدخل في هذا النطاق استنادًا إلى الفصل السابع من الميثاق: (١) انتشار القوات لمنع نشوب نزاع أو امتداده عبر الحدود، (٢) المعاونة في حفظ الأمن والنظام وتهيئة الجو بين الأطراف إثر انتهاء الصراع للتوصل إلى اتفاق سلام دائم، (٣) المساعدة في تنفيذ اتفاقيات السلام الشاملة، (٤) معاونة الدول والأقاليم لإدارة مرحلة الانتقال إلى حكم مستقر، استنادًا إلى المبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية.

وقد تُكلف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالاضطلاع بأنشطة ذات طبيعة خاصة من قبيل: نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وإجراءات التطهير من الألغام، وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق سيادة القانون، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات، وتقديم الدعم لاستعادة سلطة الدولة، وتعزيز سبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جهود تحقيق الأمن والسلم

استطاعت الأمم المتحدة، من خلال إيفاد بعثات حفظ السلام والمراقبة إلى مناطق التوتر في العالم أن تستعيد الأمن

لـم يحـل مجلـس الأمـن قضايـا الشـرق الأوسـط والمنطقـة عـلى فوهـة بـركان والمنظمـة الدوليـة عرضـة للأهـواء والمصالـح

الكافي لدول عديدة في أعقاب النزاعات. وقد أتمت ٥٦ بعثة عملها على مدى ما يربو على الستين عاما، وهناك حالياً ١٦ عملية لحفظ السلام في أنحاء العالم، يضطلع بها أكثر من مئة ألف من الرجال والنساء الشجعان من ١٢٤ دولة.

صنع السلام: أمكن وضع حد لكثير من النزاعات، إما من خلال وساطة الأمم المتحدة، أو من خلال جهود أطراف أخرى تعمل بدعم من الأمم المتحدة. أدت الدبلوماسية الوقائية وغيرها من أشكال الإجراءات الوقائية إلى نزع فتيل العديد من النزاعات المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعثات الأمم المتحدة للسلام في الميدان تعالج حالات ما بعد انتهاء النزاع وتؤسس لتدابير بناء السلام.

منع الانتشار النووي: تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA بعمليات التفتيش النووي في العالم. ويعمل خبراء الوكالة للتحقق من أن المواد النووية الخاضعة للضمانات لا تستخدم إلا للأغراض السلمية. وحتى الآن، أبرمت الوكالة اتفاقات ضمانات مع أكثر من ١٨٠ دولة.

إزالة الألغام الأرضية: تقود الأمم المتحدة جهدًا دوليًا لإزالة الألغام الأرضية في ٣٠ من الدول والأقاليم، وتعمل على توعية الناس لتجنب خطر الألغام، ورعاية ضحاياها.

محاربة الإرهاب: تعمل وكالات وصناديق الأمم المتحدة على مساعدة الدول في تنفيذ استراتيجية مشتركة، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. كما وضعت الأمم المتحدة إطارًا قانونيًا لمحاربة الإرهاب الدولي يتناول حظر احتجاز الرهائن وخطف الطائرات والتفجيرات الإرهابية وتمويل الإرهاب، والإرهاب النووي.

مجلس الأمن الدولي وقضايا الشرق الأوسط الساخنة

فلسطين: تُعَدالقضية الفلسطينية من أولى القضايا الشائكة التي تواجه الأمم المتحدة منذ إنشائها، وما زالت المنظمة عاجزة حتى الآن عن إيجاد حل لها. إنها القضية المركزية للعالم العربي، وهي وراء كل الأحداث التي تجري في الشرق الأوسط والقضايا المرتبطة بها. صدر قرار التقسيم(١٩٤٨/١٨١م) وقرار عودة اللاجئين الفلسطينيين (١٩٤٨/١٩٤م) عن الجمعية العامة وليس عن مجلس الأمن. وكل ما صدر عن مجلس الأمن ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧م، قرارات تدعو لوقف إطلاق النار وقرار بتشكيل هيئة مراقبة الهدنة. القرار الوحيد المتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي (٢٤٢) صدر عن مجلس الأمن بعد عدوان ١٩٦٧م، متضمنًا مبادئ التسوية السلمية في الشرق الأوسط، ولم تفلح الأمم المتحدة في إجبار إسرائيل على تنفيذ هذه القرارات وتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. إسرائيل ماضية في بناء المستوطنات وفرض الأمر الواقع. إن ١٨٢ دولة عضوًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت لصالح قرار يؤكد حق الفلسطينيين في تقرير المصير مقابل أمريكا وإسرائيل. وكانت الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد القرار المصري بمجلس الأمن الذي يدعو لسحب قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، في حين أيَّد الأعضاء الأربعة عشر الباقون القرار المصري.

وفي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع العالمي إلى إقرار سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) UNRWA، ترعى أربعة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين بالتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والقروض الصغيرة والمساعدات الطارئة. وهي اليوم تقدم المساعدة والحماية لما يقارب ٥ مليون لاجئ فلسطيني مسجل في الشرق الأوسط.

في أفغانستان حشدت الولايات المتحدة قوات هائلة للتخلص من طالبان، وبقيت زمنًا طويلًا لتساهم في إعادة الإعمار، ولكن ١٤ سنة من الحرب، و ٦٨٥,٦ بليون دولار من الإنفاق لم تحل المشكلات المستعصية في أفغانستان. ومازالت تعتمد على الهبات الخارجية لتغطية ثلثي الإنفاق الحكومي تقريبًا، ويمثل الناتج المحلي نحو ٢١٪ من موازنة الدولة.

في ليبيا أزيح القذافي عن السلطة، ولكن لم توجد قوة مستقرة لتحل محله. هناك أكثر من سلطة تتنافس، وعسكريون من داعش يطرقون الأبواب. كثيرون أجبروا على مغادرة بيوتهم، البطالة نحو ٢٠٪ وللشباب ٥٠٪. النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالسالب (-٢٤٪ في ٢٠١٤)، ناهيك عن الرشوة والفساد.

وفي حالة غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠م، كان تدخل المجلس سريعًا وحاسمًا، وتصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأصدر سلسلة من القرارات، كان أولها القرار رقم ١٩٩٠/٦٦٠ الذي اعتبر فيه الغزو خرقًا للسلم والأمن الدوليين، وطلب من العراق سحب قواته فورًا من الكويت. وأصدر القرار ١٩٩٠/٦٦١ والقرار ١٩٩٠/٦٦٥ بفرض عقوبات اقتصادية ومالية ودبلوماسية وحصار بحري على العراق. ثم أصدر القرار

١٩٩٠/٦٧٨ وفيه أذن للدول باستخدام القوة ضد العراق، وانتهت الأزمة بتحرير الكويت.

وزعمت الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، ولم تُتِح الفرصة لمجلس الأمن لحل الأزمة سلمياً، وبعد أن فشلت في إقناع أعضاء مجلس الأمن بتأييد مشروعات قرارات استخدام القوة ضد العراق، سارعت مع حلفائها دون إذن من المجلس بغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣. وهكذا حرمت مجلس الأمن الدولي من ممارسة دوره وتحمل مسؤوليته في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ما هو حال العراق الآن؟ لقد انهار المشروع الأمريكي لإعادة بناء الدولة، وعلا نجم العسكريين، وأزيح السُّنيون، وأجبرت القوات الأمريكية على الرحيل. هناك مناطق تسيطر عليها المجموعات الإرهابية، وأسعار النفط تتهاوى، نسبة البطالة العامة ١٦٪، وللشباب ٣٤,١٪، ومؤشر الفساد مخيف.

في اليمن كانت الولايات المتحدة أكثر سعادة بقيام السعوديين بقيادة الحرب ضد الإرهابيين والجهاديين. في ٢٠١٢م، كان ٤٥,٥٪ من اليمنيين يعيشون تحت خط الفقر. من بين ٢٥ مليون نسمة أكثر من مليون أرغموا عل ترك ديارهم. القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٨م، بشأن اليمن، يؤكد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، ويعرب عن القلق من المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن، بما في ذلك أعمال العنف المستمرة، والتهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وعن تكديسها وإساءة استعمالها بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ويناشد جميع الأطراف في اليمن أن تلتزم بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وأن تنبذ اتخاذ أعمال العنف وسيلة لبلوغ أهداف سياسية، وتمتنع عن الأعمال الاستفزازية. كما يعرب عن بالغ القلق لوجود مناطق من اليمن تحت سيطرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والوجود المتزايد للجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) واحتمال نموها في المستقبل

ويقرر أن الحالة في اليمن لا تزال تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يؤكد الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تمشيًا مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفق قرارات الأمم المتحدة مع مراعاة تطلعات الشعب اليمني.

في سوريا أكثر من ٢٠٠ ألف سوري قتلوا منذ بداية الحرب، وأكثر من ٤ ملايين غادروا سوريا نهائيًا، وأكثر من ٧,٦ مليون أرغموا على الهجرة داخليًا. وبعبارة أخرى أكثر من نصف سكان سوريا أزيحوا من أماكنهم منذ بداية العنف. محادثات السلام تتعثر ولا تصل إلى حل.

يحتدم الصراع في سوريا ويتجه ليصبح أكثر دموية، تدخل الحرب السورية عامها الثامن، ولا يزال القتال مستمرًا دون توقف. أما الدول المتحاربة داخل هذا البلد -روسيا والولايات المتحدة وسوريا وتركيا- فإنها تتبادل التُّهَم بشأن التصعيد حول الوضع في سوريا، خلال جلسات مجلس الأمن الدولي.

مع القضاء على تنظيم داعش انكشف النفاق العالمي المُسَمَّى بالتحالف الدولي على حقيقته، ولهذا ظهر إلى الواجهة الصراع الجيوسياسي الذي خاضته القوى العالمية في الخفاء. وثمة فرص ماثلة لموجات أكبر وأوسع من المواجهة المباشرة بين اللاعبين الكبار في سوريا. ولا يستبعد المراقبون انتقال (حروب الوكالة) إلى حروب مباشرة، لا سيما بعد سقوط طائرة روسية، ومروحية تركية، وطائرة إسرائيلية وطائرة إيرانية بدون طيار. لقد تحولت سوريا إلى ساحة تسوية حسابات إقليمية ودولية، وتُلقِي القوى الإقليمية والدولية بثقلها مباشرة في الميدان. هناك خمسة جيوش أجنبية فوق أراضيها: روسي، أمريكي، إيراني، تركي، إسرائيلي، ولكلٍّ منها أهدافه الخاصة التي لا علاقة للسوريين بها.

وكان أخر قرار اتخذه مجلس الأمن في ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٨م، يؤكد التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويعرب عن أساه العميق لاستمرار الوضع الإنساني الأليم في سوريا، إذ أن أكثر من ١٣,١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة من بينهم ٦,١ ملايين شُرِّدوا في الداخل، ومليونان ونصف يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون ومئات الآلاف من المدنيين المحاصَرين. وأعرب المجلس عن انزعاجه إزاء عدم قدرة الأمم المتحدة على إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحاصَرين، وعن استنكاره لعدم تنفيذ قراراته منذ ٢٠١٤ تنفيذًا كافيًا مما يهدد السلام والأمن في المنطقة.

من غير المستبعد انتقال الحروب بالوكالة إلى حروب مباشرة في سوريا وخمسة جيوش فوق أراضيها لكلٍّ منها أهدافه التي لا علاقة للسوريين بها

لبنان: وبالنسبة للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان، فلم يفلح مجلس الأمن في منعها، وكانت قراراته (١٩٧٨/٤٢٥، ثم ٢٠٠٦/١٧٠١) تأتي دائمًا متأخرة وغير منصفة للبنان، ولم يتمكن من إلزام إسرائيل على تنفيذها، وتم تحرير جنوب لبنان، باستثناء مزارع شبعا وغيرها، ليس بجهود الأمم المتحدة ولكن بفضل المقاومة في ٢٠٠٠، أي بعد أكثر من اثنين وعشرين عامًا منذ صدور القرار ٤٢٥.

بقي الحديث عن البرنامج النووي الإيراني، ويلاحظ أن موقف الأمم المتحدة من البرنامج النووي الإيراني لا يتناسب مع موقفها من السلاح النووي الذي تملكه إسرائيل. فمع حيازة إسرائيل للسلاح النووي، وامتناعها عن التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لم تجد قرارات الأمم المتحدة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أي صدى أو استجابة. يشير قرار الجمعية العامة رقم ٣٤/٨٩ لسنة ١٩٧٩، إلى معلومات عن سلاح إسرائيل النووي وخطورته على أمن المنطقة والأمن الدولي، ويطالب الدول بالتوقف عن دعم إسرائيل في هذا المجال، ويشجب القرار رقم ٤١/٩٣ لعام ١٩٨٦ سياسة إسرائيل ودأبها على حيازة الأسلحة النووية. أما مجلس الأمن فقد تجاهل الأمر، ولم يصدر عنه أي موقف بهذا الشأن.

ولم يتوان مجلس الأمن عن ملاحقة البرنامج النووي الإيراني وفرض العقوبات على إيران. فقد أصدر عدة قرارات يطالب فيها إيران بأن تعلق جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز، بموجب المادة ٤٠ من الفصل السابع من الميثاق، وأن يخضع كل ذلك إلى التحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنه سيتخذ التدابير الملائمة بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق. كما يطالب إيران بالتصديق فوراً على البروتوكول الإضافي على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ويهيب بجميع الدول والمؤسسات المالية الدولية أن تمتنع عن تقديم منح وقروض ومساعدات مالية إلى حكومة إيران إلا إذا كان ذلك لأغراض إنسانية وإنمائية.

فشل الأمم المتحدة في الشرق الأوسط

لم يتمكن مجلس الأمن إذن من التوصل إلى حل ناجع للقضايا الساخنة في الشرق الأوسط، ومازالت هذه المنطقة عائمة على فوهة بركان. ويمكن تفسير ذلك الفشل بالاعتبارات التالية:

- طبيعة منظمة الأمم المتحدة إذ تستمد قوتها وصلاحياتها من الدول الأعضاء، فتبقى المنظمة عرضة لأهواء ومصالح هذه الدول. من شأن ذلك أن يقيد المنظمة ويحد من نزاهتها واستقلالها عن إرادة أعضائها.
- حق النقض المقصور على الدول الكبرى، إذ يفضي انقسامها وخلافاتها وتضارب مصالحها إلى استخدامها لهذا الحق، وذلك سبب رئيسي يكبِّل عمل الأمم المتحدة، ويؤدي إلى فشلها في تحقيق السلم والأمن الدوليين وتجاهلها لاعتبارات العدالة والحياد.
- انحياز الولايات المتحدة الكامل لإسرائيل، فهي تمارس سياسة الكيل بمكيالين في تناولها لقضايا الشرق الأوسط. فبينما تمنع مجلس الأمن من إصدار أي قرار يدين إسرائيل، تسهل صدور القرارات التي تصب في مصلحة إسرائيل، ولعل القرار الجائر الأخير بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل متحدية الإجماع الدولي أكبر برهان على هذه السياسة المتحيزة.

والنتيجة أن معالجة مجلس الأمن الدولي لقضايا الشرق الأوسط لا تتسم بالموضوعية وتحكمها اعتبارات مصالح الدول الكبرى. هذا هو عهدنا مع الأمم المتحدة وبخاصة مع مجلس الأمن.

الحرب الباردة الجديدة

تحولت العلاقات بين الغرب وروسيا لتكون أشبه بحرب باردة جديدة، رغم زوال خطر الشيوعيّة، وسقوط الاتحاد السوفييتي، وتحوّل روسيا إلى دولة رأسماليّة ذات نظام على النمط الغربيّ.

والمُلفت أن السياسات الغربيّة مستمرة في عدوانيتها تجاه روسيا ولا تُثمر إلا مزيدًا من استعداء الأمة الروسيّة، وتسهم العقوبات الاقتصاديّة التي فرضت عليها بعد ضم القرم، والجدل اللاحق بتدخل مفترض لها في الانتخابات الأمريكيّة، في تزايد شعبيّة السياسات الروسية المعادية للغرب. لقد أضاعت حكومات الغرب المتعاقبة فرصة استيعاب روسيا إيجابيًا بسبب سوء التقدير والعمى الأيديولوجي، وهي لا تبدو عازمة على تغيير ذلك النهج في المستقبل المنظور. ولم تُفلح المواقف العقابية الأمريكية والبريطانية ضد روسيا مؤخرًا إلا في تصاعد شعبية بوتين وتقدمه الكاسح في الانتخابات الأخيرة.

تطمح روسيا إلى العودة إلى الشرق الأوسط من بوابة سوريا، وتسعى لاستعادة معاقلها القديمة، كما هو الحال في ليبيا، والحفاظ على علاقات مميزة مع الجزائر، وتتطلع إلى علاقات استراتيجية مع مصر ودول الخليج، وقد أثمر ذلك بالفعل في صفقات السلاح المتميزة مع دولة الإمارات والسعودية وقطر. إن القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة وروسيا والصين والغرب تتنافس على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري لتحقيق أكبر عائد لها من دول النفط، ونظرة إلى الإنفاق العسكري واتفاقيات الاستثمار مع دول المنطقة تؤيد هذه الرؤية. وحتى تطور برنامج إيران الصاروخي والنووي (الذي يعترض عليه الكبار) يُحَفِّز الآخرين على الشاطئ المقابل لمزيد من الإنفاق (الذي يصُبُّ في مصلحة الكبار) لتحقيق التوازن الاستراتيجي بين إيران والخليج.

ويبدو أن تدمير المنطقة العربية وتفتيتها لصالح إسرائيل هو استراتيجية ثابتة للولايات المتحدة الأمريكية لم تتغير إلا من حيث وسائل تحقيق هذا الهدف، منذ التحريض على حرب الخليج وغزو العراق، مرورًا بخلق الثورات العربية، ودعم التيار الديني السياسي للإخوان المسلمين، وإشعال المنطقة باقتتال طائفي ومذهبي، وجعلها على فوهة بركان تمثله الأزمات الخليجية الراهنة.

تحديات أمنية

تواجه منطقة الخليج قضايا أمنية وعليها أن تتعامل مع تحديات أمنية حقيقية. ومنها:

- خطر المتطرفين الداعمين لداعش، وقد تعرضت السعودية لسلسلة من هجمات لعناصر القاعدة في الخليج العربي.
- تأثر الاستقرار الداخلي بفعل التوتر الطائفي بين السنة والشيعة، ويتصل ذلك بمظاهر العنف في البحرين والعراق واليمن.
- خطر الحوثيين في اليمن الذي يعاني من انقسامات عميقة، وقد وصلتهم أنظمة صاروخية بالستية من إيران. ومنذ مارس ٢٠١٥ م، تواصل السعودية والإمارات الحرب على الحوثيين.
- تسعى إيران للحصول على أسلحة نووية، وقد أعلنت امتلاكها لأسلحة كيماوية. تمتلك إيران صواريخ بالستية وصواريخ كروز وطائرات مسلحة بدون طيار، وتسعى لتحقيق مستويات فائقة من الدقة والاعتمادية، وصولا إلى (أسلحة تأثير شامل)، حتى وإن لم تتوفر لها الرؤوس النووية التي تجعل منها (أسلحة تدمير شامل).
- تهديد السفن العابرة في الخليج والمحيط الهندي بصواريخ مضادة للسفن تنطلق من الأرض والبحر والجو.
- يتزايد تأثير إيران في المنطقة، من خلال علاقتها بحزب الله اللبناني، ونظام الأسد في سوريا، والحوثيين في اليمن، وعناصر في العراق وأفغانستان والبحرين.

القوات العربية المشتركة

اتخذ مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة القرار رقم ٦٢٨ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩م، بإنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومي العربي. ونص البروتوكول المقترح على أن تُنشأ قوة عربية عسكرية مشتركة للتدخل السريع، تشارك فيها الدول الأطراف اختياريًا، هدفها مواجهة التهديدات والتحديات بما في ذلك تهديدات التنظيمات الإرهابية، والتي تمس أمن وسلامة واستقرار أي من الدول الأطراف وتشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي. وتضطلع القوة بالمهام التالية:

(١) التدخل العسكري السريع لمواجهة التحديات والتهديدات الإرهابية التي تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي.
(٢) المشاركة في عمليات حفظ السلم والأمن في الدول الأطراف، سواء لمنع نشوب النزاعات المسلحة أو لتثبيت سريان وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام أو لمساعدة هذه الدول على استعادة وبناء وتجهيز قدراتها العسكرية والأمنية.
(٣) المشاركة في تأمين عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين في حالات الطوارئ الناجمة عن اندلاع نزاعات مسلحة، أو في حالة وقوع كوارث طبيعية تستدعي ذلك.
(٤) حماية وتأمين خطوط المواصلات البحرية والبرية والجوية بغرض صيانة الأمن القومي العربي ومكافحة أعمال القرصنة والإرهاب.
(٥) عمليات البحث والإنقاذ.
(٦) أي مهام أخري يقررها مجلس الدفاع.

أنهت ٥٦ بعثة من الأمم المتحدة عملها لحفظ السلام في مناطق التوتر على مدى ستين عامًا و١٦ عملية جارية

تمثل هذه القوة خطوة متقدمة نحو تمكين جامعة الدول العربية، ولأول مرة منذ تأسيسها، من التحرك المؤثر لتسوية النزاعات بل والحيلولة دون نشوبها عبر أربع آليات رئيسية هي: نظام الإنذار المبكر، وهيأة الحكماء، وقوات حفظ السلام، وبعثات المراقبين العسكريين والمدنيين. لقد ظلت فكرة إنشاء قوات حفظ سلام عربية حلمًا كبيرًا طالما راود العرب لعقود طويلة، ومن شأن هذه الآليات أن تتيح التعامل الحاسم مع الأزمات والنزاعات بعمل عربي جماعي. ولكن هل يمكن تحقيق ذلك الحلم مع وجود دول عربية لها مصالح خاصة تتعارض مع الأمن القومي العربي، أو وجود قوى محلية تعمل لحساب قوى إقليمية غير عربية؟

خاتمة

لا تزال هناك قضايا عالقة أمام الأمم المتحدة يَستَعِر أُوَارُها، مثل الصراعات في سوريا واليمن وليبيا والعراق، والبرنامج النووي الإيراني، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على دول الجوار. هل يمكن انتشال هذه الدول التي طحنتها الحروب من أزمتها؟ ومتى يتحقق لها الاستقرار الحقيقي الذي يعني إتاحة فرص التعلم والوظائف والقضاء على الفساد؟ لقد آن الآوان لتحقيق حلم تأسيس القوة العربية المشتركة، ودعمها بالتكامل في الصناعات العسكرية، والتدريبات الدورية المشتركة، لتكون أداة حاسمة لحل النزاعات ورعاية الأمن والسلام.

* أكاديمي ـ جمهورية مصر العربية

قـرارات مجلـس الأمـن تجـاه إسـرائيل حبـر علـى ورق بحمايـة "الفيتـو"

قـرارات الأمـم المتحـدة وأجهزتهـا لا تتمتـع بالمصداقيـة: القضية الفلسـطينية نموذج

إن قيام إسرائيل في فلسطين يمثل مشروعًا استعماريًا استيطانيًا لم يشهد له التاريخ الحديث والمعاصر مثيلاً بل وحتى العصور القديمة، أسهمت في هذا المشروع الاستعماري الدول الكبرى والمنظمات الدولية، فقد أعلنت بريطانيا وعد بلفور في الثاني من نوفمبر ١٩١٧م، لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وتنافست الدول الأوروبية في ذلك في ظل هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وكان عنوان جريدة New York Herald يوم دخول الجنرال الانجليزي اللينبي القدس يبين البعد الديني في المشروع الاستعماري، يعني إنقاذها وتسليمها لليهود كما أعلن الرئيس الأمريكي ترامب بعد مئة عام. وسهلت بريطانيا للحركة الصهيونية بتعزيز وجودها في فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية حتى أعلنت إسرائيل عام ١٩٤٨م، ومنذ ذلك الوقت والشعب الفلسطيني يتعرض للاضطهاد وتتعرض المنطقة للحروب التي تشنها إسرائيل منتهكة القانون الدولي ورافضة للقرارات التي تصدرها المنظمات الدولية وتجد دعمًا من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة.

د. أحمد سليم البرصان

القدس "بريطانيا تنقذ القدس بعد ٦٧٣ عامًا من حكم المسلمين"

عصبة الأمم والانتداب على فلسطين

أُنشئت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) ، تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي ولسون لحفظ الأمن والسلام الدوليين بالطرق السلمية في مبادئه الأربعة عشر، وفي مؤتمر الصلح ١٩١٩م، تم الاتفاق عليها وباشرت عملها عام ١٩٢٠م، وفي السادس من يوليو ١٩٢١م، أعلنت عصبة الأمم مشروع الانتداب البريطاني على فلسطين، وتمت المصادقة على المشروع في ٢٤ يوليو ١٩٢٢م، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ ديسمبر ١٩٢٢م، وقد جاء في المادة الرابعة من صك الانتداب " يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيأة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين "؟ إن عصبة الأمم منذ بداية عملها، تتحكم فيها الدول الكبرى كانت ضد حقوق الشعب الفلسطيني وتمهد لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين رغم ما نص عليه ميثاقها بالتأكيد على حق تقرير المصير وتحقيق الأمن والسلام الدوليين.

هيأة الأمم المتحدة وقرار التقسيم ١٨١

وبعد فشل العصبة وإعلان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، تم إنشاء هيأة الأمم المتحدة كوريث لعصبة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، وقد نقلت بريطانيا الدولة المنتدبة القضية الفلسطينية إلى هيأة الأمم المتحدة، فكانت الهيأة مجحفة في حقوق الشعب الفلسطيني منذ بداية عهدها، فقد قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية في قرارها ١٨١ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، في الوقت الذي كان العرب يشكلون أكثر من ثلثي سكان فلسطين ومنحت لليهود وهم أقلية ٥٥٪ من مساحة فلسطين، ولم يكن اليهود في ذلك الوقت يملكون سوى ٧٪ من أراضي فلسطين، وخصص إلى أهل فلسطين العرب ٤٥٪ من أراضي فلسطين، ولذلك كانت الأمم المتحدة منذ بداية عهدها تتجاهل انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني، وقد رفضت الدول العربية قرار التقسيم. وعندما أعلنت إسرائيل في الرابع عشر من مايو ١٩٤٨م، اعترفت بها الولايات المتحدة في نفس اليوم، أما الاتحاد السوفيتي فقد اعترف بها أيضًا في ١٧ مايو ١٩٤٨م، ولذلك نجد أنه رغم الحرب الباردة بينهما إلا أنهما السوفييت والولايات المتحدة كانتا متفقتين على إنشاء إسرائيل انتهاكًا للقوانين الدولية ومتآمرة على العرب والمسلمين الذين كانت دولهم ما زالت تحت

الهيمنة الاستعمارية، فقد كانت الجامعة العربية تضم آنذاك سبعة دول عربية فقط.

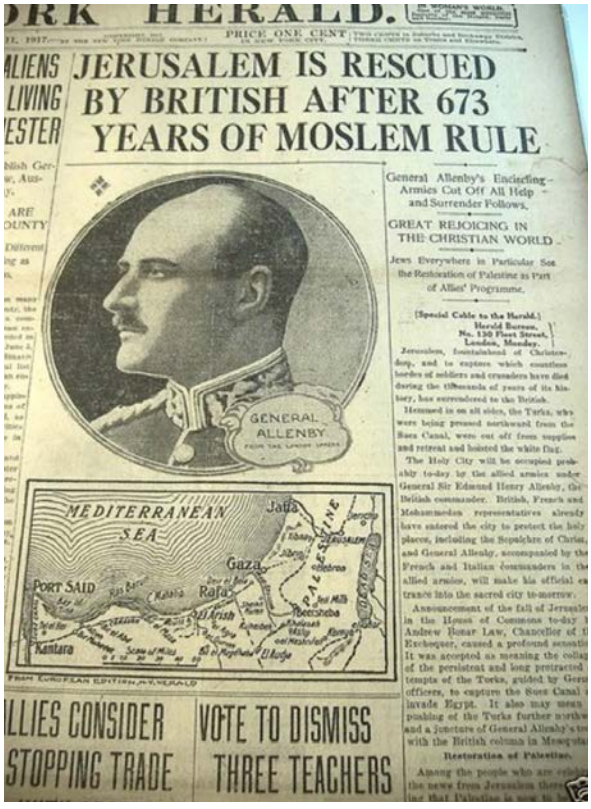
JERUSALEM IS RESCUED BY BRITISH AFTER 673 YEARS OF MOSLEM RULE

GENERAL ALLENBY

MEDITERRANEAN SEA

PORT SAID

Gaza

Rafa

Jaffa

Kantara

ALLIES CONSIDER STOPPING TRADE

VOTE TO DISMISS THREE TEACHERS

عنوان جريدة New York Herald تاريخ ١١ ديسمبر ١٩١٧م، يوم دخول الجنرال اللينبي

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ وعودة اللاجئين الفلسطينيين

وإثر الحرب بين العرب وإسرائيل عام ١٩٤٨م، وقيام إسرائيل بطرد الفلسطينيين من أراضيهم وقراهم ومدنهم، وبعد الهدنة، فقد قررت الجمعية العامة في قرارها ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨م، بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي طردوا منها ، وعندما قدمت إسرائيل طلب الانضمام للأمم المتحدة في ١٥ مايو ١٩٤٨م، فقد وافقت كل من الولايات المتحدة، الأرجنتين، كولومبيا والاتحاد السوفيتي وأوكرانيا على طلب الانضمام إلا أن مجلس الأمن رفض طلب الانضمام، وعندما عادت إسرائيل بتقديم طلب الانضمام في ربيع ١٩٤٩م، وافقت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٧٣ بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٩م، على قبول إسرائيل بالمنظمة الدولية بعد إعلانها بأنها " تقبل بدون تحفظ الإلتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتتعهد بتطبيقها من اليوم الذي تصبح فيه عضوًا في الأمم المتحدة "، وبأنها تتعهد بتطبيق قرار الجمعية الصادر ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، أي قرار التقسيم وقرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين ١٩٤، ورغم تعهد إسرائيل، فإنها لم تنفذ هذ القرارات حتى الآن بل أنها تسعى لإنهاء عمل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وترفض حق العودة.

اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت

اختارت الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، الكونت برنادوت وسيطًا بين العرب وإسرائيل، وقد ساهم في تحقيق الهدنة الأولى بين العرب وإسرائيل ١١ يونيو ١٩٤٨ م، وأعد خطة لحل الصراع لم يرضى عنها اليهود، وكانت تتضمن عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم ووقف الهجرة اليهودية وأن تبقى القدس تحت السيادة العربية، وقد أثارت المقترحات في خطته غضب اليهود، فقامت منظمة الأرغون التي كان يرأسها مناحيم بيغن ومنظمة شتيرن التي ترأسها إسحق شامير باغتيال الوسيط الدولي برنادوت ١٧ سبتمبر ١٩٤٨م، وقد تم الاغتيال قبل أن يقدم برنادوت خطته للامم المتحدة، حيث استطاعت المنظمات اليهودية اختراق مكتب المبعوث الدولي والاطلاع على الخطة التي رأت أنها ليست في صالح إسرائيل التي أعلنت حديثًا، ولذلك تم إجهاض دور الأمم المتحدة في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وعودة اللاجئين ودفنته في مهده.

الانقسامات السياسية العربية وعدم وجود استراتيجية

قامت كل من بريطانيا وفرنسا بتنفيذ اتفاقية سايكس-بيكو ١٩١٦ م، بينهما، فأصبحت العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الانتداب، وفرنسا فرضت انتدابها على سوريا ولبنان، ولذلك كان المشرق العربي تحت السيطرة الأجنبية، بل فرضت كل من بريطانيا وفرنسا من يحكم في هذه الدول آنذاك، وساهمت عصبة الأمم بشرعنة الانتداب. استقلت مصر عام ١٩٢٢م، والعراق عام ١٩٣٢م، وأعلنت المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م، وكانت بقية دول الخليج تحت الانتداب البريطاني، وكان الوجود البريطاني في مصر رغم الاستقلال حتى الجلاء ١٩٥٦م، ولذلك كانت أيضًا الإرادة السياسية في أغلبها لبريطانيا وفرنسا، ولم تكن هذه الدول فعالة في عصبة الأمم أو حتى هيأة الأمم المتحدة عندما أعلنت إسرائيل .وحتى الجامعة العربية التي وقع ميثاقها عام ١٩٤٥م، فكانت بالأساس فكرة بريطانيا وهو ما عرف بتصريح أيدن وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم البريطاني ٢٤ فبراير١٩٤٣م، لكسب تعاطف الشعوب العربية في الحرب العالمية الثانية. وعندما نشبت حرب ١٩٤٨م، بين العرب

واليهود ودخلت الجيوش العربية، لم تكن هناك استراتيجية للقيادة الموحدة أو حتى استراتيجية لكل دولة، وكانت الخلافات بين الدول العربية وعدم الثقة في أشدها ويصف الخبير الاستراتيجي هيثم الكيلاني الواقع وعدم التعاون والثقة في كتابه الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية –الإسرائيلية ١٩٩١م، بقوله " كان لدى العراق ٨ طائرات ذوات قنابل بمواصفات خاصة، وكان لدى مصر قنابل تصلح للاستعمال على هذه الطائرات. فعرضت مصر أن تأخذ الطائرات، ورأى العراق أن تقدم مصر القنابل . وتشبث كل برأيه، حتى إذا انتهت الحرب، أعطت العراق مصر أربع طائرات، وسوريا ثلاثًا، وسقطت الثامنة في الطريق. (هيثم كيلاني ص١٣٧).

فإذا كانت الدول في حالة خلافات سياسية وتحت السيطرة الأجنبية واستقلالاً شكليًا، فتكون فعاليتها الدولية ضعيفة لأنها في حالة تبعية سياسية وبالتالي ينعدم تأثيرها في المنظمات الدولية والإقليمية التي تتحكم فيها عادة الدول الكبرى كما هو الحال في هيأة الأمم المتحدة التي يتحكم فيها منذ إنشائها الدول الخمس الكبار الدائمة العضوية التي تملك حق النقض (الفيتو).

قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٨٧، ٤٩٧

تنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة بأن " تمتنع الدول الأعضاء في المنظمة، في علاقاتها الدولية، عن اللجوء بالقوة أو استعمالها سواء ضد سلامة أراضي جميع الدول أو استقلالها السياسي، أو بأي شكل آخر لا يتلاءم وأهداف الأمم المتحدة". ولكن نلاحظ أن إسرائيل والدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية لم تلتزم بالميثاق. فإسرائيل شنت حربها على الدول العربية المجاورة في الخامس من يونيو/ حزيران ١٩٦٧م، واحتلت أراضي كل من الضفة الغربية وسيناء وهضبة الجولان، وفشلت الأمم المتحدة في حل الأزمة آنذاك بل أسهمت بشكل أو بآخر في منع العدوان عندما سحبت القوات الدولية من سيناء، كما أنها أيضًا فشلت في منع احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣م، وتدخلت روسيا في سوريا وقتلت الطائرات الروسية مئات المدنيين السوريين وفشلت هيأة الأمم المتحدة في اتخاذ موقف حاسم لوقف التدخل الروسي. لذلك نحن نشهد فشلا متواصلاً لهيأة الأمم المتحدة لمنع العدوان على الدول العربية، وأن قراراتها لا تنفذ في ظل هيمنة الدول الكبرى وتأييد هذه الدول للعدوان بأشكال مختلفة وحماية الدول المعتدية من خلال استعمال حق الفيتو.

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧م، يطالب فيها إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بالقوة ورغم مرور خمسين عامًا إلا أن إسرائيل لم تنفذه بل تحاول إجهاضه والالتفاف عليه بكل الوسائل وقامت ببناء المستوطنات في الضفة الغربية رغم الإدانات الدولية. بل إن لغة القرار الدولي الذي صاغة المندوب البريطاني اللورد كرادون جعله غامضًا وخاصة الفقرة الخاصة بالانسحاب من الأراضي المتحدة عندما أسقط "ال" التعرف، علمًا بأن النص واضح في النص الفرنسي والروسي والصيني بالانسحاب من كافة الأراضي المحتلة، وكأن المجلس كان متواطئًا في أن يكون غامضًا ليفسح لإسرائيل بعدم الانسحاب الكامل وهي تسيطر على الضفة والجولان.

كما أصدر مجلس الأمن الدولي قراره ٣٣٨ في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٣م، أثناء حرب العاشر من رمضان (السادس من أكتوبر) ١٩٧٣م، يطالب فيه إسرائيل من الانسحاب من الأراضي المحتلة وتنفيذ القرار ٢٤٢، ولكن على أرض الواقع، فإن القوة العسكرية أكثر فعالية من قرارات هيأة الأمم المتحدة، فعبور القوات المصرية لقناة السويس في حرب ١٩٧٣ م، وانهيار رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا مائير هو الحاسم في استرجاع سيناء ونهاية أسطورة الجيش الذي لا يقهر ، كما أن الجيش السوري في حرب أكتوبر استرجع بعض الأراضي السورية في الجولان، ولذلك فالقوة كما يقول هانس مورجنثاو هي التي تحمي مصالح الدولة وحقوقها وليست قرارات مجلس الأمن الدولي.

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قراره ٤٨٧ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٨١م، بإدانته للعدوان الإسرائيلي لقصف المفاعل النووي العراقي، وطالب المجلس في قراره أن تضع إسرائيل فورًا منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما اعتبر الحق للعراق بطلب التعويضات عن الأضرار عن الدمار، ولكن لم ينفذ مجلس الأمن قراره، وأصدر قرارات يتهم العراق بمحاولة امتلاك السلاح النووي وكانت النتيجة فيما بعد احتلال العراق، وأثبت الاحتلال أن هدفه تدمير القوة العسكرية العراقية والسيطرة على بترولة وتفكيك العراق خدمة لإسرائيل، ولا زالت إسرائيل ترفض إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٤٩٧ في ١٧ ديسمبر ١٩٨١م، بإدانة إعلان إسرائيل بضم الأراضي المحتلة لهضبة الجولان السورية، ولم تنفذ إسرائيل قرارها ولا زالت الجولان محتلة وتعتبر الجولان ضمن إسرائيل وقامت ببناء المستوطنات في الجولان، ولذلك تبقى قرارات مجلس الأمن أو الجمعية العامة بالنسبة لإسرائيل حبرًا على ورق بسبب حماية الدول الكبرى لاحتلالها وخاصة الولايات المتحدة باستعمال حق النقض ضد أي قرار يدين إسرائيل.

الأمم المتحدة والقدس

لقد صدرت عشرات القرارات من أجهزة الأمم المتحدة بشأن القدس سواء من مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة أو منظمة اليونسكو، ففي اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ م، اتفق أن تكون القدس دولية، وتجاهلت بريطانيا ذلك وشجعت الهجرة اليهودية لفلسطين والقدس خاصة. ونص قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧م، على أن تكون القدس تحت الوصاية الدولية، وفي عام ١٩٤٩م، صدر قرار للجمعية العام رقم ٣٠٣ والذي لا تعترف فيه بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل. كما صدرت عدة قرارات للجمعية العامة على سنوات مختلفة تدين الاستيطان والحفريات وتغيير معالم القدس الشرقية.

أما بالنسبة لمجلس الأمن الدولي فقد صدرت قرارات متعددة حول القدس على أنها أرض محتلة مثل قرار ٢٤٢ وغيرها، ولكن إسرائيل لم تلتزم بذلك، ويتعزز دورها في القدس بالموقف الأمريكي، فإعلان الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس باعتبارها عاصمة إسرائيل في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ م، فقد رفض أربعة عشر من أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر القرار على اعتبار القدس أرض محتلة ولها وضع خاص ، وبقيت الولايات المتحدة وحيدة في موقفها، كما أن ١٢٨ عضوًا من الجمعية العامة ضد القرار ، ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة كقوة عالمية ولها حق الفيتو وتجهض أي قرار يدين إسرائيل وسياستها في فلسطين.

فقدان المصداقية للأمم المتحدة

إن قرارات الأمم المتحدة وبمختلف أجهزتها رغم تعددها إلا أنها لا تتمتع بالمصداقية، فالقرارات بالنسبة للاحتلال لم تنفذ، وكذلك كل القرارات بالنسبة للقدس تجاهلتها إسرائيل، وقد لا تتحمل المنظمة الدولية كل المسؤولية ، ولكن الميثاق للأمم المتحدة منذ إنشائها لم يتغير رغم تغير الظروف الدولية وهناك ١٩٣ دولة في المنظمة ورغم ذلك لا زالت الخمس الدائمة العضوية تتحكم في القرارات، علمًا بأن هناك دول صاعدة وأخرى قوية ليس لها دور فعال في الأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي مثل ألمانيا، والهند، واليابان، فالنظام الدولي عام ١٩٤٥م، عند توقيع الميثاق يختلف عن النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين الذي يتجه نحو التعددية القطبية، وعند توقيع الاتفاق لم تكن معظم الدول العربية مستقلة، ولذلك إن ميثاق الأمم المتحدة بحاجة للاصلاح سواء بالنسبة لعضوية مجلس الأمن الدولي أو الدول الدائمة فيه.

وانعدام المصداقية لا يتوقف على القضية الفلسطينية، فالأمم المتحدة لم تمنع الاحتلال الأمريكي للعراق، بل صرح كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك أن الاحتلال الأمريكي كان خارج نطاق الأمم المتحدة ودون موافقة مجلس الأمن الدولي، كما أعطت الأمم المتحدة غطاء شرعيًا للتدخل العسكري في سوريا وليبيا مما أوجد مآس على المدنيين، كما أن موقف الأمم المتحدة من مذابح وانتهاك حقوق المسلمين في ماينمار وسيرلانكا يعطي مؤشرًا أن الأمم المتحدة مجحفة في حقوق الشعوب العربية والإسلامية!

فشلت الأمم المتحدة في حل أزمة الحرب الإسرائيلية على العرب عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وسيناء والجولان

تستطيع الدول العربية والإسلامية أن تكون مؤثرة في الأمم المتحدة

إن الدول العربية والإسلامية تملك كل أسباب القوة سواء الاقتصادية والموقع الاستراتيجي وغيرها من عناصر القوة، ومنظمة التعاون الإسلامي عددها ٥٧ دولة، والتأثير في هيأة الأمم المتحدة من خلال العلاقات العربية مع الدول الأعضاء في هيأة الأمم المتحدة وخاصة الدول الخمس الدائمة العضوية، فالصين لها علاقات اقتصادية مع الدول العربية والإسلامية وكذلك بريطانيا وفرنسا وغيرها، والدول تبني علاقاتها على المصالح.

وكما نشرت مجلة Foreign Policy في ١٥ مارس ٢٠١٧م، فإن السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هيلي قدمت مذكرة للبيت الأبيض من ثلاثة وخمسين صفحة، تطالب فيها بقطع المساعدات عن ٤٠ دولة صوتت ضد الولايات المتحدة وإسرائيل في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧م، بمعنى صوَت مع الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وإلا سنقطع المساعدات عنك. فإذا دولة تعتبر نفسها رائدة الديمقراطية في العالم وترفع علم الحرية تربط المساعدات بالتصويت، فإن ذلك يدفع الدول للمساومة في عملية التصويت؟

إذا استطاعت الدول العربية توحيد استراتيجيتها في التعامل مع هيأة الأمم المتحدة من خلال علاقاتها مع الدول الأعضاء يمكن تحقيق التأثير، فمثلاً عندما تم استعمال البترول كورقة ضغط في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، غيرت بعض الدول الغربية من سياستها من إسرائيل، وكذلك قطعت بعض الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل، وبعضها رفض إقامة علاقاتها، وبالتالي أثر ذلك على التصويت في الجمعية العامة أو مجلس الأمن الدولي. ونجد أن الدول العربية استطاعت تمرير القرار ٣٣٧٩

القضيـة الفلسـطينية قضيـة عادلـة لكـن تحتـاج لموقـف عربـي وإسـلامي موحـد مـن الجامعـة العربيـة ومنظمـة التعـاون الإسـلامي

في العاشر من نوفمبر ١٩٧٥م، والذي نص " أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"، وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطرًا على الأمن والسلم العالميين، وقد صوت للقرار ٧٢ دولة مقابل ٣٥ دولة، ولكن عندما اختلفت الدول العربية في سياساتها وحدث الانقسام بينها، الغي القرار في ١٦ ديسمبر ١٩٩١م، بعد عاصفة الصحراء. وتستطيع الدول العربية أن تحشد إلى جانبها دول عدم الانحياز في التصويت بالأمم المتحدة، ونلاحظ أن تضامن الدول العربية والإسلامية بشأن القدس قد أدى إلى تصويت أربعة عشر عضوًا في مجلس الأمن الدولي و١٢٨ عضوًا في الجمعية العالم للتصويت ضد قرار ترامب بشأن القدس. والخلاصة أن الدول العربية يمكن أن تكون فعالة في هيأة الأمم المتحدة إذا تضامن وأقامت علاقات قوية مبنية على المصالح المتبادلة من الدول الأعضاء والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية .

ورغم أن الأمم المتحدة لا تملك قوة تفرض قراراتها بالقوة العسكرية، وإنما تحقق قوتها من خلال الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بالعقوبات الاقتصادية واستعمال الفصل السابع من الميثاق للأمم المتحدة، وهذا يأتي في حالة إجماع الدول الخمس أو عدم استعمل حق الفيتو، والقضية الفلسطينية قضية عادلة، ولكنها تحتاج إلى موقف عربي وإسلامي موحد من خلال الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

المرحلة الحالية الأصعب بعد فقد زخم القرار ٢٢١٦ والموقف الروسي المحايد ولو مؤقتًا

اليمن: الحل لن يأتي من اليمنيين ونحتاج دولة عظمى تلم الشمل بطريقة الأب الصارم

في الـ ١٤ من أبريل ٢٠١٥م، صدر قرار غير مسبوق من قبل مجلس الأمن الدولي، القرار الأممي ٢٢١٦ بشأن اليمن الذي حصل على ١٤ صوتًا تصويتًا إيجابيًا، ودولة واحدة فقط امتنعت عن التصويت هي روسيا الاتحادية. وقد أُعتبر هذا الامتناع مفاجئًا وذلك لأن روسيا جاءت إلى المفاوضات بمسودة قرار مناقض خاص بها كما تضمنت تعليقات مندوبها فيتالي تشوركين اعتراضًا على عدم إدراج ملاحظات دولته في القرار المعروض للتصويت. في وقته، كان القرار الذي قدمه الأردن، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، أعطى تشخيصًا للحالة اليمنية بطريقة واضحة كوضوح الشمس. هذا التشخيص للحالة اليمنية والحلول المقترحة المفصلة في بنود القرار بالإضافة إلى التأييد الدولي القوي الذي حاذه القرار، أعطاه ميزات وقوة لم تعهدها كثير من قرارات مجلس الأمن. ولعل العمل الدبلوماسي الدؤوب السابق للتصويت على القرار من قبل المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية السفير عبد الله المعلمي والجهود الجماعية لسفراء مجلس التعاون ومندوب اليمن، وكذلك مساندة المملكة الأردنية الهاشمية من خلال رئاسة مندوبتها الدائمة دينا قعوار -وهي أول امرأة عربية تتولى رئاسة مجلس الأمن بالأمم المتحدة- لدورة مجلس الأمن في ذلك الوقت من أهم العوامل التي أدت الى إنفاذ هذا القرار.

د. نادية السقاف

هذا القرار والذي دعمته الدول الكبرى ورحبت به الحكومة اليمنية من خلال مندوبها الدائم لدى مجلس الأمن خالد اليماني ومن خلال الخطابات الرسمية للرئيس هادي، طالب الحوثيين بالقيام فورًا دون قيد أو شرط بالكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء، والتخلي عن جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية بما في ذلك منظومات القذائف، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية، والامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة، والإفراج عن وزير الدفاع محمود الصبيحي وعن جميع السجناء السياسيين وجميع الأشخاص رهن الإقامة الجبرية، وإنهاء تجنيد الأطفال وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم.

العجيب في هذا الشأن أن الحوثيين وحلفاءهم في ذلك الوقت أبدوا ترحيبًا بهذا القرار من خلال تصريحاتهم في أكتوبر من العام نفسه وقبلها نتيجة للجهود الحثيثة التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني باليمن آنذاك إسماعيل ولد الشيخ والتي من خلالها أقنع الجميع بالدخول في مفاوضات في جنيف. والآن وبعد مضي ثلاث سنوات من هذا القرار، وبعد قرار جديد تبنته روسيا هذه المرة في جلسة الأمم المتحدة في ٢٧ فبراير ٢٠١٨م، بعد أن أجهضت مشروع قرار قادته بريطانيا يندد بتزويد إيران للحوثيين بالأسلحة، اختلطت الأوراق وتشوهت الحقائق أمام الرأي العام العالمي بشأن ما يحدث في اليمن.

بالنسبة لليمن، تعد هذه المرحلة أصعب بكثير من أي مرحلة مضت لأننا فقدنا الزخم الذي أعطاه لنا قرار مجلس الأمن ٢٢١٦، والموقف الروسي المحايد -ولو مؤقتًا- في ذلك الوقت. فحاليًا يُعاني مجلس الأمن من تباين كبير في المواقف جاءت كنتيجة طبيعية للتداعيات على الأرض، وللحملات الإعلامية الغربية ضد التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية بالذات مع تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن، وكذلك بسبب ضعف الحكومة اليمنية وعدم قدرتها على تثبيت الدولة في المناطق المحررة وهمجية الحوثيين خاصة بعد تخلصهم من حليفهم السابق المخلوع علي عبد الله صالح والذي كان يعطيهم الغطاء السياسي والإعلامي.

من أجل استيعاب دور الأمم المتحدة في اليمن يجب على الباحث التفريق بين دور مجلس الأمن والذي يمثل سياسة الدول الأعضاء بالذات الدول دائمة العضوية والتي تحمل حق الفيتو، وبين وكالات الأمم المتحدة المختلفة التي تقوم بالعمل التنموي والإغاثي. التفاهم مع الدول الأعضاء يشمل عمليات المناصرة والتأييد وكسب المواقف وهذا ما تم القيام به في ٢٠١٥م، بطريقة مذهلة والذي أنتج لنا القرار ٢٢١٦. ولكن في النهاية، تبقى قرارات مجلس الأمن حبرًا على ورق ما لم يتم الاتفاق على إنفاذ آلية للتطبيق تحقق الواقعية على الأرض لما تم الاتفاق عليه حول الطاولة. وبالنسبة لهذه النقطة، فإن الأدوات التي يملكها مجلس الأمن بالإضافة إلى الخطاب السياسي نوعين: العقوبات والتدخل العسكري. بالرغم من أن اليمن تقنيًا تحت الباب السابع من ناحية فرض العقوبات على الدول التي تزود الأطراف المتقاتلة (والتي تم تصنيفها إلى معسكر الجيش التابع للحكومة الشرعية من جهة وقوات التحالف بين الحوثيين وصالح من جهة أخرى)، وكذلك من خلال فرض العقوبات عبر تجميد أرصدة وحظر سفر خمس شخصيات قيادية في تحالف الحوثيين / صالح، وبالرغم من مرور ثلاث سنوات على القرار، فإن عمليات تجميد الأرصدة لا تزال وضع التحقيق ولا تزال جميع بنود القرار لم تنفذ بعد بما فيها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. بل أن الوضع الاستبدادي للحوثيين ضد الجميع بما فيها حلفائهم السابقين من المؤتمر الشعبي العام وجماعة الراحل صالح قد وصل إلى مراحل سيئة جداً.

وحتى بعد إثبات تزويد إيران للحوثيين بأسلحة وجهود بريطانيا وأمريكا المشتركة لتقديم قرار جديد في مجلس الأمن يبني على القرار السابق، يجد مجلس الأمن نفسه مقيدًا بالفيتو الذي من خلاله دافعت روسيا عن حليفتها إيران مكفرة عن امتناعها عن التصويت في القرار السابق في ٢٠١٥م. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو ما فائدة قرارات مجلس الأمن إذا كان بالإمكان تجاهلها كما حدث في السابق وإذا كان مزاج الدول وعلاقاتها الشخصية هو الذي يتحكم في العقد الاجتماعي المدني العالمي؟

وهذا السؤال يقودنا إلى الشق الثاني من أدوات مجلس الأمن وهو التدخل العسكري. القرار ٢٢١٦ في حد ذاته يعطي التحالف العربي بقيادة السعودية الحق في التدخل العسكري في اليمن بهدف حماية حدودها والدفاع عن أراضيها ضد الهجمات العسكرية من قبل الحوثيين. الصورة العامة لعاصفة الحزم تؤكد بأن الوصول إلى حماية سيادة المملكة العربية السعودية لن يتأتى إلا من خلال إنهاء الانقلاب ونزع السلاح من الجماعات المسلحة خاصة الصواريخ الباليستية والقاذفات بعيدة المدى. ولكن هذا القرار لا يتحدث عن قوى عالمية حيادية مثل قوات حفظ السلام والتي تدخلت في السابق في بعض الأزمات الإنسانية الناتجة عن النزاعات المسلحة. الباحث الألماني في العلاقات الدولية مارتن بيندر يستنتج في بحثه بعنوان "تفسير التدخل الإنساني الانتقائي للأمم المتحدة في الأزمات الإنسانية" بأن قرار مجلس الأمن لإرسال قوات صنع السلام وحفظ السلام هو قرار سياسي بالدرجة الأولى يعتمد بشكل رئيس على اتفاق الدول دائمة العضوية صاحبة الفيتو والتي تتبع تحالفاتها ومصالحها بغض

النظر عن طبيعة الأزمة الإنسانية المطروحة للنقاش. ولكنه استطاع من خلال تحليل ٣١ تدخلاً لمجلس الأمن في أزمات إنسانية منذ الحرب الباردة على استنتاج عدد من العوامل وهي: فداحة الحالة الإنسانية، وجود تدخل سابق من قبل الأمم المتحدة، إمكانية وصول التداعيات إلى الدول المجاورة مثل اللاجئين أو التهريب، بالإضافة إلى كون المؤسسات العسكرية لدى الدولة المعنية ضعيفة غير قادرة على الدفاع عن نفسها وكذلك التغطية الإعلامية الكبيرة لأي أزمة إنسانية تعد عاملاً مؤثرًا يدفع بمجلس الأمن للتدخل في أزمة معينة. هذه العوامل الأربعة تكررت في الكثير من الحالات التي قام بها مجلس الأمن بإرسال قوات للتدخل والتخفيف من الوضع المتدهور في البلد المعني. كما استنتج الباحث السياسي بيندر أن هناك عامل واحد قوي يكرر في الحالات التي لم تتدخل فيها الأمم المتحدة كان بسبب وجود قوة مضادة قوية لهذا التدخل سواء الحكومة المحلية أو دولة أخرى قوية ذات علاقة ترفض هذا التدخل.

في حالة اليمن، فإن الأمم المتحدة كانت حاضرة وبقوة قبل ٢٠١٠م، من خلال مشاركتها في تكوين مجموعة أصدقاء اليمن ورعايتها للمبادرة الخليجية الناتجة من تجربة اليمن في الربيع العربي في ٢٠١١م، وبعدها من خلال إشرافها على العملية الانتقالية والمفاوضات المختلفة عبر أكثر من مبعوث خاص. بالإضافة إلى أربعة قرارات مجلس أمن خاصة باليمن خلال العقد الماضي. وبالنسبة للوضع الإنساني فإن اليمن تعد من أسوأ الكوارث الإنسانية في العصر الحديث ومن ناحية التغطية الإعلامية فإن اليمن كانت ولا تزال تشغل حيزًا لا بأس به من عناوين الأخبار العالمية خاصة ما له علاقة بالوضع الإنساني أو حتى المباحثات السياسية. وأخيرًا فإن الحكومة اليمنية لم تكن لديها جيش وطني في بداية الأمر وأصبح الوضع أكثر سوءًا الآن بعد استيلاء الانقلابيين على مجاميع السلاح والعتاد بأنواعه من ناحية، وبعد تكوين عدد من الميليشيات المسلحة المحلية والتي تنتمي لهذه القبيلة أو ذلك التوجه السياسي أو الاجتماعي. ولا يمكننا أن ننسى في هذا الإطار التهديد الواضح القادم من الجماعات الإرهابية مثل القاعدة في الجزيرة العربية، وتنظيم داعش اللذان يزدهران بسبب الاضطراب وعدم وجود دولة وجيش قويان يؤمنان النظام والقانون ويحميان المواطنين. وفي الوقت نفسه لا توجد قوة على الأرض يعتد بها مضادة لتدخل الأمم المتحدة، بل على العكس الحكومة الشرعية ترحب بأي مساعدة تلقاها من قبل العالم بالذات للسيطرة على الموانئ والمساعدة في إدخال المساعدات الانسانية وتوزيعها بدون فتح المجال لتهريب السلاح للحوثيين وفي نفس الوقت طلبت المملكة السعودية من العالم أن يقف معها لحماية حدودها وفي جهودها لإعادة الدولة.

والجدير بالذكر في هذا الموضوع أن القرار الذي دفعت به بريطانيا في مجلس الأمن واعترضت عليه روسيا كان يرمي باتجاه قوات محايدة تشرف على الموانئ اليمنية بالإضافة إلى التنديد بتزويد إيران الحوثيين بالسلاح. ربما القوة المضادة الوحيدة التي يمكن الإشارة اليها والتي يمكن أن تعترض على التدخل الأممي هي روسيا وذلك لحماية مصالح إيران في اليمن ولكن المهم أن مسألة الباب السابع وإرسال قوات سلام من قبل الأمم المتحدة لم يتم طرحها بقوة ولم تؤخذ في الاعتبار الظروف الاقليمية والتنازلات السياسية على المستوى العالمي والذي يمكن أن يلين موقف روسيا باتجاه تحقيق السلام في اليمن. وبالتالي حتى هذا البحث ومثله الكثير يعجز عن تفسير لماذا لم تتدخل الدول الأعضاء في مجلس أمن الأمم المتحدة في وضع نهاية للكارثة الإنسانية في اليمن بالشكل المطلوب ومن قبلها الأزمة السورية على سبيل المثال بالرغم من أنها قضية مثالية للتدخل بكل المقاييس.

الجانب الآخر من الأمم المتحدة يتمثل في وكالاتها ومؤسساتها التنموية والإغاثية المختلفة مثل اليونيسف، وكالة الغذاء العالمية، البرنامج الإنمائي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المعروفة. وقد شكلت فروع هذه الوكالات المتعلقة باليمن ائتلاف إنساني يشارك فيه مركز الملك سلمان للإغاثة السعودي وكثير من المنظمات الإنسانية الدولية. هذا الائتلاف يقوم بعدد من المشاريع الإغاثية والإنسانية في اليمن وكذلك حملات إعلامية لجلب الدعم والذي غالبًا ما يكون مصدره دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية. وفي هذا الجانب فإن أي شخص له خبرة أو تجربة مع مثل هذه المنظمات الدولية يدرك شيئين رئيسيين: الأول أن السياسية تلعب دورًا كبيرًا في الجانب الإنساني وللأسف الكثير من هذه المنظمات لا تستطيع أن تكون محايدة لأكثر من سبب، بعضها أسباب عملية لها علاقة بمناورات صراع البقاء مع القوى المحلية المتحكمة في الميدان، والشيء الآخر هو أن الكثير من المبالغ المخصصة للمساعدات تذهب في سبيل التأمين، التكاليف اللوجستية، الخبراء ورواتب الموظفين العالية وغيرها من التكاليف المختلفة التي لا تتعلق مباشرة بسد احتياجات اليمنيين الإنسانية. بل أن بعض العاملين في وكالات الأمم المتحدة قد شرحوا لي

تظل قرارات مجلس الأمن حبرًا على ورق ما لم يتم الاتفاق على آلية للتطبيق تترجم ما تم الاتفاق عليه حول الطاولة

نؤيـد إعـادة التفكيـر في آليـات الأمـم المتحـدة والعامليـن في الإغاثـة وعملهـم نقطـة في بحـر الاحتيـاج رغـم صـرف الملاييـن

بشفافية في أكثر من موقف أنه وجود المشاريع الإغاثية معتمد والذي يشكل مصدر دخل لهم وموردًا ماديًا معتمدًا على وجود الأزمة الإنسانية. كانوا يقولون مازحين أن الأزمات الإنسانية كثيرة حول العالم ولا سيما في المنطقة العربية ولا خوف من عدم وجود سبب يدعو للتدخل لمساعدة الناس ولكن النقطة الجوهرية من الذي سيدفع التكاليف في آخر المطاف!

وفي هذا الإطار، تحدثت مسؤولة الشرق الأوسط لمنظمة مرسي كروبس السيدة سعاد جرباوي في ندوة فكرية الشهر الماضي في لندن أن هناك خللاً كبيرًا في آلية العمل الإنساني في هذا الزمن. وأن العمل الإنساني لا يجدي من ناحية الاستدامة في تخفيف معاناة الناس في اليمن لأن هناك العديد من العوامل اللوجستية والبشرية التي تمنع مشاريع الاغاثة من أن تكون مؤثرة بالشكل الذي يجب. الفكرة التي طرحتها السيدة جرباوي تتلخص بأن الأعمال الإغاثية يجب أن تكون مخططة بطريقة استراتيجية تشجع الدورة الاقتصادية للبلد وبالذات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدلاً من الوضع الحالي وهو جعل الفئات المتضررة من الكارثة الإنسانية في حالة اعتماد كلي على المساعدات. هذا الصوت المتوازن مفقود في كثير من استراتيجيات المشاريع الإنسانية بالذات المتعلقة باليمن. وبالتالي أنا كباحثة يمنية أؤيد الطرح الذي يقول إنه من الضروري إعادة التفكير في آليات وسياسات وكالات الأمم المتحدة وغيرها من العاملين في المجال الإنساني في اليمن، لأنه في كثير من الأحيان عملهم غير مجدي مثل نقطة في بحر من الاحتياج بالرغم من الملايين التي يتم صرفها يوميًا.

وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه الآن، هو ما الذي يجب على القيادة اليمنية عمله لكي تستطيع أن تؤثر في الأمم المتحدة بشقيها السياسي من خلال مجلس الأمن والإنساني من خلال وكالات الأمم المتحدة؟

من ناحية أولى، فإن الجانب السياسي بحاجة إلى حل سياسي. ولذا فإن المباحثات التي يقودها المبعوث الجديد للأمين العام السيد مارتن جريفثس حاليًا بمنتهى الأهمية ويجب إعادة النظر في الملف اليمني بطريقة جذرية لأن الحلول والمبادرات السابقة والجهود المختلفة للمبعوثين السابقين جمال بن عمر وإسماعيل ولد الشيخ لم تؤد إلى النتيجة المطلوبة. الخلل الرئيسي في نظري في طريقة تعامل الأمين العام والمكتب السياسي للأمم المتحدة في قضية اليمن هو تكرارهم بأن الحل يجب أن يأتي من اليمنيين أنفسهم وأن الحل العسكري لن يصل إلى السلام.

الحقيقة المؤلمة التي يجب أن نعترف بها قبل كل شيء هو أن حل القضية اليمنية لا يمكن أن يأتي من اليمنيين لوحدهم للأسف. فاليمن بحاجة إلى دولة عظمى أخرى تساعد في تقريب وجهات النظر ولم الشمل بطريقة الأب الصارم الذي يستطيع أن يعطي وأن يمنع والذي يستطيع أن يفرض العقوبات على الجهة المخلة بالاتفاق. هذه الحقيقة ليست جديدة والتاريخ اليمني مليء بالتجارب السياسية والتي قامت من خلالها دول أخرى مثل مصر والأردن بردم الفجوات بين الجماعات المتخاصمة والجمع بينهم من خلال اتفاقات سلام برعاية دولية. وبالنسبة للوضع اليوم فإن الحاجة إلى رعاية دولية صارمة أكثر من أي وقت مضى. فعلى سبيل المثال، التعامل مع الحوثيين على أن لهم كلمة وأنهم أصحاب مبدأ سياسي وأن توقيعهم على اتفاقات سياسية ملزم لهم كلام لا أساس له من الصحة والتجربة خير برهان. مثل الحوثيين اليوم مثل الشاب المراهق الذي بدأ يشعر بقوته الجسدية الجديدة وهرموناته التي تدفعه إلى العمل المتهور بدون وجود نضج عقلي يردعه. ولذا فإن التعامل معهم يكون بالأخذ بالاعتبار تاريخهم القريب والبعيد ونضجهم السياسي من عدمه. وهنا يأتي دور مجلس الأمن وأجهزته المختلفة. الضغط على الحوثيين باستخدام مبادئ إنسانية ووطنية لن يجدي لأنهم لا يأبهون بمعاناة الناس بل أنهم يستمتعون بها ويستخدمونها لإذكاء الصراع بدليل منع المرتبات وإجبار العديد من الأهالي تحت سيطرتهم للدفع بأبنائهم للالتحاق بالمليشيات الحوثية مقابل الراتب البديل الذي سيأتي للمقاتلين. ولا يمكن الإنكار في الوقت ذاته أن هناك الكثير من الفئات المسلحة الأخرى التي ظهرت مؤخرًا في شتى أنحاء اليمن والتي وجدت من التجربة الحوثية مثالاً يحتذى به في البلطجة وإثبات الذات على الأرض بالقوة ضاربة عرض الحائط بأي قيم ديمقراطية وأحلام اليمنيين للوصول إلى دولة مدنية حديثة.

في تحليل متميز بعنوان "لماذا لا تستطيع الأمم المتحدة إحلال السلام في اليمن؟" تقول الباحثة في شؤون اليمن وصاحبة كتابين عن اليمن السيدة هلين لاكنر أن الأمم المتحدة بشقيها: مجلس الأمن ووكالات التنمية، قامت بعدد من المبادرات لمساعدة اليمن في حل أزمته السياسية منذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٠١ الناتج من أحداث ٢٠١١ م، والذي ركز بشكل أساسي على العمليات السياسية متجاهلاً القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتي كانت أهم بالنسبة للمواطن اليمني وأساس المطلب الشعبي وراء التظاهرات السياسية. وتعلق الباحثة على قرار مجلس الأمن ٢٢١٦

بأنه أيضًا غير موفق لأنه لا يضع الوقائع العملية في الحسبان. فعلى سبيل المثال، يطلب القرار من الحوثيين تسليم السلاح والخروج من المناطق التي سيطروا عليها بالقوة متناسيًا بأن الحوثيين يعتقدون بأنهم منتصرين ليس فقط لأنهم استولوا على مناطق تشمل ثلاثة أرباع سكان اليمن بما فيها العاصمة واضطروا الرئيس والحكومة إلى الخروج من العاصمة واللجوء إلى مناطق أخرى، بل أيضًا لأنهم استطاعوا التخلص من حليفهم السابق علي عبد الله صالح وبالتالي خلت لهم الساحة سياسيًا وعسكريًا ولن يقوموا بأي عمل يؤدي إلى إضعافهم خاصة ما يتعلق بتسليم السلاح. ومن جهة أخرى، يَفترِض القرار بأن الحكومة والرئيس هادي بإمكانهم استعادة الدولة والسيطرة على المناطق المحررة بمجرد عودتهم إلى اليمن حيث ينص القرار أن الرئيس هادي وحكومته يجب أن يعودوا ليحكموا من العاصمة صنعاء ومن ثم تنفيذ بقية خطوات المرحلة الانتقالية. وفي رأي الكاتبة أن وضع متطلبات مثل هذه بدون النظر في واقعيتها خاصة في ظل عدم وجود رادع أو محاسبة للمماطلين في التنفيذ لن يصل بنا إلى أي نتيجة مرجوة.

حماية أمن السعودية يأتي بإنهاء الانقلاب ونزع صواريخ ميليشيات الحوثي

وبالتالي، لكي يكون تأثير الأمم المتحدة حقيقيًا ومفيدًا في إنهاء الأزمة اليمنية والوصول إلى سلام مستدام يجب على صانعي القرار في مجلس الأمن وفي المكتب السياسي للأمين العام أخذ عدد من النقاط في الاعتبار: أولاً الاعتراف بأن هناك لاعبين آخرين على الأرض وأن الأزمة اليمنية ليست ثنائية كما يتم الترويج له بين هادي وحكومته من جهة وبين الحوثيين وأتباع صالح سابقًا من جهة أخرى. لأنه تم خلق بعض القوات وأخرى تشكلت بمفردها على الأرض وأصبحت ذات تأثير ويجب أن تدعى إلى طاولة الحوار، بما فيها ممثلين عن المرأة والشباب والمجتمع المدني أسوة بالتقليد الرائع الذي شهدته اليمن من خلال مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وعندما نتحدث عن طاولة الحوار فإننا لا نتحدث عن مؤتمر حوار وطني جديد بل أنه سيكون كارثي النتائج إذا تجاهلنا مخرجات مؤتمر الحوار وعدنا الى النقاشات من نقطة الصفر. بل يجب أن تكون المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ أسس رئيسية في أي حوار سياسي جديد.

والنقطة الثانية التي يجب أخذها بالاعتبار بشكل جدي وتكريس الجهود والدعم المالي باتجاهها تُعنى بالعجلة الاقتصادية بالذات إحياء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكين المؤسسات المحلية من القيام بتقديم الخدمات للمواطنين بشكل مرضي لتعيد الحياة الطبيعية تدريجيًا إلى مناطق الصراع. وذلك لأن التركيز على الجانب السياسي والعسكري بدون الأخذ بالاعتبار احتياجات الناس والتعاطي معها بشكل مستدام سوف يعيد الصراع مجددًا.

كذلك من المهم جدًا الاستماع لما يصدر من تقارير المنظمات الحقوقية والتنموية العاملة على الأرض في اليمن بالذات اليمنية والتي تعرف مجتمعها وتفاصيل الصراع والحلول أكثر من المنظمات الأجنبية. ويشمل هذا لجنة تقصي جرائم الحرب والتي أصدرت تقريرها الأخير قبل أشهر قليلة والتي أعطت سردًا مفصلاً للواقع ولأماكن الاحتياج والخلل. فلا فائدة من أي تقارير أو منظمات أو لجان إذا كان ما تصدره لا يتم الأخذ به في الاعتبار أثناء الحديث عن المستقبل والمضي قدمًا. وفي هذا الإطار يُحسب لا لحكومة اليمنية وللتحالف بأنه أعلن موافقته على توصيات اللجنة وإن لم يبدأ التنفيذ على أرض الواقع بعد. وفي كل الأحول ما المغزى من وجود لجان تقصي حقائق وتقارير حقوقية وكذلك قرارات أممية واتفاقات سلام إن لم تكن هناك تبعات جراء الخروقات ومحاسبة للمخالفين، حتى لو ترتب على هذا استخدام القوة من أجل الوصول إلى السلام. هذا المبدأ في حد ذاته ليس جديدًا في العلوم السياسية والتاريخ الحديث وهناك عبارة شهيرة اُستخدِمت كثيرًا في الماضي وهي "تحقيق السلام باستخدام القوة". يُقال إن أول من قالها هو الإمبراطور الروماني هادريان في القرن الأول الميلادي وتعترف هذه العبارة بالواقعية السياسية وبالطبيعة البشرية. بل إن الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان استخدمها في حملاته الانتخابية قائلاً: "نحن نعلم أن السلام هو الشرط الذي بموجبه تزدهر البشرية. ولكن السلام لا يتواجد بمحض إرادته. إنه يعتمد علينا، وعلى شجاعتنا في بنائه وتحصينه ونقله إلى الأجيال القادمة. قد تبدو كلمات جورج واشنطن اليوم صعبة وباردة، ولكن التاريخ قد أثبت مرارًا وتكرارًا أنه كان على حق. حيث قال "أن تكون على استعداد للحرب" "هو إحدى أكثر الوسائل فاعلية لحفظ السلام" .

وأخيرًا فإن على الأمم المتحدة بشقيها السياسي والتنموي أن تعير الانتباه للمناطق خارج بؤر النزاع الكثيف من أجل أن تصنع منها مناطق أمنة وجسور إغاثة تنطلق منها العمليات الإغاثية ومشاريع إعادة الإعمار وكذلك المشاريع الاقتصادية التنموية. ومعنى هذا ألا يتم التقوقع حول العواصم أو حول النصوص الحرفية للقرارات والمبادرات والتي حاليًا تعتبر غير قابلة للتنفيذ ما لم يتم تغيير المعطيات على أرض الواقع.

* وزيرة الإعلام اليمنية السابقة

استعادة فاعلية الدور الروسي في المنظمة الدولية.. وملامح المستقبل

الحراك الروسي في الأمم المتحدة لاستعادتها مكانتها كقوة كبرى والانتقال إلى نظام متعدد

دفعت الحرب العالمية الأولى وما خلفته من خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة الباحثين في مجال العلاقات الدولية إلى التطلع لعالم بلا حروب وصراعات يسوده السلام ويحكمه القانون، بل وذهب البعض إلى ضرورة وجود حكومة عالمية تفرض القانون وتحول دون تجدد الحروب وتفاقم الصراعات. في هذا الإطار ظهر مفهوم الأمن الجماعي، الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها وضمان أمنه من الاعتداء. وهو نظام يرتكز على إلزام جميع الدول أن تشارك بقوتها ضد الدولة المعتدية فور تقرير وقوع هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك.

د. نورهان الشيخ

وينطلق الأمن الجماعي من مبدأ العمل الجماعي من أجل المحافظة على السلم والأمن الدولي ويتضمن ذلك شقين: شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدى. ويهدف نظام الأمن الجماعي إلى تحقيق السلم والأمن الدولي عن طريق تكاتف الدول في إطار تنظيم دولي للوقوف في وجه أي دولة تلجأ إلى انتهاك هذا السلم أو تعمل على تهديده واتخاذ التدابير الجماعية التي تؤدى إلى الحد من هذه الانتهاكات. ويقتضي إنشاء نظام أمن جماعي فعال ومؤثر أن يتوفر لدى الدول شعوبًا وحكومات إيمان راسخ بحقيقة أن السلام أمر غير قابل للتجزئة، ولابد أيضًا من أن تكون العضوية في هذا النظام عالمية أو شبه عالمية.

ويعتبر حياد وموضوعية نظام الأمن الجماعي هو ركيزة هذا النظام بحيث يتم إعماله وتطبيقه بغض النظر عن ماهية الدولة المعتدية أو الدولة المعتدى عليها. فالنظام يطبق في مواجهة الدول المعتدية سواء كانت كبرى أم صغرى، من الدول الغنية أم الفقيرة، دون اعتبار لمعتقداتها أو لنظامها السياسي أو لغير ذلك من الاعتبارات. وبالمثل فإن نظام الأمن الجماعي وما يحتويه من تدابير يجب أن يتم إعماله للدفاع عن الدولة المعتدى عليها بغض النظر عن أي اعتبارات خاصة بهذه الدولة كالتي سبق الإشارة إليها في حالة الدولة المعتدية.

ويتطلب هذا النظام أن تكون لديه الوسائل القسرية التي يمكنه اللجوء إليها في مواجهة الدول التي تخل بالالتزامات التي يفرضها النظام مثل الجزاءات والقدرة على فرض عقوبات. ويتعين أن تكون قوة الردع أو القوة العسكرية التي يتم بها اتخاذ التدابير الجماعية ضد الدولة التي تنتهك الالتزامات التي يفرضها نظام الأمن الجماعي من الضخامة في عدد أفرادها وعتادها وكم وكيف الأسلحة المتاحة لها بالقدر الذي يمكنها من مواجهة القوات المسلحة لأي دولة تعتدي على دولة أخرى، وبالتالي تكون الهزيمة المؤكدة هي الرادع الأساسي لأي دولة تفكر في العدوان، وهي المصير المحتوم للدولة التي تقوم بالاعتداء.

وتعد عصبة الأمم أول محاولة لتطبيق مفهوم الأمن الجماعي وذلك من خلال إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق الأمن الجماعي وحفظ السلم والأمن الدوليين. إلى أنها افتقرت للعنصر الأخير والمتمثل في الوسائل القسرية، كما إنها لم تجمع كل الدول الفاعلة في النظام الدولي في عضويتها بما في ذلك الدولة التي اقترحت تأسيسها وهي الولايات المتحدة. ولم تدم عصبة الأمم طويلاً، ومع مطلع الثلاثينات من القرن العشرين بدأ الأفول التدريجي لها نتيجة فشلها في التعامل مع عدد من الصراعات الهامة، وكان من أبرزها الغزو الياباني لمنشوريا، والغزو الإيطالي لإثيوبيا، والصراع الصيني الياباني، وتوالى انسحاب عدد من

الـدول الكبـرى مثـل اليابـان وألمانيـا وإيطاليـا وبعـض جمهوريـات أمريـكا اللاتينيـة، وطـرد الاتحـاد السـوفيتي مـن العصبـة.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤدي إلى انهيار العصبة عمليًا، والذي أُعلن رسميًا في ٢٠ أبريل ١٩٤٦م، أي بعد توقيع ميثاق الأمم المتحدة التي اعتبرت الوريث لعصبة الأمم. فقد تم تأسيس الأمم المتحدة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، من جانب الحلفاء الأربعة المنتصرين في الحرب، الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. وقد لعبت روسيا السوفيتية دور فاعل ومؤثر في الأمم المتحدة طوال حقبة القطبية الثنائية، ولكن بدلاً من أن تكون نموذجًا لتحقيق الأمن الجماعي، ومنتدى لمناقشة وتسوية الخلافات وبلورة التوافقات، صارت المنظمة ومجلس الأمن ساحة أساسية للمواجهة بين موسكو وواشنطن.

وخلال التسعينيات هيمنت الولايات المتحدة على المنظمة في إطار النظام أحادي القطبية، وتراجع الحضور والتأثير الروسي داخل مجلس الأمن، إلا إن العقد الماضي شهد تفعيلاً ملحوظًا في الدور الروسي داخل الأمم المتحدة، خاصة مع بدء الأزمة السورية، وعاد مجلس الأمن ليكون ساحة للمواجهة بين القوة العائدة بقوة، متمثلة في روسيا، والولايات المتحدة التي تعمل جاهدة للحفاظ على النظام أحادي القطبية تحت قيادتها، ويحكم هذه الفاعلية مجموعة من الاعتبارات.

أولها، الوضعية المتميزة لموسكو في المنظمة. فقد كان لروسيا السوفيتية دور رئيسي في تأسيس الأمم المتحدة، وصياغة ميثاقها، واستضافت مؤتمر يالطا على أرضيها في فبراير ١٩٤٥م، الذي تم خلاله التوافق على بعض المسائل المعلقة ومنها تلك المتعلقة بنظام التصويت في الأمم المتحدة والنظام الجديد للمستعمرات (نظام الوصاية ونظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي)، ومهد لمؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس للمنظمة. وتعد البعثة الدائمة لموسكو لدى الأمم المتحدة من أقدم البعثات، وتمت الموافقة على تعيين موظفيها بموجب مرسوم مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، الذي حدد مهام البعثة ومن بينها المشاركة بفاعلية في أنشطة المنظمات الرئيسية والمتخصصة التابعة للأمم المتحدة. كما تم تحديد وضع البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٤٨م، بشأن التمثيل الدائم للأمم المتحدة، والذي حدد إجراءات تعيين الممثلين الدائمين وسلطاتهم.

وقد منح الحلفاء الأربعة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية أنفسهم حق النقض "الفيتو" داخل مجلس الأمن بموجب الميثاق عند تأسيس الأمم المتحدة، انطلاقًا من أن الدول الأربع "ساهمت في تأسيس المنظمة الدولية" حيث تنص المادة ٢٧ من الميثاق على أن القرارات المتعلقة بجميع المسائل باستثناء المسائل الإجرائية تعدُّ مقبولة إذا "صوَّت لها تسعة من أعضاء المجلس، بما فيها جميع الأعضاء الدائمين في المجلس". وبالتالي، فإن تصويت عضو دائم في المجلس ضد أي مبادرة هو استخدامه لحق النقض الذي يحول دون صدور القرار. وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي انتقل المقعد الدائم وحق النقض إلى روسيا الاتحادية باعتبارها دولة الاستمرار للاتحاد السوفيتي. وقد استخدم جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هذا الحق، فقد استخدمه الاتحاد السوفياتي ٩٠ مرة، وروسيا ١٧ مرة، والولايات المتحدة ٧٩ مرة، وفرنسا ١٦ مرة، وبريطانيا ٢٩ مرة، والصين ١١ مرة. ورغم الدعوات بالحد من هذا الحق ومنها المبادرة التي طرحتها المكسيك وفرنسا عام ٢٠١٣م، بتقييد استخدام الدول دائمة العضوية للفيتو عند النظر في الجرائم ضد الإنسانية وتأييد ١١٤ دولة للمقترح، فإن ثلاثة من الدول الدائمة العضوية ومنها روسيا ترفض ذلك، وأشار مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة إن روسيا لن تساند "أي فكرة تؤدي إلى انتهاك امتيازات الدول الدائمة العضوية في المجلس، بما فيها حق النقض". وأن هذا "يحفز أعضاء مجلس الأمن الدولي على البحث عن قرارات متوازنة والتعدي على حق الفيتو. وهذا غير صحيح وخطأ تاريخي من وجهة نظر سياسية". كما إن الصين والولايات المتحدة أيضًا لا توافق على هذه المبادرة.

على صعيد أخر، فإن استعادة روسيا لعافيتها الاقتصادية، وتزايد مساهماتها المالية في الأمم المتحدة يعزز من نفوذها وتأثيرها. وعلى سبيل المثال، قامت روسيا في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧م، بدعم ميزانيات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية إفريقيا الوسطى (MINUSCA)، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA)، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH)، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال (UNSOS)، وذلك بمبلغ (٦٣ ٨٦٢ ٦٣ دولار). وفي ٢٨ فبراير ٢٠١٨م، قامت بدعم العملية المشتركة للأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي في دارفور (يوناميد)، وبعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYPK) بمبلغ (١٩ ٤١٦ ٨٣٢ دولار).

ثانيها، إن تطورات المواجهة بين موسكو وواشنطن أعادت أجواء الحرب الباردة خارج وداخل مجلس الأمن، وساعدت على إعادة تفعيل الدور الروسي في الأمم المتحدة كأحد أدوات إدارة التناقض والخلاف بين الطرفين. وتظل القضية السورية أبرز أبعاد هذه المواجهة، والملمح الرئيسي لدور روسيا الفاعل داخل الأمم المتحدة.

فقد قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر في ٣ أغسطس ٢٠١٢م، وتضمن إدانة استخدام

استخدم الاتحاد السوفياتي الفيتو ٩٠ مرة وروسيا ١٧ مرة، والولايات المتحدة ٧٩ مرة وفرنسا ١٦ مرة وبريطانيا ٢٩ مرة والصين ١١ مرة

العنف من قبل الحكومة السورية، والتأكيد على ضرورة تسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة. وعارضت موسكو إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو ٢٠١١م، ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا. كما كانت روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا في اجتماعه يوم ٢٩ أبريل، الذي جاء بمبادرة أمريكية، ووافقت عليه ٢٦ دولة من أصل ٤٧ دولة، ويشجب القرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات السورية بحق المتظاهرين. وحذرت من مغبة التدخل الخارجي في سوريا، واعتبرت أنه لن يؤدي إلا للمزيد من العنف وقد يشعل حربا أهلية.

وقد تركزت المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة داخل مجلس الأمن الذي يعتبر ساحة أساسية للنزال بين الطرفين حول الشأن السوري، وذلك منذ استخدام روسيا حق النقض "الفيتو" لأول مرة في مجلس الأمن ضد قرار يدين السلطات السورية في ٥ أكتوبر ٢٠١١م، وحتى الفيتو العاشر لها، في ١٧ نوفمبر ٢٠١٧م، ضد مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن الذي يقضي بتمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وحصل مشروع القرار الأمريكي على دعم إحدى عشرة دولة عضوًا في مجلس الأمن، فيما صوتت روسيا وبوليفيا ضده، واتهمت المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، روسيا بعرقلة جهود المجتمع الدولي لمحاسبة الجهات المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، قائلة إن بلادها لن تستسلم أمام "الفيتو" الروسي.

وقبل دقائق من بدء هذا التصويت سحبت روسيا مشروع قرار تقدمت به حول تفويض بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن التحقيق في المواد الكيميائية في سوريا (آلية التحقيق المشتركة) لأنه لم يحصل على عدد كاف من الأصوات. وأعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أن موسكو سحبت مشروع قرارها حول هذا الموضوع بسبب عدم موافقة مجلس الأمن على إجراء التصويت حوله بعد مشروع القرار الأمريكي. وبهذا انتهى تفويض اللجنة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكان التحقيق قد خلص إلى أن الحكومة السورية قد استخدمت غاز السارين المحظور في هجوم ٤ أبريل ٢٠١٧م.

ومنذ ذلك الحين توقفت البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا عن عملها. وفي يناير من العام الجاري، أعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أن آلية التحقيق الدولية فشلت في إجراء تحقيقات موضوعية حول استخدام السلاح الكيميائي في سوريا، وأضحت أداة للتلاعب السياسي. وأكد نيبينزيا أن موسكو قدمت مشروع قرار حول إنشاء هيأة تحقيق دولية جديدة للتحقيق في هذا الملف، تعمل على أساس بيانات "لا تشوبها شائبة ودامغة" التي يتم جمعها بطريقة شفافة وجديرة بالثقة. هذا في حين أعربت الخارجية الأمريكية، في بيان يوم ٢٧ مارس، عن أمل واشنطن في عودة موسكو إلى ساحة المفاوضات الأممية بشأن آلية التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ولعل من أبرز القرارات التي أثارت مؤخرًا توترًا وضغوط دبلوماسية روسية حول الصياغة النهائية له، وعكست مدى التأثير الروسي في مجلس الأمن، القرار رقم ٢٤٠١ الصادر في ٢٤ فبراير ٢٠١٨م، بشأن الهدنة في سوريا، والذي أُقر بإجماع كامل الأعضاء بعد إدخال التعديلات التي طلبتها روسيا عليه، وخصوصًا الفقرة الأولى، والتي تم إعادة صياغتها على النحو التالي: "يطلب من كل الأطراف وقف القتال دون تلكؤ والدخول فورًا في حوار من أجل التطبيق الكامل والشامل لهذا الطلب من كل الأطراف من أجل هدنة إنسانية تدوم ٣٠ يومًا متتالية على امتداد سوريا، ومن أجل إدخال معونات إنسانية وخدمات وإجلاء المرضى والجرحى من الحالات الحرجة بشكل دائم دون عرقلة وفقًا للقوانين الدولية المرعية". وعلى أن يستثنى من نظام وقف إطلاق النار تنظيمي "القاعدة" و"جبهة النصرة" والمنظمات المرتبطة بهما.

وكان من بين مبررات موسكو بشأن موقفها من سوريا في مجلس الأمن منذ عام ٢٠١١ م، أن موافقتها على القرار ١٩٧٠، وعدم استخدام حق النقض ضد القرار رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما، وأنه لا توجد رغبة البتة بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا. وأكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم على أساس الحوار السوري الوطني الذي هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة.

وفي واقعة أخرى يبرز ثقل روسيا وتأثيرها في مجلس الأمن، استطاعت موسكو عرقلة مشروع قرار بريطاني بشأن إيران

وتمرير مشروعها بالإجماع، فيما عده البعض هزيمة لبريطانيا ومن ورائها واشنطن. فقد رفضت روسيا في فبراير ٢٠١٨م، مشروع قرار بريطاني يدين إيران بانتهاك حظر الأسلحة على اليمن ويدعو الى تحرك أكبر ضد طهران. وكانت بريطانيا أعدت مشروع القرار لتجديد العقوبات على اليمن لمدة عام، والتنديد بانتهاك إيران للحظر المفروض في عام ٢٠١٥م، على اليمن، بعد أن فشلت في اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع التزويد المباشر أو غير المباشر وبيع ونقل الصواريخ البالستية القصيرة المدى والطائرات المسيرة وغيرها من التجهيزات العسكرية إلى الحوثيين. ويحدد النص الذي دعمته فرنسا والولايات المتحدة، أن مجلس الأمن سيتخذ إجراءات إضافية من أجل التصدي لهذه الانتهاكات، مضيفًا أن أي نشاط مرتبط باستخدام صواريخ بالستية في اليمن يعتبر مبررًا لفرض عقوبات. ودعا القرار أيضًا إلى اتخاذ إجراءات غير محددة ردًا على تقرير للأمم المتحدة كشف أن الصواريخ التي أطلقها الحوثيون على السعودية تم تصنيعها في إيران.

وقد برر مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، موقف روسيا بأن الإجراء المقترح يجب أن يركز على تجديد تفويض مراقبي تطبيق العقوبات في اليمن بدلاً من استهداف إيران. وتقدمت روسيا بمشروع قرار موازي لذلك الذي قدمته بريطانيا، يقضي بتمديد العقوبات على اليمن حتى فبراير ٢٠١٩م، لكن من دون أي إشارة إلى التقرير الأممي بشأن إيران أو أي تحرك محتمل يستهدف طهران. وقد تبنى مجلس الأمن مشروع القرار الروسي في ٢٦ فبراير بالإجماع، وأصدر القرار ٢٤٠٢ بشأن تمديد تدابير عقوبات مفروضة على اليمن بموجب القرار ٢١٤٠ حتى ٢٦ فبراير ٢٠١٩م، وتمديد ولاية فريق الخبراء بصيغتها الواردة في نفس القرار المذكور حتى ٢٨ مارس ٢٠١٩م، ويؤكد قرار مجلس الأمن الجديد الحاجة إلى تنفيذ عملية انتقال سياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب، في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، تمشيا مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها.

ومن المعروف أن امتناع موسكو عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦ بشأن اليمن، والذي تم تبنيه في ١٤ أبريل ٢٠١٥م، وتقدمت به دول الخليج، مثل في حينه خطوة هامة دعمت جهود التحالف العربي وعملياته في اليمن. خصوصًا البندين الأول والخامس من القرار، إضافة إلى أن القرار جاء تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فقد ركز البند الأول من القرار على "الكف عن استخدام العنف" وسحب الحوثيين قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، ونص البند الخامس من القرار، على دعوة كل الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيون، إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها. وكذلك الالتزام بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، والتي تتناول أمورًا من بينها المسائل المتعلقة بالحكم، وذلك من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي.

روسيا اعترضت على انتهاك امتيازات الدول دائمة العضوية بإلغاء الفيتو وأيدتها الصين وأمريكا

ثالثها، تصاعد اهتمام روسيا بالقضايا العربية داخل مجلس الأمن خاصة بعد التدخل في سوريا، وعلى سبيل المثال، ووفقًا للموقع الرسمي للبعثة الدبلوماسية الروسية في الأمم المتحدة، فإن ١٦ من إجمالي ٤٢ كلمة (بنسبة ٣٨٪) ألقاها المندوب الروسي الدائم في مجلس الأمن، فاسيلي نيبينزيا أو من ينوب عنه، خلال الفترة من ١ يناير وحتى ٢٦ مارس ٢٠١٨م، كانت حول القضايا العربية (١٠ حول سوريا، ٣ حول اليمن، ٢ حول فلسطين، وواحدة حول ليبيا).

وترى روسيا أن الأمم المتحدة مظلة أساسية لتسوية كافة أزمات المنطقة. ورغم أن موسكو دشنت مساري أستانا وسوتشي بشأن الأزمة السورية إلا أنها أكدت دومًا إنهما ليسا بديلين عن الدور الأممي، وأن كلاهما ممهد ومساعد لمسار جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، وليس بديلاً عنه، وحرصت على أن تكون الأمم المتحدة شريكًا أساسيًا فيهما، وأن يحضر المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري. وبحث وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مع المبعوث الأممي إلى سوريا، يوم ٢٩ مارس، موعد وصيغة وقائمة المشاركين وأجندة العمل في الجولة القادمة من المحادثات السورية- السورية في جنيف، وكذلك مسألة تشكيل اللجنة الدستورية السورية وأسلوب عملها، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري.

إن الحراك الروسي داخل الأمم المتحدة هو أحد أبعاد استعادتها لمكانتها كقوة كبرى على الصعيد الدولي، والانتقال إلى نظام متعدد القوى تستمر فيه المواجهات بين موسكو وواشنطن داخل وخارج الأمم المتحدة.

* أستاذة العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

انفتـــاح مجلـــس الـتعـــاون علـــى الآسيـــان فـي إطـار التوجـه شـرقًا

مجلـس التعـاون الخليجـي والآسـيان... غلبـة العلاقـات الاقتصاديـة الثنائيـة

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تدشين موجة من تجارب التكامل الإقليمي داخل الدول النامية، وقد اتسمت هذه الموجة بعدد من السمات المشتركة، كان أبرزها وجود دوافع أمنية مهمة وراء تدشين هذه التجارب، ارتبط بعضها بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث استهدفت محاصرة واحتواء "التهديد الشيوعي" داخل بعض الأقاليم، بينما ارتبط بعضها الآخر بوجود تهديدات استراتيجية محددة داخل الإقليم. وفي جميع الحالات كان "التكامل الاقتصادي الإقليمي" هو أحد المداخل أو الشروط الأساسية لمواجهة التهديد المشترك، سواء تمثل في التهديد الشيوعي أو تهديد استراتيجي إقليمي. كما اتسمت هذه التجارب بالاستناد إلى عوامل التماسك الجغرافي والتشابه القومي، حيث ارتبطت بأقاليم جغرافية محددة. وأخيرًا، وليس آخرًا، فقد جمع هذه التجارب أنها قامت على نموذج "الإقليمية التقليدية" old regionalism، التي اتسمت بالاعتماد على مركزية دور الحكومات في تحقيق عملية التكامل الاقتصادي، وسياسات تحرير التجارة على أساس تمييزي discriminative trade liberalization، بمعنى تطبيق حزم متتالية ومتدرجة من سياسات تحرير التجارة البينية وقصر امتيازاتها على الدول الأعضاء دون الأطراف الخارجية، بدءًا من منطقة التجارة التفضيلية، ثم منطقة التجارة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، وانتهاءً بالاتحاد الاقتصادي، والتي تتضمن وجود عملة مشتركة وعملة واحدة.

د. محمد فايز فرحات

وعلى الرغم من نجاح معظم هذه المشروعات التكاملية في تحقيق الهدف الأمني من إنشائها، خاصة وقف المد الشيوعي، إلا أنها لم تنجح في تحقيق أهدافها الاقتصادية. ولعب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة دورًا بارزًا في الانكشاف الاقتصادي لهذه المشروعات، إذ لم تنجح النسبة الأكبر منها في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية، أو تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائها، حيث ظلت معدلات التجارة الإقليمية البينية محدودة إلى حد كبير بالمقارنة بحجم العلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

أولاً: عناصر تشابه بين رابطة الآسيان ومجلس التعاون الخليجي

وعلى العكس من الاتجاه العام لأداء مشروعات التكامل الإقليمي التي تأسست خلال مرحلة الحرب الباردة، تتعامل معظم أدبيات التكامل الإقليمي مع تجربتي دول جنوب شرقي آسيا (رابطة الآسيان ASEAN)، ودول الخليج العربي (مجلس التعاون لدول الخليج العربي GCC) كنموذجين للتجارب الناجحة داخل موجة "الإقليمية التقليدية". فمن ناحية، نجحت رابطة الآسيان، التي تأسست في أغسطس ١٩٦٧م، في احتواء التهديد الشيوعي في منطقة جنوب شرقي آسيا، كما نجحت في تجميد النزاعات الحدودية البينية بين الدول الأعضاء، وتكريس عدد من المبادئ المهمة وعلى رأسها "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء"، الأمر الذي حافظ في التحليل الأخير على حالة من الاستقرار الإقليمي في جنوب شرقي آسيا، ووقف التمدد الشيوعي بالإقليم واحتواء الدول ذات التوجهات الشيوعية. الأمر ذاته فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي، الذي تأسس في مايو ١٩٨١م؛ فرغم أن "التهديد الشيوعي" لم يكن هو الباعث الرئيسي وراء تأسيس المجلس، لكنه نجح بشكل كبير في تحجيم "التهديد الإيراني"، وبناء "هوية خليجية" مشتركة في مواجهة المشروع الإيراني "الفارسي". كما نجح المجلس في الحفاظ على السمات الأساسية لأنظمة الحكم الخليجية في مواجهة المحيط الإقليمي

المغاير، وتحجيم النزاعات البينية، بما في ذلك النزاعات الحدودية بين دول المجلس، وتحييدها طوال العقود السابقة. كذلك نجح المجلس في بناء نظام أمني جماعي في مواجهة الأطراف الثالثة (بمعنى منع أي عضو من الاعتداء على آخر، أو اشتراك أي عضو مع طرف ثالث في اعتداء على أي من الدول الأعضاء). ومثلت تجربة درع الجزيرة في وأد الاضطرابات التي شهدتها البحرين في عام ٢٠١١م، مثالاً مهمًا.

من ناحية أخرى، وعلى المستوى الاقتصادي، نجحت التجربتان في تعميق العلاقات الاقتصادية الإقليمية البينية، من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة الإقليمية البينية، عبر تدشين مشروع منطقة الآسيان للتجارة الحرة ASEAN FTA في ١٩٩٢م، والتي اتسعت لاحقًا لتشمل فيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا بعد انضمامها إلى الرابطة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩م). بينما انتقلت دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستوى الاتحاد الجمركي في عام ٢٠٠٣م، ثم تدشين مشروع السوق المشتركة في سنة ٢٠٠٨م.

وبمعنى آخر، فإن ما يجمع التجربتين هو نجاحهما في تطوير ما وصفه كارل دويتش بـ"مجتمع الأمن" security community، والذي يعني -وفقًا لدويتش- مجموعة من الدول التي طورت عبر فترة زمنية طويلة نسبيًا واقعًا من التكامل والتفاعل السلمي، يغيب فيه اللجوء إلى القوة في تسوية النزاعات والصراعات البينية.

ثانيًا: تطور العلاقات البينية

يمكن التمييز بين أكثر من مرحلة في تطور العلاقات البينية بين الآسيان ومجلس التعاون الخليجي. المرحلة الأولى، ما قبل عام ١٩٩٠م، واتسمت خلالها العلاقات بين التنظيمين بالضعف الشديد، كنتيجة للانكفاء على مواجهة التهديد الإقليمي، وإدارة عملية التكامل الاقتصادي الداخلي. المرحلة الثانية، بدأت عقب عام ١٩٩٠م، واتسمت ببدء التفاعل والانفتاح المتبادل بين التنظيمين. وجاء هذا الانفتاح نتيجة عوامل عدة. أولها، هو انتهاء الحرب الباردة وتراجع الأهمية النسبية للتهديد الشيوعي، الأمر الذي حرر رابطة الآسيان من "العبء الإقليمي"، المتمثل في مواجهة التهديد الشيوعي. ثانيها -ويرتبط بالأول- يتعلق باتجاه الآسيان إلى الانفتاح على القوى والترتيبات الإقليمية المناظرة، واستحداث صيغ جديدة للتعاون بين الآسيان وهؤلاء الفاعلين. فعلى مستوى الانفتاح على الفاعلين الإقليميين تم استحداث صيغة "١٠+٣"، لتشمل دول الآسيان العشر بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وتوقيع سلسلة اتفاقات التجارة الحرة مع كل من الصين ACFTA (٢٠١٠)، والهند AIFTA (٢٠١٠)، وكوريا الجنوبية AKFTA (٢٠١٠)، بالإضافة إلى اتفاق التجارة الحرة مع أستراليا ونيوزيلندا AANZFTA (٢٠١٠م)، وإنشاء "منتدى الآسيان الإقليمي" ASEAN Regional Forum في سنة ١٩٩٤م، كإطار معنى بمناقشة القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك مع الفاعلين الإقليميين والدوليين المهمين في منطقة آسيا المحيط الهادئ. وعلى مستوى تطوير العلاقة مع الترتيبات الإقليمية المناظرة تم تدشين "القمة الآسيوية-الأوروبية" التي بدأت بالأساس بين الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة) والآسيان (٧ دول) في سنة ١٩٩٦م، (بجانب الصين، واليابان وكوريا الجنوبية)، لكنها ما لبثت أو اتسعت لتشمل فاعلين آخرين من خارج الآسيان ودول أوروبية أخرى من خارج عضوية الاتحاد الأوروبي (٥١ دولة بجانب مفوضية الاتحاد الأوربي وسكرتارية الآسيان).

وعلى الجانب الآخر، جاء انفتاح مجلس التعاون الخليجي على الآسيان امتدادًا لانفتاح دول المجلس على القوى الآسيوية، في إطار ما يمكن وصفه بتطور سياسات خليجية للتوجه شرقًا looking east policy، عكستها تواتر الزيارات المتبادلة بين الدول الخليجية والآسيوية، وتنامي حجم العلاقات الاقتصادية الخليجية- الآسيوية، وحجم الاستثمارات الخليجية في قطاع الطاقة في عدد من الدول الآسيوية، خاصة دول الآسيان (منها على سبيل المثال لا الحصر الاتفاق الإماراتي- الماليزي في ٢٠١٣م، لإنشاء خزانات للنفط بسعة ٦٠ مليون برميل بولاية جوهو Johor الماليزية باستثمارات قيمتها ٦,٧٥ بليون دولار، والاتفاق الموقع بين شركتي أرامكو السعودية وبتروناس الماليزية في فبراير ٢٠١٧م، لإنشاء مجمع للبتروكيماويات وتكرير النفط بماليزيا أيضًا، والذي وصف بأنه أكبر استثمار لأرامكو خارج المملكة).

والواقع أن السياسات الخليجية للتوجه شرقًا هي جزء من تحول عالمي، شمل الولايات المتحدة ذاتها، كنتيجة للتحولات المتسارعة في بنية النظام العالمي وتزايد الثقل النسبي للقوى الآسيوية داخل هذا النظام، الأمر الذي أدى إلى تزايد الأهمية النسبية لمصالح القوى والاقتصادات العالمية مع القوى والاقتصادات الآسيوية. وتزداد خصوصية هذا الوضع بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بالنظر إلى تزايد الأهمية النسبية للطلب الآسيوي على النفط، وهو طلب متوقع أن يستمر في النمو بمعدل أسرع خلال السنوات القادمة بالنظر إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في عدد من الدول الآسيوية، وتسارع معدلات التحضر، ونمو الطبقة الوسطى، ما خلق مصلحة قوية لدى دول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على هذا الطلب والحفاظ على حصتها منه، كشرط رئيسي لتنويع أسواق الطلب واستدامة الطلب العالمي على مصادر الطاقة.

بمعنى آخر، فقد تطورت مصلحة مشتركة لدى رابطة الآسيان، ومجلس التعاون الخليجي في الانفتاح المتبادل، وتطوير العلاقات البينية، استنادا إلى مجموعة من المصالح المشتركة. في

هذا الإطار، تم تدشين آلية الاجتماع الوزاري بين رابطة الآسيان ومجلس التعاون الخليجي في سنة ٢٠٠٩، والتي جاءت بمبادرة من الآسيان في يوليو ٢٠٠٨م، ولقيت استجابة سريعة من جانب مجلس التعاون الخليجي، حيث عُقد الاجتماع الوزاري الأول في (٢٩-٣٠) يونيو ٢٠٠٩م، في دولة البحرين. وقد أسس هذا الاجتماع لأجندة واسعة للتعاون المشترك، شملت مجالات الطاقة، والاستثمار، والعلاقات الاقتصادية والتجارية، والتعاون السياحي، ومحاربة القرصنة، وتشجيع التعاون بين القطاع الخاص من خلال "منتدى أعمال الآسيان-مجلس التعاون الخليجي"، والأمن الغذائي، والزراعة، بالإضافة إلى الحوار المشترك حول الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وانعكاساتها على اقتصادات التنظيمين.

ثم جاء التطور الأكثر وضوحا مع انتقال الأطراف إلى طرح فكرة توقيع "اتفاق الآسيان-مجلس التعاون الخليجي للتجارة الحرة" ASEAN-GCC Free Trade Agreement.

وبالإضافة إلى هذه التطورات المهمة، فقد شهدت العلاقات البينية اتجاها إلى التحول بعيدًا عن صيغة "الغذاء مقابل النفط"، والتي هيمنت على هذه العلاقات لفترة غير قليلة، حيث مثلت دول مجلس التعاون الخليجي مصدرًا رئيسًا للواردات النفطية لدول الآسيان، بينما مثلت الأخيرة مصدرًا رئيسًا لواردات دول المجلس من الغذاء. فقد شهدت السنوات الأخيرة، خاصة بعد تدشين آلية الاجتماع الوزاري، حدوث تنوع كبير في طبيعة العلاقات البينية، لتشمل تزايد حجم الاستثمارات البينية، خاصة تنامي استثمارات دول المجلس في قطاعات النفط داخل دول الآسيان.

ثالثًا: استمرار ضعف الإطار الجماعي في مواجهة الأطر الثنائية

لكن مع التطورات المهمة التي شهدتها العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والآسيان، لازالت هناك بعض الإشكاليات التي تواجه انتقال هذه العلاقات إلى مستوى أكثر تقدمًا أو مستوى الشراكة الاستراتيجية المستدامة.

الإشكال الأول، يتعلق بعدم وجود علاقة واضحة بين إدارة العلاقات بين الجانبين على مستوى الكيانات الإقليمية، من ناحية، وإدارة هذه العلاقات على المستويات الثنائية، من ناحية أخرى. ففي الوقت الذي تم فيه استحداث آلية الاجتماع الوزاري لإدارة العلاقة بين التنظيمين، لازالت العلاقات الثنائية تسير بمعدل أسرع من تطور العلاقات المماثلة على مستوى التنظيمين الإقليميين. ويأخذ المستوى الثنائي هنا شكلين. الأول، هو العلاقات الثنائية بين دول الآسيان ودول المجلس، والثاني، هو العلاقات بين بعض دول المجلس ورابطة الآسيان، أو العكس، والتي وصلت إلى حد توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين إحدى دول الآسيان ومجلس التعاون (اتفاق التجارة الحرة بين سنغافورة ومجلس التعاون الخليجي الذي دخل حيز النفاذ في سبتمبر ٢٠١٣م).

وعلى الرغم من أن تطور العلاقات على المستويات الثنائية يلعب دورًا بلا شك في تعزيز العلاقات بين دول المجلس ودول الآسيان، ورغم أن اتفاق التجارة الحرة الذي تم توقيعه بين مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة يمكن أن يمثل نموذجًا لاتفاق التجارة الحرة المطروح بين الآسيان والمجلس، إلا أن تكرس هذا المسار الثنائي بشكل عام، بشقيه، يمكن أن يمثل بديلًا للإطار أو الصيغة الجماعية، ويفقد الصيغة الأخيرة أهميتها النسبية، أو جدواها.

من ناحية أخرى، فإن ضعف صيغة العمل الجماعي بالمقارنة بالصيغ الثنائية، وهيمنة الأخيرة على العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة الآسيان، أدى بدوره إلى تحرر دول الآسيان من اتخاذ سياسات موحدة تجاه القضايا أو الأزمات الخليجية. صحيح أن الحقيقة ذاتها تنطبق على حالة رابطة الآسيان، حيث لم تصل الأخيرة بعد إلى مستوى تبني سياسة موحدة تجاه القضايا الخارجية، أو تنسيق السياسة الخارجية لدول الرابطة، لكن ضعف تعامل دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة موحدة مع رابطة الآسيان أضعف من القدرات التساومية لدول المجلس في مواجهة دول الآسيان. كان ذلك واضحًا في مواقف دول الآسيان من الأزمة القطرية-الخليجية الراهنة. ففي ظل هذا الواقع السياسي، استطاعت قطر استغلال علاقاتها مع عدد من دول رابطة الآسيان لتخفيف العزلة المفروضة عليها، وهو ما نجحت فيه بالفعل أثناء زيارة أمير قطر لماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا خلال شهر أكتوبر ٢٠١٧م، وذلك رغم أن الزيارة كانت مخططة قبل بدء الأزمة. ونجحت الدول الثلاث في توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وعقود الاستثمار مع قطر أثناء هذه الزيارة. ونجح أمير قطر، في المقابل، في انتزاع تصريحات داعمة للموقف القطري في هذه الأزمة، كان أبرزها إدانة رئيس الوزراء الماليزي، نجيب رزاق، بالدور القطري في محاربة الإرهاب، مؤكدًا اختلافه مع موقف دول المقاطعة فيما يتعلق بالاتهامات الموجهة لقطر، ما دفع -على ما يبدو- خادم

أهمية تطوير المكون الأمني في العلاقات الخليجية مع الآسيان لإيجاد موقف خليجي واضح بشأن القضايا الآسيوية والعلاقات الاقتصادية

تعامل مجلس التعاون مع الآسيان يحاصر السياسات الإيرانية ويؤكد على خطورة السياسات الإيرانية على الاستقرار المشترك

الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، بدء جولة آسيوية في فبراير ٢٠١٨م، شملت ماليزيا، وإندونيسيا، وبروناي، والمالديف، والصين، واليابان، كان من بين أهدافها بالتأكيد موازنة تأثيرات زيارة أمير قطر.

الأمر ذاته يمكن أن ينسحب على قضايا خليجية أخرى مهمة، مثل قضية العمالة الآسيوية بدول الخليج، والتي تأتي نسبة مهمة منها من دول جنوب شرقي آسيا؛ ففي ظل ضعف الإطار الجماعي وهيمنة الأطر الثنائية، من المتوقع أن تظل القدرة التساومية للمجلس في مواجهة الآسيان ودوله الأعضاء ضعيفة. وسيؤثر ذلك بالطبع على قدرة دول المجلس على فرض مواقفها بشأن هذه القضية حالة حدوث خلافات مستقبلية بشأنها.

الإشكال الثاني، يتعلق بضعف المكون الأمني في العلاقات بين المجلس والآسيان. وتأتي أهمية تطوير المكون الأمني في هذه العلاقات لأكثر من سبب، نشير إلى اثنين منها. الأول، يتعلق بصعوبة تطوير سياسة حقيقية للتوجه شرقًا من جانب المجلس تجاه القوى الآسيوية بشكل عام، ورابطة الآسيان بشكل خاص، دونما تطوير خطاب وموقف خليجي واضح بشأن القضايا الأمنية الآسيوية، جنبًا إلى جنب مع قضايا الاقتصاد والتجارة. ويصبح تطوير هذه السياسة ضرورة في ظل تسارع التحولات الاستراتيجية في مختلف الأقاليم الآسيوية، والصعود الصيني وما يفرضه من تداعيات، فضلاً عن الاهتمام الأمريكي المتزايد بالأقاليم الآسيوية بشكل عام، ومن ضمنها إقليم جنوب شرقي آسيا. العامل الثاني، يتعلق بالعلاقة القوية بين المصالح الخليجية والأمن الإقليمي في الأقاليم الآسيوية، سواء في جنوب شرقي آسيا أو الأقاليم المرتبطة به، خاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي، وذلك بالنظر إلى اعتماد استمرار تدفق النفط الخليجي إلى الاقتصادات الآسيوية بشكل عام، ومن ضمنها اقتصادات الآسيان، بضمان الأمن الإقليمي في هذه الأقاليم، خاصة في المضايق البحرية وطرق التجارة. كذلك، لا يمكن الحديث عن علاقات استراتيجية مستدامة بين التنظيمين بدون تنوع هذه العلاقات وشمولها مختلف المجالات السياسية والأمنية بجانب المجالات الاقتصادية والتجارية.

في هذا السياق، يمكن طرح عدد من القضايا الأمنية التي يمكن أن تشكل أساسًا ضروريًا لتطوير العلاقات الأمنية بين المجلس والآسيان. يأتي في مقدمة هذه القضايا "الحرب على الإرهاب"، بدءًا من التعاون المعلومات والاستخباراتي، والعمل على تطوير مواقف مشتركة بشأن التنظيمات الإرهابية والسياسات الداعمة للإرهاب. وتأتي أهمية قضية الإرهاب بالنظر إلى طبيعة الموجة الراهنة من التنظيمات الإرهابية التي تتسم بالاعتماد على تجنيد الأجانب، وتجنيد العناصر غير المعروفة أمنيًا، فضلاً عن طابعها العابر للحدود والأقاليم. كذلك، تمثل قضية أمن المضايق والممرات البحرية من الموضوعات شديدة الأهمية بالنسبة للجانبين، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير رؤية مشتركة للتعامل مع هذه القضية، خاصة مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، ومضيق هرمز.

لكن تجدر الإشارة إلى أن تطوير مثل هذه السياسة الخليجية تجاه القضايا والتحولات الأمنية ذات الصلة بالآسيان وإقليم جنوب شرقي آسيا يحتاج إلى درجة كبير من التوازن ومراعاة حالة النزاعات الحدودية، والصراعات، والاستقطابات القائمة بالإقليم والأقاليم المرتبطة بها. بمعنى آخر، فإنه إذا كان غياب مثل هذه السياسة قد يضر بمصالح العلاقات بين دول المجلس والآسيان، فإن وقوعها في فخ الاستقطابات والصراعات القائمة سيلحق أضرارًا أكبر.

وأخيرًا، واستنادًا إلى وجود مصلحة قوية لدى دول رابطة الآسيان في استقرار إقليم الشرق الأوسط وأمن المضايق المرتبطة بالخليج العربي، تجدر الإشارة إلى إمكانية تعامل مجلس التعاون الخليجي مع رابطة الآسيان باعتبارها مساحة لحصار السياسات الإيرانية، من خلال التأكيد على السياسات الإيرانية باعتبارها عامل عدم استقرار في الإقليم.

وبشكل عام، تتأكد حالة التداخل والاعتماد المتبادل بين المصالح الاقتصادية والأمنية لمجلس التعاون الخليجي ورابطة الآسيان على خلفية التطورات الجيو-سياسية والجيو-اقتصادية الكبرى عابرة الأقاليم، وعلى رأسها "مبادرة الحزام والطريق"، المطروحة من جانب الصين، بمكونيها البري والبحري، والتي تتضمن إنشاء عدد من الممرات الاقتصادية والشبكات عالية الكفاءة من الطريق البرية والحديدية، بجانب سلسلة من الموانئ البحرية والبرية وشبكات نقل النفط والغاز، و"محور الشمال- الجنوب" الذي تقف خلفه الهند وإيران وروسيا، حيث تقع منطقة الخليج بالمعنى الواسع، أو أجزاء منها، على خرائط هذه المبادرات.

* خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية متخصص في الشؤون الآسيوية

المخاوف من تأثير العولمة على القيم لا تمنع من الانخراط في الاقتصاد العالمي

العولمة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والتحديات

ماهية العولمة

مثل كل المفاهيم، تتعدد تعريفات وفهم العولمة باختلاف المناظير، والمنطلقات، حيث يعرفها رونالد روبرتسون بأنها اتجاه تاريخي نحو تلاشي المسافات، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا التوحد، بينما يعرفها مالكوم واترز بالمستجدات والتطورات التي تسعى إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد. ومن المنظور الاقتصادي، تعرف العولمة بالعملية التي تسعى لجعل النشاط الاقتصادي حول العالم محكوما بقواعد موحدة، ومن العالم سوقًا متصلة، في مقابل الوطنية والإقليمية، من خلال إزاحة الأسوار والحواجز بين الدول وبعضها البعض، بما يسمح بتدفق السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال دون حواجز، ومن ثم تتحقق التنافسية بين الدول وبين الشركات.

د. محمد البنا

ويرتكز المنظور الشرقي عموما للعولمة على خلفيته التاريخية وتوجسه من كل ما يأتي من الغرب، ويعتبر العولمة محاولة من الدول الرأسمالية المتحكمة في الاقتصاد العالمي تبحث عن مصادر وأسواق جديدة، مما جعلها تسعى لتوسيع حدودها الاقتصادية، وإزالة الحواجز بين الدول، لتسهيل تدفق السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال، وفتح الحدود أمام أنشطة الشركات متعدية الجنسيات، Transnational Corporations TNCs ولضمان ذلك تسعى لطمس هوية وثقافة الدول النامية.

وكما كان موقف بعض الدول النامية من الرأسمالية، اتخذت هذه الدول نفس الموقف من موضوع العولمة، وكأن كل ما يأتي من الغرب مرفوض، ومشكوك فيه. وكما نعتت الرأسمالية بالتوحش، وترقب انهيارها الوشيك والمتوقع كلما لاح في الأفق بوادر أزمة مالية، نعتت العولمة بالمؤامرة، وبأنها صورة حديثة للاستعمار الجديد، ووسيلة لنهب خيرات البلدان النامية.

لكن الرأسمالية في جوهرها نظام اقتصادي طبيعي، قوامه ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج، والقيام بإنتاج السلع والخدمات، مستهدفين إشباع احتياجاتهم وتحقيق الأرباح، ومن ثم فإن من أهم خصائصها، الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وموارد المجتمع، والسماح بتراكم رأس المال، من خلال المدخرات والاستثمارات، وإتاحة حق العمل بأجر لدى الغير، والعمل في إطار من الأسواق التنافسية الحرة.

جذور العولمة

الرأي لدينا أن جذور العولمة قديمة بقدم وجود البشرية على الأرض، وسعيهم لاستغلال الموارد الطبيعية، وتحقيق حياة أفضل، من خلال التواصل والتبادل التجاري وانتقال الأفراد ورؤوس الأموال، وتستند في ثوبها المعاصر على أحد المبادئ الرئيسة للرأسمالية، وهو مزاولة الأفراد والمنشآت للأنشطة الاقتصادية في إطار من التنافسية، وكما أن جوهر الرأسمالية ينظر للحكومات وتدخلها الاقتصادي بحذر، فإن العولمة تتعامل مع أية تشريعات حمائية تضعها الحكومات باعتبارها تؤثر سلبًا على مستوى الرفاه العالمي من خلال وضع حواجز أمام انتقال الموارد بين البلدان.

ومن هنا يبين الاتساق بين مبادئ الرأسمالية، وبين التوجه نحو العولمة، فبما أن الرأسمالية، كنظام اقتصادي، تربط نجاح النظام في تحقيق الكفاءة في استغلال موارد الدولة بالحرية الفردية والتنافسية بين الأفراد والمنشآت داخل الدولة، ترى فكرة العولمة أن نجاح العالم في استغلال موارده وتحقيق اعتبارات

الكفاءة، مرهون بحرية انتقال السلع والخدمات بين الدول، وحرية العمل وانتقال رؤوس الأموال، وتحقيق قدر عال من التنافسية بين الأفراد والشركات على المستوى العالمي دونما تمييز.

وكما تقدس الرأسمالية، كنظام اقتصادي، الملكية الفردية، وتفتح الطريق أمام كل إنسان لاستغلال قدراته وزيادة ثروته، وعدم الاعتداء عليها، من خلال سن القوانين اللازمة لنموها واطرادها، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فإن العولمة تقدس حرية العمل وعدم تدخل الحكومات بإجراءات حمائية أو غير حمائية تحول دون ذلك، وكما تقوم الرأسمالية على حرية المنافسة والمزاحمة في الأسواق المحلية، تدعو العولمة لحرية المنافسة وعدم تدخل الحكومات بإجراءات تفضيلية، تميز بين الأفراد والشركات على المستوى العالمي، وكما تضمن الحكومات حرية تحديد بحسب قوى العرض والطلب وفق متطلبات اقتصاد السوق، واعتماد السعر أساسًا للمنافسة، وترويج السلع والخدمات داخل الدولة، تدعو العولمة إلى ضمان حرية الأسعار العالمية كأساس للمنافسة بين الدول، ضمان عدم تدخل الحكومات في آليات عمل الأسواق، أو تقديم معاملة تفضيلية على أسس محلية.

ولما كان ظهور الحكومات في الدولة القومية، نتيجة للحاجة إلى سلطة فوقية داخل حدود الدول لضمان توفير مبادئ الرأسمالية، وتنظيم الحياة الاقتصادية، وحفظ حقوق الملكية، وإنفاذ القانون، كانت هناك حاجة لسلطات فوق الدول، تضمن إنفاذ ووضع قواعد اللعبة على المستوى العالمي، فكان التفكير في المنظمات الاقتصادية العالمية متعددة الأطراف، كي تقوم على حفظ النظام على المستوى العالمي، ممثلة في ثالوث منظمة التجارة العالمية، بجانب صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي.

ويعتبر التفكير في إنشاء مؤسسات اقتصادية متعددة الأطراف بمثابة استجابة لنقص تنسيق السياسات بين الدول خلال فترة الكساد الاقتصادي العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين، حيث عانت العلاقات التجارية الدولية من جراء الأزمة المالية، وزاد من حدتها التخفيض المتعمد لقيمة العملات الرئيسية وإقامة الحواجز التجارية، فضلاً عما تبعها من تزايد عدد الفقراء وانتشار البطالة والتشرد، مما حدا بالكثير من الاقتصاديين البارزين أمثال جون مينارد كينز، والسياسيين، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، المناداة بضرورة التعامل مع السياسات الاقتصادية الوطنية كمسألة مشتركة الاهتمام بين دول العالم، وإدخال ضوابط على هذه السياسات لتفادي التنافس في تخفيض قيمة العملة الوطنية، ومكافحة السياسات الحمائية والتوسع المتوازن في التجارة الدولية، وخلق بيئة عالمية مواتية للنمو الاقتصادي المستدام على المستوى العالمي.

من هنا جاء الاقتراح بإقامة ثلاث منظمات اقتصادية متعددة الأطراف، لتكون أعمدة هذه البيئة متمثلة في صندوق النقد الدولي لتحقيق التعاون النقدي والمالي بين دول العالم، ومنظمة التجارة الدولية للتعاون في مجال تحرير التجارة الدولية، والبنك الدولي لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية، الأمر الذي تم الشروع فيه في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وتعمل المنظمات الثلاثة بتعاون تحت الغطاء المؤسسي الذي تقدمه الأمم المتحدة، تحت شعار "التماسك" Coherence، وهو مصطلح نشأ وفق القرار الخاص بتحقيق قدر أكبر من التماسك في صنع السياسات الاقتصادية العالمية، واتفق عليه في الاجتماع الوزاري للمنظمة في مراكش، أبريل ١٩٩٤م، مما يبين أن عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية تتضمن ترتيبات التعاون الرسمية والمحددة لمنظمة التجارة العالمية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأن نظام منظمة التجارة العالمية هو جزء واحد فقط من مجموعة أوسع من الحقوق والواجبات الدولية التي تربط بين أعضاء منظمة التجارة العالمية، وتشملها مواثيق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إذن فالعولمة ليست وليدة اليوم، لكنها تطور طبيعي وامتداد للفكر الرأسمالي، بل هي مطلب من متطلبات الرأسمالية العالمية، لضمان نشر قواعد اللعبة على المستوى العالمي، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، بين الدول، أو إن شئت بين الأفراد والمنشآت على المستوى العالمي، ونشر مبادئ اقتصاد السوق، بإشراف منظمات دولية هي منظمة التجارة الدولية، ومساندة من الضلعين الآخرين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ما الذي ساعد على تحقق العولمة وتوحد العالم وانكماشه حتى صار قرية صغيرة؟

رأينا كيف تمثل العولمة من المنظور الاقتصادي تنامي الاقتصادات العالمية الحرة، والقصد منها إزالة الحواجز الوطنية، وربط الاقتصادات العالمية ببعضها، بحيث تتنامى مع الزمن، وتكتسب زخمًا جديدًا، بفضل ثورة المعلومات، والاتصالات، والانترنت، وتقود الاقتصادات العالمية نحو مزيد من الاعتماد المتبادل بين بعضها البعض، من خلال المنظمات الثلاث الدولية متعددة الأطراف بما لديها صلاحيات ملزمة للدول باتباع القواعد التي يتم الاتفاق عليها.

وفي سعينا لرصد القوى الدافعة وراء هذه الظاهرة يأتي في طليعتها ضرورة التعامل مع السياسات الاقتصادية الوطنية كمسألة مشتركة الاهتمام بين دول العالم، وإدخال ضوابط على هذه السياسات بما يحقق التنافسية بين الدول، من خلال

تخفيض وإزالة القيود التجارية على تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، والتخلص من السياسيات التمييزية للمنتجات والنشطة المحلية، وقد ساعدت قوى أخرى كثيرة على التسريع بالعولمة، يأتي في طليعتها ثورة الاتصالات، وانخفاض تكاليف النقل، والنمو المتسارع في استخدامات الانترنت، ونمو الشركات متعددة الجنسيات، والتطور الذي حدث في التكتلات التجارية الإقليمية.

ورغم أهمية كل هذه العوامل في تحقيق العولمة، إلا أننا نبرز من بينها دور تحرير التجارة العالمية في توحيد العالم وتقاربه، دون أن نقلل من أهمية العوامل الأخرى، التي نعتبرها بمثابة قوي مساعدة، أدت إلى تسريع توحد العالم وتقاربه وتشبيهه بالقرية الصغيرة التي على تواصل واتصال مستمرين.

وبالتالي يمكن القول أن اتفاقية الجات ١٩٤٧م، وما تلاها من مفاوضات خاصة بتحرير التجارة العالمية في جولات ومفاوضات طالت حتى إعلان جات ١٩٩٤م، وقيام منظمة التجارة العالمية مطلع ١٩٩٥م، تعد علامات بارزة في تدشين العولمة، حيث أسفرت عن تخفيض الحماية الجمركية وغير الجمركية، والتخلص من معوقات حركة التجارة العالمية، وتمكين الدول من استغلال ميزاتها التنافسية.

ويكفي أن نشير هنا إلى أنه في أعقاب جولة مفوضات أورجواي التي تعد أطول جولات المفاوضات متعددة الأطراف، والتي استمرت من ١٩٨٦-١٩٩٤م، تثمل نقطة انطلاق التجارة العالمية في السلع والخدمات، حيث أدت إلى نمو غير مسبوق في حجم التجارة العالمية بنحو ٥٠٪ خلال ٦ سنوات فقط أعقبت نهاية تلك الجولة من المفاوضات، وقيام منظمة التجارة العالمية حتى عام ٢٠٠٠م.

وتجدر الإشارة إلى تزايد الاهتمام العالمي بقضية تحرير التجارة العالمية، وما يترتب عليها من مزايا، وما يمكن أن يعتريها من مثالب، ففي حين طبقت ٢٣ دولة فقط اتفاقية الجات ١٩٤٧م، عندما بدأ العمل بها عام ١٩٤٨م، وبعد ٦٠ عاما تلت ذلك كانت هناك ١٥٣ دولة عضوًا في منظمة التجارة العالمية، تستفيد من مزايا تحرير التجارة على أساس مبدأ المزايا التنافسية، وزاد حجم التجارة العالمية من ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي، عام ١٩٤٨م، إلى أكثر من ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٠٨م.

تأثير العولمة على التجارة العالمية

أكدت التجارب العالمية العلاقة بين عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبيئات الأعمال المحلية الخاصة بالحكومات المنضمة، وأن الانضمام إلى المنظمة والالتزام بمبادئها، يحسن من مناخ الأعمال ويجلب الكثير من رؤوس الأموال من الخارج، الأمر الذي تدركه الكثير من دول العالم التي تسعى لأن تصبح عضوًا في منظمة التجارة العالمية، بسبب الفوائد التي ستجلبها عضوية منظمة التجارة العالمية إلى اقتصاداتها. ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة ١٦٤ دولة حتى يوليو ٢٠١٦م، يشكلون نحو ٩٨٪ من التجارة العالمية، وهناك أكثر من عشرين

العولمة تقدس حرية العمل وعدم تدخل الحكومات بإجراءات حمائية وتقوم الرأسمالية على حرية المنافسة وعدم التمييز

(٢٠) دولة تتفاوض للانضمام بعضوية المنظمة، حيث يشترط على الدول التي تطلب العضوية أن تتوافق سياساتها التجارية والاقتصادية مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وأن تتفاوض بخصوص شروط انضمامها مع الدول الأعضاء في المنظمة.

وقد تزايد حجم التجارة العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، أسرع من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمرة ونصف المرة (١,٥ مرة) حتى العام ٢٠١٦م، وارتفعت القيمة الإسمية، للتجارة العالمية في السلع والخدمات التجارية منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠١٦ بنسبة ٢٢٥ ٪، وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٥,٨ ٪، وزادت تلك القيمة بعد استبعاد أكبر عضو وفق القيمة التجارية (الصين) ، بنسبة ٦٠٠٪، أو بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٩,٧٪. خلال نفس الفترة.

وأصبح نصيب الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من تجارة البضائع العالمية نحو ٩٨,٢ ٪ ،تستحوذ آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية ٨٨٪ من هذا المجموع، وزادت التجارة السلعية لأعضاء منظمة التجارة العالمية إلى ١٥,٤ تريليون دولار عام ٢٠١٦م، بزيادة من ١١,٧ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦م، وهو ما يعني أن دول العالم قد أصبحت تعتمد على بعضها البعض، وأن التجارة العالمية وحصيلة الصادرات تساهم بأنصبة أكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي، والدخل، والتشغيل، وزادت أهمية مضاعفة التجارة الخارجية في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي متأثرة بما يحدث في بقية دول العالم.

كما زادت الصادرات العالمية من السلع المصنعة من ٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ إلى ١١ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦م، وزادت الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية بنسبة ٧٠ ٪ منذ عام ٢٠٠٦م. حتى عام ٢٠١٦م، بمعدل نمو سنوي بلغ ٥ ٪ سنويًا، كما بلغ إجمالي الصادرات العالمية للخدمات التجارية نحو ٤,٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ م، بالمقارنة مع ٢,٩ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦م.

وعلى مستوى اتفاقيات التجارة الإقليمية يواصل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) الهيمنة على التجارة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية، حيث تمثل التجارة داخل الاتحاد الأوروبي ٦٣٪ من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥م، وفي منطقة نافتا، والأسيان، والسادك، والميركوسور، بلغ إجمالي التجارة البينية ٥٠٪، ٢٤٪، ١٨٪ و١٤٪ على التوالي.

التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تمثل التكتلات الاقتصادية الإقليمية مجموعة من الدول تزيل الجمارك والحصص أمام التبادل التجاري فيما بينها، وقد تصاحب في بعض الحالات بفرض رسوم جمركية على الدول غير الأعضاء، ورغم ما يثار حولها خاصة، فيما يتعلق بتوجهاتها الإقليمية بعيدًا عن العولمة، إلا أنها قد شكلت اتجاهًا عامًا بين الدول وشجعت على مزيد من التبادل التجاري خاصة بين الدول الأعضاء، وتزايد توجهات الدول في مختلف المناطق نحو إقامة تلك التكتلات، فبينما تلقت الجات ١٢٤ إخطارًا بخصوص التكتلات الاقتصادية الإقليمية ما بين عامي ١٩٤٨م، وعام ١٩٩٤م، فقد بلغت هذه الإخطارات ٢٤٠ إخطارًا منذ عام إنشاء المنظمة ، وحتى عام ٢٠٠٨م، وتضمنت تلك الإخطارات قيام تكتلات إقليمية جديدة، وانضمام دول إلى تكتلات قائمة، كما حدث في الاتحاد الأوربي الذي زاد عدد دوله من ١٥ دولة إلى ٢٧ عام ٢٠٠٤م.

انخراط متزايد لدول الخليج العربية في العولمة

اندمجت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، بعد أن فتحت أبوابها تدريجيًا للتجارة العالمية تصديرًا واستيرادًا في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد أن انضمت تلك الدول بعد ذلك تباعًا إلى منظمة التجارة العالمية، وتزايدت درجة انكشافها على العالم الخارجي، حيث تجاوزت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ١٠٠٪ في كل من الإمارات والبحرين، وكانت أقلها السعودية.

وبقيت الإمارات العربية المتحدة من أكثر بلدان المنطقة انفتاحًا على الخارج عام ٢٠١٥م، وبلغت نسبة انفتاحها التجاري على الخارج ١٦٧,٧٪، تلتها البحرين ١٠٥,٥٪، حيث تجاوزت النسبة أكثر من ١٠٠٪ بسبب كثافة إعادة التصدير في كلا البلدين، ثم عمان ٨٧,٣٪ فالكويت ٧٤,٦٪، وقطر ٦٥,٣٪، وبلغت هذه النسبة في السعودية ٥٧,٩٪، وهي الأقل بين دول الخليج، ومع ذلك تظل معبرة عن نسبة انكشاف عالية على العالم الخارجي.

وليس أدل على ذلك من أن المملكة أصبحت منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية أواخر عام ٢٠٠٥م، واحدة من أهم مناطق العالم جذبًا للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قفز نصيبها من الاتفاقات الداخلة من قرابة ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤، قبيل

انضمامها للمنظمة، قفز إلى أكثر من ١٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٥، وهو عام الانضمام، ثم قفز إلى ١٨,٣ مليار دولار في العام الأول للانضمام، واستمر في الصعود حتى بلغت ذروته عام ٢٠٠٨م، بنصيب بلغ قرابة ٤٠ مليار دولار.

وتعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي أحد أهم المظاهر الرئيسة لحركة العولمة الاقتصادية، كما تعتبر هذه الاستثمارات بالنسبة لجميع الدول النامية إحدى أهم مصادر التمويل الخارجي لمشروعاتها الداخلية، بما تحمله من تقنيات حديثة، وخبرات في الإنتاج والتسويق.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم المؤشرات على نجاح الدول في ارتباطها بالاقتصاد العالمي، إذ أن توفير المناخ المناسب للشركات متعددة الجنسيات هو السبيل الأفضل لجذب الاستثمارات الخارجية، فقد أصبحت لهذه الشراكات أدوار كبيرة في الاقتصاد العالمي وزيادة تكامله، كما تساهم عبر نقلها للتقنيات الحديثة في رفع كفاءة الإنتاج في الدول المضيفة، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية ورفع قدراتها التصديرية، خاصة في المنتجات السلعية، التي نتجت عن فتح الأسواق وتحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال.

وقد بادرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ وقت مبكر في ترتيب أولوياتها للاستفادة من فرص العولمة والحصول على أكبر قدر من المكاسب، التي أكدتها دراسات تمهيدية لقيام منظمة التجارة العالمية، وتسعى هذه الدول لتأهيل اقتصاداتها للوصول إلى الكفاءة الإنتاجية والحصول على حصة مناسبة من التجارة العالمية، وأصناف أفضل من المنتجات بأسعار تنافسية، فضلاً عن قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والتقنية المتطورة والمعلوماتية وصولاً إلى رفع مستوى الإنتاج.

وتتمثل أهم سبل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة صياغة السياسات الاقتصادية بما يوفر بيئة تنافسية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية فضلاً عن إعادة هيكلة اقتصاداتها وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وهو ما تتجه له تلك الدول في الوقت الحالي بعد انتهاء الحقبة البترولية، ومع متطلبات تنويع هياكل الإنتاج، وتقليل الاعتماد على الدور الحكومي في قيادة الأنشطة الاقتصادية.

وتطبق حاليًا معظم دول الخليج سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتقليل الإنفاق العام واللجوء إلى حشد الموارد الوطنية من خلال السياسات الضريبية السيادية كما هو حال بقية دول العالم، فضلاً عن تحرير الأسواق وزياد الاعتماد على آليات السوق وجهاز الإتمان في تخصيص الموارد، وتحقيق اعتبارات الكفاءة.

هناك فرق بين أن تكون هناك مخاوف من تأثير العولمة على الثقافة الوطنية والقيم الاجتماعية، وبين الانخراط في الاقتصاد العالمي، والانفتاح على العالم الخارجي، فتأثير العولمة على الثقافة الوطنية بالسالب يجب العمل على مواجهته، حيث لا تناقض بين الحفاظ على الهوية، والتمسك بالقيم الوطنية، وبين الانخراط في العولمة، فليس من قواعد اللعبة تغيير الهوية، كما أنه لم يعد متاحًا اليوم للغرب أن يمارس دور الهيمنة الثقافية بطرق قسرية، كما كان في الحقبة الاستعمارية، التي أعقبت الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، لكن التواصل والتأثير المتبادل وارد في كل الأحوال، وكما نتأثر يمكن أن نؤثر، بل إن فرصة الدول العربية، والخليجية أوسع، فالغرب لم يعد لديه تجمعات بشرية في الشرق، بل العكس صحيح، حيث تملك الدول العربية، جاليات ومصالح، لدى الغرب، تحمل معها موروث القيم والثقافات الشرقية.

درجة انكشاف الاقتصادات الخليجية على العالم الخارجي
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥

	Bah	Ku	Om	Qa	SA	UAE
الواردات	٥٢,٦	٢٧,١	٤١,٥	١٩,٤	٢٦,٨	٧٧,٦
الصادرات	٥٢,٩	٤٧,٤	٤٥,٧	٤٥,٩	٣١,٢	٩٠,١
الميزان التجاري	٠,٣	٢٠,٣	٤,٢	٢٦,٦	٤,٤	١٢,٥
التجارة الخارجية	١٠٥,٥	٧٤,٦	٨٧,٣	٦٥,٣	٥٧,٩	١٦٧,٧
نصيب الفرد من قيمة التجارة	٢٣,٩	٢١,٩	١٣,٦	٢,٧	١٢	٦٧,٨
تاريخ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	١٩٩٥	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٦	٢٠٠٥	١٩٩٦

البيانات مصدرها منظمة التجارة العالمية التقرير السنوي ٢٠١٧

* أستاذ الاقتصاد جامعة المنوفية ــ المستشار الاقتصادي السابق جامعة الملك عبد العزيز السعودية

وكالة غوث وتشغيل اللاجئين تشكلت لثلاث سنوات واستمرت ٧٠ عامًا

شروط أمريكا لتمويل الأونروا: تغيير المناهج وشطب عودة اللاجئين وإسقاط القدس

ترتبط قصة الأونروا ارتباطًا وثيقًا بالقضية الفلسطينية، وبصفة خاصة بقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا لترك ديارهم وأراضيهم هربا من ويلات الحروب. وكانت البداية مع الحرب الفلسطينية مع إسرائيل في عام ١٩٤٨م، وهروب ما يقرب من ٧٥٠ ألف فلسطيني، ولجوئهم إما إلى الدول المجاورة، خاصة الأردن وسوريا ولبنان، أو العيش في مخيمات نازحين في الضفة الغربية لنهر الأردن أو في قطاع غزة. وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ ديسمبر ١٩٤٩م، في قرارها رقم ٣٠٢ إنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) لرعاية هؤلاء اللاجئين إلى ان يتم حل مشكلتهم وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨م، وينص على حق عودة الفلسطيني الذي طرد أو أخرج من موطنه لأي سبب عام ١٩٤٨م، أو في أي وقت بعد ذلك، وتكون عودته إلى الديار أو الأرض أو البيت الذي كان يعيش فيه حياة اعتيادية قبل عام ١٩٤٨م. وينطبق هذا الحق على كل فلسطيني، سواء كان رجلاً أو امرأة، وعلى ذريّة أي منهما مهما بلغ عددها، وأماكن وجودها، ومكان ولادتها، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحق العودة غير قابل للتصرف، ومكفول بالقانون الدولي والميثاق العالمي لحقوق الإنسان، ولا يخضع هذا الحق للتفاوض أو التنازل ولا يسقط بمرور الوقت، إلا إذا وقّع كل شخص بذاته وبمفرده وبملء إرادته على إسقاط هذا الحق عن نفسه فقط دون غيره. وقد أوضح القرار حق العودة، والتعويض . أي أنه من حق اللاجئين الفلسطينيين العودة والتعويض عن كل ما لحق بهم من خسائر وأضرار. وقد جدّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٩٤ بحق عودة وتعويض اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨م، أكثر من ١٣٥ مرة ولم تكن تعترض عليه إلا إسرائيل إلى أن وقع الفلسطينيون والإسرائيليون اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تصوت ضد تجديد القرار.

السفير رخا أحمد حسن

التحديات والأعباء:

يوضح هذا الارتباط الوثيق بين الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين التحديات الكبيرة التي تواجه الأونروا التي أنشئت خصيصًا لفئة معينة ومحددة من اللاجئين، كما اقترن وجودها باستمرار قضيتهم. وقد تقرر أن يكون عمر الأونروا عند إنشائها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، على أمل-وقتئذ- أن تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في مدى زمني معقول حتى لا تتفاقم وتزداد تعقيدًا. وقد تبدد هذا الأمل واستمرت القضية بكل تعقيداتها وتداعياتها حتى الآن، وتضاعفت الأعباء الملقاة على عاتق الأونروا حيث تضاعفت أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا ويقدرون بنحو خمسة ملايين لاجئ. يعيش نحو ثلثهم في مخيمات في الضفة الغربية، قطاع غزة، والأردن، ولبنان، وسوريا. وتتولى الأونروا تقديم خدمات للاجئين الفلسطينيين في المجالات التالية:

١- التعليم والمعرفة والمهارات المكتسبة. ولدى الأونروا نحو ٧٠٠ مدرسة، تدرس لنحو نصف مليون طفل، وهي أساس تعليم اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٥٠م. كما تقدم تدريبات مهنية لمساعدة الشباب على اكتساب مهارات العمل.

٢- توفير الرعاية الصحية الأساسية عن طريق شبكة من مرافق الرعاية الصحية الأولية والعيادات المتنقلة، وخدمات وقائية لكل المراحل العمرية، والعمل على تحقيق بيئة معيشية صحية للاجئين الفلسطينيين.

الأمم المتحدة أعطت اللاجئين الفلسطينيين حق العودة والتعويض وجـدّدت قرارهـا ١٣٥ منـذ ١٩٤٨ مـرة ولـم تعتـرض عليـه إلا إسـرائيل

٣- تحقيق مستوى لائق من المعيشة، وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية، وإعطاء اهتمام أكبر للاجئين الأشد فقرًا. وتقديم الإمدادات الغذائية الأساسية، والإعانات والمنح النقدية الطارئة والمساكن الملائمة للاجئين الأشد عرضة للمخاطر. والعمل على تحسين البيئة المادية والاجتماعية في مخيمات اللاجئين. وتقديم فرص لإدارة الدخل من خلال دائرة الإقراض الصغير التابعة للوكالة، واتخاذ إجراءات طارئة في حالات الضرورة.

٤- ضمان التمتع بحقوق الإنسان إلى الحد الأقصى الممكن عن طريق ضمان وصول خدمات نوعية للمجتمعات والأفراد المعرضين للخطر، ومعالجة أسباب الإساءة للمستفيدين، أو إهمالها، وتسليط الضوء على أهمية الوصول إلى حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وتوثيق الحوادث التي يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان، والتدخل لدى السلطات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأنها.

المخيمات:

إن المخيم عبارة عن قطعة من الأرض تكون إما حكومية، أو في أغلب الحالات استأجرتها حكومة البلد المضيف من الملاك المحليين، ووضعت تحت تصرف الأونروا لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في تسهيل احتياجاتهم الأساسية، ولا يمكن لسكان الخيام تملك هذه الأراضي، ولكن لهم حق الاستفادة منها للسكنى.

وكانت المخيمات التي تقام على هذه الأراضي في السابق عبارة عن خيام من القماش، ولكنها تحولت في معظم المخيمات إلى مباني بمستويات مختلفة حسب البلد والمكان. ويبلغ إجمالي عدد المخيمات الرسمية ٥٩ مخيمًا تشرف عليهم الأونروا موزعين في كل من الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية. والمباني إما حجرية أو من الصفيح والزنك والطوب والطين وما شابه ذلك.

ويغلب على أوضاع المخيمات الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة صعوبة الحياة والكثافة السكانية العالية، والفقر، وتدني مستوى البنية التحتية مثل الشوارع وشبكات الصرف الصحي، والمياه، والكهرباء والطاقة عمومًا. والأونروا مسؤولة عن توفير الخدمات الضرورية والإشراف على تأمينها لسكان المخيمات عن طريق مكتب الخدمات في المخيم. ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون على النحو التالي:

م	التوزيع	النسبة المئوية
١	الأراضي المحتلة سنه ١٩٤٨ (إسرائيل)	٪١٢,٢
٢	الأردن	٪٣٠,١
٣	الضفة الغربية	٪٢٣,٣
٤	قطاع غزة	٪١٤,٤
٥	الدول العربية الأخرى	٪١٤,٣
٦	الدول الأجنبية	٪٥,٧

العاملون في الأونروا:

يعمل لدى الأونروا ما يزيد على ٣٠ ألف موظف وموظفة، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب نحو ١٢٠ موظف دولي موزعين في غزة والأردن وخمس مناطق عمل إلى جانب أربعة مكاتب تنسيق وارتباط في نيويورك وجنيف وبروكسل والقاهرة.

والمفوض العام للوكالة حاليًا هو كرينبول، سويسري، وقد تم اختياره في مارس ٢٠١٤م، لمدة ثلاث سنوات، وقد تجددت لمدة أخرى، وكان كرينبول قد صرح عندما تولى منصبه أول مرة: " أن الأحداث الجسام التي تشهدها المنطقة لها أثر عميق في حياة المنتفعين من خدمات الأونروا والذين يواجهون واحدة من أكثر أزمات الحماية خطورة في تاريخهم، وأن هذا يشكل تحديًا ينبغي علىّ أن أواجهه بتصميم واهتمام وتواضع ".

تمويل الأونروا:

من الملاحظ أن تمويل الأونروا يتم في معظمه من خلال التبرعات التطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وقد أثر سلبيًا تلكؤ المانحين في الدفع حسب المعدلات السنوية على أداء الأونروا، وكذلك زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين الزيادة الطبيعية بالتكاثر والتي تستوجب زيادة المنح وليس خفضها. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا هما أكثر الدول إخلالا بواجبها تجاه الأونروا. أما أكثر الدول سخاء فهي الدول الاسكندينافية التي تدفع أعلى نسبة بين دول العالم من دخلها القومي مساعدات للأونروا.

وقد أطلقت الأمم المتحدة في ١٤ مارس ٢٠١٨م، خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨م، والتي تناشد الدول الأعضاء منها توفير نحو ٣٤٠ مليون دولار أمريكي لمعالجة الاحتياجات

الإنسانية العاجلة لنحو ١,٩ مليون فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وهم الذين يعيشون في المخيمات.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد جمدت في ٥ يناير ٢٠١٨م، مبلغ ١٢٥ مليون دولار أمريكي من مساهمتها في ميزانية الأونروا والتي يبلغ إجمالها سنويًا نحو ٣٥٠ مليون دولار أمريكي. كما أنها لم تقدم للوكالة هذا العام إلا ٦٠ مليون دولار أمريكي حتى الآن.

وقد أفادت تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين إلى أن إلغاء تجميد المبلغ المشار إليه من المساهمات الأمريكية مرتبط بعودة السلطة الفلسطينية إلى مائدة المفاوضات مع الإسرائيليين للتوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وهو ما اعتبر تسييسًا للموضوع وممارسة ضغوط مرفوضة على الأونروا، وقد أثار ذلك غضبًا فلسطينيًا وأدى إلى قيام مظاهرات في عدد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

ولكن صحيفة الغد الأردنية نقلت عن مصادر في الأونروا شروطًا أمريكية أخرى من أهمها.

١- تغيير المناهج التي تدرس في مدارس الأونروا، وشطب كل ماله علاقة بحق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإسقاط أن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، وإلغاء ما يخص النضال أو المقاومة ضد الاحتلال، أو تعبير الانتفاضة الفلسطينية.

٢- إلغاء الأنشطة والفعاليات المتعلقة بمناسبات خاصة بالقضية الفلسطينية، مثل وعد بلفور، والنكبة، والعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، وغيرها.

٣- عدم التعاطي مع أيه أنشطة سياسية.

هذا بينما يري البنك الدولي في تقرير له عن قطاع غزة أن إنهاء محنة القطاع تكون برفع الحصار عن غزة، وإتمام المصالحة الوطنية الفلسطينية، وجاء في التقرير الذي رفع إلى لجنة الارتباط في بروكسل في ٢٠ مارس ٢٠١٨م، ضرورة الالتزام باستراتيجية منسقة لتحقيق انتعاش اقتصادي دائم، وأنه من الضروري إرسال المانحين معونات عاجلة على المدى القصير لمعالجة نقص السيولة وتحسين الأوضاع الإنسانية الأليمة. ولكن المعونات الإضافية لا يمكن أن تحل مكان الإجراءات طويلة الأجل لتحفيز النمو وإيجاد فرص عمل، وأنه بدون التصدي للقيود القائمة، ستبقى غزة تعاني وطأة عبء ثقيل على سكانها.

مؤتمر روما:

لقد أدت حالة الاستياء الشديد من ممارسة بعض الدول ضغوطًا سياسية على الأونروا عن طريق تقليص مساهمات هذه الدول أو التلكؤ في سداد مساهمتها إلى عقد مؤتمر وزاري استثنائي في مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما يوم ١٥ مارس ٢٠١٨م، برئاسة وزير خارجية مصر سامح شكري وحضور سكرتير عام الأمم المتحدة وبمشاركة نحو ٧٠ دولة ومنظمة دولية وإقليمية.

وكان هدف هذا المؤتمر التعبير عن الدعم المستمر للأونروا للقيام بدورها البالغ الأهمية للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتوصل إلى حل عادل ودائم لقضيتهم، ورفض تسييس دور الأونروا أو ربطه بشروط ومتطلبات لا علاقة لها بدور الوكالة، وأن المساس بدور الأونروا من شأنه إثارة موجة غير عادية من عدم الاستقرار تلحق أضرارًا بالجميع خاصة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من حياة بالغة الصعوبة وفي ظروف تحتاج إلى رعاية أكثر وليس تقليص ما يقدم لهم.

وقد أمكن خلال المؤتمر التزام عدة دول بتقديم دعم مالي للأونروا مقداره مائه مليون دولار أمريكي لتعويض ما قلصته الولايات المتحدة الأمريكية من حصتها. ولكن هذا المبلغ أقل من ربع العجز المالي الذي تعاني منه الأونروا للعام ٢٠١٨م، والذي يبلغ نحو ٤٤٦ مليون دولار أمريكي، أي أنها في حاجه إلى تدبير مبلغ ٣٤٦ مليون دولار أخرى للوفاء بالتزاماتها خلال ٢٠١٨م.

وقد أعلن المفوض العام للأونروا كرينبول عقب المؤتمر أن التمويل المتاح يكفي لأنشطة الأونروا حتى الصيف، وأكد أن المؤتمر أظهر التزامًا دوليًا تجاه الوكالة واللاجئين الفلسطينيين.

وأبدى وزير خارجية لبنان قلق حكومته من عدم وضوح حل في الأفق لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ودعا الأونروا إلى أن تشطب من قوائم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من يتغيب عن الأراضي اللبنانية أو يحصل على جنسية دولة أخرى حتى تخفف من أعبائها المالية من جهة وتساهم في خفض أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من دون التعرض لحق العودة.

وقد أثارت كلمة وزير خارجية لبنان في المؤتمر ردود فعل قوية لدى اللاجئين الفلسطينيين خاصة في مخيماتهم في لبنان. ومن الجدير بالذكر أن لبنان يرفض أي دمج للاجئين الفلسطينيين في لبنان ويؤكد دائما على أن وجودهم في لبنان مؤقت إلى حين التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية وذلك

تقرر أن يكون عمر الأونروا عند إنشائها ثلاث سنوات قابلة للتجديد أملًا في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال هذه المدة

٣٠ ألـف موظـف لـدى الأونـروا معظمهـم مـن اللاجئيـن و١٢٠ موظـف دولي في غـزة والأردن و٥ مناطـق عمـل و٤ مكاتـب ارتبـاط

على عكس الأردن الذي يسمح بحصول الفلسطينيين على الجنسية الأردنية.

وكان رئيس الوزاري الفلسطيني رامي الحمد الله، قد دعا في كلمته أمام المؤتمر إلى استمرار وتعزيز الالتزام السياسي لضمان حل عادل لمحنه اللاجئين الفلسطينيين.

وكشف الأمين العام لمنظمه التعاون الإسلامي في كلمته أمام المؤتمر عن أن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تدرس حاليًا مع البنك الإسلامي للتنمية إنشاء صندوق وقفي لدعم تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين، كوسيلة لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم المساهمات للاجئين الفلسطينيين في هذه الفترة الحرجة.

وحذر الأمين العام لجامعة الدول العربية من أن تقليص موازنة أونروا يبعث إلى الفلسطينيين رسالة بالغة الخطورة، مؤداها أن العالم ليس معهم، ولا تهمه مأساتهم، ولا تعنيه معيشتهم، ولا يعبأ بمستقبلهم. وقال : إنه بصرف النظر عن قرار هذه الدولة أو تلك تقليص إسهاماتهم أو التنصل من التزاماتها حيال الأونروا، فإن ما تحتاج إليه هذه الوكالة الدولية هو آلية جادة ومستقره توفر تمويلاً مستمرًا وثابتًا ويمكن التنبؤ به، وعلى أن يتناسب هذا التمويل وحجم عمليات الأونروا والزيادة الطبيعية في أعداد اللاجئين الفلسطينيين

موقف إسرائيل:

يرتبط موقف إسرائيل من الأونروا بموقفها من قضيه اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وترفض إسرائيل تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وبيوتهم التي اضطروا لتركها بسبب الحروب وذلك منذ عام ١٩٤٨م، حتى الآن وترى إسرائيل في عودتهم خطرًا كبيرًا على كيان دولة إسرائيل التي تنظر حتى إلى الفلسطينيين الموجودين داخل إسرائيل ولم يغادروا، أنهم بمثابة قنبلة ديموغرافية بالزيادة السكانية الطبيعية تهدد الادعاء الإسرائيلي يجعل إسرائيل دولة يهودية. ومن ثم فإن إسرائيل في مقدمة من لا يرحبون بوجود أو استمرار الأونروا، وترى أنه يتعين ضمها إلى الوكالة الدولية للاجئين بحيث يصبح اللاجئون الفلسطينيون شأنهم شأن أي جماعات من اللاجئين الآخرين وترى إسرائيل أن يتم توطين ودمج اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي يقيمون على أراضيها ونقل سكان المخيمات إلى الدول العربية ذات الكثافة السكانية الخفيفة

وربما أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية تفهمًا صامتًا لموقف إسرائيل من عدم أمكانية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم في إسرائيل.

ولكن مؤتمر روما لم يقبل الموقف الأمريكي وأيد بقوة الأونروا وأهمية وضرورة دعمها ماليًا وسياسيًا. كما أن بقاء واستمرار الأونروا رهن بإرادة الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تحظى القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين الفلسطينيين بتأييد أغلبية كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة وخاصة الذين اعترفوا بالدولة الفلسطينية في عام ٢٠١٢م، وقبلت عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة. ومهما كان الموقف الأمريكي فليس له إلا صوت واحد في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن ثم لا يستطيع وقف أو عرقلة أي قرار يحظى بتأييد أغلبية الأعضاء.

ومع ذلك تبقى ظلال القلق كثيفة إزاء سيناريوهات المستقبل حيال القضية الفلسطينية والصيغة التي سيتم التوصل إلى حل لها ومدى شمولها لعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم عن ما لحق بهم من خسائر ومعاناة على مدى عقود. وماذا سيكون عليه وضعهم إذا لم تشملهم التسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، وإذا استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل استبعاد قضيتهم كما تحاولان جديًا الآن استبعاد القدس الشرقية من مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

إن التحديات كبيرة ومتعددة، التحدي الأول يتمثل في استمرار تمويل الأونروا للقيام بمهامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين خاصة المقيمين في المخيمات. والتحدي الثاني هو المحافظة على بقاء واستمرار الأونروا وعدم دمجها في الوكالة الدولية للاجئين. وكلا الأمرين يتطلب الأخذ بمقترح الأمين العام لجامعة الدول العربية بإنشاء آلية جادة ومستمرة لتدبير الأموال للوكالة لأداء مهامها بالتكامل مع مقترح الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن إنشاء صندوق وقفي لدعم الأونروا وأنشطتها. ولا يقل أهمية عن ذلك الإسراع بالمصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس وتوحيد المواقف والمطالب الفلسطينية بدعم قوي وفعال من جميع الدول العربية الإسلامية ودول عدم الانحياز.

* عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية ـ عضو الجمعية المصرية للأمم المتحدة

أزمات المنطقة تدفع دول الخليج لإعادة صياغة سياساتها الخارجية تجاه إفريقيا

تطوير العلاقات الخليجية ـ الإفريقية: استراتيجية خليجية موحدة للتكامل

أكدت التطورات التي دفعت إلى التحول من منظمة الوحدة إلى الاتحاد الإفريقي والذي أعلن عن وجوده في يوليو ٢٠٠٢م، ما تحمله هذه المنظمة القارية من أهمية حيوية كمنظمة إقليمية تسعى إلى تحقيق الطموحات الإفريقية وفي مقدمتها الأمن والتنمية. وفي إطار سعي الاتحاد الإفريقي لتحقيق أهدافه في القارة، حرصت المنظمة القارية على تدعيم روابطها مع العالم الخارجي، حيث كان للعالم العربي مكانة خاصة نظرًا للقرب والتداخل الجغرافي بين الأقاليم الإفريقية والدول العربية، حيث تضم القارة عشر دول عربية من أصل ٢٢ دولة، ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بعيدة عن تطوير التعاون العربي الإفريقي حيث تصاعد الاهتمام الخليجي بدول القارة ومنظماتها خلال السنوات الأخيرة وخاصة في أعقاب الأزمة الغذائية وما تبعها من أزمة مالية عالمية عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، إلا أن العلاقات الخليجية الإفريقية لم تحمل أبعادًا اقتصادية فقط، بل إلى تطوير العلاقات السياسية والأمنية وغيرها من العلاقات الاستراتيجية، حيث أصبحت عدد من دول الخليج لاعبًا رئيسيًا في تسوية الصراعات الإفريقية كما شاركت بعض هذه الدول في فاعليات القمم الإفريقية بصورة دورية .

د. أميرة محمد عبد الحليم

ويسعى هذا التقرير إلى محاولة البحث في طبيعة العلاقات التي تربط بين مجلس التعاون والاتحاد الإفريقي من خلال دراسة البنية المؤسسية للاتحاد الإفريقي وما تتبناه هذه المنظمة من مبادئ، وما تعتمد عليه من آليات وأجهزة عمل لتحقيق الأمن والتنمية، ثم تحديد دوافع التقارب بين الجانبين والتي تفرضها مجموعة من الضرورات ثم البحث في أبعاد العلاقات التي تجمع بين بعض دول مجلس التعاون والاتحاد الإفريقي وانعكاساتها على المصالح الخليجية والإفريقية.

أولا: الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية

تعرضت إفريقيا مع انتهاء الحرب الباردة لحالة من التهميش، ورفضت الأمم المتحدة الكثير من طلبات التدخل لحفظ السلام في القارة، وكان الانسحاب الأممي من بورندي في ظل الإبادة الجماعية التي شهدتها هذه الدولة في عام ١٩٩٤م، أكبر مثال على تراجع المصالح الدولية في القارة الإفريقية بعد انتهاء عصر القطبية الثنائية. ومع تطور الصراعات في إفريقيا خلال التسعينيات والتي كانت في معظمها حروب أهلية، اتجه القادة الأفارقة نحو تطوير المنظمة القارة وتبنوا مبدأ " حلول إفريقية للمشكلات الإفريقية"، وتواكب التفكير في تطوير المنظمة القارية مع نمو اتجاهات الإقليمية وتدعيمها على المستوى العالمي، مما ساعد في تعزيز التوجهات الإفريقية لتطوير مبادئ وممارسات المنظمة القارية لتتجاوز المشكلات التي كانت تعاني منها منظمة الوحدة الإفريقية.

وشهدت السنوات من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢م، تحول تدريجي من منظمة الوحدة الإفريقية إلى ما يعرف الآن بالاتحاد الإفريقي، وهي العملية التي عبرت عن تقارب أو اندماج لثلاثة مشروعات المشروع الليبي للوحدة الإفريقية، والمشروع النيجيري مشروع لعقد مؤتمر حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا (CSSDCA)، ومشروع جنوب إفريقيا للنهضة الإفريقية.

وهكذا تم عقد صفقة كبرى بين "محور الدار البيضاء الجديد" ممثل في القذافي، وبرجماتية محور منروفيا ممثلة في أوباسانجو ومبيكي: فهذه ثلاث قوى مهيمنة في القارة. ومن ثم اتجه الطريق إلى إطلاق منظمة جديدة. وبعد عملية صياغة محمومة وقع ٥٣ من رؤساء الدول في يوليو ٢٠٠٠م، على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي. وتم الإعلان الرسمي عن الاتحاد الإفريقي في القمة

غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية في مارس ٢٠٠١م، وتدشينه رسميا خلال قمة عقدت في دربان، ٩-١٠ يوليو ٢٠٠٢م، مما شكل قطيعة مع منظمة الوحدة الإفريقية. وجاءت نشأة الاتحاد الإفريقي لتحمل هذه المنظمة مبادئ وآليات جديدة تسعى من خلالها لمعالجات أزمات القارة وكان من أبرز القضايا التي عمل الاتحاد الإفريقي على التعامل معها على نحو حاسم:

١- مواجهة الصراعات الإفريقية

كان الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي في أحد أبرز دوافعه يرتبط بالعجز الشديد لمنظمة الوحدة الإفريقية في التعامل مع الصراعات الإقليمية والداخلية في إفريقيا، الأمر الذى جعل التعامل مع هذه الصراعات يتم من خلال منظمات دولية أو قوى دولية خارجية، في ظل القيود السياسية النابعة من ميثاق المنظمة ذاته في الوقت الذى لم تنجح هذه المنظمة في صياغة أطر تعاون قاري جاد في مجالات الأمن والدفاع المشترك، مما ترك الدول الأعضاء تتجه لإقامة علاقات أمنية مع الدول الاستعمارية القديمة أو مع القوى العظمى أو الكبرى الأخرى، وبالتالي أدخل القارة الإفريقية إلى دوامة الاستقطاب بين الكتلتين العظميين إبان الحرب الباردة.

ولمعالجة هذه المشكلات دعت المنظمة القارية الجديدة إلى تغيرات كبرى في الاقترابات الإفريقية الخاصة بالسلام والأمن فالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والبرتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن قاموا بالتشديد مجددًا على بناء نظام أمنى قاري قادر على منع وإدارة وحل الصراعات في إفريقيا.

ونصت ديباجة القانون التأسيسي للاتحاد على أن النزاعات في إفريقيا تمثل عائقًا رئيسيًا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الإفريقية، وأن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا يعتبر شرطًا أساسيًا لتنفيذ برنامج بالتنمية والتكامل.

وتضمنت إشادة بالوحدة الإفريقية مع المطالبة بأن "تسترشد هذه الوحدة برؤية إفريقية مشتركة وموحدة وقوية". والأهم من ذلك أن هذا القانون قام بنقلة كبيرة مختلفة عن الماضي بإقرار تحولين رئيسيين في منهج التعامل الإفريقي مع قضايا منع وإدارة وحل الصراعات، ويتمثل هذان التحولان في: إقرار حق الاتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث تنص المادة الرابعة منه الخاصة بالمبادئ التي يعمل الاتحاد وفقًا لها على مبدأ حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو، طبقًا لما يقرره مؤتمر الاتحاد في ظل ظروف خطيرة تتمثل في: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية. وفى الوقت نفسه، يؤكد القانون التأسيسي على مبدأ حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن فيها-كما نصت المادة الرابعة من القانون على وضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة وإنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية، تتمثل في (مجلس السلم والأمن).

ومثل إنشاء الاتحاد الإفريقي للمجتمع الدولي طريقة للنهوض، على الرغم من أن مجلس الأمن الدولي لا يسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية إلا في الحالات المهددة للسلم والأمن الدوليين، كما حدد ميثاق الأمم المتحدة بوضوح دور المنظمات الإقليمية في "التسوية السلمية والمحلية للنزاعات"، و"أي عمل من أعمال القمع" بموجب تفويض من مجلس الأمن. وبذلك إذا قرر الاتحاد الإفريقي اتخاذ إجراءات في إطار القانون التأسيسي فيما يتعلق بشكل التدخل الإنساني دون الاعتماد على تفويض مجلس الأمن الدولي، فإن هذا الأمر سيكون غير قانوني بموجب القانون الدولي، مهما كانت مشروعية هذا العمل.

كما أكد القانون التأسيسي للاتحاد على ضرورة "الدفاع عن سيادة واستقلال وسلامة آراضي الدول الأعضاء في المنظمة، بما يعنى الوصول إلى طموح " وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية. وقد تحقق قدر أكبر من هذا الهدف مع الإعلان "الرسمي عن سياسة الأمن والدفاع الإفريقي المشتركة (CADSP) التي تم تبنيها في عام ٢٠٠٤م، و" ميثاق الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك (AUNACDP)' لسنة ٢٠٠٥م، حيث يلتزم أعضاء الميثاق بمساعدة بعضهم البعض في حالات "العدوان"، وهي أعمال توفر أي دعم للجماعات المسلحة، والمرتزقة وغيرها من الجماعات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتي قد تقوم بأعمال عدائية ضد دولة عضو في الاتحاد.

ويتبع الاتحاد الإفريقي آليتين أوليتين في إدارة الصراعات، الأولى هي منع الصراعات من النشوء والتصاعد، وحال حدوث الصراعات على الرغم من جهود المنع، فإن الاتحاد الإفريقي يعمل على إدارة الصراع ويركز على البناء في فترة ما بعد الصراع.

كما أن استجابة الاتحاد الإفريقي لتحدى السلم والأمن تضع في الحسبان التحولات العميقة التي تؤثر على الأمن القومي والدولي. فتضع في اعتبارها الأبعاد السياسية والاقتصادية الداخلية الجديدة مثل التنمية والاستقرار والحرية، والأبعاد الخارجية مثل التعاون والشراكة، والأبعاد الفردية (الأمن البشرى)، ويظهر الأمن كإشكالية مشتركة وتحد شامل في البناء المؤسسي للاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا -النيباد- وهو ما ينطوي على أبعاد جماعية وفردية، ويغطى جميع أوجه الحياة الاجتماعية.

ومنذ نشأته عمل الاتحاد الإفريقي ومن خلال الاعتماد على عدد الأجهزة والآليات وفى مقدمتها مجلس السلم والأمن على الانخراط في إدارة وتسوية الصراعات للحد من تفاقمها وتحقيق الاستقرار في مناطق كثيرة من القارة الإفريقية وقد تمكن من تحقيق بعض النجاحات، مثل دور قوات الاتحاد في الصومال(أميصوم) التي

خفضت مخاطر حركة شباب المجاهدين، كما دشن مجموعة من المبادرات لمكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي في قيامه بالدور المنوط به ومنها أزمة التمويل حيث تواجه استقلالية المنظمة القارية تحدى حقيقي نتيجة لأن أكثر من نصف ميزانية الاتحاد تقدمها الدول الغربية، وكذلك مشكلات التدخل العسكري لمنع الصراعات وما تواجهه من رفض بعض الدول حيث ترفض الدول الإفريقية التدخلات الخارجية حتى وإن كانت لتسوية الصراعات. تظل المنظمة القارية تمثل تجسيد لنجاح تجربة الوحدة الإفريقية التي ناضلت من أجلها أجيال عديدة.

٢-دعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

واجهت القارة الإفريقية أزمات عديدة ناتجة عن تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي وزيادة الديون الخارجية، حيث مارست القوى الكبرى العديد من الضغوط على دول القارة لتكريس تبعيتها، ومنذ الثمانينات جاءت برامج التكيف الهيكلي لتضاعف من الضغوط الاقتصادية المفروضة على دول القارة حيث قامت مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالدور الأساسي في تنفيذ برامج تثبيت الاقتصاد والحد من التضخم وإعادة التوازن الضريبي وتحسين التوازن المالي الخارجي. وخلال هذه الفترة حصل حوالي ٣٤ دولة إفريقية على قروض التكيف من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والتي هددت الاستقرار في أنحاء متعددة من القارة، حيث أصبحت القارة من أكثر المناطق تأثرا بتداعيات العولمة لذلك كان من أهم أهداف مبادئ وأطر عمل المنظمة القارية الجديدة التأكيد على دور هذه المنظمة في مجالات التنمية الاقتصادية.

واعتمد القادة الأفارقة برنامج التكامل الإقليمي الذى يقوم على استراتيجية متعددة المراحل تشمل إزالة كافة الحواجز التي تعوق حركة التجارة من السلع والخدمات وكذلك حرية حركة كافة عناصر الإنتاج وفى هذا الإطار تبنى القادة الأفارقة إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية في أبوجا عام ١٩٩١م، وتهدف الجماعة إلي تشجيع التعاون بين الدول الإفريقية في كافة المجالات ورفع مستوي المعيشة وتحقيق الاستقرار وصولا الى التكامل الاقتصادي الشامل كهدف نهائي خلال ٣٤ سنة تبدأ من عام ١٩٩٤م، حتي عام ٢٠٢٨م. حيث يتم تنفيذ هذه الاتفاقية عبر تدريجية مراحل مختلفة تتضمن تدعيم التجمعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية (RECs) وإنشاء تجمعات جديدة، ثم تحرير التجارة وإنشاء منطقة التجارة الحرة، واتحاد جمركي وصولاً لإنشاء السوق الإفريقية المشتركة والبنك المركزي الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي والعملة الموحدة.

ويحدد القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي أهداف الاتحاد الإفريقي في المادة الثالثة في أربعة عشر بندًا ومن بين مجموع هذه الأهداف ستة ذات بعد اقتصادي تهدف للدعوة للتكامل الشامل بين دول القارة وخاصة في المجال الاقتصادي حتى الوصول إلى مرحلة الوحدة. بالإضافة إلى أهداف متعلقة بمجالات التعاون الدولي حتى يكون للقارة شأن في الاقتصاد العالمي. كما نص القانون التأسيسي على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وهو عبارة عن هيأة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد.

ورغبة في دعم وتأمين حل النزاعات؛ اهتم الاتحاد الإفريقي بزيادة الانتباه إلى ضرورات إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع، وهو ما تجلى في خطة السياسات التي تم تبنيها في بانجول، في يونيو ٢٠٠٦م، والتي مثلت خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. بالإضافة إلى أنه في يوليو ٢٠١٢م، أطلقت مبادرة التضامن الإفريقي، التي تهدف إلى تعبئة الدعم اللازم وتوفيره للدول الأعضاء الخارجة من الصراعات من داخل القارة، وبمختلف الصور والأشكال، وحسب قدرات كل دولة من دول القارة، في خطوة رمزية تهدف إلى تجسيد التضامن الإفريقي في إطار صور مبتكرة للمساعدة المتبادلة.

ومن أبرز الأنشطة التي قام بها الاتحاد الإفريقي إصدار "إعلان سرت" في فبراير ٢٠٠٤م، حول تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في إفريقيا، على أن يقوم رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الفرعية (RECs)، وجميع الأطراف ذات الصلة، باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ الإعلان، وتقديم تقرير عن التقدم في هذا الشأن إلى المؤتمر في كل دورة عادية، و خصص الزعماء الأفارقة قمم استثنائية لمناقشة سبل الحد من البطالة، والنهوض بأوضاع العمالة، ومحاربة الفقر في القارة، والتنمية الزراعية والريفية، وتهيئة مناخ الاستثمار، والتدريب المهني، والنهوض بالأوضاع الصحية ومحاربة مرض الإيدز. كما أقر الاتحاد مشروعًا لإنشاء صندوق تحت اسم "صندوق التضامن الرقمي الإفريقي"، وحث جميع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات مالية للصندوق، بالإضافة إلى حث جميع الدول الأعضاء على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثانيًا: ضرورات التقارب بين دول الخليج والاتحاد الإفريقي

خلال السنوات الأخيرة ظهرت مساعي إيجابية من العديد من دول مجلس التعاون الخليجي هدفت إلى توسيع حضورها في القارة الإفريقية كاستراتيجية لتعزيز أهدافها من وجهة نظر جيوسياسية. ورحبت الدول الإفريقية وظهرت عوامل تدفع الكتلتين نحو تعزيز روابطهما المختلفة ومن أهمها:

للاتحـاد الإفريقـي آليتيـن لإدارة الصراعـات همـا منـع نشـوء الصراعـات وفي حـال حدوثهـا يديـر الصـراع ويعيـد البنـاء بعـد الصـراع

١- الاندفاع الدولي نحو إفريقيا

عملت خطط القوى الدولية الكبرى والمنظمات الدولية إزاء إقليم الشرق الأوسط وإفريقيا، على زيادة الرغبة الخليجية والإفريقية للتقارب، فهذه القوى لا تكف عن البحث عن الخطط المثلى لتحقيق أكبر قدر من مصالحها في هذه الأقاليم، وتتجاهل كثيرًا مصالح شعوب المنطقة، كما ينعكس التنافس الدولي على الشرق الأوسط في التنافس الأمريكي الصيني، والأمريكي الروسي حيث يبرز الأول بصورة كبيرة في إفريقيا في حين تتجه التطورات في المنطقة العربية والشرق الأوسط إلى تصاعد النوع الثاني من التنافس.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني سياسات خارجية أكثر حزمًا لمواجهة سلوك إيران المتنامي في الشرق الأوسط وإفريقيا ولمواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود. وترى هذه الدول أن صعود الجماعات الإرهابية في الأقاليم المجاورة كداعش في ليبيا وفروع القاعدة عبر الساحل الإفريقي، وبوكو حرام في نيجيريا، يحمل تهديدات على أمن الجزيرة العربية ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي. وخلال السنوات القليلة الماضية، أثبتت روسيا اهتمامها المتجدد بإفريقيا كما أبرزته صفقات الطاقة ومبيعات الأسلحة لدول القارة. مثلما زادت أمريكا وفرنسا الأنشطة العسكرية في النقاط الساخنة مثل مالي ونيجيريا. وكانت دول مجلس التعاون أحدث القوى المشاركة في التدافع الاستراتيجي على إفريقيا ومواردها.

٢- التطورات الإقليمية المتلاحقة

تصاعدت التطورات في إقليم الشرق الأوسط منذ نهاية عام ٢٠١٠م، وفرضت هذه التطورات تهديدات لدول الخليج والتي تدفع للبحث عن حلفاء سياسيين، ومواقع لبناء قواعد عسكرية وبناء شراكات أمنية وخاصة في إفريقيا القريبة من دول الخليج، في ظل تصاعد التوترات والفوضى في دول عديدة في الشرق الأوسط، فالأزمة اليمنية والأزمة السورية والتطورات في العراق وفي ليبيا تدفع دول الخليج لإعادة صياغة سياساتها الخارجية وخاصة في ظل نمو المتغير الإيراني وتصاعد تأثيره على مجريات الأحداث في عدد من هذه الأزمات، وكذلك مع تزايد التداعيات الناجمة عن الانقسام الخليجي في إطار الأزمة القطرية.

وكان انطلاق الحرب في اليمن عاملاً رئيسيًا لدفع دول مجلس التعاون الخليجي في توسيع نطاق وصولها إلى إفريقيا. واتجهت الدولتان الأكثر انخراطا في التحالف العربي في اليمن، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لإنشاء قواعد بالقرب الإفريقي في إريتريا والصومال وجيبوتي كما قدمت دولة الإمارات على وجه الخصوص دبي نفسها كنقطة دخول إلى شرق إفريقيا لدول مجلس التعاون الخليجي ككل.

فقد تصاعد تهديد الحوثيين للسعودية وخاصة جنوب المملكة مما زاد من إمكانية انتشار الصراع خارج حدود اليمن. علاوة على ذلك، يسعى كلا البلدين للتأكد من أن مضايق باب المندب الحاسمة، التي يمر عبرها ما لا يقل عن ثلاثة في المائة من نفط العالم بصورة يومية، تظل مفتوحة. ويزيد تراجع أسعار النفط وخفض منظمة أوبك للإنتاج تبحث المملكة السعودية عن مصادر للدخل أخرى غير النفط، وينعكس هذا التوجه في الخطط الاقتصادية الجديدة للمملكة وكذلك في رؤية ٢٠٣٠م، وفي هذا الإطار يتزايد الاهتمام المالي السعودي لتأمين هذا الممر الحيوي في الاقتصاد العالمي.

وتواجه دول الخليج العديد من المنافسات في إفريقيا، ففضلا عن القوى الدولية التي تمتلك تاريخ من النفوذ والمصالح في القارة تظهر بعض القوى الإقليمية كمنافسين للحضور الخليجي، وفي مقدمة هذه القوى إيران حيث تشهد دول القارة سياسات للتنافس بين دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران، في الوقت الذي تعمل تركيا على تحقيق طموحاتها في القارة وتطور هذا الحضور من الاعتماد على القوة الناعمة إلى الاتجاه لبناء القواعد العسكرية وخاصة في إقليم البحر الأحمر، وليبيا حيث أنشأت تركيا والإمارات قواعد متنافسة وقد دعمت الإمارات العربية المتحدة ومصر، حكومة طبرق في الوقت الذي تدعم فيه تركيا وقطر السلطات في طرابلس، مما يحمل تهديدات لدول الخليج وخاصة في أعقاب الأزمة القطرية، وتزايد التقارب التركي القطري. وتتقارب بعض وجهات النظر الخليجية فيما يتعلق بالتهديدات التي تمثلها إيران وتركيا على المصالح العربية في القارة الإفريقية مع توجهات بعض الدول الإفريقية وخاصة مصر.

٣- التحديات الاقتصادية المشتركة

كان ينظر إلى الأسواق في الشرق الأوسط، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، على أنها محركات ربحية جاذبة للعديد من الشركات الغربية متعددة الجنسيات، في حين أن الأسواق في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثل أسواق واعدة بإمكانيات نمو قوية. ومع ذلك، تتعرض المنطقتان اليوم لتحديات جديدة وطويلة الأمد.

ونتيجة لذلك، يجد التنفيذيون في الشرق الأوسط وإفريقيا (MEA) لدى الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات صعوبة متزايدة

في تأمين الموارد ويرجع ذلك إلى أن هذه الشركات تواجه الآن قرارات مثل ما إذا كانت ستضع موارد جديدة في سوق متطورة مثل الولايات المتحدة، وهي مشبعة، ولكنها تنمو عند حوالي ٢,٠٪ ويبلغ عدد سكانها ٣٢٠ مليونًا مقابل سوق مثل السعودية، ينمو بنسبة ٠,٩ ٪ ويبلغ عدد سكانها ٣٠ مليون نسمة.

كما أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية إلى تداعيات على الجانبين، فقد انخفضت أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤م، ولكن من المتوقع أن تظل منخفضة لسنوات عديدة قادمة. مما ينعكس سلبًا على أسواق الإنفاق في الخليج العربي وإفريقيا، مثل نيجيريا والسعودية والإمارات وقطر والجزائر وأنجولا، حيث أن مستويات الأسعار الحالية وديناميكيات أسعار النفط لن تشهد عودة أنماط الإنفاق التي رأيناها في سنوات الطفرة.

فالظروف الاقتصادية الصعبة وبيئة التشغيل الأكثر تكلفة أدت إلى إعادة تشكيل سلوك العملاء. ويعاني المستهلكون في عدد من الأسواق من ارتفاع التضخم وزيادة الضرائب وارتفاع تكاليف المرافق وانخفاض قيمة العملة، مما يقلل من قدرتهم الشرائية. وأصبحت الحكومات في عدد من أسواق الشرق الأوسط وإفريقيا أكثر حساسية للأسعار لأنها تقوم بترشيد النفقات، وتخفيض الميزانيات، بالإضافة إلى انخفاض الطلب (وتغييره)، تواجه الشركات أيضًا ارتفاع التكاليف، وقيود السيولة، وعدم اليقين بشأن السياسة. وفي ظل نمو التحديات الاقتصادية المشتركة التي تواجهها دول الخليج ودول القارة الإفريقية، وما يشهده العصر الحالي من تصاعد للأدوار التي تضطلع بها التكتلات الاقتصادية تتزايد ضرورات التقارب والتكامل الاقتصادي بين الجانبين وخاصة في إطار مؤسسي يجمع بين المنظمتين الإقليميتين (مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الإفريقي) حيث تعبر كل منظمة منهما عن تطلعات دولها المستقبلية وكذلك تتضمن الأطر التنظيمية والقانونية لكل منظمة الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها دولها وبصورة جماعية.

ثالثًا -آفاق التعاون بين مجلس التعاون الخليجي (GCC) والاتحاد الإفريقي (AU)

في إطار العوامل التي تدفع مجلس التعاون الخليجي وكذلك الاتحاد الإفريقي إلى تدعيم روابطهما تبرز مجموعة من الجوانب المهمة التي تمثل نقاط التقاء لتعزيز مصالح الكتلتين الإقليميين في إطار الشراكة.

وشهد العقد الأخير نموًا ملحوظًا في التقارب بين دول الخليج والدول الإفريقية، لأن تحركات دول الخليج إزاء القارة، والمنظمة القارية تركزت على العلاقات الثنائية أكثر من العمل الجماعي في إطار المنظمات الإقليمية.

وتدفع المصالح الخليجية المتنامية في إفريقيا وما تشهده القارة من محاولات لإصلاح الاتحاد الإفريقي، الدول الإفريقية ونظيرتها الخليجية في اتجاه محاولة تدشين أطر للتقارب بين الجانبين تقوم فيها المنظمتان الإقليميتان بدور رئيسي في تحقيق طموحات دول الجانبين وتعزيز مصالحها. ويمكن تحقيق هذا التوجه عبر مجموعة من المحاور:

١- التعاون السياسي والأمني

يواجه الاتحاد الإفريقي مشكلات عديدة في إطار استعادة الأمن والاستقرار بين أرجاء القارة وأهمها التمويل الخارجي لميزانيته ما يزيد من تبعية المنظمة القارية، كما تحتاج القوات المشاركة في عمليات مجلس السلم والأمن إلى الدعم اللوجستي، وفي هذا الإطار يمكن لمجلس التعاون الخليجي تقديم بعض الدعم المالي للاتحاد بما يحرر الاتحاد الإفريقي من التبعية ويؤدي إلى استعادة الاستقرار في أجزاء مختلفة من القارة، وبما ينعكس على مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

اهتم الاتحاد الإفريقي بإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراعات وتجلى ذلك في خطة بانجول

فإن دول الخليج لديها مصلحة عليا واضحة في حماية مسار التجارة البحرية على طول البحر الأحمر وخليج عدن. حيث يمر نحو ٤,٨ مليون برميل من النفط يوميًا عبر قناة السويس، و٣,٨ مليون عبر مضيق باب المندب -وهما نقطتان إلى الشمال والجنوب. أي اختلال في الشحن على هذا المسار سوف يؤدي إلى آثار كارثية على اقتصاديات الخليج. وهكذا، تركز المخاوف الأمنية لدول الخليج في إفريقيا إلى حد كبير على الدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر" مصر والسودان وإريتريا وجيبوتي والصومال". حيث يؤدي قرب هذه الدول من دول الخليج أن أي حالة من عدم الاستقرار تحمل تهديدًا محتملاً فوريًا.

وقد وضعت السعودية والإمارات وقطر إقليم البحر الأحمر من أولويات السياسة الخارجية للقرن الإفريقي في السنوات الأخيرة. وزادت أهمية هذا الإقليم مع انتشار الصراعات في اليمن، فدعمت المملكة العربية السعودية علاقاتها مع دول الإقليم وخاصة مصر، كما سعت إلى الحد من النفوذ الإيراني في شرق إفريقيا، وتراجع التحالف بين إيران والسودان، كما عقدت اتفاقية لبناء قاعدة عسكرية في جيبوتي.

من جانبها، أنشأت الإمارات قاعدة بحرية في ميناء عصب في إريتريا في عام ٢٠١٥م، وقد حصلت على اتفاق لبناء مرفق آخر في بربرة في أرض الصومال (هذا المشروع منفصل عن عقد موانئ دبي العالمية لترقية الميناء التجاري).

وحاولت قطر، ذات البصمة العسكرية الأصغر، أن تلعب دورًا محايدًا، وقد تولت قيادة الوساطة في الصراع في منطقة دارفور بالسودان، وبلغت ذروتها في وثيقة الدوحة ٢٠١١م، للسلام في دارفور؛ كما ساعدت في استعادة العلاقات الدبلوماسية بين اريتريا والسودان؛ واستقر النزاع الحدودي بين اريتريا وجيبوتي. حتى يوليو ٢٠١٧م، كان هناك ٤٥٠ فردًا من قوات حفظ السلام القطرية على الحدود بين إريتريا جيبوتي لفرض التسوية.

على نطاق أوسع، حاولت دول الخليج -بدرجات متفاوتة دعم البلدان الإفريقية في نزاعاتها. ومن الأمثلة على ذلك التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، والذي يضم مصر والمغرب والسنغال والسودان؛ وكذلك الأزمة الخليجية - القطرية، التي أدت إلى قطع عدد من الدول الإفريقية لعلاقاتها مع قطر لدعم الموقف السعودي والإماراتي.

كما حرصت أربعة من دول مجلس التعاون (الإمارات - الكويت- السعودية - قطر) على الحصول على عضوية الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب حيث تشارك هذه الدول في القمم الإفريقية، وشاركت ثلاث دول خليجية في القمة الإفريقية الأخيرة، حيث أعلنت المنظمة القارية على لسان رئيس المفوضية موسى فكي تبني موقف محايد إزاء الأزمة القطرية. بدعم الوساطة الكويتية لحل الأزمة الخليجية عن طريق الدبلوماسية والحوار.

كما تشارك دول الخليج على نحو فعال في عمليات حفظ السلام، كما تقوم القوات الإماراتية بتدريبات للجيش الصومالي، وتقوم الإمارات بالمشاركة في ميزانية القوات المشتركة لمكافحة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي (G5).

٢- التعاون الاقتصادي

تمثل إفريقيا سوقًا خصبة للاقتصاد الخليجي المتنامي، فالمستقبل يحمل مؤشرات واعدة للنمو الإفريقي. ويتوقع أن يتسارع النمو في القارة من حوالي ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧م، إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠١٨م، ووفقًا للأمم المتحدة، سيتجاوز عدد سكان الحضر في إفريقيا ١,٣ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م، وسيكون الجيل القادم من المواطنين الأفارقة أكثر تواصلاً وأكثر قدرة على التنقل من أي جيل سابق. هؤلاء الأفراد سوف يبحثون عن فرص جديدة في جميع أنحاء العالم والبناء على العلاقات القائمة، مما يجعل التواصل التاريخي بين الخليج وإفريقيا مجالاً رحبًا للتوسع.

وتمتد العلاقات بين إفريقيا ودول الخليج إلى قرون، وتحمل هذه العلاقات أبعادًا تجارية وثقافية ودينية، وبدأت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في إفريقيا بشكل جاد في إطار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، وركزت في المقام الأول على تطوير البنية التحتية والأمن الغذائي وتطورت هذه العلاقات في قطاعات الطيران، والزراعة، والموانئ والعمالة المهاجرة، وأصبحت المدن في منطقة الخليج وجهات للطبقة الوسطى الناشئة في إفريقيا.

وأصبحت دول الخليج تتمتع بمساحات واسعة في مجالات التعاون الاقتصادي والإنساني في القارة الإفريقية، فقد شكلت تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع القارة الإفريقية في عام ٢٠١٦م، حوالي ٥,٦ ٪ من إجمالي تجارة إفريقيا مع العالم، لترتفع بنسبة ٣,٧ ٪ من معدلات عام ٢٠١٠م. ووفقا للبيانات من غرفة تجارة وصناعة دبي، فإن الشركات والحكومات الخليجية استثمرت أكثر من ٣٠ مليار دولار في تطوير البنية التحتية في إفريقيا خلال العقد الأخير وحتى عام ٢٠١٤م.

كما تشارك دول الخليج في عمليات الإغاثة الإنسانية في مناطق الصراع والجفاف في إفريقيا، كما تهتم العمالة الإفريقية بالهجرة إلى دول الخليج للبحث عن فرص عمل، فهناك أكثر من ٦٥ ألف أوغندي يعملون في وظائف مختلفة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. وتوفر هذه العمالة تحويلات مالية داعمة للاقتصاديات الإفريقية.

وعلى الجانب الآخر، تعد منطقة الخليج واحدة من أكثر المناطق نشاطًا في العالم مع أكثر من ١١ مليار دولار في الاستثمار الرأسمالي في إفريقيا في عام ٢٠١٥م، مما يجعلها في المرتبة الثانية فقط بعد أوروبا الغربية التي تصل استثماراتها في القارة إلى ٣٠ مليار دولار. واحتلت الإمارات مع نهاية عام ٢٠١٧م، المرتبة الرابعة بين المستثمرين الأجانب في إفريقيا بعد الصين ودول الاتحاد الأوروبي (إيطاليا وفرنسا)، ثم أمريكا، حيث بلغت استثمارات رأس المال الإماراتي ١٤,٩ مليار دولار بين عام ٢٠١٥ و٢٠١٦م. وأنفقت ١٩ مليون دولار على مشروعات البنية التحتية في شرق إفريقيا في عام ٢٠١٤م.

وتعترف القوى التجارية الكبرى في العالم مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين بالفرص التي تمتلكها إفريقيا حيث تتحرك هذه القوى وفقًا لاقتراب واضح الأهداف من القارة الإفريقية في الوقت الذي يعاني اقتراب دول مجلس التعاون الخليجي بأنه أقل تماسكًا وأقل ثباتًا، ففي حين تتمتع فيه بعض دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة بعلاقات قوية مع دول القارة

وعلى الرغم من كون الاستراتيجية الخليجية حاسمة لبناء عصر جديد من التبادل التجاري بين شبه الجزيرة العربية وإفريقيا. حيث يتم بناء البنية التحتية للتجارة إلا أن تدشين رؤية موحدة لكل دول الخليج في علاقاتها بالقارة الإفريقية لا يزال بعيد المنال. فتطور العلاقات بين دول المجلس وإفريقيا غير متساو وهذا الأمر ينعكس على النمو المتبادل. ففي حين يتمتع بعض أعضاء مجلس التعاون الخليجي، مثل دولة الإمارات، بعلاقات تجارية مزدهرة، فإن دول مجلس التعاون ككل تفتقر إلى

شكلت تجارة دول مجلس التعاون مع إفريقيا حاليًا ٥,٦ ٪ من إجمالي تجارة إفريقيا مع العالم لترتفع بنسبة ٣,٧ ٪ عام ٢٠١٠

استراتيجية متماسكة للتجارة مع إفريقيا. وبدلا من وجود دول فردية تتنافس مع بعضها البعض تكون الكتلة الإقليمية وضع فريد في تبنى استراتيجية شاملة لإفريقيا. وفى حالة التكامل عبر الكتل الإقليمية لن تستفيد الشركات الخليجية فقط من الوصول الأفضل إلى الأسواق الإفريقية، بل ستتعامل مع نمو هذه الأسواق، وسيقدمون حلولاً تم اختبارها لتحديات التنمية التي تواجه هذه الأسواق الناشئة. وإذا نفذت مبادرات التكامل بشكل صحيح، يمكن أن يكون مثالاً نموذجيًا للتعاون بين الجنوب والجنوب.

جدول رقم (١) حركة الاستيراد والتصدير بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول القارة الإفريقية خلال عام ٢٠١٥

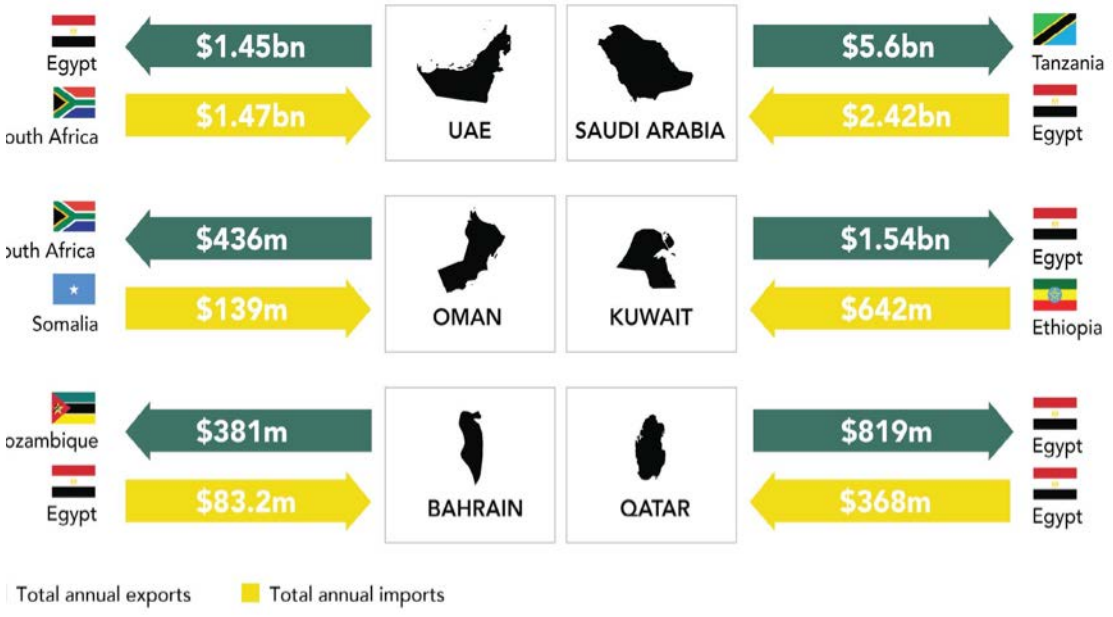

توصيات:

يشهد العالم حالة من التدافع نحو التكتل في مجموعات كبيرة للتخفيف من التداعيات المختلفة للتطورات الاقتصادية والسياسية إلا أن هذا الأمر لم ينعكس في شكل تدعيم لمسارات من التعاون بين التجمعات الإقليمية الممثلة للجانبين هذا على الرغم من حرص بعض الدول فرادى على الانضمام للتجمع الإقليمي في الجانب الآخر.

إلا أن التعاون بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الإفريقي أصبح ضرورة في ظل المصالح والتحديات المشتركة التي تواجهها المنظمتين وما تعكسه من تداعيات على دولهما. ويمكن طرح مجموعة من التوصيات التي قد تدفع في اتجاه تفعيل التكامل بين المنظمتين الإقليميتين:

أولاً، وضع استراتيجية خليجية موحدة في إطار مجلس التعاون الخليجي للتكامل مع القارة عبر منظمتها القارية.

ثانيًا، إقامة مؤتمر سنوي بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الإفريقي يطرح خلاله تطورات العلاقات بين دول الجانبين، وطموحات التعاون بينهما وكذلك معالجة المشكلات المختلفة وفى مقدمتها مشكلة العمالة الإفريقية في دول الخليج.

ثالثًا، الاعتماد على الدول المنتمية إلى المنظمتين الإقليميتين، مثل المغرب في تفعيل العلاقات والتكامل بينهما، حيث تمثل المغرب أكبر مستثمر إفريقي في القارة الإفريقية ولها ثقل واضح لدى الدول الإفريقية.

رابعًا، إقامة لجان مشتركة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الإفريقي لتنسيق السياسات والدفاع عن مصالح المجموعتين في المنظمات الدولية.

* خبيرة الشؤون الإفريقية ومدير تحرير مجلة " مختارات إيرانية " بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

اليونسكو أول منظمة دولية تقبل عضوية دولة فلسطين وتتحدى التمويل الأمريكي

اليونسكو والعرب: المطالب المتبادلة.. والخلافات العربية المتصاعدة

تعد اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) أحد أذرع الأمم المتحدة التى تشكل قوتها الناعمة فى العالم حيث يتركز نشاطها على مجالات التعليم والثقافات وحماية التراث العالمي، وهو ما جعل عملها بعيدًا إلى حد كبير عن الاستقطابات والتجاذبات السياسية العالمية والإقليمية، كما هو الحال فى مجلس الأمن الدولى والجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تغلب عليها القضايا السياسية وينعكس عليها تفاعلات النظام الدولى والصراع بين القوى الكبرى فيه. أُنشئت اليونسكو عام ١٩٤٥م، ويعمل بها ما لا يقل عن ألفي شخص فى مقر المنظمة فى باريس، يضاف إليهم ٦٤٠ يعملون في ٥٣ مكتبًا عبر العالم. وتقيم اليونسكو علاقات رسمية مع أكثر من ٣٠٠ منظمة غير حكومية تعمل معها على برامج عديدة، جزء كبير منها يهدف إلى محاربة أزمة التعليم فى العالم وحماية التراث العالمي، الثقافي والطبيعي.

د. أحمد سيد أحمد

ومنذ إنشائها ساهمت بشكل كبير في حماية التراث العالمي وتعزيز الحوار الثقافي بين الشعوب والحضارات، وواجهت المنظمة في عملها تحديات كبيرة على رأسها التحدي المالي وضعف ميزانيتها، التى تصل إلى ٦٥٣ مليون دولار، في ظل تزايد المخاطر والصراعات والحروب فى العالم وتدمير مدن بكاملها وزيادة أعداد الأميين والمتسربين من التعليم، وكذلك زيادة حدة الكراهية والصراعات الثقافية في العالم مع تصاعد التنظيمات الإرهابية المتشددة مثل داعش وجبهة النصرة وغيرها، وتصاعد في المقابل أحزاب وحركات اليمين المتطرف فى أوروبا والولايات المتحدة وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا وهو ما يلقي أعباءً كبيرة على منظمة اليونسكو فى دعم الأمن والاستقرار في العالم ومواجهة كل هذه التحديات.

وقد ألقت معركة اليونسكو الأخيرة فى أكتوبر من عام ٢٠١٧م، لاختيار رئيس جديد للمنظمة خلفًا للبلغارية إيرينا بوكوفا، وعدم نجاح أيا من المرشحين العرب الخمسة في الحصول على المنصب كسيناريو تكرر أكثر من مرة، وفوز وزيرة الثقافة الفرنسية أودرى أزولاى، الضوء على علاقة العرب باليونسكو وماذا قدمت لهم تلك المنظمة وماذا قدم العرب لها وماذا ينتظر كل منهم من الآخر وما هو مستقبل العلاقة بين الجانبين.

اليونسكو والقضايا العربية:

المنظمة الدولية الأولى المعنية بقضايا ضمان وجودة التعليم والتعددية الثقافية والمحافظة على التراث، كانت من أكثر فروع منظمات الأمم المتحدة انحيازًا للعرب فى دعم حقوقهم الثقافية على خلاف مجلس الأمن الذي أدت توازنات القوى الكبرى فيه وحق الفيتو فى تعطيل المجلس عن القيام بمهامه في حفظ السلم والأمن الدوليين والدفاع عن القضايا العربية السياسية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. فقد اتخذت المنظمة العديد من القرارات التى شكلت الحد الأدنى من الحفاظ على الحقوق الفلسطينية الضائعة تحت لعبة السياسة ومنطق الأمر الواقع الذى يفرضه الاحتلال الإسرائيلى عبر التهويد ونشر المستوطنات وقضم الأراضى الفلسطينية وتحدى قرارات الشرعية الدولية، وساعده في ذلك انحياز الولايات المتحدة، الراعي الرسمى لعملية السلام، للموقف الإسرائيلى مما ساعده على المضي في مخططاته، وجاءت قرارات اليونسكو بشأن القدس والأماكن الفلسطينية التاريخية لتؤكد هويتها العربية والإسلامية والفلسطينية وترفض إعطاء الشرعية القانونية على ممارسات الاحتلال.

فكان أبرز القرارات التاريخية لليونسكو في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، بقبول دولة فلسطين عضوًا بها وكانت بذلك أول وكالة في منظومة

الأمم المتحدة، توافق على انضمام فلسطين دولة عضوًا، وهو ما أثار الولايات المتحدة وأوقفت عمليًا تمويلها لليونسكو منذ ذلك العام، وشكل هذا القرار دعمًا معنويًا وقانونيًا وسياسيًا لحقوق الفلسطينيين الثقافية التاريخية. ومع استمرار سياسة التهويد الإسرائيلية للقدس وأماكنها الإسلامية المقدسة والعمل على تغيير هويتها الإسلامية أصدرت اليونسكو قرارًا نهائيًا تاريخيًا في ١٦ أكتوبر ٢٠١٦م، بعد مصادقة المجلس التنفيذي، الذي يضم ٥٨ عضوًا، يقضي بأن المسجد الأقصى المبارك تراث إسلامي خالص، نافية أي علاقة له باليهودية. وأيدت القرار ٢٤ دولة مقابل رفض ستة دول، بينها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وامتناع ٢٦ عن التصويت.

وقد شكل هذا القرار نقلة نوعية مهمة في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ورفض أي تغيير ديموغرافي في المدينة القديمة أو تغيير هوية معالمها، حيث تجاوز الإدانة إلى المطالبة بإلغاء الانتهاكات في المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف وطالب بإنهاء الاحتلال وإلغاء القانون الذي سنته إسرائيل العام ١٩٨٠م، والذي نص على ضم القدس الشرقية كعاصمة لدولة إسرائيل.

وأعاد هذا القرار التأكيد على الهوية العربية والإسلامية الأصيلة للقدس والمقدسات وأكد بطلان جميع انتهاكات وإجراءات الاحتلال منذ العام ١٩٦٧م، قانونيا واعتبرها لاغية ويجب إبطالها وإلغاؤها فورًا. كما أكد هذا القرار على جميع قرارات اليونسكو السابقة والتي نصت في بنودها على "أن المسجد الأقصى كامل الحرم القدسي الشريف وأنه مكان عبادة خاص للمسلمين، وأن طريق باب المغاربة وساحة البراق وقف إسلامي خالص وجزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك، وأن الوضع التاريخي القائم في القدس هو الوضع القائم قبل احتلال القدس عام ١٩٦٧. وأكد إدراج مدينة القدس القديمة وأسوارها، بناء على طلب الأردن، في قائمة التراث العالمي في عام ١٩٨١م، وفي قائمة التراث العالمي المعرض للخطر في عام ١٩٨٢م، وبتوصيات وقرارات اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، وكذلك بقرارات اليونسكو بشأن القدس.

كما أدرجت اليونسكو في ٧ يوليو ٢٠١٧م، مدينة الخليل في الضفة الغربية، على لائحة التراث العالمي الفلسطيني المهدد. وأضحى بذلك الحرم الإبراهيمي والبلدة القديمة في مدينة الخليل موقعان تراثيان وتاريخيان عالميان، بعد أن صوتت لجنة التراث العالمية التابعة للمنظمة على القرار بأغلبية ١٢ صوتا ومعارضة ثلاثة أصوات وامتناع ستة عن التصويت.

ورغم قرارات اليونسكو الداعمة للحقوق الفلسطينية إلا أنها تظل كبقية قرارات الأمم المتحدة خاصة قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، حبرًا على ورق، في ظل استمرار إسرائيل لتحديها للمجتمع الدولي ولتلك القرارات واستمرارها في تهويد القدس وتغيير طبيعتها الإسلامية والتضييق على سكانها المقدسيين والعبث بالمسجد الأقصى وتزايد الحفريات أسفله، ولذلك فإن قرارات اليونسكو حول القدس تحتاج إلى إرادة المجتمع الدولي لتنفيذها ولحماية المسجد الأقصى ومنع إسرائيل من المضي في مخططاتها.

وقد أثارت قرارات اليونسكو بشأن القدس والأماكن الفلسطينية حفيظة وغضب إسرائيل التي اتهمت المنظمة بالانحياز للفلسطينيين وزعمت اتخاذها موقفًا عدائيًا ضدها وإنكار الرابط التاريخي بين اليهود والمدينة المقدسة، كما اتخذت الولايات المتحدة قرار بالانسحاب من اليونسكو في ١٢ أكتوبر ٢٠١٧م، وقبل انتخاب مدير المنظمة الجديد، وفي ظل وجود أكثر من مرشح عربي، باعتبار أن رئاسة اليونسكو كانت مخصصة للمنطقة العربية هذه المرة، تحت زعم مخاوف الولايات المتحدة من تزايد ديون اليونسكو وضرورة إجراء إصلاحات جذرية في المنظمة ومن استمرار الانحياز ضد إسرائيل، وهو ما شكل ضغطًا كبيرًا في محاولة لمنع اختيار مرشح عربي لرئاسة المنظمة والضغط من أجل إنجاح المرشحة الفرنسية من أصل يهودي أودري أوزلاي، كما أن الانسحاب الأمريكي شكل ضربة كبيرة لدور المنظمة ومصادر تمويلها باعتبار أن الولايات المتحدة تساهم بخمس ميزانية المنظمة، وضربة للتعددية الدولية كما قالت المديرة السابقة بوكوفا، وإضعاف العمل الجماعي الدولي وتخلي الولايات المتحدة عن مسؤولياتها العالمية كقوى عظمى تقف على رأس النظام الدولي، خاصة بعد انسحابها من العديد من الاتفاقيات الجماعية الدولية الأخرى مثل اتفاقية التغير المناخي وغيرها.

ورغم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لمنع نجاح مرشح عربي لرئاسة اليونسكو إلا أن خسارة العرب لهذا المقعد يعود بشكل أساسي إلى العرب أنفسهم، وترشح أكثر من مرشح عربي في نفس الدورة مما أفقدهم المنافسة، ودون التنسيق على اختيار مرشح واحد يتم الدفع به من خلال جامعة الدول العربية لكسب معركة اليونسكو، وهو ما أظهرته جولات اختيار مدير المنظمة خلال العقدين الأخيرين، ففي جولتي ١٩٩٩ و٢٠٠٩م، تشتتت أصوات الدول العربية في اليونسكو بين المرشحين العربيين. في عام ١٩٩٩م، تنافس المرشح المصري إسماعيل سراج الدين مع المرشح السعودي غازي القصيبي، وفي ٢٠٠٩م، تنافس المرشح الجزائري محمد بجاوي مع المرشح المصري فاروق حسني وفي جولة ٢٠١٣ ساءت الحالة العربية حيث تشرذمت الأصوات العربية بين المرشحين الثلاثة، العرب وغير العرب، بسبب فوضى الاختيار وفوضى التوقيت، وتنافس المرشح اللبناني جوزيف مايلا مع المرشح الجيبوتي رشاد فرح.

وتكرر نفس السيناريو مرة أخرى، حيث تنافس ٩ مرشحين، منهم أربعة من الدول العربية هم المرشحة المصرية مشيرة خطاب، والمرشحة اللبنانية يرا خوري لاكويه، والمرشح القطري حمد بن

اليونسكو: الوضع التاريخي للقدس كما كان قبل احتلالها عام ١٩٦٧ والمدينة وأسوارها مدرجة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر

عبد العزيز الكواري، والمرشح العراقي صالح الحسناوي، وهو ما حرم العرب من فرصة مهمة لقيادة المنظمة فى هذه الظروف الصعبة التي تعيشها الأمة العربية، وإبراز دورهم على الساحة العالمية، كما أن اختيار المرشحة الفرنسية أودري أزولاي أثار العديد من المخاوف حول دور المنظمة في دعمها للقضايا العربية خاصة القضية الفلسطينية، في ظل السياسة الإسرائيلية المتواصلة في القضاء على ما تبقى من القضية الفلسطينية.

ورغم أن مديرة اليونسكو أودري أزولاي أكدت على أن مهمتها الرئيسة الحفاظ على وحدة المنظمة ودعم دورها في تعزيز الحوار الثقافي بين الشعوب ومحاربة التمييز العنصرى ومواجهة التطرف والإرهاب بسلاح الفكر، إلا أن توجهات المنظمة في الفترة المقبلة بشأن العرب وقضايا لن تكون بنفس وتيرة التوجهات السابقة والدور الذي لعبته اليونسكو في دعم قضاياهم وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

اليونسكو والتراث العربي:

الحفاظ على التراث العالمي وحمايته يعد من المهام الأساسية لمنظمة اليونسكو، وقد وُضعت قائمة التراث العالمي بموجب اتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي وقعتها مئة وتسعون دولة في عام ١٩٧٢م، تنص هذه الاتفاقية على أن بعض مواقع العالم لها "قيمة عالمية استثنائية" ويجب أن تشكل جزءًا من التراث المشترك للبشرية. وضمت قائمة التراث العالمي في عام ٢٠١٦م، تسعمائة واثنين وستين موقعًا فى مئة وسبعة وخمسين بلدا، منها سبعمائة وخمسة وأربعين موقعًا ثقافيًا، ومئة وثمانين موقعًا طبيعيًا، وتسعة وعشرين موقعًا مختلطًا.

وقد ساهمت اليونسكو في حفظ وحماية التراث العربى حيث وضعت العديد من مواقع التراث العربية ضمن قائمة التراث العالمي، وساعدت اليونسكو في إنقاذ وحماية العديد من المواقع الأثرية والتراثية العربية، فقد تعاونت اليونسكو مع مصر لإنقاذ آثار معبدي أبو سمبل وجزيرة فيلة من الغرق وقت إنشاء السد العالي، المعروفة بحملة إنقاذ آثار النوبة، وهي أول حملة دولية أطلقتها المنظمة في هذا المجال لإنقاذ هذه الآثار وتغطية نفقاتها. كما قدمت منظمة اليونسكو كل ما تملكه من صور الدعم المالي والفني لإعادة ترميم متحف الفن الإسلامي فى القاهرة ومقتنياته، بعد أن تعرض للتدمير نتيجة العملية الإرهابية التى تمت خارجه، كما ساهمت المنظمة فى إحياء مكتبة الإسكندرية الشهيرة

"ألكسندرينا"، والتى دمرت منذ ما يزيد عن ٢٠٠٠ سنة مضت، بوصفها مركزا للتنسيق فى مجالات الثقافة والتربية والعلوم، ويعتبر مثالاً حيًا آخر لهذا التعاون الفكري.

وقامت اليونسكو، منذ سنة ١٩٧٥م، بحماية المواقع الأثرية العجيبة فى المغرب والتى تحظى بقيمة استثنائية من طرف الإنسانية، خاصة في المدينة العتيقة بتطوان التى مازالت تحتفظ برونقها الفريد المتشعب بفضل المزيج الثقافي الأندلسي والعربي مما جعلها تأخذ مكانها ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي.

وقد أدرجت اليونسكو العديد من المواقع التراثية في السعودية في قائمة التراث العالمي مثل: مدائن صالح، التي أُدرجت عام ٢٠٠٨م، وحي طريف بالدرعية الذي أدرج عام ٢٠١٠م، وجدة التاريخية التي أُدرجت عام ٢٠١٤م، وحائل التي أُدرجت عام ٢٠١٥م.

وساهمت اليونسكو أيضًا في حماية التراث غير المادي، حيث أقرت اليونسكو اتفاقية صون التراث الثقافي اللامادي في عام ٢٠٠٣ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠ أبريل ٢٠٠٦ م. وتم إدراج العديد من المواقع العربية في قائمة التراث اللامادي، ومنها العديد من المواقع السعودية مثل فن الصقارة ٢٠١٢م، والمجالس ٢٠١٥م، والقهوة العربية ٢٠١٥، والعرضة النجدية ٢٠١٥، والمزمار الحجازى ٢٠١٦. وفى ٦ ديسمبر ٢٠١٧م، أعلنت اليونسكو إدراج فن "القط العسيري" (فن تزيين جدران المنازل في منطقة عسير)، فى القائمة التمثيلية الخاصة بالتراث الثقافي غير المادى لدى اليونسكو.

لكن في المقابل لم يكن هناك دورًا فاعلاً لليونسكو في حماية وإنقاذ التراث العربي الذى تعرض للتدمير في العديد من الدول العربية، ففى العراق تم تدمير العديد من الأماكن والمواقع الأثرية في الموصل وغيرها نتيجة للحرب بين القوات العراقية وتنظيم داعش الإرهابي، كما تعرضت العديد من المدن الأثرية والمواقع في سوريا مثل مدينة تدمر وقلعتها التاريخية التي دمرت بالكامل كذلك الحال في مدينة حلب التي هدمت أغلب مواقعها الأثرية ومنها قلعة حلب القديمة، وذات الحال في ليبيا في مدينة صبراتة التي تحوي العديد من الآثار الرومانية المهمة، وفى ظل اندلاع الحروب الأهلية والصراعات في الدول العربية مثل العراق وسوريا واليمن وليبيا، لم يكن هناك دورًا دوليًا ممثلاً فى منظمة اليونسكو فى حماية تلك المواقع، وهذا يعود فى جزء منه إلى الحروب المستعرة التي حالت دون الحفاظ على تلك المواقع، وإلى الفكر المتشدد لدى الجماعات المتطرفة التي قامت بتدمير تلك المواقع كما حدث في تدمر، وكذلك لضعف الإمكانيات المالية للمنظمة، لكن العامل الأساسي هو أن حماية التراث العربي لم يحظ بأولوية في أجندة المجتمع الدولي، خاصة في ظل تصاعد الأزمات الإنسانية في تلك الصراعات والاهتمام الدولي بها مما جعل قضية الحفاظ على التراث تتوارى في الاهتمام الدولي.

اليونسكو أكثر فروع الأمم المتحدة انحيازًا للعرب عكس مجلس الأمن ضحية توازنات القوى الكبرى والفيتو

اليونسكو وحوار الثقافات والحضارات:

تعمل اليونسكو على إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات والثقافات والشعوب على أسس احترام القيم المشتركة. فمن خلال هذا الحوار يمكن للعالم أن يتوصل إلى وضع رؤى شاملة للتنمية المستدامة، تضمن التقيد بحقوق الإنسان والاحترام المتبادل والتخفيف من حدة الفقر، وكلها قضايا تقع في صميم رسالة اليونسكو وأنشطتها.

وخلال العقدين الأخيرين خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م، في الولايات المتحدة، تصاعدت ظاهرة الإسلاموفوبيا في الغرب وتشويه صورة العرب والمسلمين والربط بينهم وبين الإرهاب وازدادت شوكة اليمين المتطرف في الغرب ضد العرب والمسلمين، وقد زادت هذه الموجة بعد انتفاضات الربيع العربي في عام ٢٠١١م، وتزايد التفجيرات التي قامت بها الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة في العديد من الدول الأوروبية، كذلك تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين العرب والمسلمين إلى الغرب نتيجة للصراعات والحروب في الدول العربية وقاد ذلك إلى تزايد حالة الكراهية بين الثقافات والشعوب واتجه العالم نحو مزيد من التوتر والتعصب ورفض الآخر، وهو ما يعكس فشل منظمة اليونسكو في أداء دورها الأساسي في تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات ونزع فتيل ألغام التوتر والكراهية ضد العرب والمسلمين في الغرب، والخلط بين المسلمين المعتدلين الذين يمثلون الإسلام الوسطي المعتدل الذي يعتنقه أكثر من مليار ونصف مليار مسلم، وبين التنظيمات الإسلامية الإرهابية التي لا يزيد عددها عن بضع عشرات الآلاف، تقوم بتوظف الدين الإسلامى الحنيف لأغراضها السياسية وأجندتها في الوصول إلى السلطة وتجنيد الشباب، وهو ما ساعد في تشويه صورة العرب والمسلمين لدى الغرب.

وفي هذا الإطار لم تلعب اليونسكو دورًا فاعلاً وإيجابيًا في تدعيم وتعزيز الحوار والتقارب بين الدول العربية والثقافة والحضارة العربية من ناحية وبين الدول الغربية والثقافة والحضارة الغربية من ناحية أخرى، ورغم أن اليونسكو رعت مؤتمرًا مهمًا للحوار الثقافى بين أوروبا والعالم العربي في نوفمبر ٢٠١٦م، في مقر الجامعة العربية إلا أن حجم ومستوى غياب الثقة ونزعات الكراهية تحتاج إلى مزيد من المؤتمرات التي تجمع ممثلين عن العرب والغرب لتحقيق التعايش بين الثقافات والحضارات وتوسيع الدائرة المشتركة بين الجانبين والعمل المشترك لمواجهة النزعات اليمينية المتطرفة فى الغرب وتصحيح صورة العرب والمسلمين في العالم.

اليونسكو والتعليم في العالم العربي:

إذا كان التعليم هو أحد الأهداف الأساسية لليونسكو، فإن إسهام اليونسكو في هذا المجال في المنطقة العربية لم يكن أيضًا بنفس المستوى المطلوب في ظل تزايد أعداد الأمية في العالم العربى وتزايد أعداد المتسربين من التعليم والمحرومين من الحصول على فرص التعليم خاصة فى ظل الأزمات المستعرة التى شهدتها الدول العربية مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن، نتيجة لتدمير المدارس والجامعات، ولم تنل أجيالاً كاملة حظها من التعليم بسبب المعارك العنيفة التي شهدتها تلك الدول ووجود ملايين من اللاجئين تعيش في مخيمات قاسية الظروف وتفتقر للخدمات الأساسية ومنها التعليم، وفى تقريرها السنوي أشارت اليونسكو إلى أن نحو ٤٣٪ من الأطفال فى الدول العربية يفتقرون إلى المبادئ الأساسية للتعليم سواء كانوا في المدارس أو خارجها.

وفي ظل ضعف الإمكانيات المالية لليونسكو فمن الصعوبة أن تلعب دورها في نشر التعليم في الدول العربية التي شهدت صراعات وحروب طاحنة، حيث تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بناء المدارس والجامعات وإعادة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم.

في المقابل خصصت اليونسكو يومًا للغة العربية في ١٨ ديسمبر ٢٠١٢م، يتم الاحتفال به كل عام باعتبار اللغة العربية أحد اللغات الرسمية للأمم المتحدة ويتحدث بها ما يقارب ٣٠٠ مليون عربي، كما تساهم اليونسكو في دعم التعليم العالي في الدول العربية عبر ما يُعرف بمشروع كراسي اليونسكو الجامعية الذي يكتسب أهمية كبيرة كونه يمثل شراكات علمية على مستوى العالم، كما يهدف إلى تطوير التعاون العلمى والبحثى ونقل التجارب بين الجامعات. وقد بلغ عدد الكراسى الجامعية لليونسكو حتى عام ٢٠١٠م، حوالي ٦٧١ كرسيًا و٨٦ شبكة لبرنامج توأمة الجامعات تشترك فيه ١٢٧ دولة عضوًا إلى جانب ٧٩٠ مؤسسة مختصة في التعليم العالي حتى عام ٢٠١٠م. وعند مقارنة وضع الدول العربية بالنسبة لعدد الكراسي الجامعية مع الدول الغربية وفق تقرير نشرته منظمة اليونسكو لعام ٢٠٠٩م، أظهر التقرير بأن عدد كراسي اليونسكو في الدول العربية تشكل ٩٪ من عدد الكراسي الكلية أي حوالي ٤٤ كرسيًا جامعيًا في جميع الدول العربية، وهو ما يتطلب مزيدًا من زيادة عدد كراسى اليونسكو في الدول العربية.

مستقبل العلاقة بين العرب واليونسكو:

مستقبل العلاقة بين اليونسكو والعرب تتوقف على ماذا يريده كل طرف من الآخر وما الذي يمكن أن يقدمه للآخر. العرب يريدون من اليونسكو أن تكون منظمة عالمية تمثل كافة الشعوب والثقافات والحضارات فى إطار من أن الاختلاف سنة والتعايش واجب، وأن تقوم بدورها فى تعزيز قيم التسامح والتلاقى بين الثقافات المختلفة، وأن تتعامل مع الثقافة والحضارة العربية باعتبارهما رافدًا أساسيًا في مسيرة الحضارة البشرية حيث إسهاماتهما التاريخية في مجالات المعرفة والثقافة والعلوم بكل أشكالها وأن تميز اليونسكو بين الحضارة العربية والإسلامية المعتدلة وبين مجموعة من الأفراد الذين حاولوا اختطاف تلك الحضارة وتطويعها لخدمة أهدافهم مما ساهم في تشويه صورتها في الغرب ولدى الثقافات الأخرى، ومن هنا تبرز أهمية اليونسكو في تدعيم الحوار بين الثقافات.

يريد العرب من اليونسكو أن يكون لها دور مستقبلي في المساعدة في ترميم الجراح التي خلفتها الحروب الأهلية العربية بين أبناء شعوبها، لإعادة اللحمة مرة أخرى للنسيج المجتمعى ونبذ ثقافة الكراهية والتعصب ونفي الآخر لتحل محلها ثقافة التعايش والمواطنة التي تساوي بين الجميع في الحقوق والواجبات.

يريد العرب من اليونسكو أن تساعد فى استيعاب وتأهيل أجيال عديدة من الأطفال الذين شردتهم الحروب ومنعوا من الحصول على فرصة للتعليم تنير لهم حياتهم وتمكنهم من العيش فى حياة طبيعية كريمة. يريد العرب من اليونسكو أن يكون لها دورًا أكثر فاعلية في الحفاظ على تراثهم وحمايته وإعادة ترميم ما دمرته الحروب الأهلية منذ سنوات.

في المقابل تريد اليونسكو من العرب أن يتوحدوا وينبذوا الخلاف والشقاق وأن يكون لهم دور في تمويل المنظمة ماليًا لدعم أنشطتها في المنطقة العربية في ظل الأزمة المالية الخانقة التي تعيشها المنظمة بعد انسحاب الولايات المتحدة الممول الأكبر لها. تريد اليونسكو من العرب وقف حروبهم وصراعاتهم ووقف نزيف الدماء والدمار الذي يخلف القتلى واللاجئين، وأن يتم تسوية الأزمات العربية بطريقة سلمية. تريد اليونسكو من العرب استعادة دورهم الثقافي والحضاري الحقيقي والإسهام في مسيرة التطور العالمي لتصحيح صورتهم لدى الغرب والعالم والتى شوهتها الحروب والصراعات والتطرف والتنظيمات الإرهابية، وأن يساعدها العرب في تمكينها من أداء دورها في خدمة قضايا التعليم والثقافة والعلوم والتراث في المنطقة العربية.

وإذا كان العرب فشلوا في الحصول على أعلى منصب في اليونسكو بسبب خلافاتهم وعدم اتفاقهم، فهذا لا ينبغي أن يؤثر على طبيعة العلاقة بين العرب واليونسكو والتى يجب أن تكون في إطار التفاعل المتبادل والتعاون المشترك من أجل خدمة القضايا العربية وتعزيز اندماج العرب في الثقافة العالمية في إطار من العطاء والتفاعل والتأثير المتبادل.

* خبير العلاقات الدولية في الأهرام

جدل ونقاش حول قدرة المنظمة على لجم "تخمة" المعروض العالمي من النفط

مستقبل منظمة "أوبك" مرهون بقدرتها على إعادة الاستقرار لسوق النفط العالمي

تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في عام ١٩٦٠م، بهدف حماية مصالح الدول المصدرة للنفط، خاصة أن هذه الدول تعتمد على النفط كمصدر رئيس للصادرات والإيرادات الحكومية. وقد عملت "أوبك"، والتي يبلغ عدد أعضائها حاليا ١٤ عضوًا، على تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وضمان استقرار الأسواق، وذلك من أجل تأمين إمدادات منتظمة واقتصادية للمستهلكين من جهة، وتوفير مصدر مستقر للدخل للمنتجين والمستثمرين من جهة أخرى. وقد جاء تأسيس هذه المنظمة بعد تراجع أسعار النفط الخام إلى مستويات متدنية جدًا في نهاية الخمسينيات، وتوهج بريقها بعد ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣م، وارتفاع حصة أعضائها في تجارة النفط العالمية. ورغم أن "أوبك" تقوم بالأساس على صياغة ورسم السياسة النفطية للدول الأعضاء (من حيث كمية الإنتاج، وحصص كل دولة)، إلا أن دورها قد يتسع أيضًا ليشمل التنسيق وتقريب وجهات النظر مع المنتجين المستقلين المؤثرين خارج إطار هذه المنظمة، ودعوة ممثلي هذه الدول في اجتماعات "أوبك" للوصول إلى خريطة طريق تنعش أسواق النفط العالمية عندما تمر بمرحلة من "التخمة" النفطية وتراجع الأسعار العالمية للنفط. وفي هذا السياق، تمكنت "أوبك"، على مدار تاريخها الطويل، من توفير قدر كبير من الاستقرار في إمدادات النفط العالمية، كما نجحت، في أحيان كثيرة، في حماية "أسعار عادلة ومقبولة" للنفط، ولكنها فشلت في أحيان أخرى.

د. أحمد قنديل

أوبك وتراجع أسعار النفط عالميًا

يمثل تراجع أسعار النفط العالمية تحديًا كبيرًا يواجه دول منظمة "أوبك"، التي تتحكم في نحو ٤٠ في المائة من إنتاج العالم من النفط الخام، ولديها احتياطات مؤكدة تمثل ٨٠ في المائة من نفط العالم. وفي مواجهة هذا التحدي الذي نشب نتيجة مجموعة من العوامل تألفت من تباطؤ الطلب العالمي على النفط من ناحية، وزيادة الإمدادات البديلة (وخاصة النفط الصخري والغاز من الولايات المتحدة) من ناحية أخرى، يوجد جدل ونقاش شديدين حول قدرة أوبك على لعب دور مؤثر في لجم "تخمة" المعروض العالمي من النفط، والتي أضعفت أسعاره العالمية من أكثر من ١١٥ دولارًا للبرميل في يونيو ٢٠١٤ م، إلى أقل من ٢٨ دولارًا في يناير ٢٠١٦م.

ويكشف هذا الجدال الساخن وجود فريقين رئيسيين. الفريق الأول يقول أنصاره إن الحقبة الذهبية لمنظمة "أوبك" قد انتهت، وأن المنظمة أصبحت مجرد منتدى يضم مجموعة من الفرقاء تتعارض أهدافهم الاقتصادية والسياسية، خاصة بعد أن تخلت "أوبك" عن دورها المأمول في كبح جماح زيادة إنتاج النفط الخام، من أجل إعطاء دفعة للأسعار نحو الارتفاع. ويدلل أنصار هذا الفريق على وجهة نظرهم بالقول إن دور "أوبك" آخذ في التراجع في السنوات الأخيرة في ضوء التوترات الجيوسياسية بين السعودية وايران، ورغبة الرياض في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي، وهو الأمر الذي دفعها إلى طرح ٥ في المائة من قيمة شركة آرامكو السعودية للاكتتاب العام في عام ٢٠١٨م. ويضيف أنصار هذا الفريق بالقول أيضًا إن غياب الاستقرار في عدد من دول المنظمة (مثل نيجيريا وليبيا وفنزويلا والعراق) لن يساعد أوبك مستقبلاً في تحقيق أهدافها المبتغاة في ضوء مساعي حكومات هذه الدول للحصول على أقصى قدر ممكن من العوائد المالية من تصدير النفط لمواجهة أوضاعها الداخلية المضطربة، وبالتالي لن تتقيد بأية اتفاقات من شأنها تقييد الإنتاج أو الصادرات النفطية منها.

شكل رقم (١): تطور أسعار مزيج برنت خلال الفترة ٢٠١٣- ٢٠١٧

أما الفريق الثاني فيرى مؤيدوه أن "أوبك" لا تزال قادرة على لعب دور مهم في التكيّف مع الأوضاع العالمية والدفاع عن مصالح أعضائها. وهو الأمر الذي كشفت عنه المشاورات المستمرة والتعديلات الطوعية لمستويات الإنتاج التي التزمت بها "أوبك" وعشر دول أخرى من خارج المنظمة، بقيادة روسيا الاتحادية، خلال العام ونصف العام الماضي. حيث نجحت أوبك في "بناء منصة عالمية" للتعاون بين المنتجين، سواء من أعضائها أو خارجهم، وهو حدث تاريخي نادر تم تسطير أول سطوره في إعلان التعاون بين هؤلاء المنتجين في ١٠ ديسمبر ٢٠١٦م، والذي تم التوافق فيه على خفض المعروض النفطي العالمي بنحو ١,٨ مليون برميل يوميًا، مقارنة بذروة الإنتاج في أكتوبر ٢٠١٦م، وهو الأمر الذي مثل أول خفض جماعي في إنتاج النفط الخام منذ اتفاق "وهران" في عام ٢٠٠٨. ويشير أنصار هذا الفريق أيضًا إلى أن هذا الاتفاق، الذي بدأ تطبيقه في يناير ٢٠١٧م، ويستمر حتى نهاية ٢٠١٨م، شمل أيضًا إنشاء أول لجنة مشتركة بين "أوبك" وخارجها للقيام بعملية الرصد وتقييم مدى الامتثال لقرار خفض الإنتاج وتسهيل تحقيق تعديلات الإنتاج، وهو ما يمكن اعتباره نجاحًا كبيرًا للمنظمة في إضفاء الطابع المؤسسي على إطار الشراكة المنظمة والمستدامة والشفافة مع غير الأعضاء في "أوبك".

تحديات وعقبات أمام أوبك

وبغض النظر عن هذا الجدال الساخن بين أنصار الفريقين، يبدو بالفعل أن منظمة "أوبك"، التي ستبلغ عامها الستين بعد عامين، تواجه تحديات كبيرة وحقيقية. **فمن ناحية**، ما تزال المنظمة تبدو، في بعض الأحيان، غير قادرة على تحقيق توافق داخلها حول حصص خفض الإنتاج المتفق عليها. كما أن ميل بعض الدول لتوظيف المشاكل الجيوسياسية والصراعات الإقليمية يمثل، في كثير من الأحيان، عائقًا كبيرًا أمام خططها ومساعيها لتحقيق أهدافها. وهنا يشار إلى أنه من المتوقع أن يصل إنتاج العراق وإيران إلى حوالي ١١ مليون برميل بحلول عام ٢٠٢٠ م، مما يعني إمكانية زيادة التوتر بين إيران والعراق والسعودية. حيث من المرجح أن تطلب الرياض من إيران والعراق الكفّ عن زيادة الإنتاج دون أدنى استجابة منهم لذلك رغبة في تحقيق مصالحهما الاقتصادية على المدى القصير. **ومن جهة أخرى**، تؤدي أسعار النفط الأعلى، أحيانًا، إلى التسبب في تآكل انضباط الإنتاج في "أوبك"، وخاصة من قِبَل أعضاء (مثل نيجيريا وفنزويلا وإيران)، الذين فضلوا تاريخيًا تأمين عائدات أعلى لتخفيف أوضاعهم الاقتصادية الصعبة، على حساب نظرائهم في المنظمة (مثل المملكة العربية السعودية). وبفعل هذا "الميل التاريخي"، من المتوقع أن يُصبح التنسيق مع المنتجين من خارج أوبك أكثر صعوبة في المستقبل.

ومن ناحية ثانية، لا تصل حصة أوبك العالمية من الصادرات النفطية حاليًا إلى ٤٠ في المائة، وبذلك لا تستطيع هذه الحصة أن تغير موازين السوق النفطية بدون تعاون الدول المصدرة من خارج أوبك (مثل روسيا والولايات المتحدة)، وبالتالي بدون هذا التعاون لن تكون أوبك قادرة على لعب دور مؤثر في استعادة الاستقرار لسوق النفط العالمي. ومما يزيد الأمر صعوبة على أوبك صعود روسيا كلاعب رئيس في مجال امدادات الطاقة وارتباطها بتحالفات سياسية وعسكرية و اقتصادية مع إيران والعراق، وهما منتجان كبيران في أوبك. هذا فضلاً عن غموض مستقبل الطلب العالمي على النفط الخام، وتحديدًا من جانب الصين والهند، فضلاً عن الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في ضوء الارتفاع المستمر في أسعار النفط عالميًا.

ومن ناحية ثالثة، يمثل استمرار الركود العالمي وضعف الطلب على النفط تحديًا كبيرًا أمام "أوبك"، خاصة مع وجود فائض في السوق يتجاوز ٢,٥ مليون برميل، مما يعني أن السوق ستحتاج إلى وقت طويل لامتصاص هذا الفائض. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن تراكم المخزونات النفطية في السنوات الأخيرة أدى دورًا كبيرًا في إضعاف قدرة "أوبك" على ضبط أسعار النفط عالميًا.

ومن ناحية رابعة، يوجد عدد كبير من المنتجين خارج "أوبك"، مثل الولايات المتحدة، لا يشاركون "أوبك" أي تخفيضات في الإنتاج، ما يحبط جهود المنظمة في خفض "التخمة" من المعروض النفطي من السوق. ويتوقع عدد من المراقبين أن الإنتاج النفطي والغازي في الولايات المتحدة سوف يشهد قفزة كبيرة في الفترة القادمة في ضوء الارتفاع المتوقع لأسعار النفط خلال عام ٢٠١٨م، وهو ما سيجعلها تقترب كثيرًا من مستويات إنتاج كل من المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية. ومما يعزز من هذه التوقعات الدعم الكبير الذي وعد به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خلال حملاته الانتخابية، لصناعة النفط الأمريكية. حيث تعهد ترامب بتشجيع إنتاج النفط والغاز المحليين، وإلغاء بعض القوانين المرتبطة بصناعة النفط والطلب عليه، وإلغاء وزارة الطاقة ووكالة حماية البيئة، مما سيسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة الإنتاج الأمريكي المحلي. وفي هذا السياق، رفعت "أوبك" توقعها للمعروض النفطي من الدول غير الأعضاء في ٢٠١٨م، مع تشجيع ارتفاع الأسعار منتجي النفط الصخري الأمريكيين على ضخ المزيد. وبحسب "رويترز"، قالت "أوبك" في تقرير شهري إن المنتجين غير الأعضاء فيها سيزيدون المعروض ١,٦٦ مليون برميل يوميًا هذا العام، وهذه الزيادة لن تأتي فقط من الولايات المتحدة وإنما أيضًا من دول أخرى مثل كندا والمملكة المتحدة والبرازيل والصين". وهنا تجدر الإشارة إلى أن التقنية المتقدمة قللت تكلفة عمليات الحفر والإنتاج، حيث تمكنت شركات إنتاج النفط الصخري الأمريكية، خلال العامين الماضيين، من تطوير تقنيات لتخفيض تكلفة الإنتاج إلى أقل من ٤٠ دولارًا للبرميل، لذلك من السهل الاستنتاج أن الإنتاج الأميركي الإضافي سيساهم في تعميق أزمة التخمة في الأسواق، وهذا بدوره سيساهم في إضعاف مقدرة "أوبك" في السيطرة على السوق ورسم سياسات إنتاجية مؤثرة.

ركائز مهمة

صحيح أن كل هذه التحديات تصب في خانة التنبؤات التي ظهرت منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي، والتي ترى أن "أوبك" انتهت، لكن ما نشهده اليوم يؤكد على أن المنظمة لا تزال قائمة وتلعب دورًا إيجابيًا في تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمي. **فمن ناحية**، طبقت "أوبك" في السنوات الأخيرة استراتيجيتين لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمي. الاستراتيجية الأولى هي استراتيجية "إغراق السوق بالنفط"، للقضاء على المنتجين الهامشيين في السوق وإجبار عدد كبير منهم على إعلان إفلاسهم لا سيما شركات إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وقد أدت هذه الاستراتيجية بالفعل إلى إغلاق ١١٩ شركة أمريكية، وبالتالي تلاشي ٩٠٠ ألف برميل من السوق النفطية العالمية. أما الاستراتيجية الثانية فكانت "خفض الإنتاج" بالتعاون مع المنتجين الآخرين، بمقدار ١,٨ مليون برميل يوميًا، منذ بداية عام ٢٠١٧م، مما رفع الأسعار في نطاق سعري بين ٥٥ و٦٥ دولارًا للبرميل بعدما كان ٣٠ دولارًا فقط قبل تطبيق هذه الاستراتيجية.

ومن ناحية ثانية، ربما يؤدي إصرار الرئيس ترمب على تمديد العقوبات على إيران في مايو المقبل، إلى دعم دور أوبك المستقبلي، خاصة وأن إيران لها تأثير كبير في أسعار النفط العالمية لكونها ثالث أكبر منتج في منظمة أوبك، ولكونها أيضًا تمتلك رغبة جامحة في تنمية صادراتها النفطية إلى أقصى حد ممكن.

على أية حال، يمكن القول أن مستقبل "أوبك" في تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمي سيبقى مرهونًا بمدى قدرتها على تجاوز التحديات المذكورة آنفًا. كما أن المستقبل المشرق للمنظمة سوف يتوقف أيضًا على النجاح في تطبيق الاتفاق الأخير لخفض الإنتاج حتى نهاية العام الجاري بين دول أوبك، بقيادة المملكة العربية السعودية، والمنتجين غير الأعضاء في أوبك، بقيادة روسيا. وهو الاتفاق الذي يعد الأول من نوعه في تاريخ صناعة النفط العالمية.

ومن أجل تعزيزه دورها المستقبلي في ضبط سوق النفط العالمي، يجب على دول "أوبك" العمل معًا من أجل الحفاظ على انضباط إنتاجهم الجماعي، وكبح جِماح الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة. كما أنه من الضروري للغاية أيضًا أن تحرص

"أوبك" وشركاؤها، بقيادة موسكو، على إرسال رسالة إلى العالم مفادها استمرار التحالف الذي جرى تشكيله في نهاية ٢٠١٦م، في المستقبل المنظور، والتأكيد على أن هذا التحالف "أكثر من مجرد زواج مصلحة". ولاشك أن هذه الرسالة سوف يكون لها تأثير قوي وكبير في العالم، خاصة بعد إعادة انتخاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رسميا لفترة رئاسية جديدة، خاصة وأن الرئيس بوتين من الداعمين بشدة لهذا التحالف في ظل استمرار العلاقة المتوترة بين موسكو والدول الغربية.

وأخيرًا وليس آخرًا، وفي ضوء الزيادة المتوقعة في الإنتاج من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة في ظل المستويات الحالية لأسعار النفط الخام، فإن أفضل نصيحة يمكننا تقديمها لدول "أوبك" هي أن يتعاملوا مع المكاسب الأخيرة في أسعار النفط باعتبارها أرباحًا مؤقتة وغير قابلة للإستمرار في المستقبل. فهذه المكاسب لن تكون حالة دائمة أو حتى اتجاهًا من المرجح أن يزداد قوة في العام المقبل ـ ما لم تحدث أزمة كبرى مؤثرة. وهذا يعني أن دول أوبك ينبغي عليهم مقاومة إغراء استخدام عائداتهم الأعلى في الإنفاق المتزايد.

إطار مقترح للموضوع

تأسست "أوبك" خلال اجتماع بغداد في١٤ سبتمبر ١٩٦٠م، بموجب مبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط حينها وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت، وفنزويلا، ثم انضمت إليها ٩ دول أخرى هي قطر (١٩٦١) وإندونيسيا (١٩٦٢) وليبيا (١٩٦٢) والإمارات (١٩٦٧) والجزائر (١٩٦٩) ونيجيريا (١٩٧١) والإكوادور (١٩٧٣) والجابون (١٩٧٥)، وأنجولا (٢٠٠٧) وغينيا الاستوائية (٢٠١٧). ليصل عدد أعضاء المنظمة حاليًا لـ ١٤ عضوًا بعد انسحاب إندونيسيا في نوفمبر عام ٢٠١٦م. وعضوية "أوبك" مفتوحة لأي دولة لديها فائض وفير من النفط الخام شرط حصولها على موافقة الأعضاء المؤسسين وثلاثة أرباع الأعضاء ذوي العضوية الكاملة. واتخذت المنظمة "جنيف" في سويسرا مقرًا لها خلال السنوات الخمس الأولى من تأسيسها قبل أن تنقله إلى "فيينا" في النمسا في الأول من سبتمبر ١٩٦٥م، الجدير بالذكر أنه ومن عام ١٩٦٠م، حتى عامنا هذا، قامت بعض الدول الأعضاء بتعليق عضويتها لأسباب قد تكون سياسية أو اقتصادية، ففي عام ١٩٩٢م، قامت الإكوادور بتعليق عضويتها لمدة ١٥ عامًا، حيث قامت بتفعيلها رسميًا عام ٢٠٠٧م، وحذت إندونيسيا حذو الإكوادور بتجميد عضويتها في "أوبك" عام ٢٠٠٩م، ولمدة سبع سنوات، لكنها قررت عام ٢٠١٦ تعليق عضويتها مرة أخرى إلى أجل غير مسمى؛ وذلك لأنها لم تصبح دولة مؤثرة في الصادرات النفطية؛ حيث أصبحت تستورد النفط لتلبية حاجتها المحلية من السعودية والكويت وغيرهما، وليس لخروجها تأثير في أداء وفاعلية "أوبك". الجابون تعتبر آخر دولة أعادت تفعيل عضويتها في عام ٢٠١٦ م، بعدما تم تجميدها في ١٩٩٥م.

* خبير العلاقات الدولية ورئيس برنامج دراسات الطاقة ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

"الفيتـو" دالـة حجـم اختـلاف المصالـح الدوليـة والإقليميـة فـي سـوريا

الأمـم المتحـدة والأزمة السـورية: محدودية الـدور .. المعضلـة والحل

مبكـراً؛ توضحـت الأدوار المتوقعـة لـلأمم المتحـدة في سـوريا، حيـث حـددت تفاعـلات الأمم المتحـدة عبـر مؤسسـاتها السياسـية ضمـن مقاربـات "الاسـتعصاء والتزميـن" لتتسـيّد عناويـن التعاطـي الأممـي مـع الملـف السـوري، إذ أنـه وبعـد سـتة أسـابيع علـى بـدء الثـورة في سـوريا اسـتخدمت روسـيا والصـين حـق النقـض الفيتـو؛ لتعطيـل أول إعـلان لـلأمم المتحـدة اقترحتـه دول غربيـة يديـن القمـع الـذي يمارسـه النظـام السـوري، فـكان بمثابـة الإعـلان الدولـي الرسـمي لتغلـب منطـق "إدارة الأزمـة" ودعـوة صريحـة للفواعـل والمحليـة الدوليـة والإقليميـة لتحسـين تموضعهـا في الجغرافيـة السـورية (سـواءً عسـكريًا أو سياسـيًا)، ولـدى تبلـور أول وثيقـة ناظمـة لحركـة الأمم المتحـدة في الملـف السـوري (جنيـف) كانـت قـد سـحبت مـن القضيـة السـورية بعدهـا الاجتماعـي ودوافـع حـراك المجتمـع وثورتـه لصالـح تنافـس سياسـي بـين نظـام ومعارضـة ممـا عمـق سياسـات المحـاور التـي بـات التضـارب البينـي في المصالـح والسـلوكيات هـو الثابـت المسـتمر الـذي مـا زاد مـن محدوديـة الأثـر الأممـي الـذي تحجـم علـى مسـتويات الاسـتجابة الإنسـانية الطارئـة.

معن طلّاع

أسباب تعثر فاعلية الأمم المتحدة في سورية

ترسـخ عمليًـا آثـار التموضـع الدولـي والإقليمـي وتحولاتـه المتعـددة على الخطـوط الرئيسـية الناظمـة لأطـر المسـيرة والعمليـة السياسـية، وعلـى طبيعـة أدوار الأمم المتحـدة الـذي أجهضـه اسـتخدام روسـيا لحـق "الفيتـو" ١١ مـرة ممـا عطـل مجلـس الأمـن (انظـر الجـدول أدنـاه) ، لـذا لـم يعـد مسـتغربًا –وفـق مـا يميلـه إدراك حركيـة الأمم المتحـدة والمرتبطـة كليًـا "بمنطـق ونفـوذ وحسـابات الكبـار الأمنيـة والجيوسياسـية"– اسـتقالة كـوفي عنـان كمـوفد خـاص لـلأمم المتحـدة والجامعـة العربيـة في أغسـطس عـام ٢٠١٢م، بعـد خمسـة أشـهر مـن الجهـود غيـر المثمـرة التـي بذلهـا في خطتـه ذات النقـاط السـت والتـي تدعـو إلـى وقـف القتـال والانتقـال السياسـي، إلا أنهـا لـم تدخـل حيـز التنفيـذ؛ أو حتـى اسـتقالة الأخضـر الإبراهيمـي بعـد عامـين مـن الدبلوماسـية غيـر المثمـرة رغـم نجاحـه في عقـد أول جولـة تفـاوض مباشـرة بـين النظـام والمعارضـة برعايـة أمريكا وروسـيا؛ وأيضًـا ليـس مسـتغربًا أن تمضـي الأمم المتحـدة في عقـد جـولات تفـاوض سـمتها الرئيسـة السـيولة والتغيـير المسـتمر لتعريـف "اللحظـة السياسـية الجديـدة" في سـورية " إذ كانـت انتقـالاً سياسـيًا كامـلاً وأضحـت تفاصيـل تتعلـق بعقـد اجتماعـي لا ولـم يلتـزم بـه النظـام، وانتخابـات لا يمكـن أن تجـري في ظـل هـذا التفسـخ المسـتمر لبنـى الدولـة وشـرائحها الاجتماعيـة وقطاعاتهـا الاقتصاديـة.

لذلـك انحسـر دور الأمم المتحـدة في المسـاعدات الإنسـانية والتـي بدورهـا أضحـت ملـف ابتـزاز مـن قبـل النظـام وحلفائـه في وقـت فشـل المجتمـع الدولـي مـن جعلـه ملفًـا فـوق تفاوضـي، كمـا اقتصـر هـذا الـدور علـى بعـض المهـام الإحصائيـة التـي تقـوم بـه المنظمـات الخاصـة بـالأمم المتحـدة، كمنظمـة اليونيسـكو، ومفوضيـة الأمم المتحـدة لشـؤون اللاجئـين، ومنظمـة العمـل الدوليـة، وعليـه فـإن تقييـم الفاعليـة مرتبـط بطبيعـة ووظيفـة المؤسسـة الأمميـة، فإن تناولنـا بالنقـد مؤسسـتي الجمعيـة العامـة ومجلـس الأمن فإنـه أسـير الانقسـام الدولـي واختـلاف المصالـح المرتبطـة بالجيوسـتراتجية السـورية وهـو مـا عـزز مـن تسـيّد عوامـل العطالـة وعـدم النجـاح في أي تقـدم سياسـي ذو أثـر مباشـر علـى النـزاع وضـرورات حلـه، وإذا مـا قيمنـا أدوار وكالات الأمم المتحـدة مثـل (مكتـب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية، ومنظمـة العمـل الدوليـة، واليونسـكو، والمنظمـات الخاصـة باللاجئـين والإغاثـة) فإننـا نلحـظ أدوارًا متفاوتـة الأهميـة والأثـر وفـق معاييـر النجـاح في تحسـين وتغليـب الخيـارات الإنسـانية والإغاثيـة وسياسـات الاسـتجابة الطارئـة.

جدول يبين عدد المرات التي استخدم فيها الروس حق النقض حيال مشاريع قرارات لمجلس الأمن حول سورية

	تاريخ الفيتو الروسي	ماهية المشروع والدول المقدمة له
١	٢٠١١ /١٠/٤	تقدمت به بريطانيا وفرنسا والمانيا والبرتغال لإدانة قمع النظام الحاكم في سوريا لمعارضيه ويهدد بعقوبات ضده في حالة عدم إيقاف القمع واحترام حقوق الإنسان وبدء بالإصلاحات.
٢	٢٠١٢ /٢/٤	تقدمت به فرنسا وبريطانيا بدعم من الدول العربية يحمل رئيس النظام مسؤولية قتل المواطنين السوريين، ويدعم مقترح الجامعة العربية المتضمن تسليم السلطة إلى نائب الرئيس لإفساح المجال لعملية التحول الديمقراطي
٣	٢٠١٢ /٧/١٩	تقدمت به فرنسا وبريطانيا يسمح بانتقال سلمي للسلطة تحت البند السابع كما نص على تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار
٤	٢٠١٤/٥/٢٢	تقدمت فرنسا بمشروع قرار آخر إلى المجلس يدين فيه جرائم النظام الحاكم في سوريا وإحالة ملف الحكومة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية
٥	٢٠١٦ /١٠/٨	معاودة فرنسا محاولاتها بتقديمها مع إسبانيا مشروع قرار إلى المجلس يتضمن لإطلاق النار والمعارك في مدينة حلب السورية
٦	٢٠١٦ /١٢/٥	تقدمت به مصر وإسبانيا وفنزويلا والمدعوم من أمريكا وبريطانيا وفرنسا والذي تضمن المطالبة بهدنة لمدة أسبوع للقتال الجاري في حلب
٧	٢٠١٧/١/٢٨	قرار صاغته بريطانيا وفرنسا وأمريكا ينص على فرض عقوبات جديدة على النظام بسبب استخدامه لأسلحة كيماوية
٨	٢٠١٧/٤/١٢	تقدمت به أمريكا وبريطانيا وفرنسا تضمن الطلب بتشكيل لجنة دولية لغرض التحقيق بالضربة الكيميائية بغاز السارين على مدينة خان شيخون السورية بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٧
٩	٢٠١٧/١٠/٢٥	مشروع قرار أمريكي متضمن تمديد مهمة لجنة التحقيق حول استخدام الكيميائي في خان شيخون لمدة عام آخر
١٠	٢٠١٧/١١/١٦	مشروع قرار أمريكي متضمن تجديد تفويض لجنة التحقيق الدولي لتحديد المسؤول عن الهجمات الكيماوية في سورية
١١	٢٠١٧/١١/١٨	مشروع صاغته اليابان لتجديد التفويض للجنة التحقيق لمدة شهر

وفي تفنيد أسباب محدودية الدور السياسي والأمني الأممي في سورية، فإنه يمكن حصرها في عدة مستويات سياسية تبلورت وتضافرت في إنتاج "حق النقض" كوسيلة دالة لحجم الاختلاف في خارطة المصالح الدولية والإقليمية وما رافقها من دفوعات وحركيات سياسية ساهمت في تغيير مستمر للسياقات السياسية التي طرأت على الملف السوري، فمن جهة أولى تعمقت قناعة موسكو لاستخدام هذا الحق بحكم بحثها المستمر على عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها المشاركة بحل أو توجيه الأزمة السورية خارج نطاق السياسات الروسية، وهي تبقي بذلك الحل على ما ينتجه واقع الصراع العسكري والذي تسيره وفق إرادتها، ومن جهة ثانية فقد استغلت روسيا الموقف المتردد للولايات المتحدة الأمريكية لاسيما موقف إدارة الرئيس (باراك أوباما) تجاه الأزمة السورية وبشكل خاص موقفها من بقاء رئيس النظام على رأس السلطة وكذلك دعمها للمعارضة السورية بشكل يؤثر في قلب المعادلة العسكرية والسياسية والمساهمة الجادة في تحقيق المزيد من المكاسب لروسيا وحلفائها سواء على صعيد الموقف العسكري أم السياسي، ومن جهة ثالثة فإن عدم توافق الدول الأعضاء جمد فاعلية مجلس الأمن وجعله جزءًا من المشكلة وليس جزءًا أساسيًا في الحل ، لاسيما أن مصالح الأطراف غير قابلة للتطابق أو على الأقل في التقارب.

أيضًا بالمقابل، لا يمكن للأمم المتحدة الانطلاق في التعامل مع ملفات الصراع إلا وفقًا لمنطلقين: قانوني وتنفيذي، إذ حتّم عليها المنطلق القانوني التعامل مع نظام الأسد بوصفه "ممثلاً للدولة السورية"، رغم ثبوت ارتكاب هذا النظام لكل أشكال الجرائم بدءًا من التطهير العرقي ومروراً بالإبادة الجماعية وليس انتهاءً بإرهاب المواطنين. إلا أن هذا التحتيم لا يبرّر للأمم المتحدة تقاعسها في البحث عن وسائل وأدوات تأثير لتحسين الشروط الإنسانية كحدّ أدنى باعتبارها منظمة عالمية مهمتها الأساس إنفاذ القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان.

أما على صعيد المنطلق الإجرائي فرغم أن الأمم المتحدة لا يمكنها تجاهل المنطلق القانوني، إلا أنها تبقى أسيرة سياسات الفاعلين الدوليين، الأمر الذي حدّد وقلّص هوامش المرونة المتبعة من قبل المبعوثين الدوليين وجعلهم يخوضون مهمة سياسية صعبة، بدأها كوفي عنان بنزعة براغماتية وطرح نقاطه الستة التي تضمن انتقالاً سياسيًا للسلطة. وتابع فيها الأخضر الإبراهيمي بأداء شديد المرونة لم يستطع به تجاوز "عدم جدية المجتمع الدولي في حل النزاع في سورية". وكان من شأن هذه اللاجدية أن ساهمت في منح المزيد من الوقت لنظام الأسد الذي استفاد منه في تقليص فرص السقوط ومتابعة النهج الأمني الذي دمر الدولة والمجتمع. كما دفعت باتجاه تفاقم وتعقد إشكالات الأوضاع في ضفة المعارضة ولا سيما في ظل غياب الحماية من القصف الجوي، وبالتالي تقليص هوامشها في إدارة الأماكن المحررة، مما أتاح الفرصة "للجهاديين" لاستغلال الظرف وانتقال حركيتهم لأشكال صلبة عززت الانتقال بالصراع من مستوى صراع سلطة ومجتمع إلى مستويات محاربة الإرهاب والذي توافقت معظم الدول على أنه المدخل الرئيسي لسياساتها لتؤكد تلك الدول أنها مستمرة في تغييب جذر الصراع لصالح نتائجه وهو ما أسهم في استعصاءات واختلالات للعملية السياسية برمتها.

بموازاة ذلك؛ تحرك المبعوث الدولي الثالث ستيفان دي ميستورا وفق أربعة قواعد جديدة تختلف عن سابقيه، وهي أولوية محاربة الإرهاب؛ تكريس الهدن كإطار لا سياسي يؤمن وقف الاقتتال؛ ضمان موافقة الفاعلين الدوليين المؤيدين لنظام الأسد، تجزئة أجندة الانتقال السياسي لسلل أربعة (دستور وانتخابات وحوكمة وأمن)، وقد تبنى هذه القواعد نتيجةً لظهور خمسة منعطفات كان من شأنها تحول النظرة نحو القضية السورية من ثورة مجتمع مضطهد ضد نظام مستبد إلى صراع إقليمي ثم إلى حرب لمواجهة " الإرهاب"، وهذه المنعطفات هي: اتفاق نزع الترسانة الكيماوية؛ تسيد اللغة العسكرية بعد فشل العملية التفاوضية في جنيف؛ و مواجهة تمدد تنظيم "الدولة" وتنظيم جبهة النصرة؛ والتحالف الدولي وضبابية الأهداف والرغبة الدولية في تطويع طرفي النزاع في محاربة "الإرهاب، والتدخل الروسي وما أفرزه من تغيير لتعريف العملية السياسية وتغليب فكرة الدستور على غيرها، ولدى التقييم لتلك القواعد يظهر بشكل واضح أنها شكلت مناخًا داعمًا لسياسة المحور الإيراني السوري الذي عمل منذ اليوم الأول عبر خبرته الأمنية في نقل الصراع إلى مستويات تتناسب مع سرديته للأحداث.

برعاية الأمم المتحدة: تسع جولات تفاوضية

منذ تعثر مبادرتي الجامعة العربية وانتهاء الحلول العربية (الأولى وتنص على وقف العنف والإفراج عن المعتقلين وسحب الجيش من المدن السورية، والثانية: نقل سلطات الرئيس بشار الأسد إلى نائبه وتشكيل حكومة وحدة وطنية) ساهمت مجموعة من العوامل لانتقال الملف من المستوى العربي إلى المستوى الدولي، الذي برزت المعالم الناظمة لتعاطيه مع أول فيتو روسي، وبات منطق العمل قائم على انجاز وثائق تفاهم أمريكية وروسية، ففي ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، اتفقت مجموعة العمل حول سوريا التي تضم الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا وتركيا وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في جنيف على مبادئ العملية الانتقالية عرفت بمبادئ جنيف ١، إذ نصت الخطة وقتها على تشكيل "حكم انتقالي كامل الصلاحيات التنفيذية" على "قاعدة التفاهم المتبادل"، دون أن تحدد مصير الأسد، لتؤسس هذه الوثيقة الأممية لحالة من الفهم المزدوج والتفسيرات المختلفة لكل الأطراف المعنية بالملف، والأهم هنا أن حدد آنذاك الدور التنسيقي للأمم المتحدة كراعية للمفاوضات وميسرة لأجندة عمل غير خلافية مما أسس لمسيرة ماراثونية في المفاوضات ريثما يكتمل شرط التوافق الدولي التام الذي لا يزال غائبًا حتى إعداد هذه الورقة.

بدأت هذه المسيرة في يناير ٢٠١٤م، بما عرف بـ"جنيف-٢"، حيث عقدت مفاوضات أولى في سويسرا بين المعارضة والحكومة السورية، بضغوط من واشنطن الداعمة للمعارضة ومن روسيا الداعمة لدمشق، لكنها انتهت بدون نتيجة ملموسة، وأعادت الصراع مجددًا للميادين العسكرية الذي حكم منذ تلك الفترة حتى ما قبل التدخل الروسي منطق التوازنات العسكري، وتلتها جولة ثانية انتهت في فبراير أعلن بعدها مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي وصول النقاش إلى طريق مسدود، مما حمله إلى إعلان استقالته بعد أن خلف كوفي أنان في هذه المهمة، وحل محله ستفان دي ميستورا في يوليو/تموز.

في نوفمبر ٢٠١٥م، واتساقًا مع مفهوم "إدارة الأزمة"، تم تشكيل مجموعة دعم دولية لسوريا في فيينا تضم ٢٣ قوة دولية وإقليمية ومنظمات متعددة الأطراف، بينها الولايات المتحدة وروسيا والسعودية وإيران وتركيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأعدت هذه المجموعة خارطة طريق للعملية الانتقالية، ولإجراء انتخابات وعقد مباحثات بين الحكومة والمعارضة بحلول بداية يناير/كانون الثاني دون الاتفاق على مصير الأسد. وفي ١٨ ديسمبر ٢٠١٥م، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع وللمرة الأولى منذ بدء الأزمة قرارًا استنادًا إلى محادثات فيينا رقم ٢٢٥٤، يحدد خارطة طريق تبدأ بمفاوضات بين النظام والمعارضة، وينص على وقف لإطلاق النار، وتشكيل حكم انتقالي في غضون ستة أشهر، وتنظيم انتخابات خلال ١٨ شهرًا.

وفي مطلع ٢٠١٦م، عقدت ثلاث جولات من المفاوضات غير المباشرة بين النظام والمعارضة في جنيف برعاية مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية دي ميستورا، دون أي تقدم يذكر،

ومن مارس/آذار إلى يوليو ٢٠١٧ نظمت أربع جولات أخرى من المفاوضات غير المباشرة التي لم تثمر شيئا. وفي ١٤ ديسمبر اتهم المبعوث الأممي دمشق -إثر جولة تفاوض أخرى-بنسف المفاوضات عبر رفض التفاوض مع المعارضة، واعتبرها "فرصة ذهبية ضاعت". ويوم ٢٦ يناير ٢٠١٨ م، انتهت الجولة الأممية التاسعة بخيبة في فيينا التي استضافتها لدواع لوجستية، علما بأنها تعقد عادة في جنيف.

شكل نهاية عام ٢٠١٥م، نقطة تحول رئيسية في الملف السوري، إذ طورت موسكو أدوات الفاعلية السياسية إلى مستويات صلبة تمثلت بالتدخل العسكري المباشر واستطاعت منذ بيان فيينا في ٢٠١٥/١٠/٣٠ الذي أتى بُعيد التدخل الروسي العسكري المباشر في سورية، أن موسكو تعمل وفق مقاربة سياسية عسكرية، قائمة على "تطويع الميدان" وضرب المعارضة السورية، وتحويل ذلك لمكتسبات سياسية توظفها لتعزيز سرديتها وتعريفها للملف السوري. وبهذا السياق كان لا بد لموسكو من اتباع استراتيجية "الحل الصفري" على المستوى العسكري في سورية مستغلةً توظيف معادلة الإرهاب التي أرادتها الدبلوماسية الروسية سائلة. فضربت ابتداءً مناطق سيطرة قوى الثورة في الساحل وأخرجت كافة جيوبها من مساحات "سورية المفيدة" مُتبعة منهجية التهجير وصولاً لعودة السيطرة على حلب الشرقية، وقابل كل ذلك هندسة سياسية روسية على مستوى الفاعلين الدوليين والإقليميين تكرس من خلالها "القيادة الروسية" وإجهاضٌ دائمٌ لأية فاعلية تُرتجى من مجلس الأمن باستثناء قرار نشر المراقبين الدوليين رقم (٢٣٢٨) للإشراف على عملية الإخلاء كونه يعزز السيطرة الدائمة على مدينة حلب.

واستمرارًا في هذا الاستثمار السياسي الروسي نظمت روسيا وإيران وتركيا في يناير ٢٠١٧م، في أستانا عاصمة كزاخستان؛ مفاوضات ضمت للمرة الأولى ممثلين عن النظام السوري وآخرين عن الفصائل المعارضة أفرزت ما يعرف باتفاقات خفض التصعيد، إذ كان المحدد الرئيسي هو محاولة سحب الوظائف السياسية من جنيف عبر تنامي المداخل الأمنية المبررة لاجتماعات الأستانة ووصولها لمستويات سياسية تبلور في مؤتمر سوتشي ٣٠ يناير ٢٠١٨م، الذي جمع طيفًا كبيرًا من السوريين للتوافق على دستور جديد وليرتجى تثبيت موسكو كمهندس رئيس للعملية السياسية، إلا أنه وقبيل المؤتمر أصدرت الدول الخمس: أمريكا، بريطانيا، فرنسا، السعودية، والأردن اجتماع باريس ٢٠١٨/١/٢٣ م، ورقة غير رسمية بشأن إحياء العملية السياسية في جنيف بشأن سورية، لم تختلف مع الطرح الروسي القائم على انتخابات ودستور، إلا انها أعادت الإشراف الكامل للأمم المتحدة على العملية السياسية وقلصت الكثير من صلاحيات "الرئيس".

عطل الاستثمار السياسي الروسي مجلس الأمن الدولي ثم حاول خطف الصلاحيات والمسؤوليات السياسية لمسار جنيف الذي تعثر بحكم التباعد والاختلاف بين أطراف النزاع من جهة ولاستمرار التناقض بين الفواعل الدولية من جهة ثانية، إلا أن الفواعل الدولية الأخرى كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسعودية والأردن عارضت هذا الخطف عبر تأكيدها المستمر على أولوية الإشراف الأممي ووفقًا للقرارات الدولية لاسيما القرار ٢٢٥٤، وبهذا دلالات كثيرة حول التمسك بأدوار الأمم المتحدة، وقد يفسر ذلك من جهة أولى كسبيل اعتراض وعرقلة للروس الذين باتو منخرطين بتفاصيل عديدة بالمشهد السوري دون تحصلهم على مكسب سياسي استراتيجي، ومن جهة ثانية: استمرار منطق "إدارة الأزمة" وجعل المشهد السوري مرة أخرى ميدانًا للتنافس السياسي والعسكري الدولي بالدرجة الأولى خاصة بعدما استطاعت موسكو من إلحاق عدة خسائر عسكرية بالمعارضة وتخفيف أي مكسب ميداني لها.

نهاية ٢٠١٥ طورت موسكو أدوات الفاعلية السياسية بالتدخل العسكري المباشر

الأدوار الأممية المتوقعة وتحدياتها المركبة

بات الصراع الدولي في سورية بمعناه العسكري والسياسي أكثر وضوحًا وتبلورًا، ويدخل في هذه الآونة في مراحل ما قبل الترتيب الجديد لحدود التأثير والنفوذ، ومرجحًا لحقبة زمنية طويلة تتبلور فيها مظاهر الحرب الباردة على الأراضي السورية بشكل أكبر واحتمالية تحولها لصدامات مباشرة، ليعزز معه أيضًا استمرار عوامل الاستعصاء في أتون حركة العملية السياسية رغم نجاح موسكو في إعادة تعريف عناصرها الأولية بما يتفق مع مخيالها السياسي، فمن جهة أولى عسكرية لم تعد اتفاقات الأستانة بصيغها القائمة قادرة على استيعاب التطورات العسكرية الدولية المتلاحقة في سورية(عملية غصن الزيتون، تثبيت الانتشار الأمريكي، ارهاصات حرب كبرى في الجنوب)، ومن جهة سياسية، يبدو القرار الأممي ٢٢٥٤ عصيًا على الاستمرار دون مزيد من الشروحات التفصيلية التي تسهل العملية التفاوضية السورية، وما بين الجهتين وما تفرضانه من ضرورات ظهور ترتيب عسكري وسياسي جديد يوفر مناخات ومساقات جديدة قابلة للتفاعل، يستمر أثر الحل الصفري الذي ينتهجه النظام وحلفاؤه مهددًا لمبدأ ووجود لحظة سياسية في سورية، بالعموم تتنامى مؤشرات "ضرورة إعادة الترتيب" و يُتوقع أن تحتوي معادلاتها على عدة معطيات، أهمها: استدامة التواجد الأمريكي في سوريا وبقاء

امتلاكها لعنصر تعطيل الحركية الروسية؛ محاولات روسية لتحجيم الدور الأمريكي أو وصولها إلى مرحلة تطبيع وتكيُّف وجعل هذا الدور ذو آثار أمنية أكثر منها سياسية؛ استمرار اختبار ضبط النفس في الجنوب السوري التي تعبث به طهران أمنيًا واجتماعيًا؛ وضوح طبيعة التموضع التركي في معادلة علاقتها مع واشنطن وموسكو؛ استمرار الثلاثي (موسكو وطهران والنظام) في منوال عمليات "بسط السيطرة"؛ توفير أطر أمنية جديدة تستوعب هذا العدد الكبير من القواعد العسكرية الأجنبية في سورية. وأمام هذه المعطيات يكون المشهد السوري قد اقترب من تجاوز "الصراع المحلي" ونقله كليًا للمستوى الإقليمي والدولي والذي وإن كان مرتبًا أوليًا بتفاهمات واتفاقات أمنية، إلا أنها شديدة القلق ولم تعد صالحة لضبط التحولات الجديدة. فبات هذا المشهد بحاجة لترتيب آخر وهذا ما سيؤثر حكمًا على طبيعة المخرج السياسي العام من جهة، وأدوار كافة الفواعل المحلية من جهة ثانية.

ووفقًا لهذا، تنحصر أدوار الأمم المتحدة السياسية المتوقعة في العمل وفق مبدأ التوافق مع الدفوعات الروسية المتمسكة بتعريفها للعملية السياسية وبما ينسجم مع الأدوار الأممية التي تضمنتها "اللاورقة" باعتبارها مؤشرًا أخيرًا على طبيعة الفهم السياسي لتلك الدول وفق الآتي:

أولاً: تغيير النهج والمستند المتبع في جنيف بحيث يحقق تقدمًا في أجندة العملية ولا يلاقي بذات الوقت اعتراضًا روسيًا حوله، وعليه قد يكون هذا النهج يستند على فكرة الابتعاد عن أسلوب الجولات، والاتجاه إلى عملية سياسية متواصلة، وفق آليات "فرق عمل تركز على الدستور والانتخابات وغيرها من القضايا التي تركز على وضع تدابير بناء الثقة مثل ملف المحتجزين، وإعادة تفعيل فرق العمل المعنية بوقف إطلاق النار، وإيصال المساعدات الإنسانية، وهذا يتطلب من فريق ديمستورا إعادة ملفاته بالكامل إلى جنيف ودفعه باتجاه اعتماد مستند قانوني جديد يفسر بشكل أوضح القرار ٢٢٥٤ و يزيد من الآليات التنفيذية.

ثانيًا: أدوارًا عابرة للتنسيق: بمعنى تكرار سياسة ورقة المبادئ المشتركة (المبادئ الحية ذات ١٢ بندًا)، وورقة خلاصات الوسيط المتعلقة بالانتقال السياسي، مثل هذه الأوراق التي أقرتها تشاورية لوزان، ورفضتها الهيأة العليا للمفاوضات السابقة، ويمكن جعلها وثائق رسمية ملزمة للمعارضة وللنظام، إذا حدث اتفاق دولي عليها، في خط يشبه بيان جنيف ٢٠١٢، وبياني فيينا ٢٠١٥، إلا أن فاعلية هذه الأدوار ستبقى مرتبطة بطبيعة الترتيب السياسي والدولي الجديد وعدم انفجار الحركيات الدولية القلقة في سورية.

ثالثًا: تركيز فرق الأمم المتحدة على المبادئ الدستورية العامة التي ستضع إطارًا للمناقشات اللاحقة بشأن مضمون الدستور الجديد، أو نصّه الفعلي، أو الإصلاح الدستوري، مسؤولية كاملة على الأمم المتحدة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة كما هو الحال بالنسبة للمسائل الدستورية، بذات السياق وضمن توقع "ظهور معطيات التدخل الإنساني"، فإنه لا يزال مستبعدًا وفق المؤشرات التي تفرزها سلوكيات الدول "الصديقة" للشعب السوري، فلا بوادر إلى حراك خارج مجلس الأمن الذي حكم عليه الروس بالعطالة، فبالوقت الذي توقع سابقًا الكثيرون تدخلًا عسكريًا غربيًا إبان العديد من المجازر الكيماوية في سورية، أتت صفقات الروس لتنقذ الأمر، أو كما توقع البعض التدخل حاليًا حيال جرائم الحرب التي يرتكبها الروس والايرانيون ونظام الأسد في الغوطة الشرقية، وسواها من المناطق السورية، لاسيما بعد صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ القاضي بوقف إطلاق النار وبهدنة إنسانية، إذ لم تشكل مأساة الغوطة أي دافع للتدخل الإنساني، وبقي السوريون هم من يدفعون ثمن العجز والفشل الدولي، على العكس لايزال الإطار الدولي وتقاطعاته الاستراتيجية، وبما يرسمه من خطوط حاكمة لتحركات القوى الإقليمية، يشير إلى استدامة الأزمة وصعوبة توافر حلول مستقرة لها.

ختامًا

إن قدرة الأمم المتحدة على لعب دور بناء في هذه المنطقة عمومًا وفي سوريا ذات الخصائص الجيوسياسية المعقدة خصوصًا كمنظمة تعلي الشأن الإنساني على باقي الاعتبارات وتسعى لتمكينه ، هي قدرة محدودة جدًا لأسباب تتعلق بهيكليتها وبنيتها ونمطية وظائفها أمام "منطق الكبار"، ولأسباب مرتبط بالظروف المتعلقة بالجغرافية السورية، فوفقًا لـ" وليام شوكروس" مؤلف كتاب: Deliver us from Evil: Warlords, Peacekeepers and a World of Endless Conflict)":"اعتقدنا ونحن ندخل غُرّة هذا القرن، أن ثمة هندسة عالمية جديدة للنظام العالمي الذي شُيّد غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، لكننا في الواقع لم نُدرك ما طبيعة هيكليته النهائية، حتى ولو كنا نأمل بأن تكون اليد العليا للتدخّل الإنساني. لكن اليوم، أثبت الشرق الأوسط أن العكس هو الذي حدث، وأن الآمال الإنسانوية تحطّمت في المنطقة وسادت، بدلاً منها، حصانة الديكتاتوريين في العديد من الأماكن".

سبعة أعوام والأمم المتحدة في سورية في حالة تقييد كامل، وبدلًا من إطلاق "الفواعل الدولية" لمهامها الإنسانية –على أقل تقدير– في سورية، نراها مكبلة بتوازنات غاية في الدقة وحسابات ومصالح معقدة وغير مستقرة، ومستندات قانونية ناظمة للعمل التفاوضي تفتقد للتفسير المشترك مما يجعل كافة هوامشها لا تعدو عن كونها منظمة معطلة للأثر السياسي ومنفذ لاتفاق يصعب بلورته وفق الترتيبات المتراكمة عسكريًا وسياسيًا واجتماعيًا في سورية.

* باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

القـرار ٦٧٨ هيـأ الـمجـتمع الدولـي لاسـتخدام القـوة ضـد العـراق

دول الخليـج والجانـب العسـكري للأمـم المتحـدة: المشـاركة الخليجيـة الدوليـة

تبدو الأمم المتحدة للبعض وكأنها تحلق فوق آوزار العالم دون الالتفات لها، رغم أنها تمكنت من أن يتحاشى العالم قيام عالمية ثالثة بسبب دورها في تثبيت السلم والأمن الدوليين.لكن مؤشرات عدة تكشفت بروز تجاذبات دولية تنطوي على إمكانية العودة لحقبة الحرب الباردة. وللأمم المتحدة مجموعة من الآليات المرتبطة بالحد من الأزمات، كحفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام، والدبلوماسية الوقائية لمواجهة العوامل المسببة للنزاعات والأزمات واحتوائها قبل حدوثها؛ لكن مايجري في المنظمة الأممية يبدو وكأننا أصبحنا نعيش حاليًا في نسخة مزورة من الأمم المتحدة التي كانت في ذهن الآباء المؤسسين، لكون عملها قد توسع في التدخلات الزجرية لا العملية.

د.ظافر محمد العجمي

دول الخليج والأمن الأممي

تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥م، في مدينة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا الأمريكية كمنظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة؛ وكانت المملكة العربية السعودية هي الدولة الخليجية الوحيدة التي شاركت في التأسيس. لكن ليس لدول الخليج منصب دائم في الهيأة السياسية الوحيدة للأمم المتحدة التي تملك سلطات لحل النزاعات المسلحة وهو مجلس الأمن الدولي. لكنها عملت بفاعلية بعد أن حصلت على كرسي العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي لمدة عامين. حيث انضمت الكويت لعضوية المجلس ١٩٧٨م؛ والإمارات العربية المتحدة ١٩٨٦م، والبحرين ١٩٩٨م، وعمان ١٩٩٤م، وقطر ٢٠٠٦م، ثم السعودية التي فازت به ٢٠١٤م، لتعود الكويت للمرة الثانية ٢٠١٨م.

الأمم المتحدة وتحرير الكويت ١٩٩٠م

ولعل الكويت هي أكثر دول الخليج ارتباطًا بالأمم المتحدة، فقد أدان المجتمع الدولي الغزو العراقي الغاشم للكويت، حيث اجتمع مجلس الأمن الدولي بعد ساعات من حدوث الغزو واتخذ القرار رقم ٦٦٠ بتاريخ ٢ أغسطس١٩٩٠م، وأدناه نص القرار:

– أن مجلس الأمن الدولي إذ يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠م، واذ يقرر أنه يوجد خرق للسلام والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت، وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩ و٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

١- يدين الغزو العراقي للكويت.

٢- يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فورًا دون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ – ٨ – ١٩٩٠م.

٣- يدعو العراق والكويت إلى البدء فورًا في مفاوضات مكثفه لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد خاصة جهود جامعة الدول العربية.

٤- يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار، لقد أعرب جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي عن استنكارهم لغزو العراق لدولة هي عضو في الأمم المتحدة، كما أدان الرأي العام العالمي والإسلامي والعربي بأكثريته هذا العدوان.

في ٦ أغسطس١٩٩٠م، معاد مجلس الأمن للاجتماع وطالب المجلس جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال العراقي في الكويت كما أنشئ المجلس لجنة لمراقبة تنفيذ الجزاء في ٧ أغسطس١٩٩٠م، واستجابة لطلبات الكويت والسعودية والبحرين ودولاً أخرى ووفقًا للماده ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ثم المملكة المتحدة ودولاً أوروبية أخرى بإرسال قوات جوية وبحرية إلى المنطقة، وقد تطورت هذه العملية لتصبح بعد ذلك عملية واسعة تضم أكثر من ٣٣ دولة منها دولا عربية وفي ٩ أغسطس١٩٩٠م، اجتمع مجلس

الأمن واتخذ القرار ٦٦٢ الذي عبر فيه عن استنكاره لإعلان بغداد عن ضم الكويت إلى العراق. وطالب المجلس العراق مرة أخرى سحب قواته فورًا من الكويت بدون قيد أو شرط وإلغاء جميع إجراءات الضم ودعا جميع الدول إلى عدم الاعتراف بهذا الضم. في ١٢ أغسطس١٩٩٠م، طالبت حكومة الكويت من مقرها المؤقت في السعودية تنفيذ القرار رقم ٦٦١ واتهمت الكويت القوات العراقية بنهب المنازل والمرافق العامة والخاصة وسرقة المركبات، وسلب البنوك، والمتاجر، والمستودعات، وإرهاب السكان، واعتقالهم وتعذيبهم وإعدامهم تعسفًا. واصل مجلس الأمن اجتماعاته واتخذ عده قرارات منها القرار ٦٧٠ الذي أدان بموجبه سوء معاملة القوات العراقية المحتله للمواطنين وإرغامهم على مغادرة الكويت، مما يعد انتهاكًا للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة، كما أدان المجلس بقراره رقم ٦٧٧ تغيير التكوين الديموغرافي والتركيب السكاني للكويت وإلغاء الهوية. في ٢٩ تشرين الثاني اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٧٨ الذي يتعلق باستخدام الدول الأعضاء جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرارات المجلس وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة والإذن باستخدام القوة. وبصدور هذا القرار أصبح المجتمع الدولي مهيأ لاستخدام القوة ضد العراق وإرغامه على إنهاء احتلاله للكويت، وقد أعطى القرار مهلة ٤٥ يومًا للعراق لإنهاء احتلاله للكويت.

أجرى الأمين العام للأمم المتحدة السيد (بيريز دي كويار) محادثات مكثفة مع حكومة العراق وصدام حسين قبل انتهاء المهلة، ولكن جميع هذه المحادثات قد باءت بالفشل، وقد صرح السيد دي كويار بعد عودته من بغداد قائلا: إن محادثاته مع حكومة العراق وصدام حسين لم تكن ناجحة، وأن العالم يتأرجح بين الحرب، والسلام، وناشد صدام حسين أن يبتعد عن الكارثة. وفي ١٦ يناير ١٩٩١م، شن التحالف الدولي أولى هجماته الجوية، والتي استمرت ستة أسابيع والتي استهدفت شبكات الدفاع الجوي، والبنية، التحتية للاتصالات، وشبكات نقل الكهرباء، ومستودعات التخزين الحربي، والجسور، وخطوط الإمداد وبعض الأهداف المدنية، وقد تم إلحاق الأضرار الفادحة بهذه الأهداف أو تعطيلها وعقب ذلك بدأ الهجوم البري في الساعات الأولى من صباح يوم ٢٤ فبراير ١٩٩١م، حيث شرعت قوات التحالف الدولي بالعمليات الهجومية البرية منطلقة من مواقعها في السعودية لطرد القوات المحتلة.

وفي منتصف ليله ٢٧ -٢٨ فبراير ١٩٩١م، تم تحرير كامل التراب الكويتي من الاحتلال العراقي ودخلت قوات التحالف بعض أجزاء العراق، وبعدها توقفت جميع العمليات القتالية، بعد أن أبلغ العراق مجلس الأمن بأن قواته قد بدأت في الانسحاب إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها قبل ١ من شهر أغسطس ١٩٩٠م، ووعد بإطلاق سراح جميع أسرى الحرب فورًا، وتعهد

طالبت حكومة الكويت تنفيذ القرار رقم ٦٦١ واتهمت القوات العراقية بالنهب والسرقة وإرهاب السكان واعتقالهم وتعذيبهم وإعدامهم

بالامتثال التام لإرادة المجتمع الدولي. وبعد ذلك أبلغت حكومة الكويت الأمين العام للأمم المتحدة بأنها قد استأنفت مهام الدولة في جميع أنحاء الكويت؛ وبذلك تكون مرحله غزو الكويت قد انتهت. وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الهام الذي أظهرته الأمم المتحدة خلال أحداث الغزو العراقي لدولة عضو في الأمم المتحدة، وقد تكلل هذا الدور بإحراز النصر السريع والحاسم.

١٢ عامًا لحماية الأمن الدولي من التهديدات العراقية

أنشئت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (يونيكوم) في ٩ أبريل ١٩٩١م، عقب حرب الخليج بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٩ (١٩٩١م)، وتم نشرها بالكامل بحلول مطلع مايو ١٩٩١م، وتمثلت مهمة المراقبين العسكريين الـ ٣٠٠ في رصد المنطقة المجردة من السلاح على طول الحدود بين العراق والكويت ومجرى خور عبد الله المائي، وردع انتهاكات الحدود والإبلاغ عن أي عمل عدائي. وفي ٥ فبراير ١٩٩٣م، وبموجب قرار مجلس الأمن ٨٠٦، تم توسيع نطاق الولاية لتشمل الإجراءات المادية الرامية إلى منع الانتهاكات، وتم توسيع نطاق هذه القوة لتصل إلى ثلاث كتائب مشاة ميكانيكية مصممة بالإضافة إلى الدعم. وكان مقر القوة في أم قصر، بالعراق، داخل المنطقة المجردة من السلاح. وبلغ القوام الأقصى للقوة ١،١٨٧ فردا في ٢٨ فبراير ١٩٩٥م. مدد مجلس الأمن ولايتها للمرة الأخيرة في يوليو ٢٠٠٣م. وبعد ١٢ عامًا أقر مجلس الأمن الدولي إنهاء مهمة القوة قائلا إنها"لم تعد ضرورية لحماية الأمن الدولي من التهديدات التي تشكلها الأعمال العراقية ضد الكويت".

العسكري الخليجي مع القبعات الزرق

- قوات حفظ السلام

ظهرت الحاجة لقوات حفظ السلام في أيام الحرب الباردة. وهي واحدة من عمليات الأمم المتحدة تنفذها قوات عالمية لا بلد لها، ويتميّز رجالها بقبعاتهم الزرقاء، والمسؤول عن إصدار القرار

بنشرها هو مجلس الأمن، ومن مهامها تنفيذ اتفاقيات السلام، تعزيز الديموقراطية، ونشر الأمن والاستقرار، وتعزيز سيادة القانون، والعمل على دفع عجلة التنمية وتحقيق حقوق الإنسان.

- دولة الكويت

نشرمجلس الأمن العديد من قوات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. وترجمة لالتزامها بمد يد العون لإعادة بناء ما دمرته الصراعات، وردًا لجميل الامم المتحدة في تحريرها، بادرت الكويت بالمشاركة في عملية "إعادة الأمل" في الصومال. حيث كان الجيش الكويتي من طلائع قوات الدول العربية التي أرسلت إلى الصومال لتأمين المساعدات الغذائية للمنكوبين جراء الحرب والمجاعة التي اندلعت في البلاد عام ١٩٩٢م.

- دولة قطر

لم نجد ما يشير إلى أن دولة قطر الشقيقة قد شارك جنودها في قوات حفظ السلام الدولية قبل عام ٢٠١١م، حين وافقت على نشر ٤٥٠ جنديًا قطريًا على الحدود بين جيبوتي وإريتريا بعد سنوات من الوساطة في نزاع على أراض بين الدولتين الإفريقيتين، لكن الدوحة سحبت قواتها المتواجدة على الحدود بين البلدين في ١٢ و١٣ يونيو ٢٠١٧م، بعد موقف طرفي النزاع من الأزمة الخليجية.

- المملكة العربية السعودية

في منتصف ديسمبر١٩٩٢م، بدأت القوات السعودية تصل إلى الصومال للانضمام إلى القوات المتعددة الجنسيات المكلفة، بتفويض من مجلس الأمن الدولي، تأمين المساعدات الغذائية وإمدادات الإغاثة للصوماليين. إيمانًا من القيادة السعودية بضرورة "إنقاذ الصومال وتقديم المساعدات الإنسانية إلى شعبها الذي يعاني من المجاعة والحرب الأهلية، واستمرار دعمها كل ما من شأنه تحقيق مصلحة الشعب الصومالي". وكانت طلائع الفرقة السعودية قوات نخبة مهمتها الفصل بين المتنازعين و تعمل ضمن منظومة أممية ترعاها هيأة الأمم المتحدة لتطبيق السلام و«إعادة الأمل»، فعملت القوات في مهمتها لحراسة واستقبال سفن مواد الإغاثة في ميناء العاصمة البحري المقدمة من المملكة وتوزيعها على الشعب الصومالي كما ساهمت في مرافقة القوافل الإنسانية والإغاثية التابعة للأمم المتحدة داخل وخارج العاصمة مقديشو، وساهمت كذلك في فتح الطرق المغلقة في العاصمة مقديشو من قبل بعض الفصائل الصومالية، علاوة على توزيع مواد الإغاثة المقدمة من هيأة الإغاثة السعودية الرسمية إلى الشعب الصومالي، مع قيامها بواجباتها في فرض الأمن وحماية نقاط مختلفة وحراستها.

- دولة الإمارات العربية المتحدة

تعود أولى مشاركات القوات المسلحة الإماراتية في مهام حفظ الأمن والاستقرار الخارجية إلى عام ١٩٧٦م، في لبنان ضمن قوات الردع العربية لدرء مخاطر تفجر حرب أهلية، كما أسهمت ضمن قوات درع الجزيرة في تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م، وعملت كذلك ضمن قوات الأمم المتحدة في عملية "إعادة الأمل" بالصومال عام ١٩٩٢ م، عقب الحرب الأهلية، حيث تم إرسال كتيبة بناء على أمر الشيخ زايد آل نهيان -رحمه الله- للانضمام إلى القوة الدولية متعددة الجنسيات، ووصلت الكتيبة الإماراتية إلى الصومال في يناير ١٩٩٣م، وفي إبريل من العام نفسه أرسلت الإمارات الدفعة الثانية من قواتها المسلحة للمشاركة في تعزيز القوة الأولى، وبقيت هذه القوات في الصومال حتى إبريل ١٩٩٤م، حيث قررت استدعاء قواتها من الصومال بعد أن أدت واجباتها على أكمل وجه. وفي نهاية ١٩٩٦م، قامت دولة الإمارات بإرسال بعض المعدات والعتاد العسكري إلى المسلمين في البوسنة، ووفرت التدريب على هذه المعدات العسكرية على أرضها لجنود من القوات المسلحة البوسنية بهدف مساعدتهم على الدفاع عن أنفسهم ضد صرب البوسنة، وأسهمت الإمارات في العديد من المشروعات الإنسانية بهدف المساعدة على إعادة الإعمار في البوسنة، وأعطت الأولوية لمساعدة الطلاب وفتح المدارس وإعادة بناء المساجد. كما أقامت القوات المسلحة الإماراتية عام ١٩٩٩م، معسكرًا لإيواء آلاف اللاجئين الكوسوفيين الذين شردتهم الحروب في مخيم «كوكس» بألبانيا. وشاركت في عمليات حفظ السلام فى كوسوفو (الكيفور). وفي عام ١٩٩٩م، كانت الإمارات هي أول دولة غير عضو في حلف الأطلسي تعبر عن تأييدها لقصف الأهداف الصربية بواسطة القوات الجوية التابعة لحلف الناتو، إضافة لذلك فإن الإمارات هي الدولة المسلمة الوحيدة التي قامت بإرسال قوات لتنضم إلى القوات الدولية لحفظ السلام في كوسوفو بموافقة قيادة حلف شمال الأطلسي .وكانت المشاركة الإماراتية تتكون من مرحلتين سبقتها خمس مراحل تحضيرية: «التخطيط، والتنسيق، والاستطلاع، وإعداد الخطط، وتجميع الوسائل والقوات»، وشاركت الإمارات ضمن القوات الأمريكية بـ «قوة صقر الإمارات» والقوات الفرنسية بـ "قوة مجموعة المعركة لدولة الإمارات". كما عادت القوات المسلحة الإماراتية إلى لبنان

السعودية انضمت للقوات متعددة الجنسيات لتأمين المساعدات الإغاثية للصوماليين

مرة أخرى في عام ٢٠٠١م، لتخوض غمار تحد جديد تمثل في تطهير الأرض في الجنوب اللبناني من الألغام التي زرعها الصهاينة وتخفيف معاناة السكان، والمساهمة في مشروع التضامن الإماراتي لنزع الألغام، حيث وقعت دولة الإمارات والجمهورية اللبنانية في ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١م، في بيروت على الاتفاقية الخاصة بتنفيذ المشروع بتكلفة قدرها ٥٠ مليون دولار أمريكي، وقد تم إنجاز المشروع بنجاح نتيجة التعاون المشترك بين البلدين. ثم شاركت القوات المسلحة الإماراتية ضمن قوات حفظ السلام في أفغانستان «إيساف»، منذ بداية العام ٢٠٠٣م، وبلغ عدد أفراد القوات المسلحة الإماراتية المشاركة في قوة «إيساف» أكثر من ١٢٠٠ عنصر. ولعبت هذه القوات دورًا حيويًا في تأمين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب الأفغاني، فضلاً عن قيامها بدور موازٍ في خطط إعادة الإعمار والحفاظ على الأمن والاستقرار هناك.

عيوب ومكاسب التواجد الخليجي مع القبعات الزرق

تتهم الأمم المتحدة بأنها تتسم بعدم الفاعلية، وصارت تعاني من بيرقراطية مفرطة، فضلاً عن انتقادات تتعلق بتكلفتها الباهظة، وبأنها فشلت في حفظ السلم الدولي في أكثر من منطقة، وصلت، منذ مدة قريبة، إلى اعتراف الأمين العام بفشل المنظمة في التعامل مع كارثة اللاجئين السوريين. فقد شن النظام السوري، ستّ هجمات كيماوية على الغوطة منذ مطلع عام ٢٠١٨م، حتى الآن. ووقعت ثلاث من هذه الهجمات بعد قرار مجلس الأمن الدولي وقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٨م، بينما وقع هجومان قبل القرار، كما أن النظام استخدم النابالم المصنف من بين الأسلحة المحظورة إذ تنص اتفاقية جنيف، الموقعة في ١٠ أكتوبر ١٩٨٠م، على أنه يحظر في جميع الظروف جعل السكان المدنيين بصفتهم هذه، أو المدنيين فرادى، أو الأعيان المدنية، محل هجوم بالأسلحة المحرقة، فيما يحظر في جميع الظروف جعل أي هدف عسكري يقع داخل تجمع مدنيين هدفًا لهجوم أسلحة محرقة.

ومما يثير تساؤلات عدة عدم تفعيل مبدأ مسؤولية الحماية (المشار إليها عادة بالمختصر "RtoP") في أداء مهمته في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، رغم أنه أقر من جميع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥م، بمسؤولية حماية السكان. حيث أن مسؤولية الحماية خطوة كبيرة في العلاقات الدولية، تستند المسؤولية عن الحماية (المشار إليها عادة بالمختصر "RtoP") إلى ثلاث ركائز متساوية: مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها (الركيزة الأولى)؛ ومسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة الدول في حماية سكانها (الركيزة الثانية)؛ ومسؤولية المجتمع الدولي عن الحماية عندما تفشل الدولة بوضوح في حماية سكانها (الركيزة الثالثة). إن اعتماد المبدأ في عام ٢٠٠٥م، يشكل التزامًا رسميًا، ويتضمن توقعات كبيرة لمستقبل خالٍ من هذه الجرائم. وقد أعتبر التدخل العسكري في ليبيا بموجب القرار ١٩٧٣م، تجسيدًا لمبدأ مسؤولية الحماية، إلا أن هذا لم يضع حدًا للمعاملة الانتقائية وازدواجية المعايير التي ترجمت في الأزمة السورية التي تمثل حالة اختبار ضعيفة لمفهوم مسؤولية الحماية على أرض الواقع، حيث لم يتخذ مجلس الأمن أية إجراءات قسرية ضد النظام السوري وذلك بسبب الفيتو الروسي والصيني. كما أن تفعيل دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين، خصوصًا بعد صدور قرار "الاتحاد من أجل السلم" في عام ٢٠٠٥م، الذي مكّنها من تولّي مسؤوليات المجلس، في حال عدم القدرة على تحمُّل واجباته المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين، على الرغم من وجود حالة تستدعي التدخل، يكون أحد أهم المداخل لإصلاح الأمم المتحدة.

ولا شك أن تواجد العسكري الخليجي في قوات حفظ السلام الدولية مكسب دبلوماسي، وتدريب عسكري، وواجب إنساني. حيث تسعى الدول الممولة لقوات حفظ السلام، سواء بالمال أو بالجنود والموظّفين، إلى تحقيق مكاسب سياسية بمقابل نظير مشاركتها في بعثات الأمم المتحدة، على غرار الهند التي تشير إلى كونها من أكبر مزوّدي قوات حفظ السلام بالأعضاء، (تشارك بـ ٨٥٠ جنديا)، كلما فتح الحديث عن مطالبتها بأن تصبح عضوًا دائمًا في مجلس الأمن. فربما يكون ذلك طريق لدخول دولة خليجية مجلس الأمن. فالإقصاء وعدم وجود تأثير يُذكر للدول الخليجية في تشكيل وتحديد مهام عمليات الأمم المتحدة يبدأ من استغلال عدم تواجدنا في قوات حفظ السلام، مما يبقي بابًا مشرعًا لوصاية الدول الكبرى على قرارات الأمم المتحدة في أزمات المستقبل. من جانب آخر نشير إلى أن عمليات حفظ السلام الدولية لم تخلو من النقد، وقد شملت الحديث عن الضرر المحتمل عن تواجد قوات حفظ السلام في مكان الأزمة ثم التقاعس عن القيام بما هو مناط بها مما يلطخ سمعة البلد التابعة له هذه القوات. فقوات حفظ السلام التي كانت منتشرة في البوسنة والهرسك في التسعينيات، اتهمت بالسكوت بل بالتورط في المذابح والمجازر التي ارتكبتها القوات الصربية ضد المسلمين. كمذبحة سربرنيتشا التي وقعت عام ١٩٩٥ وراح ضحيتها حوالي ثمانية آلاف شخص على يد القوات الصربية، وكانت القوات الهولندية موجودة وانسحبت ألم تشترك في المعركة. رغم إنها الأداة الأممية التي أنيطت بها حماية سربرنيتشا.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

المنظمة الدولية بعد عام ٢٠٠٣: الدور ومجالات الاهتمام

الأمم المتحدة في العراق بين التأثير الأمريكي والوضع الأمني المتدهور

كان العراق أحد المؤسسين للأمم المتحدة في ٢٤ اكتوبر ١٩٤٥ بمدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية بعد مؤتمر دومبارتون اوكس الذي عقد في ٧ أكتوبر ١٩٤٤م، بالعاصمة الأمريكية واشنطن على إثر فشل منظمة عصبة الأمم في أداء مهامها بعد قيام الحرب العالمية الثانية، كما شارك العراق في أعمال مجلس الأمن بصفته عضواً غير دائم لمرتين: الأولى في عامي ١٩٥٧-١٩٥٨م، أما الثانية فقد كانت في عامي ١٩٧٤-١٩٧٥م. ويعود دور الأمم المتحدة في العراق إلى العام ١٩٥٥. ولكن ما أثر على دور وعلاقة الأمم المتحدة بالعراق كان نشوء أزمة الخليج الثانية باجتياح العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، فعدّت الأمم المتحدة هذا العمل مهددًا للأمن والسلم الدوليين ومدعاة لوضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمخصص للانتهاكات الشديدة للنظام الدولي، فأصدر مجلس الأمن بموجب هذا الفصل عدة قرارات أهمها القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩٠م) الذي أباح استخدام القوة العسكرية بالضد من العراق وتحميله المسؤولية عن الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها الكويت، كما فرضت الأمم المتحدة عقوبات شاملة على العراق، وكان تركيز الأمم المتحدة في تعاملها مع العراق طيلة ١٣ عامًا يتمثل بمهام رئيسة ثلاث: الأولى فرض عقوبات للحد من قدرة العراق على تطوير أسلحة الدمار الشامل. والثانية إرسال فرق لوكالة الطاقة الذرية ونشرها في العراق مهمتها رصد برامج الأسلحة والتفتيش عنها. أما الثالثة فهي إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء فيما بعد.

د. مثنى فائق العبيدي

أما بعد العام ٢٠٠٣م، فقد اختلف الحال وتبدلت العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق واختلف دور الأولى من فرض العقوبات والرقابة إلى المساعدة والسعي لتحمل المسؤولية كمنظمة دولية هدفها الأساس حفظ السلم والأمن الدوليين ومعالجة القضايا التي تخص أعضاءها، وفعلاً كانت فاعلية الأمم المتحدة في العراق تزداد بشكل تدريجي وتعددت المنظمات والوكالات التابعة لها والعاملة في البلاد، الأمر الذي سيتم التطرق له في موضوعنا هذا.

تطورات الدور

تطلب وضع العراق بعد عام ٢٠٠٣م، أن يكون للأمم المتحدة دور فاعل في ساحته فجاء قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ في ١٤ أغسطس ٢٠٠٣م، لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة أولية تقدر بـ ١٢ شهر، وهذه البعثة تواصل أعمال هيأة الأمم المتحدة في أعقاب تسليم برنامج النفط مقابل الغذاء بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٠٣م، وبدأت البعثة أعمالها في ١ سبتمبر ٢٠٠٣م، إلا أن البعثة لاقت صعوبات في عملها نتيجة لتدهور الوضع الأمني وتعرضت مقرات الأمم المتحدة لهجمات مباشرة خلال عام ٢٠٠٣م، حصلت بعدها مراجعة لتفويض بعثة الأمم المتحدة للعمل في العراق ونقل عامليها إلى العاصمة الأردنية عمان، وكان أمن الموظفين القيد الاشد تأثيرًا على أنشطة الأمم المتحدة في العراق، بحيث انحسرت انشطتها داخل البلاد واقتصرت على الأعمال الضرورية فقط، ومن الجدير بالذكر أن البعثة كانت مهامها تتركز على الركن السياسي وإعادة الإعمار والتنمية ومكتب لحقوق الإنسان يعمل بالارتباط مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والركن السياسي يتم إنجازه من خلال ثلاث مكاتب تتمثل بالقسم السياسي والقسم المعني بالانتخابات ومكتب تقديم الدعم الدستوري.

ويمكن أن يوصف دور الأمم المتحدة في العراق خلال هذه المرحلة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) بالدور الهامشي أو المحدد وبسبب

ذلك هو أن الولاية التي منحها إياها مجلس الأمن محددة ولا تستطيع بعثتها في بغداد العمل خارج هذهِ الولاية، إذ تجد البعثة نفسها محاصرة بين مطرقة الحدود المفروضة عليها للعمل داخلها، وسندان الوجود الأمريكي الذي بدوره يحد عمل أي جهة من الممكن أن تعمل خارج حدوده، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على الأمانة العامة للأمم المتحدة للحيلولة دون صدور أي قرارات أو تصريحات تتضمن انتقادًا لأدائها في الساحة العراقية ما جعل دور الأمم المتحدة محددًا ومقيدًا.

تغير الأمر لصالح دور الأمم المتحدة في العراق عام ٢٠٠٧م، بعد أربع سنوات من سحب المنظمة لموظفيها في العراق بسبب تدهور الوضع الأمني، وجاء ذلك التغيير بعد تبني مجلس الأمن لقرار في أغسطس ٢٠٠٧م، يفضي إلى توسيع دور الأمم المتحدة في العراق ليشمل العمل على تحقيق مصالحة وطنية بين الأطراف المتصارعة في الساحة العراقية وإجراء حوار مع دول الجوار العراقي، ويفوض بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق مهمة تسوية الصراعات بين الطوائف العراقية المختلفة التي تسببت خلافاتها بإعاقة العملية السياسية وانتشار العنف الطائفي، بالإضافة إلى مهامها السابقة المتمثلة بالمساعدة على إجراء الانتخابات ومراقبة حقوق الإنسان. كما يتضمن دور الأمم المتحدة الجديد أن تقدم بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة الدعم والمشورة والمساعدة للعراقيين بشأن تفعيل الحوار الوطني والمصالحة السياسية ومراجعة الدستور ومعالجة الأزمات السياسية، والدخول في حوارات بين العراق ودول الجوار بخصوص عدة ملفات تتمثل بأمن الحدود والطاقة واللاجئين، والعمل على إعادة اللاجئين الذين فروا من أعمال العنف الطائفي والمساعدة في عملية إعادة الإعمار وغيرها.

وفعلاً أصبح دور الامم المتحدة أكثر فاعلية فيما بعد وتطورت العلاقة مع العراق وتعددت مجالات الاهتمام والنشاط في الساحة العراقية، وتجلى ذلك بتوجه الأمم المتحدة لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع عندما صوت مجلس الأمن بالإجماع على قرار ٢٠١٧ في ٢٧ يونيو ٢٠١٣م، وإنهاء الالتزامات المترتبة على العراق، ونقل حالة الملفات العالقة بين العراق والكويت من الفصل السابع (صلاحية مجلس الأمن في فرض العقوبات أو التدخل العسكري عندما لا تستجيب الدول المتنازعة لمطالب المجلس) إلى الفصل السادس (الحل السلمي للنزاعات بين الدول)، وأهم هذه الملفات إعادة الكويت ورعايا الدول الأخرى أو رفاتهم إلى دولهم، وإعادة الممتلكات والمحفوظات الكويتية التي استولى عليها العراق، وتسديد ما تبقى من تعويضات مفروضة للكويت عليه.

وعمل الأمم المتحدة في العراق جاء بناءً على طلب الحكومة العراقية من أجل دعم جهود التنمية الوطنية على الصعد السياسية والانتخابية والإنسانية، وتقديم الخبرة والمشورة والدعم للعراق حكومة وشعبًا والعمل على بناء القدرات للأفراد والمؤسسات خلال مرحلة التحول الديمقراطي، وتتألف منظمات الأمم المتحدة في العراق مما يقرب من (٢٠) منظمة ووكالة ومكتباً. تتمثل بـ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ليونيدو)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية.

ويضم كادر منظمات الأمم المتحدة في العراق ما يقرب من ١٧٠ موظفًا دوليًا وما يزيد عن ٤٢٠ موظفًا وطنيًا، وتنفذ الأمم المتحدة برامجها ومشاريعها المختلفة عن طريق تعاون وشراكة وثيقين مع الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني وعدد آخر من الشركات والنظراء أهمهم المنظمات غير الحكومية سواء الوطنية أو الدولية.

ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري في جميع المحافظات العراقية وعلى مستوى المجتمع المحلي والمحافظة فضلاً عن المستوى الوطني، وينتشر الموظفون المحليون والدوليون في مختلف أنحاء البلاد ويعملون بالتعاون مع نظرائهم المحليين والوطنيين، ويقود الفريق برنامج عمل يتعلق بالأمور الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية بأسلوب منسق يعتمد على الأولويات الوطنية، وقد وقع هذا الفريق مع الحكومة العراقية في مايو ٢٠١٦م، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في العراق يتم تنفيذه على مدى ٤ سنوات ، ومن ضمن ما يتضمنه دور الأمم المتحدة هذا هو تقديم المساعدة للحكومة العراقية من أجل الوفاء بالتزاماتها المختلفة، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، والمعاهدات الدولية التي يكون العراق طرفًا موقعًا فيها وغيرها.

وكان دور الأمم المتحدة في العراق فاعلاً في مرحلة ما بعد ١٠ يونيو ٢٠١٤م، التي سيطر فيها تنظيم داعش على مناطق عدة من العراق، ولا سيما في الجوانب الإنسانية والإنمائية ورعاية اللاجئين ومخيمات النازحين ومجالات حقوق الإنسان وحتى العمل للحفاظ على التراث الحضاري والثقافي العراقي، حينما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٨١

هامشية دور الأمم المتحدة في العراق خلال (٢٠٠٣-٢٠٠٦) لمحدودية ولايتها الممنوحة لها من مجلس الأمن وقصر عمل بعثتها على بغداد

في يونيو ٢٠١٥م، تحت بند (انقاذ تراث العراق الحضاري) وتضمن تأكيدات عدة على التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية وبخاصة الاتجار بها، وإدانة الأعمال التخريبية والإرهابية التي يقوم بها تنظيم داعش ضد المكتبات ودور العبادة والمؤسسات التعليمية والمواقع الأثرية.

مجالات الاهتمام

على الرغم من تنوع وتعدد المجالات التي تهتم بها الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة في العراق إلا أنه سيتم التركيز على من أهم هذه المجالات تتمثل بـ:

- دعم بناء النظام السياسي وقدرات الدولة، قدمت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الدعم والإسناد في المجال السياسي والمتمثل بدعم العملية السياسية بما فيها العملية الانتخابية وعملية إعداد وصياغة الدستور الدائم للبلاد والمساعدة في بناء مؤسسات تعزيز وحماية حقوق الانسان، مثلما كان للأمم المتحدة دورها في الإسراع بنقل السلطة والسيادة إلى الشعب العراقي ضمن جدول زمني محدد بمواقيت انتهت بانتهاء انتخابات عام ٢٠٠٥م، وكانت بعثة الأمم المتحدة قد أنشأت مكتبًا للدعم السياسي إضافة إلى دور الممثل الخاص في هذا المجال، ويتمثل الدعم السياسي بالقيام بالمساعي الحميدة بين أطراف العملية السياسية، والقيام بدور ريادي في إعادة بناء النظام السياسي والاجتماعي في العراق، وأن طريق الدعم السياسي يساهم في إرساء الأمن والاستقرار وتشجيع الحلول الوسطى عبر آليات ووسائل عدة أهمها: الالتقاء بالقادة و رجال الدين والتحاور والتشاور معهم، والتواصل مع دول الجوار والدول الإقليمية للمساهمة في استقرار العراق ، التواصل مع الدول المانحة لمساعدة العراق، دعم منظمات المجتمع المدني، والعمل على شمولية العملية السياسية وضمان استقلاليتها. أما في مجال الانتخابات فقد ساهمت الأمم المتحدة في كل العمليات الانتخابية التي جرت في

العراق منذ عام ٢٠٠٣م، مرورًا بعملية الاستفتاء على الدستور الدائم عام ٢٠٠٥م، وقدمت الدعم فنيًا وماديًا، اذ تضمنت البعثة في العراق لجنة مساعدات فنية في مجال الانتخابات والتحضير لها وتعمل بمعية اللجان والهيآت الوطنية المختصة. مثلما يقدم فريق الأمم المتحدة في العراق المشورة الفنية والاستراتيجية للمؤسسات المنخرطة في الأنشطة الانتخابية بهدف قيام عمليات انتخابية سليمة ومستدامة، كما قدمت الأمم المتحدة دعم العمليات الانتخابية منذ عام ٢٠٠٣م، من خلال مساعدتها في عمليات تحديث سجلات الناخبين في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والانتخابات المحلية المختلفة، وساهمت في اختيار أعضاء مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عام ٢٠١٢م، وقامت ببناء قدراتهم وقدرات ١٧٠٠٠ مراقب محلي ساهموا في مراقبة العملية الانتخابية.

وفي مجال دعم النظام السياسي ومؤسسات الدولة أيضًا يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصلاح قطاع الأمن من خلال تطوير خطة عمل لإصلاح القطاع، وتعزيز الديمقراطية عبر بناء لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، والمساعدة على إصلاح القضاء ونظام العدالة الجنائية من خلال تطوير مناهج ومعايير لتوظيف القضاة والمدعين العامين وتدريبهم ، وقد وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة العراقية في ١١ أغسطس ٢٠١٦م، اتفاقية للمساعدة على تقوية قدرات الحكومة لتقصي قضايا الفساد المختلفة وملاحقتها قضائيًا، وكذلك دعم برنامج الحكومة الإصلاحي ودعم توظيف كبار الموظفين على أساس الخبرة والكفاءة، مثلما تم دعم تطبيق قانون المحافظات رقم (٢١) كونه ركيزة مهمة لنقل الصلاحيات إلى المحافظات، والمساهمة في إصلاح موازنات المحافظات وتنفيذها.

● دعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان، هذه القضية تثير الكثير من التعقيدات والمصاعب أمام بعثة الأمم المتحدة في العراق كونها تواجه إرث للمرحلة السابقة التي يظن فيها الكثير من العراقيين أنهم كانوا ضحاياها، وإفرازات وتداعيات مرحلة جديدة يرى آخرون أنهم ضحاياها، وكل ذلك في ظل تطورات واقع سياسي وأمني معقد ومرتبك ويزخر بالمخاطر والتحديات الناجمة عن العمليات العسكرية عبر مراحل مختلفة منها عمليات قوات الاحتلال الأمريكي منذ حرب عام ٢٠٠٣م، إلى ما قبل الانسحاب عام ٢٠١١م، وأخرى عمليات مواجهة الرهاب والجماعات الإرهابية فيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

وقد أوكل قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ إلى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق مهمة تحسين أوضاع حماية حقوق الإنسان، ومن أجل تحقيق مهمتها يقوم مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة بمراقبة حقوق الإنسان في العراق من أجل دعم النشاطات الموجهة لإعادة تأهيل وإعمار المؤسسات العراقية وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، وأن مكتب حقوق الإنسان يعمل مع وزارات العدل وحقوق الإنسان والداخلية، ومع منظمات المجتمع المدني بهدف تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وتدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عمل بعثة الأمم المتحدة وذلك بالمساعدة في تنفيذ الأنشطة وتقديم الارشادات ومشورة الخبراء في مسائل تخص حقوق الإنسان، كما يتعاون مكتب حقوق الإنسان مع الوكالات والمنظمات والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة بما فيها البرنامج الإنمائي وهيأة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف. ويركز المكتب عمله على حماية المدنيين من آثار النزاع المسلح والعنف، وحماية حقوق المحتجزين أو الذي تجري محاكمتهم، وحقوق النساء والأطفال، وحقوق الأقليات، وحرية التعبير، كما دعم المكتب إنشاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق.

ضغطت أمريكا على الأمم المتحدة لمنع إصدار قرارات تنتقدها في العراق ما قيد المنظمة الدولية

أما الأنشطة والوسائل المعتمدة في هذا المجال فتتمثل بـ : رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم التقارير عنها والدعوة مع الحكومة والجهات الفاعلة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتدريب الموظفين الحكوميين وقوات الأمن، والتثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان وتدريب أعضاء المجتمع المدني على سبل ووسائل القيام بالدعوة والرصد وتقديد التقارير في هذا المجال، وقدمت وكالات الأمم المتحدة العديد من التقارير الدورية عن انتهاكات لحقوق الإنسان سواء خلال مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق أو المرحلة التي شهدت سيطرة تنظيم داعش على مناطق عدة من العراق وارتكبت العديد من الجرائم والتهجير القسري والعديد من الأعمال التي تمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان.

● دعم المصالحة الوطنية، من أهم المجالات التي أولتها وكالات الأمم المتحدة اهتمامًا كبيرًا هي ملف المصالحة الوطنية، إذ شاركت عدد من هذه الوكالات ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم ومساندة مختلف مبادرات المصالحة الوطنية التي طرحتها الأطراف السياسية أو الحكومة العراقية، وينطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يتضمن دور الأمم المتحدة الجديد تقديم الدعم والمشورة للعراقيين لتفعيل الحوار الوطني والمصالحة ومراجعة الدستور ومعالجة الأزمات

في هذا المجال من رؤية مفادها أن جهود تعزيز المصالحة يشكل طريقًا إلى عراق أكثر بعدًا عن العنف وأكثر تمثيلاً ومرونة لمكوناته، ويعمل البرنامج بشراكة لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء وعقد معها شراكة عام ٢٠١٧م، لإطلاق مشروع دعم المصالحة المتكاملة في العراق، ويدعم البرنامج العراق من خلال هذا المشروع في عدة مجالات تتمثل بـ: إنشاء "لجان سلام محلية" لزيادة الثقة ضمن المجتمعات المحلية وبينها وبين السلطات، وتعزيز التلاحم الاجتماعي والتعايش .."دعم الضحايا" مع التركيز على تدارك الجرائم الجنسية وجرائم النوع بهدف تسجيل ومعالجة شهادات الضحايا وتجاربهم حول الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، وتسجيل ونشر آراء الضحايا عن العدالة الانتقالية، ورعاية الدولة العراقية لاعترافات الضحايا عن الانتهاكات الجسيمة في طريقة موحدة وشاملة، وزيادة الوعي العام عبر تطوير مستويات أعلى للاستشارات المدنية من أجل عمل سياسة رفيع المستوى.

كما تدعم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مشروع المصالحة الوطنية عبر آلية عقد سلسلة من الجلسات الحوارية في مختلف مناطق العراق تحت عنوان "التسوية الوطنية: آفاق وتحديات" تأمل منها الأمم المتحدة أن تساهم في تحقيق تسوية وطنية شاملة تنتقل بالعراق نحو مستقبل أفضل بعد سنوات النزاع والانقسامات، وتجمع هذه الجلسات أطراف متعددة منها عشائرية ودينية وأكاديمية وسياسية وأطراف فاعلة في المجتمع المدني.

● دعم إعادة الإعمار والاستقرار، اهتمت الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في العراق بعملية إعادة الإعمار بعد عام ٢٠٠٣م، نظرًا لما اصاب العراق من دمار جرّاء الحروب المتعاقبة التي كان أخرها الحرب الأمريكية في مارس ٢٠٠٣ م، ثم تبعها عمليات عسكرية وأعمال إرهابية لم تنقطع عن المشهد العراقي، فكانت الأمم المتحدة أحد الأطراف الفاعلة في دعم العراق في هذا المجال سواء عبر مشاركتها في مؤتمرات المانحين أو مساهمتها المباشرة عبر وكالاتها المتعددة، إذ أنشأ العهد الدولي بناءً على طلب العراق إلى الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦م، للدخول بصفة شريك للعراق في عملية إعادة الإعمار وتنفيذ إصلاحات لدمج العراق في المجتمع الإقليمي والدولي وساهمت في عقد العديد من المؤتمرات الدولية بشأن دعم العراق.

واستمرت حاجة العراق للإعمار لا سيما بعد ما نتج من دمار جراء الحرب ضد تنظيم داعش والعجز المالي الذي مر به العراق، ما يعني حاجة البلاد إلى تعبئة الجهود الدولية من أجل إعادة بناء وإعمار المناطق المحررة من سيطرة داعش وتلبية احتياجات سكانها من الخدمات وتوفير السبل التي تساهم في إعادة إرساء الاستقرار.

فكانت جهود الأمم المتحدة حاضرة في هذا الشأن إذ تدعم أكثر من ٢٥ جهة مانحة جهود تمويل الاستقرار، ويساعد "صندوق تمويل الاستقرار الفوري" التابع للبرنامج الإنمائي في الإسراع بعملية إعادة تأهيل البنى التحتية العامة وتقديم المنح إلى المؤسسات الصغيرة وتعزيز قدرات الحكومات المحلية وتشجيع العمل المدني والمصالحة المجتمعية ، وتوفير فرص العمل وبناء المساكن، كما أطلق البرنامج الإنمائي قناة ثانية لإعادة الاستقرار "صندوق تمويل الاستقرار الموسع" وهو آلية وسيطة مصممة للبناء على المكاسب المحققة خلال الاستقرار الفوري سريعًا عبر إيجاد فرص عمل كثيرة في المدن المحررة وإعادة استقرار المرات بين هذه المدن.

فضلاً عن هذه المجالات فإن هنالك مجالات أخرى اهتمت بها وكالات الأمم المتحدة في العراق ترسيخًا لدورها فيه، وتتمثل بالاهتمام بالدعم الإنمائي والإنساني، والبيئة والمياه والصرف الصحي والتوظيف والصحة والكهرباء واللاجئون والنازحون داخليًا والشباب والمرأة ومكافحة الفساد.

وختامًا يسجل على دور الأمم المتحدة في العراق أنه تحول من دور المحاصر والمعاقب للعراق قبل عام ٢٠٠٣م، إلى دور المساعد والمساهم في العديد من المجالات والقطاعات المختلفة فيه، وأن هذا الدور قد تأثر كثيرًا في العراق نتيجة عاملين رئيسيين الأول هو التأثير الأمريكي على الأمم المتحدة وممارسة دورها سلبًا أو إيجابًا في الساحة العراقية، والثاني هو الوضع الأمني للعراق الذي يؤدي تدهوره إلى تراجع دور الأمم المتحدة والعكس صحيح.

* كاتب وأكاديمي عراقي

الإسـلام كفـل للمـرأة حقوقهـا كاملـة قبـل كل منظمـات العالـم بقـرون

المنظمات الدولية وحقوق المرأة: من النظرة الفردية التمييز إلى العالمية والتمكين

منذ أن أدركت المرأة أنها كائن مساو للرجل في الحقوق والواجبات بدأت مسيرتها الطويلة لتأكيد هذا الحق سواء من داخل أروقة المنظمات الدولية، أو وحتى عن طريق رفع شعار المطالبة بالمساواة وعدم التمييز حتى أصبح لها صوت مسموع يتردد صداه بين جنبات العالم أجمع ، ومؤسساته ومنظماته، وتحولت أهدافها من مجرد رغبات إلى قوانين تسن ملزمة بالتنفيذ، وتم إبرام واتفاقيات وقعت عليها الدول، وتسعى لتطبيق شروطها، ولعبت المنظمات الدولية والمحلية دورًا كبيرًا في حماية ما حصلت عليه المرأة من مكتسبات فضلاً عن دورها في تسهيل تنفيذ قوانين حماية حقوق المرأة ومراقبة أي خلل في التطبيق ولمساعدة المرأة على معرفة حقوقها والحصول عليها كاملة، والبحث عن كل جديد من شأنه أن يمنح المرأة المزيد من الصلاحيات التي تعمل على الارتقاء بدورها داخل المجتمع وتدعم أهمية وجودها وتأثيرها في الإنتاج والتنمية، وصناعة القرار المجتمعي. فحقوق المرأة ذلك الشعار الذي يشتمل على كافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تمتلكها النساء بشكل مساو للرجال، وهي ليست مجرد قضية إقليمية أو محلية، بل قضية دولية تطالب بقدرة المرأة وحصولها على التمتع بالحرية والكرامة والمساواة، بعيدًا عن الخوف والاستغلال الذي ظلت لسنوات طوال تعانى منه سواء في الغرب أو الشرق، فقضايا حقوق المرأة ليس قاصرًا على دول المشرق أو الدول العربية والإسلامية، بل قضية عالمية، حيث تعتبر هذه الحقوق من ضمن القوانين الدولية والوطنية لحقوق الإنسان التي تساهم في تعزيز رعاية المرأة وحمايتها.

شاهيناز العقباوي

المسيرة الأممية لحقوق المرأة

حيث شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٥٨م، محطة مهمة في تاريخ حقوق المرأة إذ اعترف بشكل واضح وصريح بالمساواة وبالحقوق المتساوية بين الجنسين في كافة المجالات والفئات، و شجع على صدور العديد من الاتفاقيات التي تتعلّق بحقوق المرأة، والتي ترتب علية صدور العديد من الاتفاقيات التي لعبت دورًا رئيسيًا في طريق الدفاع عن المرأة وحريتها، ورغم مرور الوقت ومع أن الحركة العالمية لحقوق الإنسان التي نادت بالمساواة بين الجنسين، إلا أن العمل على أرض الواقع كان بعيدًا عن ذلك، وعليه طالبت الحركة النسائية على مستوى العالم واللجنة المعنية بمركز المرأة التابعة للأمم المتحدة، بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة فكان إعلان الأمم المتحدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٦٧م، والتي أتبعها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أكسبت مبدأ المساواة بين الجنسين معنى أكثر دقة وتحديدًا فأصبح يعني "بمساواة الحقوق في القانون". وبمرور الوقت تضافرت جهود كل الهيآت والمؤسسات الدولية وبالتحديد مع بداية عام ١٩٧٢م، والذى اعتبر عام قضايا المرأة بذلت كل الجهود المطالبة بضرورة تحسين أوضاع النساء، وإزالة كافة العقبات التي تعترضهن وتمنع تقدمهن، وللتأكيد على ضرورة منحهن فرصًا متكافئة مع الرجال في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وضمان إدماجهن التام في كافة الجهود التنموية لبلادهن وإفساح المجال أمامهن للمشاركة في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات الهامة والمصيرية، وتأكيدا لهذه الخطوات الجادة في مسيرة تمكين المرأة حول العالم أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥م، سنة دولية للمرأة، كما اتخذت الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٥م، عقدًا دوليًا للمرأة، ثم اعتمدت الاتفاقية الدولية

"سيـــداو" الـورقـــة الـعـالـمـــية الأكـثـــر تـــداولًا حـــول الـمـــرأة وعـام ١٩٧٢ عـام إزالـة كـافـة الـعـقـبـات الـتـي تـعـتـرض الـمـرأة

للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩م، واعتمد مؤتمر نيروبي الدولي عام ١٩٨٥م، الاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة خلال الفترة من ١٩٨٦-٢٠٠٠م، وفي السياق ذاته أكدت منظمة اليونسكو في مؤتمرها العام سنة ١٩٨٩م، وفي خطتها المتوسطة للأعوام١٩٩٠- ١٩٩٥م، على ضرورة تحسين أوضاع المرأة وتخفيض نسبة الأمية خاصة بين النساء، وأكد المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي عقد في فيتنام عام١٩٩٣م، على ضرورة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في كافة الحقوق وضرورة مكافحة التمييز القائم في كافة المجالات على أساس نوع الجنس، كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥م، أن تمكين المرأة من تحقيق كافة طموحاتها وأمالها يعتبر عنصرًا حاسمًا في الاستراتيجية الدولية التي تسعى إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تقف حائلاً دون تحقيق أهدافها ذلك لان المرأة عنصر فعال وإيجابي في المجتمع لابد من مساعدته ودعمه ليرتقي المجتمع بكل فئاته، كذلك كان المؤتمر الدولي الرابع الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥م، من أكبر المؤتمرات الدولية التي حرصت على تقييم مدى التقدم الذي أحرزته المرأة في البلدان المختلفة منذ عام١٩٨٥م، لتعبئة كافة الجهود الدولية في سبيل النهوض بها وتعزيز دورها، وأشار الإعلان العالمي الصادر عنه إلى مختلف أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء وحدد أهدافاً أساسية على المجتمع الدولي أن يبلغها في هذا الصدد لضمان رفع مستوى المرأة وتعزيز المكاسب التي حققتها، أكد مجددًا على ضرورة حماية حقوق المرأة باعتبارها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وإزالة كافة أشكال التميز ضدها والعمل على مكافحة فقرها وإزالة كافة العقبات التي تحول دون مشاركتها الكاملة في الحياة العامة وفي مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات، ومكافحة كل أشكال العنف الممارس ضدها، ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لها وتمكينها من الحصول على الاستقلال

اتفاقيــة القضــاء عــلى جميــع أشــكال التمييــز عــام ١٩٧٩ الأكــثــر شمــولًا وتــتــضمــن مــفاهيــم الإنــصــاف والــتــمكيــن

الاقتصادي والوصول إلى المصادر الاقتصادية والمساهمة في عمليات الإنتاج.

تعمل قوانين حقوق المرأة على تعزيز الحقوق المتساوية لجميع النساء، حيث اعتبرت المجتمعات التي تعزز حقوق المرأة من المجتمعات الناجحة المتقدمة، لأن فشل المجتمع في التخلص من التحيز والتمييز سيؤدي إلى إعاقة عملية تنميته وازدهاره ويعتبر بند المساواة بين الجنسين المبدأ الذي ترتكز عليه كافة حقوق النساء، بالإضافة إلى كونه المبدأ الرئيسي الذي تتبعه الأمم المتحدة وتلتزم به كل منظمات العالم.

ويدل مفهوم حقوق المرأة على ما يمنح للمرأة والفتيات من مختلف الأعمار من حقوق وحريات في العالم الحديث، والتي من الممكن أن يتم تجاهلها من قبل بعض التشريعات والقوانين في بعض الدول، ولتحقيق ذلك تشكلت العديد من المؤسسات والمنظمات والتحركات من قبل النساء التي تسعى وتحرص على التأكيد على أهمية تفعيل هذه الحقوق على أرض الواقع.

دور المنظمات والاتفاقيات الدولية في مكتسبات المرأة

كان للمنظمات الدولية والعالمية الراعية لحقوق الإنسانِ دور بارز في سن التشريعات المنصفة للمرأة على المستوى الدولي، والعمل على تنظيم تلك التشريعات ومتابعتها، وضمانِ تطبيقها والالتزام بإنفاذها، فمن خلال اتفاقيات تلك المنظمات كالأمم المتحدة وغيرها أُلزمت العديد من دول العالم بمراعاة المرأة وفرضِ حقوقها من خلال الاتفاقيات التي توقعها تلك الدول مع هذه المنظمات الدولية، حيث أقرت المنظمات العالمية كالأمم المتحدة وغيرها من خلال عدة اتفاقيات مجموعة من الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي بموجبها تكفل للمرأة توفير حياة كريمة من خلال تطبيق هذه الحقوق، وهي الحق في اختيار الديانة والحق في العمل وتغيير الجنسية والحق في الاقتراض دون موافقة الزوج أو الأهل طالما تنطبق عليها الشروط التي تسمح لها بذلك، و الحق في شغل الوظائف العامة، كذلك الحق في المشاركة في صناعة القرارات العامة والسياسية، المساهمة في الاستفتاءات العامة مساواة بالرجل، كذلك الانضمام للجمعيات المعنية بالشؤون السياسية والعامة، امتلاك الكفاءة المؤهلة للترشح للانتخابات في الهيآت التي يتم تشكيلها بالاقتراع و المساهمة في تشكيل سياسات الحكومة وتطبيقها الحصول على منصب في الوظائف العامة و تولّي الوظائف الحكوميّة على كافة المستويات.

هذا بالإضافة إلى تأكيد المنظمات العالمية على حقوقها الاجتماعية والعائلية وهي تحديد السن الأدنى للزواج ومنع إتمام أي عقد للزواج قبل بلوغ أي من الطرفين لذلك السن، وموافقة المرأة على الزواج والرضًا التام به، دون التعرض للإكراه، أو التعذيب، أو العنف اللفظي، أو الجسدي مع إلزامية توثيق عقود الزواج لدى الجهات الرسمية بهدف حفظ حقوق الزوجة، وإثبات نسب الأبناء، والحق في إنهاء عقد الزواج إذا استحال استكمال الحياة الزوجية، واتخاذ الإجراءات التي تضمن تساوي مسؤوليات وحقوق كلا الزوجين عند إنهاء العقد والحق في تحديد عدد الأطفال المراد إنجابهم، هذا فضلا عن الدور الذى لعبته المنظمات العالمية في تمكين المرأة من الحصول على الكثير من حقوقها في ميدان العمل، والتي أقرتها الأمم المتحدة، منها إتاحة المجال لها بالاشتراك في الضمان الاجتماعي، و المساواة في المعاملة والأجر وتقييم العمل وعدم الفصل من العمل بسبب الحمل أو إجازة الأمومة و الحصول على بيئة عمل سليمة وصحية، ومراعاة صحتها الإنجابية واعتماد نظام إجازة الأمومة مدفوعة الراتب ودون فقدان العلاوات الاجتماعية وحماية المرأة من الأعمال المؤذية لها خلال فترة الحمل، وغيرها من القوانين التي مكنت المرأة من الشعور بأهميتها ودورها الذى لا يقل عن دور الرجل في خدمة المجتمع الدولي وتنميته.

العدل والإنصاف للمرأة

وعلى الرغم من الخطوات الجادة والهامة التي قطعتها المرأة على طريقة أخذ الحقوق إلا أنها مازالت بعيدة عن المستوى الذي يضعها بمصاف العدل والإنصاف، حيث الكثير من الحقوق لاتزال مسلوبة من المرأة حتى في الدول المتمدينة. ورغم كل الجهود التي تبذل لتحقيق تساوي الفرص بين المرأة والرجل، ما تزال الفجوات بين الجنسين كبيرة في مختلف المجالات، ولا يزال يتعين على المرأة في كثير من دول العالم أن تقطع شوطًا طويلاً للحصول على حقوقها، حيث لازال النساء يشكلن ٧٠ ٪ من فقراء العالم ويفوق عدد النساء الأميات في العالم عدد الرجال بنسبة اثنين إلى واحد، كما تشكل البنات ما نسبة ٦٠٪ من الأطفال الذي يفتقرون إلى الحصول على التعليم الأساسي وكثيرًا ما تعمل ساعات أطول من ساعات عمل الرجل دون تقدير لعملها أو اعتراف به، ويخيم خطر

العنف بمختلف أشكاله على حياتها في العديد من المجتمعات لاسيما المجتمعات النامية منها والفقيرة وحددت عددًا من المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة في جميع أنحاء العالم أهم المشاكل التي تعانى منها النساء حول العالم حتى الآن والتي تشكل قاسمًا مشتركًا بين النساء والتي يأتي على رأسها التفرقة العنصرية الموجهة ضد النساء في الحياة العملية والدراسة حيث لازالت المرأة تعانى من النتائج المترتبة على هذه التفرقة والتي أصبح نتيجة فعلية لها ترك النساء في جميع أنحاء العالم كخطة ثانية أو حرمانهم من حق التعليم والتعلم، كذلك قيام كثير من الدول بالتفرقة بين النساء و الرجال في إطار التنظيم القانوني.

وبالأخص التي تطبق التمييز العنصري بين النساء في حقوق الميراث وترتيبات الحقوق المدنية، والاعتراف بحقوق النساء في اختيار الزوج والزواج المبكر بالإكراه والطلاق، كما لم يتم التخلص حتى الآن في الدول الحديثة من العنف الجسدي والاضطهاد النفسي ضد المرأة بشكل كامل.

العالم الإسلامي وحقوق المرأة

وتعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، والتي تم اعتمادها عام ١٩٧٩م، الورقة الحقوقية العالمية الأكثر شمولاً وتداولاً في العالم لمفاهيم حقوق المرأة وإنصافًا لها، لذا ولتأكيد العالم العربي وحرصه على دعم كافة الاتفاقيات التي تنص على حرية المرأة وتساهم في حصولها على حقوقها كاملة، أصدرت جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإسلامية أوراقًا حقوقية مماثلة موازية توضح وجهتي نظرهما في حقوق المرأة، دافعتا فيها عن فكرة نسبية حقوق المرأة، في كل ثقافة، وعدم عالمية كل مفهوم، إلا أن وثيقة الأمم المتحدة لا تزال هي المعترف بها عالميًا لكافة العاملين في مجال حقوق المرأة على الصعيد الدولي، وبوجه عام ورغم المسيرة الطويلة التي قطعتها المرأة في طريق نضالها الطويل للتأكيد على حقوقها وعلى الرغم من حجم الجهود المبذولة عالميًا في سبيل إنصاف المرأة ورعايتها وتحريرها من قيود التذلل، إلا أن ما حصلت عليه من حقوق لم يحقق لها الاعتبار المطلوب من العدالة والإنصاف، ولكن وبنظرة سريعة على الحقوق التي منحها الإسلام للمرأة حيث عزز من قيمتها ورفع من شأنها ودعا إلى احترامها والاعتراف بحقوقها كإنسان ، ذلك حتى قبل أن تفطن كل منظمات العالم لذلك بسنوات طوال، فقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقها الكاملة في مجال التعليم والعمل والزواج والطلاق والإنجاب وكل أمور الحياة، وركز الإسلام في جميع تعاليمه وأحكامه على سلامة أمر المرأة ورفعة شأنها وتعزيز مكانتها وقدرها، وكان اهتمام الإسلام بقضايا المرأة سبَاقًا ومتفردًا ؛ إذ إنه أشار إلى تفاصيل الحقوق وعمومها، فلم يترك قضيةً معلقةً ولا جزئية معلّقة في حقوق المرأة إلا أنصفها وأسهب في شرحها وتعميمها وأعطى الإسلام المرأة حقوقها سواء المادية كالإرث وحرية التجارة والتصرف بأموالها، كما كفل لها حق التعلم، والتعليم، بما لا يخالف دينها، بل إن من العلم ما هو فرض عين تأثم إذا تركته. وطالبها بضرورة الارتقاء بثقافتها والمساندة ي تنمية مجتمعها والحفاظ عليه، هذا وحظيت المرأة العربية الإسلامية بالكثير من أوجه الدعم والمساندة في مجال الحصول على حقوقها كاملة وتحقيق اهدافها سواء كان الدعم من خلال ما كفله لها الدين الإسلامي وسن عليه أو حتى عن طريق الكثير من التشريعات والقوانين التي تطبق في الدول العربية والإسلامية والتي بدورها تعد مؤشرًا على السعي الجاد في طريق تمكين المرأة العربية وذلك بمساعدة ودعم الكثير من المؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال حقوق المرأة في العالم العربي.

ركز الإسلام على سلامة المرأة ورفعة شأنها وتعزيز مكانتها وكان سباقًا ومتفردًا

وعلى وجه العموم فما حصلت عليه المرأة من حقوق يبدو مرضيًا إلى حد كبير، لكن ومع استمرار نضالها وسعيها لتحقيق المزيد من الأهداف والطموحات التي لا تنتهي، بل إنها تتجدد سنويًا مع بداية شهر مارس من كل عام وبالتحديد في الثامن منه ذلك اليوم الذى بدأ برغبة النساء العاملات في الولايات المتحدة الأمريكية بحياة أكثر إنسانية و الصراع ضد عدم المساواة و التمييز وانتهى بالتصديق في الاجتماع العام للأمم المتحدة عام ١٩٧٧ على كافة حقوق المرأة والتي من شأنها تعزز السلام العالمي، اعتبر الثامن من مارس اليوم الذى تحتفل فيه جميع النساء " بيوم المرأة العالمي" ذلك اليوم الذى يذكرها دائما بأنها تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد مع السعي الجاد في النهوض بوضعيتها في المجتمع ، ويطالبها بأن توسع من حلقة الاهتمام بطموحاتها بتكوين المزيد من الجمعيات والمنظمات النسائية الدولية من أجل الحصول على حقوقها كاملة وللتأكيد على دورها الفعال والمؤثر في بناء وتنمية المجتمع الدولي والذى لا يتوقف عن مجرد المطالبة بالحقوق ولا ينتهى عند تنفيذها.

* كاتبة وصحفية ـ مجلة الأهرام العربي ـ باحثة دكتوراه ـ مصر

أمريكا وبريطانيا رفضتا انتقادات كوفي عنان حول عدم شرعية الحرب على العراق

مجلس الأمن أضفى الشرعية والمشروعية على احتلال العراق بعيدًا عن الفصل السابع

انضم العراق إلى منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، وهو بذلك سبق الكثير من الدول، وهذا يؤكد على أن العراق يمتلك مكانة كبيرة بين دول العالم، وتربطه علاقات صداقة وود واحترام مع الكثير من الدول، ويُعد دولة مؤثرة ليس إقليميًا فقط بل عالميًا أيضًا.

د. داود سلمان عبد

حرب الخليج الأولى ١٩٨٠-١٩٨٨م:

اندلعت الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٠م، واختلفت تسميتها بين الدول، حيث أطلق عليها العراق اسم "حرب القادسية" بينما عرفت في إيران باسم "الدفاع المقدس"، وعرفت بالأوساط الدولية بحرب الخليج الأولى.

تصدى مجلس الأمن للحرب الإيرانية-العراقية، في محاولة منه لعدم تطور النزاع، وأصدر القرار رقم (٤٧٩) في ٢٨ سبتمبر١٩٨٠م، وبعد تذكير الدول الأعضاء بعدم استخدام التهديدات والقوة في علاقاتها الدولية، دعا المجلس إيران و العراق إلى الكف فورًا عن أي استخدام للمزيد من القوة وتسوية النزاع بينهما من خلال المفاوضات بدلاً من ذلك.

ومضى القرار إلى حث كلتا الدولتين لقبول أي عرض مناسب للوساطة، بينما دعا الدول الأعضاء الأخرى إلى الامتناع عن القيام بأعمال قد تفضي إلى مزيد من تصعيد التوتر في المنطقة.

وأشاد المجلس المساعي الحميدة للأمين العام لحل الأزمة وطلب منه أن يقدم تقريرًا إلى المجلس في غضون ٤٨ ساعة. ثم أصدر القرار رقم ٥١٤، الذي اعتمد بالإجماع في ١٢ يوليو ١٩٨٢م، بعد التذكير بالقرار (٤٧٩) وإذ يلاحظ جهود وساطة الأمين العام، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، أعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الصراع الذي طال أمده بين إيران والعراق.

ودعا القرار إلى وقف إطلاق النار بين البلدين وانسحابهما إلى حدودهما المعترف بها دوليًا. وطلب أيضًا من الأمين العام خافيير بيريز دي كويلار مواصلة جهود الوساطة وتقديم تقرير إلى المجلس عن محاولات تنفيذه في غضون ثلاثة أشهر.

ثم صدر القرار رقم (٥٢٢) في ٤ أكتوبر ١٩٨٢م، بعد التذكير بالقرار ٤٧٩ (١٩٨٠م) و القرار ٥١٤ (١٩٨٢م)، دعا المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إيران والعراق، داعيًا إلى انسحاب كلا الجانبين إلى حدودهما المعترف بها دوليًا.

وأقر المجلس بأن العراق وافق على تنفيذ القرار (٥١٤)، وحث إيران على أن تحذو حذوه، وهو ما يضغط على تقدمها، وأضعف القرار أيضًا حق إيران في الدفاع عن النفس. ومضى القرار بالتأكيد على ضرورة تنفيذ نشر مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة لرصد وقف إطلاق النار والانسحاب، داعيًا جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن الأعمال التي من شأنها إطالة أمد الصراع. وأخيرًا، طلب القرار ٥٢٢ إلى الأمين العام خافيير بيريز دي كويلار تقديم تقرير إلى المجلس عن محاولات تنفيذ هذا القرار في غضون اثنتين وسبعين ساعة.

ومع استمرار الحرب صدر قرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢ الذي اعتمد في ١ يونيو ١٩٨٤م، بعد الاستماع إلى شكاوى من البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، والإمارات بشأن هجمات إيران على السفن، وأدان المجلس الاعتداءات المتكررة، مؤكدًا أن يجب على الأعضاء الامتناع عن استخدام التهديدات أو استخدام القوة ضد سفينة تجارية أو مدنية. ثم دعا المجلس جميع الدول إلى احترام حرية الملاحة في المياه الدولية وفقا للقانون الدولي، واحترام السلامة الإقليمية للدول التي لم تكن جزءًا من الصراع بين إيران والعراق. وطالب القرار إيران بوقف الهجمات على السفن التجارية وخلص

قرارات مجلس الأمن باحتلال العراق سابقة خطيرة حيث تحولت الأمم المتحدة من أداة لمنع احتلال أراضي الغير إلى إسباغ الشرعية على الاحتلال

القرار ٥٥٢ بالقول إنه إذا لم ينفذ هذا القرار، فالمجلس سيجتمع مرة أخرى لبحث اتخاذ مزيد من الإجراءات يمكن أن تتخذ في هذا الشأن. وطلب أيضًا إلى الأمين العام دي كويلار أن يقدم تقريرًا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٥٥٢.

وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 598 1987 (S/RES/0598)، الذي اعتمد بالإجماع في ٢٠ يوليو ١٩٨٧م، دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين إيران والعراق وإعادة أسرى الحرب إلى وطنهم، وانسحاب الطرفين إلى الحدود الدولية. وطلب القرار إلى الأمين العام أن يوفد فريقًا من المراقبين لرصد وقف إطلاق النار بينما يتم التوصل إلى تسوية دائمة لإنهاء الصراع. وأصبح نافذًا في ٨ أغسطس ١٩٨٨م، منهيًا بذلك جميع العمليات القتالية بين البلدين والحرب العراقية الإيرانية. وقد قبل كل من إيران والعراق القرار ٥٩٨ في ٢٠ يوليو ١٩٨٨م.

وللتأكيد على تنفيذ القرار ٥٩٨ أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦١٩، الذي اعتمد بالإجماع في ٩ أغسطس ١٩٨٨م، وافق المجلس على تقرير الأمين العام خافيير بيريز دي كويلار حول تنفيذ الفقرة ٢ من القرار ٥٩٨ لذلك، قرر المجلس إنشاء فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لإيران والعراق لفترة أولية مدتها ستة أشهر، لرصد وقف إطلاق النار بين إيران والعراق في نهاية النزاع بينهما.

ويلاحظ أن قرارات مجلس الأمن لم تكن بالقوة ولا بالعدد المطلوب لتنهي حرب استمرت لثمان سنوات وتعتبر أطول حرب بالقرن العشرين، وإنما اقتصر دورها على قرارات تمثلت بالبحث والاستقصاء والمساعي الحميدة وعلى لجان فرعية، ولم تكن قرارات توصف بالحزم والقوة للسعي لنهاية الحرب.

دور مجلس الأمن في حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م:

تعتبر أزمة الخليج الثانية المتمثلة باحتلال العراق للكويت مثالاً كلاسيكيًا للهجمات المسلحة على الحدود وعدوانًا من النوع الذي تخيله واضعو ميثاق الأمم المتحدة، لذلك شكلت هذه الأزمة فرصة نموذجية لتطبيق أحكام نظام الأمن الجماعي ضد دولة العراق بعد غزوه لدولة الكويت في ١٩٩٠/٨/٢، وبالفعل مارس مجلس الأمن اختصاصاته وأصدر العديد من القرارات بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق، وتعد أزمة الخليج الثانية من الأزمات الفريدة التي تعامل معها مجلس الأمن بصرامة وحدة لم يعهدها المجتمع الدولي من قبل في مواجهة الأزمات الدولية، حيث أتسمت قراراته بنمط تصاعدي من ناحية عددها ومضامينها، ويلاحظ أيضًا تسارعها في إنزال التدابير القسرية على العراق، يمكن القول أنها نصت على جميع التدابير الردعية المستوحاة من المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق.

قام مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة بناءً على طلب الكويت وأمريكا لدراسة الوضع، بعد احتلال العراق للكويت في فجر ١٩٩٠/٨/٢م، ووفقًا للسلطات الممنوحة لمجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أصدر منذ ١٩٩٠/٨/٢م، ولغاية ١٩٩١/٤م، (١٢) قرارًا جميعها أثارت الانتباه من حيث السرعة والتوقيت. إذ أن جميعها تتسم بالتشدد والتسارع وتعمل على تهيئة القرارات الدولية. وإن كنا بصدد بيان قرارات مجلس الأمن– بأن مجلس الأمن استخدم سلطته الواردة في المادة (٣٩) استخدامًا مشروعًا لا شائبة عليه على الأقل في بداية الأزمة، اذ أصدر قراره (٦٦٠) لتقييم الوضع بإعطائه وصفًا صحيحًا، وأن أركان هذا القرار مكتملة وشروطه متوافرة.

وبعد مرور أربعة أيام فرض مجلس الأمن على العراق بمقتضى قراره (٦٦١) ١٩٩٠/٨/٦ والقرارات اللاحقة ذات الصلة طائفة متنوعة من التدابير الاقتصادية لم يشهد لها تاريخ الأمم المتحدة أو حتى تاريخ القانون الدولي مثلاً من حيث شموليتها، وصراحتها، ودقة تحديداتها، ومداها الزمني المفتوح، إذ أشار المجلس إلى أنه يمارس صلاحياته وفقًا للفصل السابع من الميثاق دون أن يحدد المادة التي تمثل السند القانوني لهذه الممارسة ولم يعط مجالاً واسعًا من أجل تطبيق القرار(٦٦٠). ثم صدر القرار (٦٦٢) في ١٩٩٠/٨/٩م، بعد إعلان العراق رسميًا ضم الكويت في ١٩٩٠/٨/٨م. وفي ١٩٩٠/٨/١٨ م، صدر القرار (٦٦٤) ومفاده مطالبة العراق السماح لرعايا الدول الأجنبية في العراق والكويت المغادرة.

وقد وسع مجلس الأمن من التدابير الاقتصادية تدريجيًا واستكمل حلقاتها بمقتضى مجموعة إجراءات تضمنتها بعض قراراته اللاحقة، وتحولت على أثرها تلك التدابير إلى مقاطعة اقتصادية شاملة وحصار اقتصادي صارم، حيث دعا في القرار(٦٦٥) في ١٩٩٠/٨/٢٥م، الدول الأعضاء كافة التي تتعاون مع حكومة الكويت، بنشر قوات عسكرية في المنطقة لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة لغرض تفتيش حمولاتها. ثم جاء القرار (٦٦٦) في١٩٩٠/٩/١٣م، ليحدد شروط أكثر صرامة لتزويد العراق بالأدوية والمواد الغذائية. وفي ١٩٩٠/٩/٦ صدر القرار(٦٦٧) الذي بين أن مجلس الأمن يرى أن قرار العراق بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت مخالف لقرارات مجلس الأمن واتفاقيتي فيينا المؤرختين في ٨ أبريل ١٩٦١.

وجاء القرار(٦٦٩) في ١٩٩٠/٩/٢٥م، ليبين طلب مجلس الأمن المساعدة من الدول الأعضاء بما يتخذه المجلس من تدابير. ثم فرض مجلس الأمن على العراق معهودة حظرًا جويًا بموجب قرار (٦٧٠) في ٢٥/ ١٩٩٠/٩.

وصدر القرار (٦٧٤) في ١٩٩٠/١٠/٢٩م، ويتعلق بالمساعي الحميدة من قبل الأمم المتحدة كما أكد القرار ضرورة الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت. وصدر القرار (٦٧٧) في ١٩٩٠/١١/٢٨ وتناول التركيبة السكانية في الكويت.

ثم قرر مجلس الأمن استخدام القوة المسلحة ضد العراق بموجب قراره (٦٧٨) الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٥م، والذي جاء في فقرته الثانية: أن مجلس الأمن " يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، ما لم ينفذ العراق في ١٩٩١/١/١٥م، أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذًا كاملاً، باستخدام القوة العسكرية، وهذا ما حصل حيث استخدمت الولايات المتحدة وجيوش التحالف القوة العسكرية ضد العراق، واقدمت على ضرب جميع المواقع العسكرية والمنشآت المدنية والخدمية، وكان دافعها تدمير البنية التحتية للعراق، وفرض مجلس الأمن بموجب القرار ٦٨٧ عددًا كبيرًا من الشروط، التي أوجب على العراق القبول بها كأساس لوقف إطلاق النار. ومنها مسألة تخطيط الحدود مع الكويت وإقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود. فضلاً عن تدمير قدرات العراق العسكرية كافة وأن يضع المواد كلها التي تستخدم في الجانب النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إضافة إلى قبول العراق بلجنة دولية تقوم بالتفتيش عن أسلحة العراق وتشرف على تدميرها وقد عدّ القرار العراق مسؤولاً بموجب القانون الدولي عن الخسائر جميعها والأفراد بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة، واستنفاذ الموارد الطبيعية، والإضرار التي لحقت بغير العراقيين نتيجة غزو الكويت واحتلالها.

موقف مجلس الأمن من واقع الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م:

كان للجوء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا للخيار العسكري واحتلال العراق آثار وخيمة على ميثاق الأمم المتحدة، مما أدى بدوره أيضًا إلى تقويض الجهود الدولية الرامية لنزع فتيل الأزمة بالوسائل السلمية، ومن ثم كان له آثار خطيرة على كل الجهود الهادفة إلى تطوير وتعزيز دور القانون الدولي في العلاقات الدولية. وأكد الأمين العام للامم المتحدة عشية الحرب واحتلال القوات الأمريكية- البريطانية للعراق عدم مشروعية الحرب، والتنبوء بالمدة الذي أسهمت فيه سياسات هذه الدول في إضعاف دور المنظمة الدولية في التعامل مع الأزمات الدولية، إلا

قرارات إنهاء حرب الخليج الأولى لم تكن قوية لتنهي حربًا استمرت ثماني سنوات واقتصر دورها على الاستقصاء والمساعي الحميدة

لم يشهد تاريخ الأمم المتحدة مثل القرارات الصادرة ضد احتلال الكويت من حيث شموليتها وصراحتها ودقة تحديداتها ومداها الزمني

أن الولايات المتحدة وبريطانيا رفضتا إنتقادات كوفي عنان حول عدم شرعية الحرب على العراق.

وعقب احتلال العراق وجدت الأمم المتحدة نفسها أمام وضع غير مسبوق لها، حيث لم يشهد العالم قيام دولتين مؤسستين للأمم المتحدة وعضوين دائمين في مجلس الأمن بالإقدام على خرق الشرعية الدولية بهذه الفظاظة، مما أدى إلى اضطراب النظام الدولي نتيجة شن حرب مخالفة للقانون والأخلاق وحقوق الإنسان والشرعية الدولية من طرف القوة الأعظم في العالم التي يفترض أن تكون قوة أخلاقية ونموذجًا في احترام الحق والانصياع للقانون. ومن هنا نجد أن دور الأمم المتحدة عمومًا ومجلس الأمن تحديدًا أثناء العمليات العسكرية على العراق كان معدومًا.

أما ما يخص دور مجلس الأمن الدولي في أثناء العمليات العسكرية فقد طلبت دول عدم الانحياز عقد جلسة لمجلس الأمن بتأريخ ٢٠٠٣/٣/٢٦م، عن طريق مندوب ماليزيا لدراسة حالة العراق، فأنعقد المجلس في مطلع الأسبوع الثاني لبدء العلميات العسكرية، واقتصرت الجلسة على السماع لكلمات بعض مندوبي الدول، تراوحت بين الإدانة والقلق، واعتبر البعض أن حكومة العراق هي المسؤولة عما تتعرض له.

وفي محاولة لإنقاذ الأمم المتحدة واستعادة دور مجلس الأمن الإنساني، وبناء على طلب فرنسا وألمانيا، انعقد مجلس الأمن بتأريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٣م، والعمليات العسكرية في أوجها وأصدر قراره المرقم ١٤٧٢ بإجماع أعضائه الذي كلف كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ٤٥ يومًا لتأمين الحاجات الإنسانية الفورية للشعب العراقي خلال الحرب، وتذكير قوات الاحتلال بضرورة التزامها باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م.

ثم صدر القرار المرقم ١٤٧٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٢٤م، الذي مدد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، والقرار هو الأول بعد إتمام احتلال العراق، وطليعة عودة مجلس الأمن إلى ممارسة مهامه على العراق تمهيدًا لإضفاء الشرعية الدولية على عمليات المحتل في مرحلة ما بعد الحرب.

ونشير إلى أمور ثلاثة حول القرارين ١٤٧٢و١٤٧٦/٢٠٠٣م:

الأول، هو صدور القرارين تحت عنوان "الحالة بين العراق والكويت" .

والثاني، هو أن المسؤول الحصري عن السلم والأمن الدوليين (مجلس الأمن) اجتمع أثناء عدوان عسكري على دولة عضو بالأمم المتحدة، ولم يتطرق بعبارة إدانة أو قلق إلى ما يجري، وأهتم باستمرار تدفق النفط.

والأمر الثالث، هو تأكيد مجلس الأمن في القرارين على سيادة العراق واستقلاله السياسي، والتزام الدول الأعضاء بذلك. فأية سيادة وأي استقلال يقصد مجلس الأمن؟ وما هي الدول الأعضاء المقصودة بهذا الالتزام؟

ولم يكد يمر خمسة عشر يومًا على الاحتلال الأمريكي للعراق، وبتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢م، وافق مجلس الأمن الدولي على مشروع قرار أمريكي تم تعديله ٤ مرات يقضي برفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠م، خلال مدة ستة أشهر ويسمح لسلطة الائتلاف المؤقتة بممارسة مهمات السلطة في العراق إلى حين تشكيل حكومة عراقية وينص القرار الذي يحمل الرقم ١٤٨٣ على تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة ومتابعة مجلس الأمن تطبيق هذا القرار خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة إن القرار ١٤٨٣ أطلق يد (الائتلاف الأمريكي-البريطاني) في حكم العراق والتصرف بشؤونه المختلفة بصورة مطلقة من دون أن يضع أية ضوابط أو قيود ومن دون أن يخضع سلوك وتصرفات وأعمال (سلطة) الاحتلال إلى أي نوع من الرقابة الدولية. لقد جاء القرار ليضع نهاية الثلاثة عشر عامًا من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، ولكنه أبقى على العقوبات العسكرية، لقد وافقت الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن على القرار المذكور وبضمنها تلك التي عارضت الحرب على العراق وهي بذلك تعترف بالاحتلال الأمريكي للعراق وتمنح تفويض شامل بالتصرف في العراق ومستقبله السياسي.

ويلاحظ أن القرار ١٤٨٣ جاء خاليًا من أي إشارة إلى موضوع الأحتلال ولم يذكر أصلاً عدم شرعية الاحتلال، أو حتى إدانته. بل أقر ضمنًا بشرعية الاحتلال من خلال أمور ثلاثة:

أولاً من خلال وصف الولايات المتحدة وبريطانيا بالدولتين القائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (السلطة)، **وثانيًا** من خلال تجاوز القرار لقواعد القانون الدولي الإنساني باستبدال تعبير سلطات الاحتلال بكلمة مختصرة (السلطة). وغير خفي أن تعبير السلطة يختلف كليًا عن سلطة الاحتلال، **وثالثًا** من خلال الإجازة للدول غير المشاركة بالعدوان والاحتلال أن تعمل

الآن أو في المستقبل تحت قيادة (السلطة). أليس هذا اعترافًا صريحًا بشرعية الاحتلال وسيادته المطلقة على العراق ؟ ألم يكن أحرى بمجلس الأمن ميثاقيًا أن يعاقب، أو أقله أن يدين، فعل الاحتلال ويحرمه على الفاعلين وعلى الآخرين، لا أن يسمح لدول أخرى بالانضمام والعمل تحت (السلطة) ؟

خلاصة القول أن القرار ١٤٨٣ حمل تناقضات عدة في نصوصه، ومخالفات بين الوقائع التي يقوم بها المحتل فعليًا وبين قواعد القانون الدولي الإنساني المنظمة لمسؤوليات المحتل. والأهم أنه أسقط البنية المؤسسية للدولة العراقية وفوضها للمحتل، وأسس المرجعية الميثاقية لتصرفات المحتل الذي راح يصدر اللوائح التنفيذية مستندًا على القرار ١٤٨٣ والذي استند عليه مجلس الأمن وأسس عليه قراراته اللاحقه.

وأكسب مجلس الأمن شرعية ومشروعية لتصرفات الاحتلال وبقائه في العراق، وذلك من خلال القرارين ١٥٠٠ و ١٥١١ لعام ٢٠٠٣، فالقرار ١٥٠٠ الصادر بتأريخ ٢٠٠٣/٨/١٤ لم يصدر بموجب الفصل السابع، وأهم ما تضمنه إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، وإضفاء مشروعية ميثاقية على تصرفات الاحتلال، والاعتراف بمجلس الحكم في العراق.

أما القرار ١٥١١ فصدر عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع في ٢٠٠٣/١٠/١٦ وشرع ميثاقيًا الوجود الدائم لقوات الاحتلال، واستند مجلس الأمن إلى هذا القرار ليأذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تكون تحت قيادة موحدة وتتخذ جميع القرارات اللازمة من أجل الإسهام في صون الأمن والاستقرار في العراق، والأذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات يبقى نظريًا، لأنه لم تشكل قوات، وكل ما في الأمر أن القوات التي غزت واحتلت العراق قبل أشهر استبدلت تسميتها من قوات الاحتلال إلى قوات التحالف بالقرار ١٤٨٣، وإلى قوات متعددة الجنسيات بالقرار ١٥١١.

توضح قرارات مجلس الأمن الخاصة باحتلال العراق سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة، حيث تحولت المنظمة من أداة لمنع استخدام القوة العسكرية واحتلال أراضي الغير إلى إسباغ الشرعية على الاحتلال.

وبالتالي شكلت حرب الخليج ونمط تعامل مجلس الأمن معها، والذي خضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية واستصدار قرارات تواكب الواقع على الأرض، تقويضًا لأسس نظام الأمن الجماعي تمامًا، لأن الولايات المتحدة التي كان من المفترض أن تكون الركيزة الأساسية في ضمان تنفيذ الأمن الجماعي وحماية السلم والأمن الدوليين، انتهكت نظام الأمن الجماعي بعدوانها على دولة مستقلة. ووقف مجلس الأمن عاجزًا عن اتخاذ أية إجراءات للأمن الجماعي لحماية العراق ضد الأعتداء الأمريكي، لان المعتدي هو الدولة العظمى، وهنا ما يدعو إلى ضرورة تطوير نظام جديد للأمن الجماعي يتعامل مع الحالات التي تقوم فيها الدول العظمى بالاعتداء على الدول الأخرى وتهدد السلم والأمن الدوليين.

* مدرس في كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت - العراق

قراءة في كتاب:

المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية
الأمم المتحدة.. متعددة الألوان.. وثلاثة أسباب وراء فشلها

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب " المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية" للمؤلفين مارتن غريفيش ، وتيري أوكلاهان، والملف الرئيسي وهو مارتن غريفيش هو البريطاني الذي تم تعيينه منتصف فبراير الماضي مبعوثًا أمميًا خاصًا إلى اليمن خلفًا للمبعوث الأممي السابق إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومارتن بريطاني من مواليد ١٩٥١م، ويعد من أهم الدبلوماسيين الأوروبيين طبقًا لما أعلنته الأمم المتحدة، وهو المدير التنفيذي للمعهد الأوروبي للسلام في بروكسل، ولديه خبرة واسعة في حل النزاعات الدولية، وهو أستاذ في كلية الدراسات السياسية والدولية في جامعة فليندرز بجنوب استراليا، وله عدة كتب منها: خمسون مفكرًا في العلاقات الدولية، الذي صدرت له الترجمة العربية عن مركز الخليج للأبحاث أيضًا، وكذلك كتاب الواقعية والمثالية والسياسة الدولية عن دار روتليدج للنشر عام ١٩٩٢م.

آراء حول الخليج - جدة

وحول الجمعية العامة للأمم المتحدة يقول الكتاب: أنها لا تمارس سوى تأثير قليل في سياسات العالم، وتتبنى القرارات بأغلبية الثلثين، أما مجلس الأمن فهو الهيأة الأكثر أهمية في الأمم المتحدة، والجهاز الذي يلبي أهداف المنظمة الدولية، ويجب أن تفوز قرارات المجلس بموافقة أغلبية الأعضاء ومن بينهم بشكل إجباري الخمسة الكبار الذين يستطيع أي واحد منهم أن يمارس حق النقض الفيتو بخصوص أي قرار ويعيده إلى المربع الأول ويفشل مجلس الأمن في تمريره.

ويرى المؤلف، أنه على امتداد النصف الأخير كان تاريخ الأمم المتحدة متعدد الألوان، فخلال الحرب الباردة، كانت المنظمة مشلولة وغير قادرة على أداء أي دور أساسي في الحفاظ على السلام والأمن العالميين بسبب لجوء القوى العظمى الدائم إلى حق النقض. وبسبب عدم تعاون القوى الكبرى عجز مجلس الأمن عن تحقيق أي طموحات.

وذكر المؤلف، أنه توجد ثلاثة أسباب رئيسية تقف وراء انحدار الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي هي: **أولاً** تغيير أنماط الحروب، مقابل ارتكاز الأمم المتحدة على مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبذلك تقف الأمم المتحدة عاجزة عن الرد بفاعلية على النزاعات المسلحة التي لا تتسم بخط فاصل بين الحروب الأهلية والحروب بين الدول.

ثانيًا: على الرغم من انتهاء الحرب الباردة لم تكن للأمم المتحدة فاعلية إلا بما يسمح لها الدول الأعضاء خاصة الخمسة الكبار، كما أن الأمم المتحدة تفتقر إلى قوة عسكرية خاصة، بل تعتمد على الدول الأعضاء لتوفير القوة الضرورية بطلب من الأمين العام للمنظمة، وبذلك فهي بطيئة في الرد على الأزمات والتعامل معها، ولا يمكن أن تتعامل في مناطق الأزمات بدون شرعية من الخمسة الكبار وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين.

ثالثًا: الأمم المتحدة ممولة بالكامل من جانب الدول الأعضاء، خاصة الخمسة الكبار، الأمر الذي يجعل هذه الدول تستخدم سلطتها المالية لتعزيز وتعظيم مصالحها وفوائدها ومن ثم تكون المنظمة الدولية مرتهنة لإرادة الدول الممولة لها.

ويرى المؤلف أنه يجب إصلاح الأمم المتحدة على ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين ولا يجب الارتهان والإذعان لإرادة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وعليه يجب انضمام اليابان وألمانيا والهند بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. ويضيف في هذا الصدد أنه ما لم تخضع الأمم المتحدة لعملية إصلاحية فإن الفجوة بين التوقعات والأداء تظل كبيرة، وسيكون هذا الأمر مدعاة للأسف طالما أن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تحمل شكلًا من أشكال الحكم العالمي، وفي الوقت نفسه لا تملك قرارها.

تـداعيـات الـفـوضـى .. وتـحـديات صـناعة الاسـتـقـرار

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

عودتنا مؤسسة الفكر العربي في مؤتمرها السنوي على مناقشة قضايا عربية معاصرة ملحة، تطرحها بدون مواربة أو استحياء، بل تناقشها بعمق واستفاضة وتدعو لمناقشتها كوكبة مختارة من شتى الدول العربية وبحضور قادة عرب وكبار المسؤولين، فبعد أن ناقشت قضايا التكامل العربي خلال العامين الماضيين بكل وضوح، ووضعت التحديات التي تواجه التكامل العربي أمام مسؤولي ومثقفي ومفكري الأمة بكل وضوح، اختارت لمؤتمرها الذي تستضيفه دبي (١٠ ـ ١٢ أبريل ٢٠١٨م) عنوانًا شائكًا للنسخة السادس عشرة لهذا المؤتمر وهو "تداعيات الفوضى وتحديات صناعة الاستقرار" ودمجت في محاوره الدولي بالمحلي، والسياسي بالاقتصادي، والثقافي بالاجتماعي والإعلامي والتربوي، لتعطي جرعة مكثفة للجلسات وإثراء النقاش ومن ثم تقديم التوصيات، وفي مؤتمرات مؤسسة الفكر العربي نجد مؤسسها ورئيسها سمو الأمير خالد الفيصل، يعطي إشارة البدء للنقاش الصريح من خلال كلمته الاستهلالية التي تشرح وتوصف الواقع العربي بكل صراحة ووضوح، ما يجعل المشاركين في المؤتمر يرفعون سقف الشفافية في النقد والطموح وتسمية الأشياء بأسمائها من أجل مناقشة قضايا الأمة وتكاملها بموضوعية وصراحة دون حرج.

في مؤتمر العام الحالي المعنون بـ "تداعيات الفوضى وتحديات صناعة الاستقرار"، تأتي الجلسة الافتتاحية حول "رسم إطار عام لواقع الفوضى وسبل صناعة الاستقرار على مستوى المنطقة"، وجاءت الجلسة العامة الأولى تحت عنوان " القوى الدولية: الرؤية والسياسات والدور" وهذه الجلسة تضم مسؤولين من الدول الكبرى المعنية بالفوضى في المنطقة العربية وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي، والصين. وكذلك جلسات عامة وأخرى موازية متخصصة لا تقل أهمية عن سابقتها حول دور المنظمات الإقليمية والدولية في صناعة القرار، وسبل صناعة القرار، وتأثير الفقر والبطالة، والتدخلات الخارجية، والتطرف والإرهاب، جذور الفوضى وأسبابها ونتائجها، كما تركز الجلسات على دور الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي التي تراوح بين السلبية والإيجابية، وغير ذلك.

أتوقف عند دور القوى الكبرى والمنظمات الدولية في تداعيات الفوضى وصناعة الاستقرار، وأعتقد أن الفوضى صناعة مشتركة محلية وأجنبية من حيث الأسباب والتأثر. الكثير من الدول العربية غرست بذور الفوضى ثم جاءت القوى الخارجية لتحتضن هذه البذور وترويها لتكبر وتنفجر وتدمر دولًا وشعوبًا، فكثير من الدول العربية التي تعرضت لهذه الفوضى أهملت التعليم والإعلام والاقتصاد وتركت شبابها فارغ العقل وبدون عمل ما جعله تائهًا تلتقطه بعض السيارة ممن يحملون الأفكار الضالة، سواء من دول وجماعات وأجهزة استخباراتية ، اختطفته سواء بالإغراء المادي أو بملء الفراغ لعقول استسلمت دون مقاومة تحت شعارات دينية كاذبة، وهنا تكالبت المؤامرات على دول المنطقة التي بدت وكأنها بدون مشروع واضح المعالم أمام دول إقليمية وأخرى كبرى ، بأجندات وأيدولوجيات جاهزة للتطبيق وسبق العمل عليها وإعدادها وتجهيزها بعناية ثم روجت لها باستخدام الإعلام المدسوس، أو عبر أدوات أخرى.

أعتقد أن مواجهة تداعيات الفوضى يجب أن تكون بالتحصين من الداخل، وتبدأ بإعلام ناضج يعي مسؤوليته المجتمعية والوطنية، ويعرف تحديات المنطقة بدقة، ثم يخاطب العقول ويحترمها، على أن يوازي ذلك تنشئة تعليمية تواكب العصر واحتياجاته والتخلي عن الحشو ومناهج بعيدة عن احتياجات سوق العمل، وضرورة البناء الاقتصادي الذي يحقق التنمية المستدامة ويوفر فرص عمل حقيقية لا وهمية أو مجرد الدفع بخريجين خارج أسوار الجامعات والمعاهد، مع بناء الجيوش والأمن.

أما الدول الكبرى والإقليمية الأجنبية فلن تقف مع الشعوب والدول العربية لأسباب كثيرة منها احتدام المنافسة المتصاعدة بين القوى التقليدية و العائدة أو الصاعدة لتثبيت مناطق نفوذ جديدة والتي تعد المنطقة العربية من ضحاياها، أو بسبب الأزمات الاقتصادية والحروب، أو بسبب التآمر الإقليمي للدول الطامعة والطامحة، وفيما يتعلق بالمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فهي أدوات في أيدي القوى العظمى والخمسة الكبار دائمي العضوية في مجلس الأمن، وكالعادة الفيتو يشهر أمام القضايا العربية، أو قرارات تتحول إلى التجميد بعد صدورها ولعل القضية الفلسطينية والقدس والأزمات السورية واليمنية والليبية خير شاهد.

فعلى الدول العربية وشعوبها أن تعي خطورة هذه المرحلة الفارقة والفاصلة حيث يتشكل العالم الجديد الآن، وعلى هذه الدول أن تجد لنفسها موقعًا في العالم الجديد، عالم ما بعد القطب الأوحد، ومن ثم التصدي للمؤامرات وبناء المقدرات والحفاظ على المكتسبات، وإلا سوف يتحرك قطار العالم الجديد بدون أن تلحق به.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مؤسسة الفكر العربي
ARAB THOUGHT FOUNDATION

برعاية صاحب السموّ الشيخ محمّد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

فكر 16 دبي

FIKR 16 DUBAI 2018

12 - 10 أبريل

#فكر16

Arab Thought Foundation

تداعيات الفوضى وتحدّيات صناعة الاستقرار

أرامكو السعودية
saudi aramco

إثراء ithra
مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي
مبادرة أرامكو السعودية

مجموعة المرجان
AL MURJAN GROUP

sky NEWS عربية | مؤسسة دبي للإصلاحات DUBAI CURES | الحياة | البيان | الاتحاد | الوطن | النهار
LBC | الصباح | الرياض | الأيام | عمان | النهار
الإمارات | مركز الخليج للأبحاث | الجزيرة | الإمارات اليوم | الرؤية | الشرق
الثقافية | الرأي THE JORDAN TIMES | المستقبل www.almustaqbal.com | الصراط | الاقتصاد والأعمال Al-Iktissad Wal-Aamal | الأنباء | أراء
البلد | العين | 24 | النهار | الاقتصادي | 24 الشارقة SHARJAH | 24/7 EMIRATES | البوابة صحافة بشكل ثاني | عمون
خليجية

www.arabthought.org | T +961 1 99 71 00 | F +961 1 99 71 01 | info@arabthought.org

المشاركة بناءً على دعوة مُسبقة